الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم علم الاجتماع

النافذة الديموغرافية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية

(دراسة تحليلية للمعطيات المتاحة)

دراسة أُعدت لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع

إشراف الدكتور
بهاء الدين تركية

إعداد الطالب
علاء قريط

٢٠١٣ م

الفهرس

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة:	**رقم الصفحة**
– مقدمة:	٥
أولاً– مشكلة الدراسة وتساؤلاتها الأساسية.	٨
ثانياً– أهمية الدراسة.	١٢
ثالثاً– أهداف الدراسة.	١٣
رابعاً– الدراسات السابقة.	١٤
خامساً– المنهجية العامة.	٢٠
سادساً– المفاهيم والمصطلحات.	٢١
الفصل الثاني: النافذة الديموغرافية في سورية في إطار عملية الانتقال الديموغرافي.	٢٢
أولاً– تعريف النافذة الديموغرافية ومفهومها.	٢٣
ثانياً– أهم النظريات التي تناولت مسألة التحول الديموغرافي.	٢٩
ثالثاً– التحول الديموغرافي.	٥٤
الفصل الثالث: آفاق انفتاح النافذة الديموغرافية في سورية.	٨١
أولاً– مؤشرات النافذة الديموغرافية.	٨٢

ثانياً– توقيت انفتاح النافذة الديموغرافية. ٨٧

ثالثاً– أهم المؤشرات التي تظهر انفتاح النافذة الديموغرافية مع تطبيقها على حالة سكان سورية. ٩٤

رابعاً– الهبة الديموغرافية والعوائد الديموغرافية. ١٠٤

خامساً– التجربة الماليزية ومؤشراتها. ١٠٨

الفصل الرابع: الخصائص الديموغرافية للسكان في سورية: ١١٨

أولاً– حجم السكان ومعدلات النمو السكاني. ١١٩

ثانياً– الملامح العامة للنمو السكاني في القطر العربي السوري. ١٢٢

ثالثاً– مستويات واتجاهات الخصوبة. ١٢٦

رابعاً– مستويات واتجاهات الوفيات. ١٣٦

خامساً– هجرة قوة العمل. ١٤٢

سادساً– التركيب النوعي للسكان. ١٤٨

سابعاً– التركيب العمري للسكان. ١٥٠

الفصل الخامس: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان في سورية: ١٥٦

أولاً– الخصائص الاقتصادية للسكان في سورية: ١٥٧

أ– القوة البشرية وخصائصها. ١٥٧

ب- حجم القوة العاملة. ١٦٣

ج- معدل النشاط الاقتصادي الخام. ١٧٣

د- الأنشطة الاقتصادية الرئيسة. ١٧٩

ثانياً- الخصائص الاجتماعية للسكان في سورية: ١٨٢

أ- الأوضاع التعليمية. ١٨٢

ب- الأوضاع الصحية. ١٨٧

ج- الحالة الزواجية. ١٩١

د- تغير حجم الأسرة. ١٩٨

ثالثاً- بعض علاقات التغير الديموغرافي والتغير الاقتصادي والاجتماعي. ٢٠٠

الفصل السادس: أثر الاستعداد لانفتاح النافذة الديموغرافية للأعوام (٢٠٠٦- ٢٠١٠) في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سورية من خلال تحليل الخطة الخمسية العاشرة.

أولاً- أثر الاستعداد لانفتاح النافذة الديموغرافية للأعوام (٢٠٠٦- ٢٠١٠) في الأوضاع الاقتصادية في سورية من خلال تحليل الخطة الخمسية العاشرة . ٢٠٨

أ- أثر الاستعداد لانفتاح النافذة الديموغرافية في النمو الاقتصادي. ٢٠٨

ب- أثر الاستعداد لانفتاح النافذة الديموغرافية في التشغيل وتفعيل سوق العمل. ٢١٣

ثانياً– أثر الاستعداد لانفتاح النافذة الديموغرافية للأعوام (٢٠٠٦– ٢٠١٠) في الأوضاع الاجتماعية في سورية من خلال تحليل الخطة الخمسية العاشرة.

أ– أثر الاستعداد لانفتاح النافذة الديموغرافية في التعليم. ٢٢٥

ب– أثر الاستعداد لانفتاح النافذة الديموغرافية في الصحة. ٢٣٤

الفصل السابع: الآفاق المستقبلية (الاستشراف المستقبلي) لانفتاح النافذة الديموغرافية وأثرها في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سورية. ٢٤١

أولاً– المشاهد الأساسية المحتملة . ٢٤٢

ثانياً– دراسة تحليلية مستقبلية لبعض المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية . ٢٥٠

الفصل الثامن: الدراسة التحليلية: ٢٧٩

- نتائج الدراسة التحليلية. ٢٨٠
- مقترحات أولية للاستفادة من النافذة الديموغرافية. ٢٨٣
- خاتمة. ٢٩٠
- فهرس المراجع. ٣٠٤

مقدمة:

إن السكان جزء لا يتجزأ من منظومة التنمية حيث أنهم يمثلون عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج وهو عنصر العمل، وبذلك فهم يمثلون أصلاً من الأصول المدعمة لعملية التنمية، بينما يعتبرهم البعض معوقاً من معوقات التنمية، وينظروا للنمو السكاني المرتفع على أنه السبب الرئيسي لكافة المشكلات الاقتصادية والتنموية وأنه السبب المباشر لانخفاض معدلات التنمية، بينما نجد أن البعض يعتبر غياب التنمية هو سبب هذا النمو السكاني المرتفع السريع وهو سبب الفقر وتدني مستويات المعيشة.

وتعكس هذه الرؤى المتباينة للعلاقة بين السكان والتنمية رؤى مختلفة لتفسير العلاقة بين المتغيرات السكانية والمتغيرات التنموية وطبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات واتجاهات تأثيرها.

ويلاحظ أن هناك اتجاه أحادي النظرة للعلاقة بين السكان والتنمية لا يرى سوى الآثار السلبية للنمو السكاني على جهود عملية التنمية وعلى الموارد الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادي، وعليه فإن أنصار هذا التوجه يوصون دائماً بتخفيف الضغط على الاقتصاد الوطني من خلال تبني السياسات الرامية إلى خفض معدلات النمو السكاني من خلال تطبيق سياسات وبرامج سكانية محددة، وتركز هذه الدراسات دائماً على قياس العائد من برامج خفض النمو السكاني المتمثلة في تخفيض الإنفاق على التعليم والصحة والخدمات الأخرى كمردود اقتصادي نتيجة لخفض النمو السكاني.

وتلقى هذه الدراسات العديد من الانتقادات حيث يرى البعض أن الزيادة السكانية بحد ذاتها لا تمثل أي مشكلة ولكن المشكلة تكمن في كيفية الاستفادة من هذه الزيادة وتوظيفها التوظيف الأمثل الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن المشكلة تكمن في أزمة تنموية وعدم قدرة الحكومات على الإدارة الجيدة للاقتصاد الوطني، وربما يؤيد التطور العالمي الحاصل بشأن النظر للعلاقة بين السكان وقوة العمل إلى تحول النقمة السكانية إلى نعمة من خلال ما يعرف بالنافذة الديموغرافية.

تعد النافذة الديموغرافية فرصة تاريخية لزيادة النمو الاقتصادي وهي نتيجة ومكسب لمزيد من النماء والرفاهية للمجتمع، وقد تهيأت لهذه الفرصة واستفادت منها الدول الصناعية الغربية التي ولجت إلى المرحلة الثالثة والأخيرة من التحول الديموغرافي، ولحقت بها دول كثيرة أخرى من الدول النامية ومنها بعض الدول العربية الأمر الذي ساهم في زيادة الإنتاجية وفي الادخار والاستثمار المنتج، وهناك دول أخرى أصبحت قريبة جداً من دخول المرحلة الثالثة نتيجة للتقدم المحرز في خفض الخصوبة إلى مستوى الاستقرار السكاني وتحقيق معدلات عالية في مؤشرات التنمية والنمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للسكان، وتنتظر فرصة انفتاح النافذة الديموغرافية لتحقيق مزيداً من النمو والتطور والرفاهية للأسرة والمجتمع. كما تشير بعض الدراسات إلى أن بعض الدول النامية ضاعت عليها فرصة الاستفادة من النافذة الديموغرافية وذلك بسبب ضعف الاستثمارات

المباشرة الضرورية في الفقراء، وتفتقر إلى الإدارة الرشيدة والحكم الجيد وضعف الشفافية والمساءلة الاجتماعية الأمر الذي كان سبب انغلاق النافذة الديموغرافية وبالتالي ضياع فرصة تاريخية.

وينبغي من كل ذلك ألا تتقاعس الدولة السورية عن توجيه مواردها المالية نحو تنمية البشر وخفض الخصوبة بما يؤدي إلى الإسراع في التحول الديموغرافي، فإنها قد تصل متأخرة وغير مهيأة وتضيع منها فرصة الاستفادة من النافذة الديموغرافية.

أولاً– مشكلة الدراسة:

تحظى دراسة النافذة الديموغرافية بأهمية بالغة نظراً لارتباطها ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وتأثيرها في هذه التنمية من جهة أخرى، إذ يلاحظ في العقود الأخيرة زيادة الاهتمام من قبل مختلف دول العالم والمنظمات الدولية والإقليمية بالقضايا السكانية ومحاولة اتباع سياسات سكانية سليمة تهدف إلى التوفيق بين المسألة السكانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه، تعد المشكلة السكانية التي تعالجها الدراسة من المشكلات الأساسية التي تمس المجتمع السوري برمته، وتتمثل بمدى تحقق التوازن بين النافذة الديموغرافية (الناتجة من ارتفاع معدلات السكان ضمن الفئة العمرية القادرة على العمل (من ١٥ – ٦٤) سنة مقارنة بأعداد السكان ضمن الفئة المعالة وهي الأطفال والمسنون) والنمو الاقتصادي المتمثل بالخطط الخمسية في سورية.

ويؤكد التقرير الوطني الأول لحالة السكان في سورية الصادر عن الهيئة السورية لشؤون الأسرة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان أن سورية ستدخل خلال العقدين القادمين مرحلة النافذة الديموغرافية، علماً أن محافظة السويداء قد دخلت هذه المرحلة وسيليها في المستقبل القريب محافظات: اللاذقية وطرطوس ودمشق ، ونتيجة لذلك يُتوقع في عام ٢٠٢٥ أن يصبح عدد الأفراد ضمن قوة العمل مرتفعاً مقارنة بالمعالين، فعلى سبيل المثال: إن الفئة العمرية الشابة بين (١٥-٣٠) عاماً سيرتفع حجمها من (٥,٦٤) ملايين شاب وشابة عام ٢٠٠٥ إلى (٨,٠٥) ملايين شاب وشابة عام ٢٠٢٥، ولهذا أهمية خاصة على مستوى السياسات في مجال تشخيص القوة البشرية وتأثير ذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولذلك فإن عدم مواكبة الدولة للنافذة الديموغرافية بالخطط والبرامج التي تتناسب معها قد تسبب مشكلات اجتماعية واقتصادية وبيئية وخدمية عديدة بحيث يكون تطور الأحوال المعيشية للسكان

بطيئاً وأحياناً غير ملحوظ بسبب اتساع مساحة الفئة القادرة على العمل مقارنة بغيرها في ظل عدم توفر فرص العمل الكافية لتلك الفئة، وهذا يعني تفشي مشكلة البطالة وما ينشأ عنها من مشكلات نفسية واجتماعية... ونقص الخدمات والضغط على الموارد الطبيعية والاقتصادية وانتشار الأمية وظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، حتى خارج القطر أحياناً من أجل العمل وتحسين الدخل.

أما في حال وجود خطط وبرامج تنموية تستوعب هذا الكم الكبير من القوى القادرة على العمل مقارنة بالأطفال والمسنين فإن ذلك قد ينعكس بالنتائج الإيجابية على المجتمع والنمو الاقتصادي المضطرد ومن ثمَّ زيادة الادخار وتراكم رأس المال وارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي.

استناداً إلى ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة الأساسية في معرفة إشكالية العلاقة المتبادلة بين النافذة الديموغرافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتجسدة بالخطط الخمسية في المجتمع السوري، انطلاقاً من التساؤل الآتي: هل يعود تحقق النافذة الديموغرافية بالنفع دائماً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية من خلال حُسن استخدام الطاقات البشرية الهائلة والاستفادة منها على أكمل وجه؟ أم أن التنمية التي تسعى إلى تحسين مستوى الفرد على الصعد الاقتصادية والاجتماعية كافة تواجه صعوبات وتحديات تجعل من النافذة الديموغرافية عقبة لا تستطيع التنمية مواجهتها وتعود بالضرر على المجتمع. وللوقوف على ذلك سنحاول تتبع التغيرات الديموغرافية وما يوازيها من تغيرات اقتصادية واجتماعية ومدى فاعليتها، إضافة إلى تتبع اتجاهات القنوات الرئيسة التي تربط بين الهيكل العمري للسكان والنمو الاقتصادي التي من أهمها سوق العمل وكفاءته في امتصاص قوة العمل ومستوى تنمية الموارد البشرية ومعدلات الادخار والاستثمار والآثار الاجتماعية الناجمة عنها. وباختصار فإن النافذة كانت نعمة في بعض الدول ونقمة في دولٍ أخرى، والسؤال الذي يطرح نفسه: أي الخيارين هي في سورية (نعمة أم نقمة)؟

إن مشكلة الدراسة التي طرحناها سابقاً المتعلقة بالعلاقة المتبادلة بين النافذة الديموغرافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتجسدة بالخطة الخمسية العاشرة، تحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة والتحليل لحل الإشكالية السابقة على نحوٍ يقدم الحلول والمقترحات ومن ثم التوصيات الكفيلة بتحقيق مواكبة بين النافذة الديموغرافية والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وهذا معناه أن يُوضع في الحسبان أن هذه الدراسة تحتاج إلى ما توصلت إليه الدراسات الميدانية (الحقلية) في سورية من نتائج ومعطيات للوصول إلى تقديم المعطيات المستخلصة والمستنتجة من الواقع السوري، وكل ذلك من خلال دراسة تعالج النافذة الديموغرافية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، اعتماداً على دراسة تحليلية في سورية.

في إطار ما سبق ستحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي وما يتفرع عنه من أسئلة أخرى:

ما الآثار المترتبة على النافذة الديموغرافية في المجتمع السوري؟ وما مدى تأثيرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتجسدة في الخطط الخمسية؟

وسيتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الآتية:

أ- ما الشروط الواجب توافرها للإسراع في التحول الديموغرافي وتحقيق النافذة الديموغرافية في سورية والاستفادة من منافعها إن وجدت؟

ب- ما أثر النافذة الديموغرافية في مستوى معيشة الفرد وفي الواقع الاجتماعي له (بما فيها القطاع الخدمي والصحي والاجتماعي في سورية)؟

ج- ما الجوانب الإيجابية للنافذة الديموغرافية في المجتمع السوري؟

د- ما الجوانب السلبية للنافذة الديموغرافية في حال عدم وجود نمو اقتصادي واجتماعي يتناسب معها؟

هـ- ما الصعوبات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل تحقق النافذة الديموغرافية؟

و- هل خطط التنمية الموضوعة في سورية قادرة على استيعاب ما تنتجه النافذة الديموغرافية من قوى قادرة على العمل؟ وما السبل الكفيلة بتطويرها؟

ثانياً – أهمية الدراسة:

أ- الأهمية العلمية:

تأتي أهمية الدراسة من ارتباطها بقطاع مهم جداً في المجتمع، ذلك القطاع الذي يضم الأفراد داخل القوة البشرية من عمر (١٥-٦٥) تلك الشريحة المنتجة في المجتمع التي تتسم باتساع مساحتها مقارنة بغيرها في حال تحقق النافذة الديموغرافية، فضلاً عن تأثير هذه الظاهرة بجميع جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والخدمية.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة أيضاً من أهمية توضيح العلاقة المتبادلة بين النافذة الديموغرافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لتأثيرها البالغ في الدولة والمجتمع، فانفتاح النافذة الديموغرافية يمكن أن يكون نعمة في حال تم الاستعداد لها ومواكبتها بالخطط والبرامج، وتمكين القوى البشرية والمعرفية واستثمارها ايجابياً في عملية التنمية ومن ثمَّ تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، ولكنها يمكن أن تتحول إلى نقمة على المجتمع برمته في حال هُدر ما تختزنه من طاقات وإمكانات تنموية كامنة وسانحة، وضعف تكاملها مع التنمية الاقتصادية المتجسدة بالخطط الخمسية.

ب- الأهمية العملية:

إن أهم ما تتميز به هذه الدراسة هو ما ستقدمه من مساهمة متواضعة للعلم الاقتصادي والاجتماعي من أفكار وحلول ورؤى للهبة الديموغرافية بما تحمله من طاقات عمل جديدة وما تطرحه هذه الطاقة من تحديات ومشكلات، ذلك أن طرح حلول لمسألة بهذا العمق أو بهذا التأثير هو ما ينشده العلم الاقتصادي الاجتماعي، إضافة إلى تقديم المقترحات العملية القابلة للتطبيق للمؤسسات المختصة بهدف معالجة ما ينتج من النافذة الديموغرافية من مشكلات وطرح الحلول المناسبة لها على صعيد المجتمع السوري.

ثالثاً– أهداف الدراسة:

تتمثل الدراسة بالهدف الرئيسي الآتي وما يتفرع عنه من أهداف أخرى:

التعرف إلى العلاقة المتبادلة بين النافذة الديموغرافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية.

أ– التعرف إلى المشكلات الناجمة عن النافذة الديموغرافية التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومعرفة الحلول العملية لتلك المشكلات سواء الاقتصادية منها أم الاجتماعية والخدمية... في المجتمع السوري.

ب– محاولة البحث عن نقاط القوة التي تتمتع بها النافذة الديموغرافية بهدف توظيفها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج– تحديد الأعباء الملقاة على عاتق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف التخلص من عبء النافذة الديموغرافية.

د– تحديد الاتجاهات الأساسية المستقبلية التي يجب أن تتجه إليها مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتزامنة مع النافذة الديموغرافية واقتراح بعض السياسات لمواجهة مشكلات التنمية، وتحديد علاقة تلك المشكلات بالنافذة الديموغرافية.

رابعاً– الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى بعنوان: الوعي السكاني لدى الأسرة وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية (أبو حسنة، ٢٠٠١).

تمت هذه الدراسة في محافظتي دمشق والقنيطرة، وهدفت إلى معرفة وعي الأفراد بالمشكلة السكانية أسبابها ونتائجها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية معتمدة على المنهج الوصفي في الدراسة النظرية والمنهج التحليلي في الدراسة التطبيقية، وطريقة المسح الاجتماعي بالعينة وأدوات الملاحظة والمقابلة والاستبانة فجرى سحب عينة مكونة من (٥٠٠) أسرة: (٣٠٠) أسرة من دمشق، (٢٠٠) أسرة من القنيطرة، وكان من أهم نتائج الدراسة:

١- *يختلف الوعي السكاني باختلاف مكان الإقامة: فقد تبين ارتفاع الوعي السكاني لدى الأسر المقيمة في الحضر عنه لدى المقيمة في الريف.*
٢- *يختلف الوعي السكاني باختلاف الجنس: فقد تبين ارتفاع الوعي السكاني لدى الأزواج عنه لدى الزوجات في دمشق، وتساوى تقريباً في القنيطرة.*
٣- *يختلف الوعي السكاني باختلاف عدد الأطفال في الأسرة: فقد تبين ارتفاع الوعي السكاني عند الأسر التي يتراوح عدد أطفالها بين (٣-٤) أطفال مقارنة بالأسر التي لديها (٥) أطفال فأكثر.*

الدراسة الثانية بعنوان: دور مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة باستثمار الهبة الديموغرافية (حقي، ٢٠٠٧).

تمت هذه الدراسة في الأردن وهدفت إلى معرفة دور مؤسسات المجتمع المدني في مرحلة الهبة الديموغرافية في تحقيق الأهداف الوطنية، وكان من أهم نتائجها:

١- تتسم مؤسسات المجتمع المدني بالانتشار الجغرافي الملحوظ في الأردن حيث يتركز أقل من ثلثها في عمان (٣٢,٢%)، مقابل (١٢,٨%) في إربد، (٨%) في المفرق، و(٦%) في البلقاء والزرقاء، بينما توزعت بقية المؤسسات على بقية المحافظات.
٢- يشكل التمويل أحد أهم صعوبات مؤسسات المجتمع المدني التي تحد من فاعلية دورها في خلق وعي عام في المجتمع الأردني بأهمية مرحلة الهبة الديموغرافية وخطورتها وامتداد آثارها لمراحل زمنية لاحقة.
٣- إن المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني نمت بسرعة أكبر في مرحلة الهبة الديموغرافية واستثمارها للهبة يتم من خلال إجراء الدراسات المسحية لسوق العمل المحلي والخارجي لتحديد فرص العمل الحالية والمستقبلية بهدف توجيه طلبة المدارس والجامعات نحو التخصصات المطلوبة.

الدراسة الثالثة بعنوان: تداعيات النمو السكاني السريع على مسيرة التنمية في الريف السوري (الحسين، ٢٠٠٧).

تمت هذه الدراسة في منطقة جبل الحص جنوب شرق حلب، وهدفت إلى دراسة المشكلات الناجمة عن النمو السكاني من خلال التعرف إلى الواقع السكاني لمنطقة البحث التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية، مثل ارتفاع نسبة الأمية والهجرة وتفشي البطالة، معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي فجرى سحب عينة مكونة من (١١٥٠) أسرة بطريقة العينة العنقودية ثلاثية المراحل.

وكان من أهم نتائجها:

١- إن معدل النمو السكاني في جبل الحص مرتفع جداً (٣,١%) مقارنة بالنمو السكاني في سورية (٢,٤%).

٢- إن السكان في جبل الحص لا يزالون يعتقدون أن الأولاد هم أحد مصادر الدخل وأنه كلما تعدد الأولاد تعددت مصادر الدخل.

٣- إن الريفيين في المناطق الفقيرة لا يهتمون بالعلم، ويدل على ذلك أن نسبة المتعلمين من مجموع أفراد المجتمع هي (٣٣,٦%)، منهم (٨٥%) حملة الشهادة الابتدائية و(١٥%) حملة شهادة أعلى.

الدراسة الرابعة بعنوان: الخصائص الديموغرافية للسكان وأثرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في سورية والتنبؤات المستقبلية لتأثير تلك الخصائص(سليمان، ٢٠٠٧).

تمت هذه الدراسة في محافظة حلب معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي التركيبي والمنهج الكمي الإحصائي، وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية في توزع السكان ومدى تأثير السمات السكانية على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وكان من أهم نتائجها:

١- لا يزال معدل النمو السكاني في حلب ضعف معدل النمو العالمي ٢,٦% في عام ٢٠٠٤.

٢- إن استمرار معدلات النمو السكاني المرتفعة بهذا المستوى سيؤدي إلى تضاعف أعداد السكان خلال العقدين القادمين ومن ثمَّ تفاقم مشكلة النمو السكاني.

٣- هناك انخفاض في معدلات الإسهام في النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض مساهمة المرأة في العملية الإنتاجية بالرغم من ارتفاع مساهمتها من ٩% في عام ١٩٧٠ إلى ١٢% في عام ٢٠٠٤.

الدراسة الخامسة بعنوان: واقع نمو السكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه للمدة ١٩٧٧-٢٠٠٧ (محمد جبر، ٢٠١٠).

تشمل منطقة الدراسة الدولة العراقية البالغ مساحتها (٤٣٤٣٣٧) كم٢، استخدم الباحث المنهج التحليلي في دراسة هذا الموضوع من خلال تحليل البيانات والمعطيات، حيث اعتُمدت البيانات والإحصاءات المتوافرة لدى الوزارات والدوائر الرسمية التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

هدف البحث إلى دراسة واقع نمو السكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه للمدة (١٩٧٧-٢٠٠٧) للكشف عن واقع معدلات النمو السكاني التي تؤشر معدلات مرتفعة منذ عدة عقود، ومحاولة وضع سياسة سكانية رشيدة لتقليل النمو السكاني، وكذلك العمل على تأشير العوامل المؤثرة في النمو السكاني بغية تحقيق الأهداف المرجوة من البحث، لا سيما أن النمو المرتفع والمتزايد للسكان من شأنه أن يفاقم الفقر ويعرقل مسار التنمية في ظل الظروف التي يمر بها العراق. وقد تبين من خلال البحث أن معدل النمو السكاني في العراق قد تراجع بشكل محدود جداً خلال ثلاثة عقود، فقد انخفض من (٣,١٣%) للمدة (١٩٧٧ – ١٩٨٧) إلى (٣,٠٤%) للمدة (١٩٨٧ – ١٩٩٧) والى (٣,٠٢%) للمدة (١٩٩٧ – ٢٠٠٧) نتيجة تغير السياسة السكانية من سياسة قائمة على رفع معدل النمو السكاني في المدة (١٩٧٧-١٩٨٧) إلى سياسة سكانية قائمة على عدم التدخل في ذلك وترك الأمر للسكان أنفسهم بعد عام (١٩٩٠)، وقد تبين أن ظروف العراق السياسية والاقتصادية قد أثرت بشكل كبير على نمو السكان، ولم يكن للموارد الطبيعية المتوفرة فيه ومدى إمكانية استغلالها أثر في ذلك.

الدراسة السادسة بعنوان: أثر النمو السكاني على قطاع الخدمات في بلدية المفرق الكبرى (عايد طاران، ٢٠١٠).

تناولت هذه الدراسة موضوع النمو السكاني وأثره على قطاع الخدمات في مدينة المفرق في الأردن، واعتمدت الدراسة على بيانات التعدادات الرسمية لتتبع النمو السكاني، واستخدمت أسلوب المسح الميداني من خلال العينة العشوائية الطبقية وذلك لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها، كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية البسيطة مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية. هدفت الدراسة إلى تتبع تطور النمو السكاني في مدينة المفرق خلال الفترات الزمنية (١٩٥٢- ١٩٦١) و(١٩٦١-١٩٧٩) و(١٩٧٩-١٩٩٤) و(١٩٩٤-٢٠٠٤)، ومن ثم المقارنة بين هذه الفترات، والتعرف إلى مدى أثر النمو السكاني على قطاع الخدمات (التعليمية والصحية وخدمات الصرف الصحي وخدمات الطرق والحدائق والمرافق العامة)، بالإضافة إلى معرفة مدى رضى المواطنين عن جودة تلك الخدمات في المدينة. كما هدفت الدراسة إلى حساب التوقعات المستقبلية للسكان ولبعض الخدمات المتوفرة في مدينة المفرق حتى عام ٢٠٣٤ وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

أن معدل النمو السكاني في مدينة المفرق خلال الفترة (١٩٥٢-٢٠٠٤) كان أعلى من معدل التطور في مجالات الخدمات المختلفة، ويعزى ذلك إلى الزيادة الكبيرة في أعداد السكان الناجمة عن الزيادة الطبيعية والهجرة من المناطق الأخرى، مما أدى إلى نمو سكاني مرتفع وبالتالي زيادة الضغط على قطاع الخدمات. كما أشارت نتائج الدراسة أن الخدمات التعليمية تعاني من اكتظاظ في أعداد الطلاب خاصة في المراحل الأساسية بالإضافة إلى سوء في توزيعها، وأن الخدمات الصحية تعاني من اكتظاظ كبير في أعداد المرضى المراجعين للمراكز الصحية الأولية في المدينة مما شكل ضغطًا كبيراً عليها وانعكس ذلك على مستوى الخدمات الصحية التي تقدمها للمواطنين، وتعاني المدينة من

مشاكل نقص في خدمات الصرف الصحي وزيادة في نسبة التلوث البيئي والازدحام المروري داخل المدينة.

من الملاحظ أن الدراسات السابقة تناولت في الدراسة الأولى تداعيات النمو السكاني وأثره في مسيرة التنمية في الريف السوري، وفي الدراسة الثانية تناولت دور مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة باستثمار النافذة الديموغرافية، والدراسة الثالثة ركزت على الوعي السكاني لدى الأسرة وأثره في التنمية الاقتصادية، أما الدراسة الرابعة فركزت على الخصائص الديموغرافية وأثرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدراسة الخامسة ركزت على واقع نمو السكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه للمدة ١٩٧٧-٢٠٠٧ وأما الدراسة السادسة فتناولت أثر النمو السكاني على قطاع الخدمات في بلدية المفرق الكبرى. وتلتقي دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة في دراسة التوقعات المستقبلية للسكان وبعض الخدمات المتوفرة لهم وأثر السكان على مسار التنمية فضلاً عن معرفة الخصائص الديموغرافية للسكان وأثرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتنبؤات المستقبلية لتأثير تلك الخصائص. وسوف نحاول الاستفادة من هذه الدراسات ببعض المفاهيم والمصطلحات والبيانات، في حين أن دراستنا الحالية فستأخذ منحى مختلفاً هو التركيز على العلاقة الجدلية بين النافذة الديموغرافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية من خلال دراسة تحليلية في سورية ومعرفة مدى مواكبة الدولة للنافذة الديموغرافية بالخطط والمشاريع اللازمة.

خامساً– المنهجية العامة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات المكتبية المستقبلية التي ستعتمد المنهج الوصفي التحليلي من خلال الكتب والمراجع والتقارير والدراسات النظرية والميدانية المختصة بالديموغرافيا لاستنباط العلاقة بين النافذة الديموغرافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بالخطط الخمسية في سورية، كما ستعتمد هذه الدراسة طريقة التحليل الثانوي وأسلوب التحليل الكيفي ذو الطابع المنطقي اللغوي والعرض النقدي، وأسلوب التحليل الإحصائي الاجتماعي.

فضلاً عن الاعتماد بالدراسة على: بعض الخبراء أو المختصين في الجامعات السورية – المكتب المركزي للإحصاء – هيئة التخطيط والتعاون الدولي (أو ما يعرف سابقاً هيئة تخطيط الدولة) – المنظمات الدولية المختصة.

- وحدة التحليل: سورية ككل.
- معطيات البحث: يعتمد البحث المعطيات الجاهزة لبحوث وتقارير ودراسات سابقة وإحصائية ونشرات إحصائية متجددة.

سادساً– مفاهيم الدراسة:

ستستخدم الدراسة أثناء التحليل المفاهيم الرئيسية والثانوية الآتية:

أ- النافذة الديموغرافية: هي "فترة زمنية تشهد تحولاً ديموغرافياً في خصائص السكان، إذ يتحول المجتمع من مجتمع أكثريته من الفئات غير المنتجة، أي الأطفال وكبار السن والمعالين، إلى مجتمع أكثريته في سن الإنتاج والعمل. وبكلمات أخرى، يصبح معدل نمو السكان النشطين اقتصادياً في الفئات العمرية (١٥-٦٤) عاماً يتجاوز معدل نمو الفئات السكانية المعالة وغير المنتجة (أقل من ١٤ وأكبر من ٦٥ عاماً)" (دائرة الإحصاءات العامة للسكان، ٢٠٠٧، ٤).

ب- النمو: هو "عملية الزيادة الثابتة والمستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة" (سليمان، ٢٠٠٧، ١٠).

ج- التنمية الاقتصادية: هي "عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب" (انظر: ياسين، ٢٠٠١، ٨).

د- التنمية الاجتماعية: هي "العملية التي تهدف إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة والتعليم والمستوى المعاشي والخدمات بشتى أنواعها" (حقي، ٢٠٠٧، ١٢).

الفصل الثاني

النافذة الديموغرافية في سورية في إطار عملية الانتقال الديموغرافي

أولاً– تعريف الخصوبة العمرية في سورية.

ثانياً– أهم النظريات التي تناولت مسألة التحول الديموغرافي.

ثالثاً–التحول الديموغرافي.

أولاً– تعريف النافذة الديموغرافية ومفهومها:

شهد حجم سكان العالم نمواً متسارعاً رغم السياسات والبرامج السكانية التي عملت على رسمها وتنفيذها معظم الدول المتقدمة والنامية في العالم خلال العقود الماضية من أجل خفض معدلات النمو السكاني، فقد ارتفع من ثلاثة مليارات عام ١٩٦٠ إلى ستة مليارات نسمة في عام ١٩٩٩ (أي حصل تضاعف خلال ٤٠ سنة تقريباً) وستستمر الزيادة السكانية حسب تقديرات القسم السكاني في الأمم المتحدة إلى أن يصل حجم سكان العالم إلى (٩,٥) مليارات نسمة عام ٢٠٥٠ وستحدث هذه الزيادة السكانية بالرغم من النجاحات المتوقعة للسياسات السكانية المستقبلية في تخفيض معدل النمو السكاني من (٢,٥%) في عام ١٩٥٠ إلى (٠,٥%) في عام ٢٠٥٠ (انظر: التقرير الوطني الثالث للسكان في الأردن، ٢٠٠٧، ص٣-٤).

وبالنظر إلى السكان كعناصر فاعلة في التنمية ومستفيدة منها في آن معاً، فإن دراسة واقعهم والكشف عن محددات تطورهم أو تغيرهم بشكل علمي ومحدد، لا يعدُّ ضرورة موضوعية لمشاريع التنمية الشاملة وحسب، بل شرطاً لها لكي تكون واقعية وفعالة، وعليه فقد شرعت الهيئة السورية لشؤون الأسرة بالعمل على أكثر من صعيد وبالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية كافة، المحلية منها وغير المحلية للوصول إلى بلورة سياسية سكانية وطنية يتم اعتمادها وتنبثق عنها خطط وبرامج تنفيذية محددة يتم فيها التعاطي مع المسألة السكانية بحسب المناطق واحتياجاتها وذلك في سبيل أهداف عدة منها: المواءمة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وتحسين الخصائص الكمية والنوعية للسكان بفئاتهم العمرية المختلفة وشرائحهم الاجتماعية المتعددة، مع إعادة توزيع السكان في إطار التنمية الإقليمية المتوازنة وتنظيم الهجرة الداخلية. إن الغاية الأساس لعلم السكان في سورية هي تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة للسكان، والارتقاء بمستوى الأسرة لتمكين أفرادها اقتصادياً واجتماعياً وصحياً وتعليمياً وثقافياً، وتوسيع

خياراتهم والرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع، وهنا يتجلى دور الوزارات في تخطيط السياسة السكانية وتنفيذها نظراً لأهمية هذه المرحلة التي يعول عليها لأنها سوف تحول مشروع السياسة السكانية من إطار عام إلى دليل عمل حقيقي بالأرقام والمعطيات والأنشطة.

تستعد سورية خلال السنوات القليلة القادمة لدخول مرحلة الهبة الديموغرافية وما تحمله من فرص تنموية تسهم في تسريع عملية التنمية الوطنية وتحقيق أهدافها، وتتطلب هذه المرحلة التخطيط السريع والجاد وتضافر الجهود لاستثمار الطاقات الشبابية الحالية والمقبلة في مختلف المجالات التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والبيئية(انظر: ياسين، ٢٠٠١، ١٢-١٣)، وتعرّف الهبة الديموغرافية بأنها "فترة زمنية تشهد تحولاً ديمغرافياً في خصائص السكان، إذ يتحول المجتمع من مجتمع أكثريته من الفئات غير المنتجة أي، (الأطفال وكبار السن والمعالين)، إلى مجتمع أكثريته في سن الإنتاج والعمل (المعيلون). وبكلمات أخرى، يصبح معدل نمو السكان النشطين اقتصادياً في الفئات العمرية ١٥-٦٤ عاماً يتجاوز معدل نمو الفئات السكانية المعالة وغير المنتجة (أصغر من ١٤ وأكبر من ٦٥ عاماً)" (انظر: التقرير الوطني الثالث للسكان في الأردن، ٢٠٠٧، ١٧).

إن نمو القوة البشرية بمعدل أعلى من معدل نمو الفئات العمرية المعالة، وهو ما ينتج منه انخفاض أعباء الإعالة، وفتح فرص الادخار والاستثمار، وزيادة الطلب الاستهلاكي، وربط الاستهلاك بتحسين نوعية حياة الأسرة، قد يسمح بإضافة (١إلى ١,٥٪) إلى معدل النمو الاقتصادي سنوياً ومن ثمَّ بروز الفرصة التنموية أو ما يسمى بالنافذة الديموغرافية، التي لا تنفتح إلا مرة واحدة على مدى (٢٥-٣٠) عاماً، ثم ما تلبث أن تغلق حين تبدأ معدلات الإعالة بالارتفاع مرة أخرى، إذ تنتقل الفئة العمرية التي شكلت قوة العمل في مرحلة انفتاح النافذة الديموغرافية إلى خارج قوة العمل (المسنون). إذاً؛ هذه هي الهبة الديموغرافية؛ مرحلة زمنية تحمل سمات اجتماعية واقتصادية للسكان، إذا استثمرت بكفاءة فإنها ستكون هِبَة ونعمة حقيقية تحدد مستقبل التنمية والنهضة، أو قد تتحول

إلى نقمة حقيقية حينما لا يتم الاستعداد والتخطيط لها، ولدينا أمثلة واقعية من المجتمعات التي استفادت من هذه الفترة حينما استعدت وخططت لمستقبل أجيالها على هذا الأساس.

وتجدر الإشارة هنا إلى التجربة الكورية الجنوبية، وهي دولة حديثة تأسست عام ١٩٤٨، لكنها حققت إنجازاً اقتصادياً واجتماعياً أصبح يعرف فيما بعد بالمعجزة الاقتصادية، أحد أهم أسبابه التنبه المبكر إلى هذه الفرصة، فقد استطاعت كوريا في ذروة هذه المرحلة أن تحقق معدلات نمو اقتصادي جعلت ناتجها الوطني يتضاعف عشرين مرة خلال عقد ونصف العقد.

أولت دول جنوب شرق آسيا مسألة الاستفادة القصوى من هباتها الديموغرافية أهمية كبرى، فدول مثل المكسيك وتايلند وماليزيا قد استفادت من ما يسمى (النافذة الديموغرافية) وحققت من خلالها إنجازات كبيرة على مختلف الصُّعد. فقد راهنت على العنصر البشري كأداة للتغيير، فوظفت نظماً تعليمية ابتكارية، وسنت تشريعات راعية، وأسست لبنى تحتية ساهمت بإطلاق العنان لمواردها البشرية. من هنا فإنه من دواعي النهوض بالاقتصاد السوري، التأسيس لثقافة سكانية واسعة، لاسيما بعد مرور عدة أعوام على آخر تعداد سكاني عام، فإنجاز التعداد بمؤشراته الكمية والنوعية يعد الخطوة الأساسية الأولى نحو استثمار الهبة الديموغرافية اقتصادياً واجتماعياً وعلمياً، إضافة للمدلولات الحضارية للتعداد، فضلاً عن الانفتاح الفاعل باتجاه الأدبيات والتقارير العالمية الراصدة لكل تحوّل مجتمعي يمر به البلد. وسوف تتيح الثقافة السكانية تعاملاً رشيداً وعقلانياً مع ما نملك من مقومات، فجزء كبير من استشراء أنواع الفساد والهدر والتبذير يُنسب إلى عشوائية الإحصاءات المؤدية إلى تخطيط غير علمي لبرامج النمو الاقتصادي والتنمية البشرية(انظر: مهدي، ٢٠١١، ١٦).

إن ظاهرة النافذة الديموغرافية تحدث بسبب انتقال النسب الكبيرة في الفئات العمرية الصغيرة (مادون ١٥ سنة) إلى فئات السكان في سن العمل أي بين (١٥- ٦٤) سنة، فالدول التي فيها نسبة عالية من الأطفال (هي دول ذات فتوة ديموغرافية) حيث تكون الإعالة الديموغرافية فيها عالية جداً بينما فئة السكان في سن العمل تكون منخفضة (٤٥ %) وهذا يقود إلى ارتفاع معدلات الإعالة وانخفاض معدلات الادخار بسبب الاستهلاك الكبير ويقود إلى خفض الاستثمار ومن ثمَّ ظهور البطالة وقلة فرص العمل وانخفاض القدرة الاستيعابية لأسواق العمل.

أما في حال خفض الولادات فتنتقل النسب العالية للفئات العمرية إلى الأعلى أي في سن العمل وهذا يخلق ما يسمى (الهبة الديموغرافية) أي ارتفاع نسب السكان المعيلين في سن العمل؛ وهو ما يفسح المجال في حال وجود استثمار عالٍ لخلق المزيد من الادخارات وفرص العمل والاستفادة من ظاهرة انفتاح النافذة الديموغرافية وانخفاض معدلات إعالة الصغار أي تنخفض نسبتهم من (٥٠%) إلى أقل من (٣٠%) في مجموع السكان بينما ترتفع نسبة السكان في سن العمل إلى أكثر من (٥٥%) وقد تنوف على (٦٠ و ٦٥%) من مجموع السكان، وهذا يمثل فرصة ديموغرافية للتنمية يجب اغتنامها والاستعداد لها من خلال خلق استثمارات وفرص عمل كثيرة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان النشيطين(انظر: ياسين، ٢٠٠١، ٥-٦).

إن ظاهرة النافذة الديموغرافية تتيح فرصة إحداث معدل نمو اقتصادي مرتفع، وتحسين مستوى المعيشة لدى السكان نتيجة لانخفاض نسبة الإعالة وزيادة فرص الادخار والاستثمار لدى الفئات في سن العمل، وهذا يمكن أن يحدث إذا تم التخطيط للاستفادة من هذه الفرصة بتأهيل القوى العاملة وتمكينها وتوجيه طاقاتها في مجال العمل التنموي، وإذا ما أردنا الوقوف عند هذه الظاهرة السكانية في بلادنا سنجد أنه خلال السنوات الأخيرة بدأت الزيادة السكانية تشق طريقها لمصلحة الفئات العمرية في سن العمل، بينما بدأت تنخفض نسبة عدد الأطفال أقل من (١٥) سنة، مقابل

ارتفاع في نسبة الفئة السكانية في عمر (١٥ – ٦٤ سنة)، مع ارتفاع نسبي طفيف في الفئة العمرية الأخيرة أي (٦٥ سنة فأكثر).

وهذا التغيير في التركيب العمري للسكان قد يخلق فرصة سانحة للنمو الاقتصادي والاجتماعي لتدني نسبة الإعالة لصغار وكبار السن، وكذلك لزيادة الادخار والاستثمار في المستقبل إذا تزامن هذا التغيير مع سياسات مناسبة تستهدف الفئات العمرية الشابة وتستغل طاقاتهم وقدراتهم في العمل والبناء، وقد تصبح نتائج هذه الظاهرة السكانية سلبية إذا لم يتم التعامل معها تعاملاً جدياً، ويمكن أن تؤدي إلى زيادة البطالة والطلب على العمل والهجرة ومن ثمَّ تفاقم مشكلات اجتماعية واقتصادية.

تطرح النافذة الديموغرافية عدة قضايا أهمها: إيجاد فرص كافية تسمح بتخفيض معدلات البطالة ومن ثم التوظيف الأكثر فاعلية لطاقات الشباب، ومكافحة الفقر، وتحسين إنتاجية العمل بهدف زيادة القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية، فضلاً عن تحسين برامج التأمينات الاجتماعية والصحية، وبرامج رعاية الفئات الخاصة والمسنين مع ترسيخ مبدأ التضامن بين الفئات الاجتماعية والأجيال المختلفة، والاستفادة من الهجرة الدولية في تنمية الاقتصاد الوطني(مهدي، ٢٠١١، ١٩-٢٠).

إن تحديد السياسات اللازمة للاستفادة من الفرصة الديموغرافية وتهيئة القوى العاملة لاحتياجات السوق المحلية يرتبط بالتنبؤات والاتجاهات الديموغرافية من جهة، وبالتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جهة أخرى، ويتطلب تحليلاً لعدد من المتغيرات المرتبطة بالفرصة الديموغرافية التي تشكل سلسلة من التحديات. وإن لم تُؤخذ هذه التحديات في الحسبان فقد تتحول إلى عوامل تؤدي إلى إهدار الموارد البشرية والأيادي العاملة وتساهم في مفاقمة الخلل في أسواق العمل.

إن الاستثمار الوطني الناجح في هذا التحول السكاني الذي تستعد سورية له يحتاج إلى دعم سياسي وإرادة سياسية تعي أهمية هذه المرحلة في تحديد سمات تطوير البنية الاقتصادية والاستثمارية، وتنمية الموارد البشرية، والتوجه نحو الصناعات الثقيلة والتقنية العالية، والانتقال من التنظير في مجالات تأهيل الموارد البشرية إلى العمل الجدي، عبر التركيز على العلوم التطبيقية والتعليم والتدريب التقني والنوعي، وذلك بتحسين قدرات الشباب ومعارفهم ومهاراتهم في تحقيق النقلة النوعية للمجتمع السوري، اقتصادياً واجتماعياً وتكنولوجياً وسياسياً؛ سياسة وطنية جادة نحو الشباب والتنمية. فالاستفادة من النافذة الديموغرافية التي بدأت بالانفتاح في سورية ومنع تحويلها من هبة ونعمة إلى نقمة، ودمج قضايا السكان في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هو من أهم التوجهات الأساسية للسياسة السكانية في الوقت الراهن، إضافةً إلى زيادة الوعي بين مختلف شرائح المجتمع وخاصة بين الشباب في سن الزواج وقادة الرأي على المستوى المحلي والإقليمي والوطني بالقضايا السكانية بين أفراد المجتمع، ولاسيما قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة(انظر: الجالودي، ٢٠٠٧، ٣١-٣٢).

ثانياً- أهم النظريات التي تناولت مسألة التحول الديموغرافي:

أ- نظرية التغير الديمغرافي عند كينغسلي:

وضع نظرية التغير الديمغرافي كينغسلي كينغسلي عام ١٩٦٣ كنظرية متممة وليست بديلاً عن نظرية التحول الديموغرافي. لقد تركز اهتمام كينغسلي على أسباب النمو السكاني منطلقاً من الافتراض أنه للتعامل مع النتائج بصورة سليمة لا بد من معرفة الأسباب. فكانت الصعوبة الأساسية التي حاول كينغسلي معالجتها تتمثل بالمسألة المركزية في نظرية التحول الديموغرافي، التي تتلخص بالسؤال الآتي: كيف، وتحت أي ظروف يستطيع انخفاض معدلات الوفيات أن يقود إلى انخفاض معدلات الخصوبة؟

وللإجابة عن هذا السؤال تساءل كينغسلي عما يحدث للأفراد عندما تنخفض الوفيات. ويكمن الجواب في أن عدداً أكبر من الأطفال يبقون أحياء حتى سن الرشد، ويشكلون ضغوطاً أعظم على موارد الأسرة، ولذلك فعلى السكان أن يعيدوا تنظيم حياتهم في محاولة منهم لتخفيف تلك الضغوط، أي أن الناس يتجاوبون إزاء التغير الديموغرافي، إلا أن هذا التجاوب يكون انطلاقاً من أهداف شخصية، وليس انطلاقاً من أهداف وطنية أو قومية، وإن وجد أفراد المجتمع بأنهم لا يكسبون من هذا السلوك أو التصرف بطريقة معينة، فإنهم قد يأنفون من التصرف بتلك الطريقة. مثل هذا النوع من التحليل كان يتبناه المالتوسيون الجدد في وجه مبدأ الرادع الأخلاقي الذي طرحه مالتوس، فلماذا يجب أن ندافع عن تأجيل الزواج والإرضاء الجنسي، بدلاً من منع الحمل، عندما نعلم أن القلة من الناس الذين يؤخرون الزواج سيؤجلون أيضاً الممارسة الجنسية، وقد سبق لبريتانو منذ عام ١٩١٠ أن اقترح أن مالتوس لا بد أن يكون معتوهاً كي يفكر أن الامتناع هو العلاج الشافي للفقراء.

وقد ناقش كينغسلي أن رد الفعل أو الاستجابة التي يفعلها الأفراد تجاه الضغط السكاني ربما يتم بانضمام أعضاء آخرين إليهم، وقد تكون الاستجابة الأولى غير ديموغرافية في طبيعتها وتتمثل في محاولة زيادة الموارد بالعمل الشاق، أو ربما زيادة عدد ساعات العمل، أو البحث عن عمل آخر. وإن وجد أن ذلك غير كاف، فقد تكون الاستجابة بهجرة بعض أفراد الأسرة من الشباب أو الشابات كأسهل رد فعل، وقد سجل كينغسلي عام ١٩٦٣ شكل استجابة سكان مناطق ريفية ذات أسر كبيرة، وذلك بإرسال أبنائهم إلى المدينة للاستفادة من أية فرصة عمل متاحة.

وقد يطرح السؤال الآتي عن كيفية استجابة الجيل الثاني – الأطفال الذين ظلوا أحياء (وكان بالإمكان ألا يبقوا أحياء)، هل أصبحوا يشكلون ضغطاً على الموارد؟ يلاحظ كينغسلي أنه إذا ما كان هناك فرصة للتحسن الاقتصادي والاجتماعي، فإن الناس سيحاولون الاستفادة من هذه الفرصة بتجنب الأسر الكبيرة التي سببت المصاعب لأهلهم.

لقد طرح كينغسلي أن المحرض الأقوى لتحديد حجم الأسر ليس بالخوف من الفقر، أو تجنب الألم كما يقول مالتوس، بل إنه المطمح للازدهار وتطوير فرص النجاح التي تحفز الناس غالباً لإيجاد وسائل ملائمة لتحديد عدد الأطفال. وفي هذا الإطار يبدو كينغسلي كرجع الصدى لطرح بريتانو، إلا أنه يضيف بأن الرغبة في الحفاظ على وضع الفرد الاجتماعي قد تؤدي إلى رغبة نشيطة في منع عدد الأطفال الكبير من استنزاف موارده، ويفترض هذا العرض أن الأفراد المشار إليهم قد حققوا لأنفسهم وضعاً اجتماعياً معقولاً يستحق المحافظة عليه.

وتبدو إحدى أهم مساهمات كينغسلي في الفكر الديموغرافي كما حدده بعضهم بأنه يعتمد على نوع من (الموديل) أو النموذج الضمني لمثل يضع تفسيراً يومياً لكل التغيرات البيئية التي يتعرّفها، فعلى سبيل المثال يتجاوب الناس لانخفاض في معدلات الوفيات فقط عندما يلاحظونه، وعند ذلك تتحدد طبيعة تجاوبهم وفقاً للحالة الاجتماعية التي يجدون أنفسهم فيها، وكان تحليل كينغسلي أحد

أول من طرح العلاقة المهمة بين الحياة اليومية للأفراد، وأنواع التغيرات الاجتماعية التي تحدث في المجتمع. وكان ريتشارد ايسترلين أحد الديمغرافيين المعاصرين الأخيرين الذي حاول اتباع مثل هذا النوع من التحليل، وقد أطلق على أفكاره نظرية الدخل النسبي (انظر: خوري، ٢٠٠٢، ٩٠-٩١).

ب- نظرية الدخل النسبي:

تقوم نظرية الدخل النسبي على فكرة أن معدل الولادات لا يستجيب بالضرورة إلى المستويات المطلقة لحالة الفرد الاقتصادية، وإنما إلى المستويات التي سبق أن تعوّدها. ويفترض ايسترلن أن مستوى المعيشة التي عاشها الفرد في مراحل طفولته الأخيرة تمثل الأساس في تقييم فرصه كراشد. إن تيسر لك أن تحسّن دخلك كراشد مقارنةً بمستوى فترة الطفولة المتأخرة، فإنك على الغالب ستتزوج مبكراً وتنجب عدة أطفال، أما إذا شعرت أنك ستبذل جهداً ليس قليلاً وأنت راشد لتحافظ على مستوى معيشتك في فترة الطفولة، فإن الخوف من ذلك قد يقودك إلى تأخير الزواج، أو على الأقل تأخير الحمل.

ويمضي ايسترلن بالتساؤل عن العوامل التي تضع الفرد في موقع مجحف نسبياً، أو غير مجحف عندما تبدأ سن الرشد عنده، ويرى أن الإجابة عن ذلك نجدها في طبيعة العلاقة بين الدورات الاقتصادية والاستجابة الديموغرافية لهذه الدورات. ففي مجتمع غير مثقل بالتدخل الحكومي، وفي المدى الطويل نسبيا (١٥ عاماً) يؤدي التأرجح والتذبذب في مستوى النشاط الاقتصادي إلى تشجيع الهجرة، واحتمال تسهيل الزواج وإنجاب الأطفال، وتستند كلمة الاحتمال هنا، إلى متغير ديموغرافي آخر هو البيئة السكانية، أي عدد السكان ونسبتهم لكل عمر في مجتمع معين؛ فإن كان الشباب يشكلون نسبة منخفضة في المجتمع، وكانت ظروف العمل جيدة، فإن الطلب عليهم سيكون مرتفعاً، أي أنهم سيكونون وفق

النموذج المالتوسي الكلاسيكي قادرين على طلب أجور مرتفعة، ويشعرون بارتياح في الإقبال على الزواج وبناء أسرة. أما مسألة الارتياح فتعتمد على القدرة الشرائية لهذه الأجور مقارنةً بتلك التي سبق وتعوّدوها. أما إذا كانت نسبة الشباب مرتفعة، أي يكون العرض كبيراً من قوة العمل الفتية، فإن الوضع لن يكون ملائماً، حتى وإن كانت الظروف الاقتصادية جيدة، وذلك بسبب التنافس الشديد على فرص العمل، بحيث تصبح المحافظة على مستوى المعيشة الذي سبق أن تعوّده الناس أمراً صعباً للغاية، ويكون الأمر أكثر صعوبة في مسألة الزواج وتكوين الأسرة.

وقد يثار سؤال عن سبب ندرة الفئات الشابة أو كثرتها في البنية العمرية للسكان. هذا الأمر يعود بالدرجة الأولى إلى التذبذب الحاصل في معدل الولادات، الذي يتأثر بمقدار الإقبال على الزواج ورغبة الناس في الإنجاب.

وخلاصة القول: إن إيسترلين يقدم نموذجاً يتصف بمتانة العلاقات الترابطية المتبادلة بين التبدلات الديموغرافية والتحولات الاقتصادية، تنتج تغيرات ديموغرافية، والتي بدورها تنتج وتحدث تحولات اقتصادية (انظر: خوري، ٢٠٠٢، ص٩١-٩٣).

ج- كينز والمسألة السكانية:

حاول الاقتصادي البريطاني جون كينز في معرض الدفاع عن الرأسمالية تقديم فهم جديد لطبيعة المشكلة السكانية في ذلك النظام، فاعتبر أن مشكلة البطالة ليست نتاج سباق بين السكان والموارد المحدودة، أو أنها مشكلة التغلب على قانون الغلة المتناقصة، وإنما هي مشكلة تنجم عن تعرض النظام الرأسمالي لعدم الاستقرار بسبب التناقض القائم بين الادخار والاستثمار عندما ينمو بصورة تجاوز حد استيعاب الاقتصاد الوطني له. ويتمثل

الحل في رأي كينز في أن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على إحداث الاستخدام الكامل، خاصة أن الرأسمالية ذاتها ليست بمنأى عن الأزمات الاقتصادية.

وقد توصلت الكينزية إلى أن معدل النمو الاقتصادي الذي يضمنه تحقيق توازن الدخل القومي عند مستوى الاستخدام الكامل عبر الزمن يعتمد على تراكم رأس المال والنمو السكاني والتقدم الفني، وأن المحافظة على وضع الاستخدام الكامل للموارد المادية والمالية والبشرية. بصورة مستمرة عبر الزمن يتطلب تزايد الاستثمار والدخل على أساس وجود معدل نمو ثابت في ظل ضوابط معينة.

وبعد أن كان الاقتصاديون الرأسماليون ينظرون بقلق إلى معدلات النمو المرتفعة للسكان، فإنهم في المدرسة الكينزية اتخذوا موقفاً معاكساً يشيد بالنمو السكاني، وبتأثيراته الإيجابية في تراكم رأس المال، ومنذ ثلاثينيات القرن العشرين ارتقت المدرسة الكينزية بمشكلة السكان إلى مستوى آخر من التحليل في البحث عن الأسباب المؤدية إلى البطالة، وانخفاض مستويات الدخل في الدول الرأسمالية المتقدمة، وتجنب شبح المالتوسية، وحملت إلى حد بعيد سمات التقدم الاقتصادي في الدول الصناعية الغربية في فترة الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات بل والستينيات على زيادة رواد الكينزية، وأصبحوا كثيرين، لكن حتى لو كانت ظروف العمل جيدة فإن التنافس على فرص العمل سيكون حاداً، ويصبح من الصعب المحافظة على مستوى المعيشة الذي تعوده الناس، مما يقلل من الإقبال على الزواج وتكوين الأسرة.

وقد يُسأل عن أسباب ندرة الشباب أو كثرتهم في الهرم السكاني، وحقيقة الأمر أن ذلك إنما يعود إلى التأرجح في مستوى معدل الولادات، الذي يتأثر بنماذج السكان الذين يتزوجون

وينجبون الأطفال. ويقصد إيسترلين بذلك المجتمع الذي تكون فيه التبدلات الديموغرافية شديدة الارتباط بالتبدلات الاقتصادية.

فالتبدلات الاقتصادية تنتج تبدلات ديموغرافية، تنتج بدورها تبدلات اقتصادية، وهكذا دواليك، إلا أن هذا النموذج يعاني انحرافاً لمصالحة الطبقة الوسطى في المجتمع. أما الناس في أسفل السلم الاقتصادي، فإن وضع الحرمان النسبي لا ينطبق بالضرورة عليهم لأن ما لديهم قليل أصلاً.

وعند استخدام البيانات الإحصائية لمجتمعات كاملة، تبين صحة ما تنبأ به إيسترلين، وما يتعلق منها بدورات العمل، ومنظومة كوهدرت ومعدلات الولادات التي بدا لعضها يتتابع خلف بعض بصورة أساسية، فهناك ما يشبه الإجماع على أن التاريخ قد أثبت عدم صحة الرؤية المالتوسية في السكان.

ويبدو أن كينز في تحليله للعلاقة بين النمو السكاني والجانب الاقتصادي قد انطلق من مشاهداته وملاحظاته للوضع في الدول الصناعية المتقدمة، ولم يحاول دراسة مدى انطباق ذلك على ظروف البلدان النامية السكانية والاقتصادية.

ومع ذلك فقد لوحظ في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عودة المالتوسية في قوالب جديدة، ساهم في صنعها وتزويقها اقتصاديون وعلماء اجتماع وفلسفة وتاريخ وعلم نفس، وعلماء كيمياء ومهندسون في الدول الرأسمالية الغربية، وشرعوا في التحذير من خطر التزايد السكاني في دول العالم الثالث وعلى الدول الصناعية المتقدمة ذاتها(الأنصاري، ١٩٨٦، ص١٤٨-١٤٩).

د- النظرية المعاصرة في النمو السكاني والتنمية الاقتصادية:

عند دراسة العلاقة المتبادلة بين المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الديموغرافية، فمن الصعب التفريق بين النتائج والمسببات، حيث يبدو كل من هذه المؤشرات سبباً ونتيجة في آن واحد. ويبدو من المتعذر في كثير من الأحيان وجود أي من المتغيرات السكانية، أو تلك الاقتصادية دون أن يكون له ارتباط معين بالمتغيرات الأخرى.

وحقيقة الأمر أن الاقتصاديين والديموغرافيين المعاصرين قد ركزوا بصور مختلفة على دور السكان في عملية التنمية الاقتصادية، ومع ذلك فإن عرض ودراسة أهم النظريات المعاصرة في العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي يفيد في تحقيق فهم أفضل لطبيعة العلاقة بين السكان والاقتصاد. ومن هذه النظريات نظرية التحول الديموغرافي، ونظرية مالتوس، ونظرية الاقتصاد الجزئي أو المِكري للخصوبة (انظر: بوادقجي، ٢٠٠٢، ٩٧).

١- نظرية التحول الديموغرافي:

تحاول هذه النظرية تبيان أن جميع الدول المتقدمة المعاصرة قد مرت بالمراحل الثلاث نفسها لتاريخ السكان المعاصر، وترافقت بعملية تحديث اقتصادياتها.

فالمرحلة الأولى بالنسبة للبلدان المتقدمة، توصف بأنها لعدة قرون كان عدد السكان فيها مستقراً أو يشهد نمواً بطيئاً مع معدلات مرتفعة لكل من الولادات والوفيات.

أما المرحلة الثانية فقد تميزت بنهوض ونمو اقتصادي. وترافق النمو الاقتصادي فيها بدخول أعلى وغذاء أفضل، وتحسّن في أساليب الرعاية الصحية، وبخاصة الرعاية الصحية العامة، وهذا ما أدى إلى انخفاض سريع في معدلات الوفيات وامتداد متوسط الأعمار منذ الولادة، وانخفاض محدود في معدلات الولادات، وكان لهذا التباين الواضح بين الهبوط السريع للوفيات والانخفاض

الخفيف في معدلات الخصوبة أكبر الأثر في الارتفاع البارز لمعدلات الزيادة السكانية مقارنة بالمرحلة السابقة.

والواقع أن هذه المرحلة الثانية تمثل المرحلة الانتقالية، أي الانتقال من معدلات ثابتة ومستقرة للنمو السكاني إلى ازدياد سريع لأعداد السكان، ومن ثم إلى هبوط تدريجي في معدلات النمو السكاني المشار إليها.

أما المرحلة الثالثة فتتضمن ظاهرة التأثير المتنامي لعملية التحديث و"العصرنة" على "ديناميكية" السكان، فاتحة المجال لمزيد من الانخفاض في معدلات الخصوبة والوفيات، ومؤدية بالنتيجة إلى نمو سكاني محدود للغاية، أو إلى عدم حدوث أي نمو للسكان، وقد حدثت هذه المرحلة الأخيرة إبان العقود الأخيرة للقرن التاسع عشر وبصورة كثيفة في القرن العشرين، وبصورة خاصة للبلدان الأكثر تقدماً، وتجدر الإشارة إلى أنه من الضروري الملاحظة أن معدلات الولادة والخصوبة لم تبدأ بإظهار ميل للانخفاض إلا بعد أن وصل النمو الاقتصادي وعملية التحديث إلى مستوى معين من النضوج والتطور، وقد استمرت عملية التحول هذه فترة زمنية غير قصيرة، بل عدة عقود من الزمن.

إن مسألة التبدل في مستويات الخصوبة تبدو على غاية من التعقيد، ذلك لأن الخصوبة تخضع للعديد من المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، في حين أن هبوط معدلات الوفيات يمكن تحقيقه بسرعة أكبر بكثير في حال استخدام أساليب الرعاية الصحية، واتخاذ إجراءات ملائمة للقضاء على الأمراض وتحقيق تحسن في الوضع الصحي للسكان.

وقد تمت صياغة نظرية المرحلة الانتقالية هذه من خلال ملاحظة التغيرات الاقتصادية والديموغرافية لبلدان أوروبا الغربية إبان القرنين الأخيرين: مثل هذه الحالة لا يمكن انطباقها بصورة كاملة على ظروف البلدان النامية.

إن العديد من دول العالم الثالث هي دول مستقلة حديثاً، تعرضت في مرحلة متأخرة لعوامل التطور التقاني (التكنولوجي) وأساليبه، وقد أدى تطبيق الوسائل الحديثة في المعالجة الطبية والتوسع في توفير خدمات الرعاية الصحية لدى معظم البلدان النامية، إلى حدوث تحسن واضح في الظروف الصحية العامة، وهذا ما قاد بالنتيجة إلى هبوط سريع في معدلات الوفيات ثم إلى ارتفاع بارز في معدلات النمو السكاني، أما معدلات الولادات، فقد أظهرت إبان تلك الفترة ميولاً تراجعية طفيفة؛ وذلك بسبب ارتباطها بعوامل معقدة متداخلة اجتماعية وثقافية واقتصادية ودينية. إننا نعتقد أن انخفاض معدلات الخصوبة ومعه معدلات الولادات، لا يمكن لها أن تظهر تراجعاً واضحاً وملموساً إلا بعد أن تصل عملية التحديث إلى مستوى معين من التطور والتقدم. وبعد مرور فترة زمنية كافية تجري في إطارها عمليات التحول والتأثير المتبادل بين العوامل الاقتصادية والعوامل الديموغرافية، تشرع بعد حصول ذلك معدلات الخصوبة بالهبوط، وذلك خلافاً لمعدلات الوفيات التي تميل للهبوط بسرعة أكبر بمجرد التوسع في تطوير نطاق الخدمات الطبية والصحية وتوسيعه.

واستناداً لذلك فإننا نسمح لأنفسنا بالادعاء أن غالبية الدول الأقل نمواً تمر في الوقت الحاضر بمرحلة التحول الثانية وفقاً لنظرية التحول الديموغرافي التي تتصف بحدوث هبوط سريع في معدلات الوفيات، مع هبوط طفيف للغاية في معدلات الخصوبة (انظر: بوادقجي، ٢٠٠٢، ٩٧-٩٩).

٢– النظرية المالتوسية:

تمثل كتابات توماس روبرت مالتوس رجل الدين الانكليزي والأستاذ الجامعي مصدر النظرية المالتوسية. وقد تم نشر أولى مقالاته حول قانون السكان وتأثيره على التطور المستقبلي للمجتمع عام ١٧٩٨ وجرت مراجعتها بصورة جوهرية عام ١٨٠٣ وأعيد وضع عنوان لها على النحو التالي "مقالة حول قانون السكان أو نظرة في تأثير السكان على سعادة الإنسان في الماضي والحاضر مع بحث في طموحاتنا لإزالة الشرور التي تسببها" وبصورة عامة فقد جرى نشر سبع طبعات لمقالات مالتوس حول السكان. وكانت في حينها العمل الأكثر وضوحاً فيما يتعلق بربط العلاقة بين النمو السكاني ونتائجه الاجتماعية. وبالرغم أن مالتوس قد حمل بشدة على الكتاب الاسبقين، إلا أنه كان الأول في وضع طريقة منهجية تربط نتائج النمو بمسبباته.

- **أسباب النمو السكاني عند مالتوس:**

اعتقد مالتوس أن الكائنات البشرية، مثلها مثل الحيوانات والنباتات ملزمة على زيادة نوعها تحت تأثير ما اسماه الغريزة القوية، أو الإصرار على إعادة التكاثر. وفيما بعد، فإن لم يكن هناك ضوابط على النمو السكاني، فإن الكائنات البشرية سوف تتكاثر إلى رقم لا يمكن حسابه، مالئة بذلك ملايين العوالم خلال بعض آلاف من السنين، ومع ذلك فإننا نحن البشر لم نصل إلى مثل هذه الصورة بسبب الضوابط المفروضة على النمو السكاني، ومنعته من أن يصل إلى قدراته البيولوجية لملء الكرة الأرضية بالأجساد البشرية.

بالنسبة لمالتوس فإن الضوابط والكابح الأعظم للنمو السكاني يتمثل بنقص الغذاء، ذلك لأن مصادر الغذاء محدودة بمساحة الأراضي الزراعية المتاحة، ومستوى التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة، وبطبيعة التنظيم الاجتماعي ونماذج ملكية الأرض.

ويمثل حجر الزاوية في حجة مالتوس، بأن السكان يميلون إلى التزايد بسرعة أكبر من سرعة نمو كمية الغذاء: ٢-٤-٨-١٦. وهكذا، بينما يزداد إنتاج الغذاء بطريقة حسابية: ١-٢-٣..الخ وبزيادة فدان من الأرض في كل مرة. ونتيجة لذلك فإن نمو السكان يتجاوز كثيراً زيادة كمية الغذاء، وعليه فإن النقص في الغذاء يوقف زيادة السكان بصورة نهائية.

لقد كان مالتوس مدركاً بدون شك، أن حالة الجوع المدقع نادراً ما تعمل على قتل الناس ذلك لأن هناك عوامل أخرى تتدخل عادة لقتلهم قبل أن يموتوا جوعاً. هذه العوامل الأخرى تمثل ما يسميه مالتوس "الضوابط الإيجابية" والتي تمثل عوامل أولية ذات طبيعة أخلاقية أو مادية تعمل على إضعاف وتدمير الإطار البشري. مثل هذه العوامل نطلق عليها الآن مسببات الوفاة.

من ناحية أخرى هذه الضوابط محددة وأحياناً مانعة للولادة، مثل هذه الضوابط المانعة يمكن أن تتضمن جميع وسائل ضبط النسل مثل الامتناع عن المعاشرة، موانع الحمل، الإجهاض. إلا أنه بالنسبة لمالتوس فإن الوسيلة الوحيدة المبذولة لتحديد النسل تتمثل في ما أسماء مالتوس "الرادع الأخلاقي" كتأخير سن الزواج إلى الوقت الذي يشعر فيه الرجل أنه قد أصبح في وضع مأمون، أي أنه في حالة أصبح فيها قادراً على تكوين أسرة كبيرة وحمايتها من ظروف العوز والفقر وما قد ينتج عن ذلك من تدهور اجتماعي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أية وسيلة أخرى لضبط النسل كاستخدام موانع الحمل أو الإجهاض، أو التعقيم أو أي وسيلة أخرى غير ملائمة، فإنها تمثل من وجهة نظره عيباً يخفض بصورة

ملحوظة من نزاهة الطبيعة الإنسانية. لقد كان الرادع الأخلاقي بالنسبة لمالتوس على درجة كبيرة من الأهمية، لأنه يعتقد أنه لو سمح للناس منح الولادات بالوسائل غير الملائمة مثل الإجهاض، التعقيم، أو الموانع الأخرى، فإنهم سينفقون قدراتهم بطرق يمكن القول عنها، أنها غير منتجة من وجهة النظر الاقتصادية.

وحقيقة الأمر أن وجهة النظر المالتوسية تعاني من نقاط ضعف عديدة، إذ عمد مالتوس دائماً إلى الخلط بين التفكير العلمي والجانب الأخلاقي. وبالرغم أن مثل هذه النواقص كانت بادية حتى في أيامه فإن تعليله وتحليله المنطقي مكناه من تحديد بعض النتائج والمنعكسات الهامة للنمو السكاني.

- **النتائج والمنعكسات الهامة للنمو السكاني:**

اعتقد مالتوس أن الفقر هو النتيجة الطبيعية للنمو السكاني، وكان من نتيجة تحليله أن للناس إصراراً طبيعياً على التكاثر، إلا أن الزيادة في توفير الغذاء لا تستطيع أن تصمد وتلحق بمعدل الزيادة السكانية. لقد قلب مالتوس وجهة نظر آدم سميث والفزيوقراطيين رأساً على عقب.

فبدلاً أن يكون نمو السكان معتمداً على شدة الطلب على العمل، كما كان يناقش آدم سميث، فإن مالتوس اعتقد أن طبيعة الإصرار على التكاثر لدى الإنسان، كان يفرض دائماً بالضغوط السكانية لتسبق عامل الطلب على العمالة، ولذلك فإن الازدحام السكاني (ويقاس وبمستوى البطالة) سيدفع بالأجور للانخفاض إلى مستوى متدن لا يقدر الناس من خلاله على توفير متطلبات الزواج ورعاية الأسرة. وعند هذا المستوى من انخفاض الأجور ووجود فائض من العمالة وبروز الحاجة عند كل فرد أن يعمل بشدة أكبر كي يؤمن أجر مستوى الكفاف، فإن المستثمرين الزراعيين يستطيعون استخدام عمالة

أكثر وإدخال مساحات جديدة في نطاق الإنتاج، بما يؤدي إلى زيادة موارد حد الكفاف. لقد اعتقد مالتوس أن هذه الحلقة من زيادة الموارد الغذائية التي تقود إلى النمو السكاني، وإلى وجود عدد كبير من السكان بالمقارنة مع الموارد المتاحة سيؤدي مرة أخرى بالعودة إلى الفقر. إن هذا الحوار كان بالنسبة لمالتوس جزءاً من القانون الطبيعي للسكان بمعنى أن كل زيادة في إنتاج وتوفير الغذاء كان يعني بالضرورة ازدياد عدد الأفراد الذين يعيشون في حالة الفقر.

في إطار هذا التحليل فإن مالتوس قد حصر رد الفعل الإنساني بعامل الإصرار على التكامل دون أن تتكامل لديه وجهة نظر متقدمة عن أوجه السلوك الإنساني بما يجعله يتصور أن كل زيادة في إنتاج الغذاء ستؤدي إلى مزيد من الفقر، وكأنه يضع اللوم في الفقر على الفقر أنفسهم. وإذا كان من الضروري تجنب مثل هذه النتائج فكيف كان مالتوس ينظر هذا الأمر؟

مالتوس وكيفية تجنب نتائج التزايد السكاني:

ناقش مالتوس أن السعي لتجنب الألم بدلاً من البحث عن المسرات (المتعة) يمثل الدافع الأعظم للنشاط في الحياة. حتى أن المتعة ذاتها لن تدفع إلى الحركة والنشاط ما لم يؤد غيابها إلى إحداث الألم. وزعم مالتوس إن الإنسان المثقف العاقل يدرك مقدماً مقدار الألم الذي يمكن أن يصيبه إن كان عنده أولاد جائعين، أو كان مديناً أو في حالة من العوز، مما يدفعه لتأخير الزواج إلى أن يتيقن أنه لا يستطيع تجنب ذلك الألم أو في حال وجود مثل ذلك الدافع، وكانت عوامل الردع تفعل فعلها، فعندها يمكن تجنب النتائج البائسة للنمو السكاني، وعليه فإن الطريقة الوحيدة لكسر هذه الحلقة يكون بتغيير الطبيعة البشرية.

لقد شعر مالتوس أنه إذا ما شارك كل فرد في قيم الطبقة الوسطى فإن المشكلة تحل ذاتها بذاتها. وبالرغم من أن مثل هذا يبدو مستحيلاً، باعتبار أن ليس كل فرد يملك الموهبة

ليصبح صالحاً وصناعياً وليده نجاح تجربة الطبقة الوسطى، إلا أن مجرد المحاولة بالقيام بذلك، فإن الفقر سيتراجع بصورة ملحوظة. بالنسبة لمالتوس فإن النجاح المادي هو نتيجة لقدرة الإنسان على التخطيط بصورة عقلانية، وعلى الإنسان أن يكون متعلماً وعارفاً للنتائج المستقبلية لسلوكه الحالي. وكان مالتوس رجلاً ينفذ ويطبق ما يعظ ويؤمن به. لقد خطط بالنسبة لتكوين أسرة له إلى أن أصبح عمره ٣٩ عاماً، وبعد أن أصبح يعمل أستاذاً جامعياً في عام ١٨٠٥.

وخلاصة القول، فإن الفقر وفقاً لمالتوس هو النتيجة الحتمية للزيادة السكانية. وفي إطار ذلك الفقر يمكن الدافع للعمل والنشاط وانتشال الإنسان من البؤس. وعليه فإن ظل البعض فقراء فذلك هو خطؤهم في عدم محاولة فعل شيء. وانطلاقاً من هذا الاعتقاد، فقد عارض مالتوس القانون الإنكليزي بتقديم الإعانات للفقراء لأن ذلك سيؤدي عملياً إلى إطالة وإدامة حالة البؤس والتعاسة.

نقد نظرية مالتوس:

لعل أحد أهم مقاييس نجاح مالتوس وانتشار أفكاره، هو عدد الكتب والمقالات التي هاجمته منذ صدور مقاله الأول عام ١٧٩٨، وكانت أكثر الجوانب في نظريته التي تعرضت للهجوم هي أولاً: اعتقاده أن الغذاء لا يمكن أن يتلازم في مستواه مع النمو السكاني، ثانياً: استنتاجه أن الفقر هو نتيجة حتمية للزيادة السكانية، وثالثاً: اعتقاده أن الرادع الأخلاقي هو الضابط الوحيد المقبول للنمو السكاني.

وحقيقة الأمر أن مالتوس لم يكن لديه إيمان راسخ بالتقدم والتطور، فبالنسبة له فإن في كل مجتمع مجموعة من الهياكل المؤسساتية والاجتماعية التي تؤسس مستوى معيشة ثابت لا يتبدل. لقد كان مدركاً للثورة الصناعية، إلا أنه كان يشكك بدورها الفعلي وخاصة في الأجل الطويل، وكان يعتقد أن ارتفاع الأجور مثلاً (في إطار الصناعة التحويلية) التي تترافق

مع عملية التصنيع، ستعمل على رفع معدل الزيادة السكانية دون أن تؤدي لإطعام الأفواه الجديدة. ويبدو أنه حتى نهاية حياته لم تتكون لديه معرفة وافية بماهية التصنيع. لقد فشل مالتوس في إدراك أن التقدم التكنولوجي حالة ممكنة، وأنه سيؤدي بالنتيجة إلى تحسين مستوى المعيشة.

ومن بين أولئك الذي انتقدوا إصرار مالتوس على قيمة الرادع الأخلاقي برغم اعتقادهم بالكثير من استنتاجاته الأخرى، كانوا المالتوسيين الجدد الذي فضلوا استخدام موانع الحمل من أجل ضبط النسل وتحديده بدل الاعتماد على الرادع الأخلاقي. وكان مالتوس يدافع دائماً عن عامل الرادع الأخلاقي في وجه منتقديه، وأكثرهم من أصدقائه الذين كانوا يشجعونه للتعامل بصورة أفضل مع وسائل أخرى لضبط النسل، ولا شك أن مثل هذا النقاش الحاد بين مالتوس ومنتقدي فيما يتعلق بمسألة تحديد النسل قد ساهم في نشر المعرفة بين الناس بالنسبة لهذا الموضوع وبخاصة في إنكلترة القرن التاسع عشر. وفي نهاية القرن التاسع عشر صدر لأحد أتباع مالتوس الجدد في إنكلترة منشور ساهم في رفع مستوى معرفة الجمهور الإنكليزي بتقنيات ووسائل منع الحمل.

من جهة أخرى فقد تعرضت مقولة مالتوس: بأن الفقر هو نتيجة حتمية للزيادة السكانية إلى انتقاد علني. فحيث مالتوس كان يرى أن العامل يستطيع أن يحسن من مستوى معيشته في حالة واحدة إن كان فطناً ويعمل على تأخير زواجه إلى أن يتمكن من تدبير مستلزمات الزواج ورعاية الأسرة. إلا أنه اعتقد أيضاً أنه لا يمكن توقع الفطنة من العامل إلا عندما يرتفع مستوى معيشته. ومثل هذا التناقض في فرضيات مالتوس يصعب قبولها.

وحقيقة الأمر أن الملاحظة التاريخية في إنكلترة للفترة ١٨٠١ – ١٨٣٥ قد أظهرت أن أولئك الذين حصلوا على المعونة وفق قانون الفقر الإنكليزي، لم يرتفع لديهم معدلات الولادة أو الزواج، أو نمو السكان عن أولئك الفقراء الذين لم ينالوا مثل تلك الإعانات.

ومع ذلك فإن أفكار مالتوس قد واجهت انتقاداً قاسياً وكان أكثرها حدة تلك التي أطلقها كل من كارل ماركس وفر يدريك أنجلز.

أ- وجهة النظر الماركسية في السكان:

عندما توفي مالتوس في عام ١٨٣٤ كان كل من ماركس وأنجلز في مقتبل العمر، وعندما انتقلا إلى انكلترة كانت أفكار مالتوس شديدة التأثر في وطنه، وتجاوب لطروحاته كل من النمسا وبعض الولايات الألمانية لما اعتقدوه لديهم نمواً سريعاً جداً في أعداد الفقراء.

وقد سنت بعض القوانين ضد الزواج الذي لا يضمن المرشح إليه حياة معقولة لأسرته.

- **أسباب النمو السكاني بالنسبة لماركس وأنجلز:**

في حقيقة الأمر، فإن ماركس وأنجلز لم يتناولا موضوع السكان وأسباب وكيفية نموهم بصورة مباشرة. لقد كانا على خلاف ضئيل بالنسبة لهذا الموضوع، رغم أنهما كانا يؤكدان على الحقوق المتساوية بين النساء والرجال ولم يريا أي غضض في عملية ضبط وتحديد الولادات. ومع ذلك فقد كان لديهما ارتياب كبير بصحة القوانين الطبيعية والأزلية التي أطلقها مالتوس فيما يتعلق بتجاوز النمو السكاني الموارد الوطنية، مفضلين بدلاً عن ذلك النظر إلى النشاط الإنساني واعتباره نتاجاً لبيئة اقتصادية اجتماعية معينة. وتتركز وجهة نظر ماركس حول هذه الناحية أن كل مجتمع وعند كل منعطف في التاريخ يكون لديه قانونه السكاني الخاص الذي يحدد بصورة نهائية نتائج النمو السكاني، فبالنسبة للرأسمالية فإن النتائج هي الازدحام السكاني والفقر، أما في الاشتراكية فإن الزيادة السكانية يمتصها التطور الاقتصادي دون آثار جانبية.

وهكذا نلاحظ أن الاتجاه الأساسي في النقد الماركسي، لم يوجه بصورة مكشوفة إلى النظرية المالتوسية، وخاصة ما يتعلق منها بعوامل وأسباب الزيادة السكانية، بقدر ما كان رفضاً لنتائج النمو السكاني وفقاً لتحليل مالتوس.

- **ملاحظات ماركس حول نتائج النمو السكاني:**

لقد رفض كل من ماركس وأنجلز مقولة مالتوس بأن الفقر يلام عليه الفقير، وأكدا عوضاً عن ذلك أن الفقر هو نتيجة الإدارة الضعيفة والمتردية لمجتمع معين وبصورة خاصة المجتمع الرأسمالي. وحقيقة الأمر أن كتابات ماركس وأنجلز قد تضمنت في ثناياها، أن النتيجة الطبيعية للزيادة السكانية حدوث نمو بارز في الإنتاج، حيث ينتج كل عامل أكثر من حاجته، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فكيف يستطيع الصناعين الأثرياء وبقية الشرائح الاجتماعية الاعتماد على عمل العامل. ففي مجتمع جيد التنظيم يزداد السكان وتنمو الثروة ويقل الفقر (أنجلز ١٨٤٤).

لقد عارض ماركس وأنجلز بصورة خاصة مقولة مالتوس أن الموارد لا تنمو بالسرعة التي ينمو بها السكان، حيث كانا لا يريان أي مدعاة للشك أو الريبة بأن تطور العلم والتكنولوجيا يستطيعان زيادة المتاح من المواد الغذائية والمنتجات الأخرى بسرعة زيادة السكان كحد أدنى.

ولم يكتف ماركس وأنجلز بالإشارة إلى أن الفقر لا يمكن أن يكون النتيجة النهائية للنمو السكاني، بل بينا أنه حتى في إنكلترة ذاتها يوجد من الثروة ما يكفي لإزالة الفقر. وفي إنكلترة فإن الزيادة السكانية كانت تعني المزيد من الثروة للرأسماليين، وليس وضعاً أفضل للعمال المنتجين، ذلك لأن الرأسماليين يقتطعون لأنفسهم جزءاً من أجور العمال، وبقدر ما يزداد اقتطاع الرأسماليين بقدر ما تنخفض الأجور ويزداد الفقر.

وأكثر من ذلك، فقد أكد ماركس أن الرأسمالية تقوم على استخدام الطبقة العاملة للحصول على الربح وشراء الآلات والتجهيزات التي تحل محل العمل وتؤدي بدورها إلى البطالة والفقر. أي أن الفقراء ليسوا فقراء لأن عددهم تجاوز حدود إنتاج الغذاء بل لأن الرأسماليين قد أخذوا أولاً جزءاً من أجورهم، ثم أخذوا منهم عملهم ذاته وحلوا الآلة محله.

وعليه فإن نتائج النمو السكاني التي تحدث عنها مالتوس كانت في الحقيقة نتيجة المجتمع الرأسمالي ولم تكن بطبيعتها نتيجة للزيادة السكانية.

إن ازدياد السكان بمعدلات عالية في المجتمع الرأسمالي تتفق ورغبة الرأسماليين بوجود جيش صناعي احتياطي يحافظ على انخفاض مستوى الأجور من خلال التنافس على مواقع العمل المحدودة، بما يلزم العمال في ذات الوقت على زيادة إنتاجيتهم حرصاً منهم على الاحتفاظ بعملهم.

وبالنسبة لماركس فإن الامتداد المنطقي للنمو السكاني، أن هذا النمو يحمل في أحشائه بذور دمار الرأسمالية ذاتها، لأن البطالة ستقود بالضرورة إلى عدم الرضى ثم إلى الثروة. أما إذا ما تم تنظيم المجتمع بصورة أفضل كما في الاشتراكية، فإن المشكلة السكانية ستؤول إلى الاختفاء.

ومن الجدير بالذكر أن ماركس مثله مثل أنجلز قد مارس بنفسه ما كان يؤمن به. لقد عارض ماركس مبدأ الرادع الأخلاقي لتحديد وضبط النسل، فقد تزوج في سن الخامسة والعشرين من عمره وكان أباً لثمانية أطفال بينهم طفل غير شرعي، وعاش معظم حياته في توأمة مع الفقر.

لقد كانت الماركسية مثل المالتوسية قطرية في مراحلها الأولى، بمعنى أن اهتمامها الأولي قد أنصب على إنكلترة القرن التاسع عشر. وكان ماركس مثقفاً حاد الذكاء ركز بصورة خاصة على التحليل التاريخي للاقتصاد كما هو قائم في إنكلترة التي اعتبرها المثال الكلاسيكي للرأسمالية، إلا أنه ومع انتشار أفكاره وزيادة أعداد المؤيدين لها في بلدان وأزمنة أخرى، فقد جرت تعديلات معينة على وجهة نظر ماركس حول السكان.

- **نقض ماركس:**

يرى البعض أن العديد ممن اعتنقوا الماركسية لا يشاطرون بصورة كاملة وجهات نظرة ماركس وأنجلز حول السكان. وحقيقة الأمر أن الكثير من الأفكار الماركسية حول السكان تعود إلى لينين.

بالنسبة لماركس فإن المبدأ المالتوسي يعمل فقط في النظام الرأسمالي وليس له دور في الاشتراكية لأن الاشتراكية تخلو من مشاكل السكانية، وذلك دون أن يقدم ماركس أي دليل أو تعديل لذلك سوى ما ذكره بأن قانون الاشتراكية حول السكان في تناقض مع القانون الرأسمالي.

ويرى جون ويكس .John weeks في مؤلفة حول السكان الطبقة الرابعة، أنه بالنسبة للماركسية، فإن كان معدل الولادات مرتفعاً في الرأسمالية فالمفترض أن يكون منخفضاً في الاشتراكية وإن بدا الإجهاض سيئاً في المجتمع الرأسمالي، فلا بد أن يكون حسناً في المجتمع الاشتراكي. وعلى هذا الأساس فقد كان من الصعوبة بمكان بالنسبة للديمغرافيين السوفييت أن يجدوا تعليلاً لحقيقة أن الاتجاهات السكانية في الاتحاد السوفيتي السابق متماثلة بصورة ملحوظة مع الاتجاهات السكانية في البلدان الصناعية الرأسمالية. هذا إضافة إلى أن الاشتراكية السوفيتية كانت عاجزة عن تلطيف أحد أسوأ الشرور التي كان ماركس يرجعها للرأسمالية، ألا وهي تجاوز معدلات الوفيات في الطبقة العاملة معدلات الوفيات في الطبقات الأعلى* (weeks, 1989, p67)

وبالرغم أن ماركس وأنجلز لم يقدما تعليلاً لوجهة نظرهما بأن النمو السكاني لا يمكن أن يكون مشكلة حقيقية، ومحاولة التبرير العقائدية لهذه الفكرة، فإن السميين السوفييت قد أثاروا أكثر من مرة مسألة بربرية الطرح الرأسمالي فيما يتعلق بالتحريض على تحديد الزواج أو

تحديد الولادات في إطار النظام الأسري، ذلك لأن النظام الاقتصادي السليم يجب أن يجون قادراً على اللحاق بأية زيادة سكانية.

إلا أنه ومنذ بداية الستينات، أضحى الماركسيون أقل صلابة. ففي عام ١٩٦٢ اقترحت السويد على الأمم المتحدة تقديم إعانات للدول النامية من أجل تحديد النسل، وقد قوبل هذا الاقتراح بصمت من قبل الاتحاد السوفييتي. وفي الصين أكبر دولة في العالم شرعت ومنذ الخمسينات ببذل جهود متواصلة لضبط التزايد السكاني لديها، ووضعت بعض الأنظمة التي تبيح استخدام موانع الحمل واللجوء إلى الإجهاض أحياناً. إلا أنه في عام ١٩٦٠ خطب الرئيس ماوتسي تونغ قائلاً بأن حجماً كبيراً للسكان في الصين يبدو شيئاً حسناً. فحتى مع وجود زيادة كبيرة للسكان، فإن لدينا حلولاً ملائمة تتركز بصورة أساسية نطاق الإنتاج. أما في عام ١٩٧٩ فقد كتب أحد الرسميين الصينيين مبيناً أنه في ظل الماركسية فإن قانون تخطيط الإنتاج يتطلب ليس فقط تخطيط إنتاج السلع والبضائع، ولكنه يتطلب أيضاً تخطيط إعادة إنتاج الموارد البشرية.

إلا أن ما أشرنا إليه يجب أن لا يقودنا إلى الاعتقاد بأن المفكرين الماركسيين قد أعادوا النظر بصورة كاملة في فلسفتهم حول المسألة السكانية. ففي الباكستان مثلاً لحظت الدولة (غير الماركسية) ضرورة إبطاء معدلات النمو السكاني. بيد أن هذه السياسة قد واجهت انتقاداً واسعاً من قبل الماركسيين في هذه الدولة الذين أكدوا أن مواجهة حالة الفقر تتم من خلال إعادة توزيع الثروة في تلك البلاد، مقرين بذلك بأن التزايد السكاني السريع لا يمكن أن يستمر دون نتائج ضارة.

وفي وقتنا القريب كان العديد من الماركسيين يقترحون أنه فقط بعد حصول الثورة الاشتراكية وإعادة تنظيم المجتمع على أسس جديدة، يصبح بالإمكان تشجيع الناس على خفض معدل الولادات. وهكذا وفي حال تحول حكومات البلدان النامية إلى الاشتراكية والعمل

على تشريك قوة العمل ووسائل الإنتاج بحيث يستفيد الجميع بصورة متساوية ويقطفوا ثمار التقدم التكنولوجي، فإن الناس سيبادرون إلى خفض حجم أسرهم. وفي إطار هذا المدخل الجديد فإن الماركسية قد طرأ عليها تحول واضح البراهين العلمية الحديثة، وخاصة ما يتعلق منها بكيفية سلوك الناس. وعلى نفس المنوال طرأ تحول في وجهات النظر المالتوسية في ضوء البراهين العلمية أيضاً. وتجدر الإشارة أنه برغم أن الماركسية والمالتوسية تبدوان متناقضين بصورة مستديمة فيما يتعلق بالقضايا السكانية، فإن كليهما قد نشأتا في أوربا القرن التاسع عشر إبان التحولات الاقتصادية والاجتماعية العاصفة (مصطفى، ٢٠٠٦، ص٢٤-٣١).

٣- النظرية الجزئية للخصوبة:

شرع بعض الاقتصاديين في الفترة الأخيرة بدراسة حثيثة للعوامل المحددة في معدلات الخصوبة بقصد صياغة نوع من المرجعية النظرية والرقمية، وتوضيح هذه الظاهرة. وقد اعتمدوا في دراساتهم على النظرية الكلاسيكية الجديدة في العلاقة بين الأسرة وسلوك المستهلك.

تفترض هذه النظرية أن الفرد، بما لديه من أذواق وأفضليات، يحاول تعظيم منفعته باستهلاك كميات محددة ومتنوعة من السلع والخدمات، آخذاً بالحسبان حجم دخله والمستويات السائدة للأسعار، وفي محاولة تطبيق هذا المفهوم على وضع الأسرة، فإن الأطفال يُعدّون بمثابة نوع خاص من السلع الاستهلاكية والبضائع الاستثمارية بصورة أن الخصوبة تصبح بمثابة تجاوب اقتصادي عقلاني لطلب الأسرة على الأطفال مقارنة بالسلع الأخرى.

في مثل هذه الحالة فإن الدخل العادي واحتمالات الإحلال يصح تطبيقها بحيث أنه إذا اعتبرت العوامل الأخرى ثابتة، فإن العدد المرغوب فيه من الأطفال يتوقع أنه سيتراوح إيجابياً ما بين مستوى أسعار تكاليف الأطفال، وشدة أفضليات الأسرة للسلع الأخرى مقارنةً بالأطفال.

ولا شك أن هذه المناقشة لا تنطبق بصورة كاملة على حالة الدول النامية، حيث يخضع طلب الأسرة على الأطفال إلى تفضيلها لعدد معين من الأطفال الأحياء (وبخاصة الذكور منهم) ومنهم على الأخص في المناطق التي تتصف بارتفاع معدلات الوفيات، فالأهل في مثل هذه الحالة يخططون عادة لأسر كبيرة للتعويض عن الاحتمالات الكبيرة لوفيات الأطفال، هذا إضافة إلى أن الأطفال يُعدّون في بعض المجتمعات عناصر منتجة تحقق دخلاً للأهل كبيري السن.

وفي بعض المجتمعات النامية فإن العوامل الثقافية والسيكولوجية تؤدي دوراً محدداً في صياغة رغبة الأهل في حجم محدد للأسرة، فالولدان الأوّلان أو ثلاثة الأولاد الأوائل ينظر إليهم كسلع استهلاكية، ويكون الميل الحدي للطلب بدون مرونة، أي أن الطلب على هذا العدد من الأطفال يظل ثابتاً، ولا يتجاوب لأي تغير في السعر، ومع ذلك فإن آلية نظرية الخصوبة هذه يمكن أن تنطبق على الأعداد الإضافية للأطفال، أي الأعداد الحدية، حيث يبدأ الأهل بموازنة منافعهم الاقتصادية مقابل التكاليف المتوقعة، أو ما يطلق عليه بالتكلفة البديلة الناتجة من تربية هؤلاء الأطفال.

إن نظرية خصوبة الأسرة كما تطبق على حالة بعض الدول النامية، تشير إلى أنه عندما تميل أسعار أو تكاليف الأطفال للارتفاع نتيجة لعوامل مثل: ازدياد فرص تعليم المرأة وتشغيلها، ارتفاع الرسوم المدرسية، وجود أنظمة صارمة لتشغيل الأطفال، تقدم السن، مشاريع الضمان الصحي والاجتماعي إلخ...، فإن الأهل قد يرغبون في عدد أقل من الأطفال الإضافيين، مستبدلين بذلك النوعية بالكمية، أو دخل الأم المستقلة مقابل تكاليف رعاية الأطفال.

إن مثل هذا التحليل يدعم جهود الدولة لصياغة سياسات ملائمة وإجراءات تشجع خيارات الأهل لمصلحة عدد محدود من الأطفال ويمكن أن تأخذ السياسات أو الإجراءات المناحي الآتية:

١- رفع المستوى التعليمي للمرأة وتحسين وضعها الاجتماعي الاقتصادي.
٢- زيادة فرص العمل للنساء وخاصة العمل المأجور.
٣- تطوير دخل الأسرة من خلال توسيع فرص الاستخدام ورفع مداخل الرجل والمرأة معاً، وكذلك تحقيق ذلك عن طريق إعادة توزيع الدخل لمصلحة الطبقات الفقيرة بصورة خاصة.

٤- خفض معدلات الوفيات، وبخاصة وفيات الأطفال بواسطة تحسين الوضع الصحي والغذائي للأم والطفل.

٥- تطوير مشاريع الرعاية الصحية والتأمين على الحياة.

إن مثل هذه الجهود تقلص من اعتماد الأهل على أبنائهم. بمعنى آخر فإن الجهود المبذولة لزيادة فرص الاستخدام التي تعمل على رفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية ووسائل الرفاه الاجتماعي، تعمل بذات الوقت على تحسين مستوى المعيشة، وتحفز إلى تفضيل الأسرة الصغيرة. وهكذا فإنه عندما تسود مثل هذه الظروف، فمن المتوقع أن يؤدي تطبيق سياسات وإجراءات تنظيم الأسرة وضبط النسل إلى تحقيق نتائج فعالة (todaro, 1989, p226-228).

وبعرض مجموعة هذه النظريات أضحى من الواضح أنه لا توجد نظرية واحدة قادرة على تفسير جميع نواحي السلوك الديموغرافي، وهكذا فلا يمكن أن يُنظر إلى النمو السكاني على أنه نتيجة لعامل واحد، أو مجموعة واحدة من العوامل التي تترافق بكل بساطة مع مجموعة معينة من النتائج والمنعكسات، وحقيقة الأمر أن العالم الفعلي أكثر تعقيدا من المضمون النظري، وأن النمو السكاني قد يخلق تبدلات أخرى في المجتمع تستدعي استجابات أخرى في السلوك الديموغرافي.

وفي الوقت نفسه نجد نظرية التحول الديموغرافي الأكثر قدرة على الصعيد العلمي بالاستناد إليها في تفسير التحول الديموغرافي في سورية من بين النظريات الأخرى، حيث توضح هذه النظرية أن جميع الدول المتقدمة مرت في ثلاث مراحل الأولى وهي مرحلة الاستقرار أو النمو السكاني البطيء (معدلات مرتفعة لكل من الولادات والوفيات) وهذا ما ينطبق على سورية فترة ما قبل ١٩٤٧ م.

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة النمو السكاني السريع حيث ترافقت هذه المرحلة مع نهوض ونمو اقتصادي وتحسن في أساليب الرعاية الصحية وهذه المرحلة تنطبق على سورية في فترة ١٩٤٧ – ٢٠٠٧.

أما المرحلة الثالثة فتتضمن ظاهرة التأثير المتنامي لعملية التحديث والعصرنة على ديناميكية السكان فاتحة المجال بمزيد من الانخفاض في معدلات الخصوبة والوفيات، ومؤدية بالتنيجة إلى نمو سكاني محدود للغاية وهذه المرحلة برأيي هي في طور التشكل في سورية.

ثالثاً– التحول الديموغرافي

أ– التحول الديموغرافي ومفهومه:

يقصد بالتحول الديموغرافي « الانتقال من حالة ارتفاع معدلات الخصوبة والوفاة إلى انخفاض معدلات الخصوبة والوفاة ». ويمر هذا التحول بمرحلتين، الأولى: ينخفض فيها معدل وفيات الأطفال والرضع بينما يستمر معدل الخصوبة مرتفعاً، وترتفع نسبة الفئات العمرية الصغيرة ويرتفع معدل الإعالة، أما المرحلة الثانية: فينخفض فيها معدل الخصوبة تدريجياً حتى يبلغ معدل الإحلال (٢,١ طفل لكل امرأة) فينخفض معدل النمو السكاني ويتجه نحو الاستقرار وتنخفض نسبة الفئات العمرية الصغيرة، وترتفع نسبة السكان في سن العمل، الذين كانوا في الفئات العمرية الصغيرة في المرحلة الأولى، وينخفض معدل الإعالة، وإن كان يعود إلى الارتفاع مرة أخرى عندما ترتفع نسبة كبار السن. نتيجة لهذا التحول ينعكس انخفاض معدل الخصوبة ومعدل الوفيات مباشرة على نسبة الزيادة الطبيعية للسكان، وتشير إسقاطات الأمم المتحدة (الاحتمال المعدل) إلى انخفاض هذه المعدلات بوتيرة أسرع في البلدان التي تقدمت فيها عملية التحول الديموغرافي، ففي البلدان التي لا تزال في مرحلة أولية من انخفاض معدل الخصوبة (كاليمن) سيظل معدل الزيادة الطبيعية مستقراً خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠، ثم ينخفض ببطء ليصل إلى (٢,٢ %) خلال الفترة ٢٠٢٠ – ٢٠٤٠، ويبقى أمامه مسافة طويلة لاستقرار الوضع الديموغرافي. ويشتد هذا الانخفاض في البلدان التي تقدمت في مراحل انخفاض معدل الخصوبة (كتونس ولبنان) ، حيث ينخفض معدل الزيادة الطبيعية تدريجياً ليصل إلى صفر في نهاية النصف الأول من القرن الـ٢١ وهي حالة الاستقرار التام للوضع إلى أقل من (١ %) خلال الفترة ٢٠٢٠ –٢٠٥٢ في معظم البلدان التي تقدمت فيها عملية التحول الديموغرافي (كالإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر وقطر والمغرب) بينما تتجاوز (٢ %) في موريتانيا واليمن. ولعل من أهم نتائج التحول الديموغرافي ارتفاع نسبة السكان في سن العمل (١٥ – ٥٩ سنة) ونسبة المسنين، وانخفاض نسبة الأطفال أقل من (١٥)

سنة. وسيبقى لفئة الشباب حيز مهم في جميع البلدان العربية، وستشهد غالبيتها فترة رفاه من الناحية الديموغرافية، إذ ستبقى نسبة السكان في سن العمل مرتفعة حتى عام ٢٠٢٠ أو ما بعده وفقاً لخصوصية كل بلد. وتعد النافذة الديموغرافية من المظاهر الايجابية في عملية التحول الديموغرافي، إذ يمكن استثمارها في تحسين إنتاجية العمل ووضع برامج تُعنى بالتكافل بين الأجيال، كما يمكن الاستفادة منها في تدعيم برامج التأمينات الاجتماعية، لأن عدد السكان الذين ينتمون إلى القوى العاملة في هذه المرحلة يفوق عدد السكان خارجها. ويمكن أن تسمح هذه الفترة من الرفاه الديموغرافي بخلق العديد من الفرص للاستثمار في المنطقة العربية ولاستغلال مواردها الطبيعية والبشرية على النحو الأمثل، من حيث إتاحة التعليم والمعرفة بالتقنيات الحديثة، والمشاركة في النشاط الاقتصادي لكل الفئات(انظر: التقرير الوطني الأول في سورية، ٢٠٠٨، ٥٨-٦٣).

ب- نظرية التحول الديموغرافي في أوروبا:

جاءت هذه النظرية وسيلةً لشرح الاتجاهات الديموغرافية وتفسيرها في أوروبا، التي لم تطابق آراء مالتوس. وقد هيمنت على الجزء الرئيس من فكر الديموغرافية الاجتماعية. فعدد كبير جداً من الأعمال النظرية والتجريبية اتجهت للبحث في القضايا التي أثارتها أفكار النظرية وادعاءاتها. ومن المرجح أن الهيمنة التي أحرزتها نتجت من كونها إحدى الحقائق الديموغرافية القليلة، إن لم تكن الوحيدة التي تعرضت لتغير الخصوبة السكانية.

حدث التحول الديموغرافي أولاً في أوروبا وبعد ذلك في معظم مناطق العالم الأخرى بانخفاض الخصوبة من معدلات المواليد الخام (٣٥- ٤٠) في الألف إلى (١٠- ١٥) في الألف واقتراب معدل الخصوبة الكلي من معدل الإحلال، طفلين لكل امرأة (وهو متوسط عدد الأطفال الذي تلده المرأة لمواصلة الإنجاب مستقبلاً): أي من التوازن العالي إلى التوازن المنخفض.

وقد صاغ الديموغرافي نوتيستين (من جامعة كامبردج) المساهمات الجوهرية في القضايا التي تخص العلاقة بين التحديث ونمو السكان، التي أصبحت تسمى بنموذج التحول الديموغرافي وتتمثل في الآتي:

- *إن الدول تكمل تحولاً منظماً من فترة المستوى العالي للوفيات والخصوبة إلى فترة الخصوبة العالية والوفيات المنخفضة، ثم إلى فترة الوفيات والخصوبة المنخفضة.*
- *التحول من الوفيات العالية إلى المنخفضة يترافق مع التحسن في الرفاهية المادية للسكان، وتوافر الغذاء الجيد، والوصول إلى الوسائل الصحية الجيدة وصحة أفضل، وتكون هذه جزءاً من عملية التصنيع.*
- *التحول من الخصوبة المرتفعة إلى المنخفضة يتبع تحول الوفيات، ويترافق مع زيادة التمدن وانتشار طريقة الحياة الأكثر علمانية وفردية التي تشجع على استخدام الوسائل العقلانية (غير التقليدية) للسيطرة على الخصوبة (Bailey،2005,19).*

*وهناك من يقسم هذه النظرية إلى أربع مراحل للتحول: **المرحلة الأولى** شملت معظم التاريخ البشري حتى انطلاق الثورة الصناعية. وتميزت بارتفاع معدلات المواليد والوفيات الخام، فقادت إلى خفض معدلات الزيادة الطبيعية، بل كانت سالبة في بعض الأوقات. ويبدو أن معدل الزيادة الطبيعية لسكان العالم حتى منتصف القرن الثامن عشر كان طفيفاً بلغ (٠,١%) سنوياً. ولم يأخذ نمو سكان العالم في التسارع إلا بعد الثورة الصناعية، ففي ظل النظام المشاعي البدائي، كما في ظل النظامين العبودي والإقطاعي كان سكان العالم يتزايد ببطء شديد. ويعزى ذلك إلى خضوع الإنسان للطبيعة بدرجة كبيرة، وإلى انخفاض مستوى الإنتاج، وكثرة الحروب، وانتشار الأوبئة والمجاعات؛ ما أدى إلى تخلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية التي كانت تعيشها البشرية آنذاك، ومن ثم ارتفاع معدل الوفيات. وتتمثل هذه المرحلة حالياً في المجتمعات*

الزراعية ذات البناء الاجتماعي والقبلي أو التقليدي المتخلف، التي لم تنتقل بعد إلى الحياة العصرية، وتشمل مناطق محدودة من العالم. **المرحلة الثانية** تميزت بالانخفاض الثابت في معدلات الوفيات الخام بسبب تحسن المستوى الصحي والاقتصادي والتعليمي، لكن معدلات المواليد الخام لم تنخفض انخفاضاً أساسياً في المراحل الأولى للثورة الصناعية، بل استغرقت عدة عقود. لذلك خلال الفترة من (١٧٥٠ – ١٨٠٠) قدر معدل الزيادة الطبيعية للعالم عند (٠,٤%) كمتوسط سنوي. ووفق نوتيستين فقد انخفضت الوفيات أعقاب الثورة الصناعية لأنها أحدثت تغيرات مادية فيما يخص التطور الزراعي واتصالات أفضل وإنتاجية أعلى وتحسناً في الظروف الصحية. ولكن الخصوبة كانت أقل استجابة لمثل هذا التحديث، وانخفاضها اعتمد بدرجة كبيرة على انهيار الأنظمة الاقتصادية والقيمية –الذي أعقب انخفاض الوفيات– التي دعمت الخصوبة العالية. وخلال القرن التاسع عشر، ومع انتشار الثورة الصناعية تعزز بقوة انخفاض معدلات الوفيات نتيجة الانخفاض الحاد في معدلات وفيات الرضع والأطفال مع زيادة مهمة في العمر المتوقع، ولما كانت معدلات الولادات استمرت عالية فإن معدلات الزيادة الطبيعية في الدول الأوروبية الغربية المتقدمة تسارعت بشكل أساسي، ووصلت أكثر قليلاً من (١%) كمتوسط سنوي في نهاية المرحلة. لقد شهدت الدول الصناعية ثورتها الديموغرافية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وإذا كانت الأوضاع الديموغرافية تختلف، خاصة بين دول أوروبا وشمال أمريكا، فإن المعدل الأقصى للنمو الطبيعي للسكان قد تم بالنسبة إلى القارتين، في القرن التاسع عشر أو مطلع القرن العشرين، بينما دخلت الدول النامية للمرحلة الثانية متأخرة ولكن بسرعة مستفيدة من التقدم الحاصل في مجال الطب الوقائي والعلاجي، فمثلاً أحدث انخفاض معدل الوفيات في الأرياف الهندية أو الإفريقية خلال الفترة من الأربعينيات إلى الستينيات، من (400–500) في الألف إلى (200) في الألف، وأحياناً إلى (100) في الألف، ثورة ديموغرافية كان من أولى نتائجها ارتفاع نسبة الشباب ذوي الزيادة الطبيعية المرتفعة. ولا يزال كثير من الدول النامية يمر بهذه المرحلة، حيث معدل الزيادة

الطبيعية للسكان أكثر من (2%) سنوياً. وبدأت **المرحلة الثالثة** بعد الحرب العالمية الأولى، وتميزت بالانخفاض الواضح والثابت للخصوبة مترافقة مع استمرار الانخفاض في معدلات الوفيات الخام، فقادت إلى انخفاض عام ثابت في معدل الزيادة الطبيعية في الدولة المتقدمة، إذ يتراوح المعدل في هذه المرحلة بين (1% و 2%) سنوياً (فتحي أبو عيانة، ٢٠٠٠، ٥٦). أما **المرحلة الرابعة** فقد بدأت منذ السبعينيات، إذ استمرت معدلات الزيادة الطبيعية منخفضة جداً في الدول الأوربية إضافة إلى الدول الصناعية الأخرى، وفي كثير من الحالات وصلت إلى مستوى أقل من معدل الإحلال (٢,١). وخلال العقد الماضي استمرت معدلات الزيادة الطبيعية منخفضة جداً في معظم دول الاتحاد الأوروبي، حيث اقتربت من الصفر. هذه المرحلة من التحول الديموغرافي لها انعكاسات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة على هذه الدول في المديين القريب والبعيد(انظر: فياض، ٢٠١٢، ٢٤٠-٢٤٣) .

هذا على مستوى أوروبا لكن خارجها تقترح التقديرات أن انخفاض الخصوبة بدأ مبكراً وبشكل لافت للنظر، في الولايات المتحدة، حيث سبق انطلاق انخفاض الخصوبة في البلدان الأخرى (باستثناء فرنسا) بثلاثة أرباع القرن. فبين العامين ١٨٠٠ و١٩٣٣ يعتقد أن معدل الخصوبة الكلي انخفض من أكثر من سبعة أطفال لكل امرأة إلى مستوى أقل من معدل الإحلال، أي كان الانخفاض نحو ٧٠% (Hacker، 2009).

وكان فان دوكا (١٩٨٧) Van de Kaa قد أطلق مفهوم التحول الديموغرافي الثاني على التغيرات المهمة وغير المتوقعة التي حدثت في سلوك الخصوبة والوفيات، بصورة حادة، في دول أوروبا الغربية منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي، إذ شملت التغيرات انخفاضاً في عدد الأسر كبيرة الحجم، وزيادة في حالات عدم إنجاب الأطفال، وإنجاب الأطفال خارج العلاقة الزوجية وتأخير الزواج والأبوة أو الأمومة، وزيادة في حالات العيش المشترك من دون زواج، وارتفاع حالات الطلاق.

هذه التطورات لا تشكل اتجاهات منعزلة، لكنها تكون مترابطة بشدة بعضها ببعض، وتلاحظ الاتجاهات نفسها في كثير من البلدان. وكان إطلاق هذا المفهوم هو محاولة للتنظير لهذا التحول الديموغرافي الكبير ودراسة أسبابه وأبعاده وتأثيراته المستقبلية العميقة في البنية الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات دول أوروبا الغربية.

وهناك من يقول إن المؤشرات الأولى للتحول الديموغرافي الثاني بدأت في الخمسينيات. وفي الثمانينيات انتشر نمط الإنجاب من علاقة العيش المشترك من دون زواج من الدول الإسكندنافية إلى بقية دول أوروبا الغربية. والآن في فرنسا والمملكة المتحدة، أكثر من (٤٠%) من جميع الولادات تحدث خارج الزواج، بينما كانت النسبة لكليهما (٦%) في العام ١٩٦٠.

لقد أدى (التحول الديموغرافي الثاني) إلى تواصل انخفاض معدل الخصوبة إلى ما دون معدل الإحلال. لذلك بات سكان الغرب يواجهون تناقصاً في حجمهم ولولا الهجرة الداخلة لكان الانخفاض قد بدأ قبل ذلك الوقت في كثير من الدول الأوروبية. إن زيادة متوسط العمر مع استمرار معدل الخصوبة تحت معدل الإحلال سينتج منهما شيخوخة إضافية مؤثرة أيضاً. هذه الشيخوخة لا يمكن تعويضها تعويضاً كاملاً بالهجرة، وبدلاً من ذلك ستنشأ مجتمعات متعددة الإثنيات بسبب الهجرة الداخلة بأعداد أكبر(Lesthaeghe, 2010, 33-34)

ج- مظاهر التحول الديموغرافي في الدول العربية:

إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها الدول العربية كان لها الأثر الكبير في عملية التحول الديموغرافي في الوطن العربي، حيث انخفضت الخصوبة والوفيات بوتائر مختلفة بحسب البلد، وتبقى الفروق في الخصوبة من أهم الظواهر التي تستدعي تحليلاً معمقاً، إذ نلاحظ فروقاً في سيرورة هذه التحولات حتى في البلدان التي تتشابه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية (مثل حالتي سورية وتونس)، ويمكن تصنيف الدول العربية عموماً في أربع مجموعات.

١ – المجموعة الأولى:

تشمل كلاً من تونس ولبنان المتميزتين بتقدمهما في عملية التحول الديموغرافي حيث انخفضت فيهما معدلات الخصوبة إلى مستوى يقارب معدلات الإحلال (٢,١ طفل لكل امرأة). بدأ يظهر هذا الانخفاض بوضوح في أواسط الستينيات، ومرّ كلا البلدين بفترة ركود نسبي خلال أواسط السبعينيات تلاها انخفاض سريع الوتائر في الفترة الموالية، وقد بدأ انخفاض الوفيات في تونس منذ نهاية الخمسينيات مع البرامج الصحية المكثفة، وهذا ما أدى إلى ارتفاع توقع الحياة بصفة متواصلة من (٤٤,٦) سنة في بداية الخمسينيات إلى (٧٢,٨) سنة في بداية القرن الجديد، ونلاحظ الاتجاه نفسه في لبنان حيث ارتفع توقع الحياة خلال الفترة نفسها من (٥٥,٩) سنة إلى (٧٣,٥) سنة.

ونظراً للانخفاض السريع للخصوبة والانتشار الواضح لوسائل منع الحمل فإن محددات الخصوبة في هذه المجموعة من الدول تبدو مرتبطة أساساً بالقيمة التي يوليها الأولياء للأطفال، وانتشار العمل المأجور، ونظم التأمينات الاجتماعية، فالطفل يفقد في هذه الدول قيمته الاقتصادية ووظيفته المتعلقة بالتأمين على الشيخوخة للوالدين ويعزز هذا الموقف التقلص الحاصل في قوة العمل الفلاحية وفي الارتكاز على الفلاحة كعنصر أساسي في الاقتصاد.

٢- **المجموعة الثانية:**

هي مجموعة الدول التي بدأت تنخفض فيها الخصوبة انخفاظاً ملحوظاً في أواسط الثمانينيّات وهي في غالبيتها من البلدان العربية النفطية إذ تشمل الكويت والبحرين والجزائر والإمارات وليبيا إضافة إلى المغرب الغير النفطية، وتتميز هذه الدول بالانخفاض السريع للخصوبة لديها فخلال الفترة ١٩٨٢ – ١٩٩٢ انخفض معدل الخصوبة الكلية لـ (٢,٦) طفل لكل امرأة في الجزائر و (١,٩) طفل لكل امرأة في المغرب و (٣,٣) أطفال لكل امرأة في ليبيا، (من ٢,٧ أطفال لكل امرأة خلال الفترة ٨٠ – ٨٥ إلى ما يقارب ٤,١ أطفال لكل امرأة خلال الفترة ٩٠-٩٥). واستمر هذا الانخفاض بوتائر أقل سرعة خلال الفترة ١٩٩٢– ٢٠٠٢ ويمكن تفسير التراجع السريع في مستويات الخصوبة في بلدان هذه المجموعة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي لتلك المجتمعات التي استفادت من الخبرات التراكمية للعائد النفطي، الذي كان نتيجة تحسين الظروف المعيشية والتعليمية والصحية للسكان.

وصاحب انخفاض الخصوبة في هذه المجتمعات تغيرات كبيرة في السلوكيات الإنجابية وفي القيم المتعلقة بالإنجاب، ولعل توفر الخدمات الصحية الجيدة كان له الأثر الكبير في ارتفاع استعمال موانع الحمل وفي تحسن مكونات الصحة الإنجابية وخاصة برامج الصحة الإنجابية وخفض الوفيات ومنها وفيات الأطفال ووفيات الأمهات.

ولم يتبع انخفاض الوفيات النسق نفسه في هذه المجموعة حيث فقد بدأ مبكراً في كل من البحرين والإمارات ثم تلتهما الكويت وباقي البلدان الأخرى، ويتراوح توقع الحياة عند الميلاد في هذه البلدان بين (٦٩) سنة في كل من الجزائر والمغرب ويفوق الـ (٧٤) سنة في باقي الدول النفطية من المجموعة نفسها. ويعود هذا التباين أساساً إلى التباين في معدلات وفيات الأطفال والأمهات، التي أصبحت نسبياً متدنية في الدول النفطية من هذه المجموعة بينما تصل إلى (١١٧) لكل (١٠٠) ألف ولادة في الجزائر، وتفوق الـ (٢٠٠) لكل مئة ألف ولادة في المغرب، ويرجع هذا التباين بدوره إلى عدة اعتبارات منها عدم توفر الخدمات الصحية توفراً ملائماً ووجود نسبة كبيرة من السكان يعيشون في مناطق معزولة أو شبه معزولة في كل من الجزائر والمغرب.

٣- المجموعة الثالثة:

هي مجموعة الدول التي بدأت تشهد انخفاضاً في الخصوبة ولكن بوتائر أقل سرعة وفي بعض الأحيان مرّ هذا الانخفاض بركود نسبي. وتضم هذه المجموعة بلداناً منها دول نفطية مثل عمان والسعودية وقطر، التي بدأت فيها عملية تحول الخصوبة في مرحلة متأخرة (أواخر الثمانينيات) وبلدان أخرى مثل سورية ومصر التي بدأت فيها عملية التحول الديموغرافي منذ فترة طويلة نسبياً ولم يكن فيها انخفاض الخصوبة متواصلاً بالنسق نفسه، فقد عانت هذه البلاد فترات ركود يرجع سببها إلى عدة عوامل منها نوعية خدمات الصحة الإنجابية وتكريس بعض القيم التقليدية التي تحد من سرعة هذا التحول المترتبة في الغالب على الاعتماد المكثف للاقتصاد على الفلاحة وتكريس بعض القيم التقليدية المتعلقة بالسلوك الإنجابي.

وتتميز هذه المجموعة باختلافات كبيرة في مستوى الوفيات حيث يكون توقع الحياة عند الولادة في حدود (٧٢) سنة في البلدان النفطية وسورية، بينما لا يتعدى (٦٩) سنة في حالة مصر رغم أن انخفاض الوفيات قد بدأ منذ فترة طويلة فكان معدل الوفيات يفوق الـ (٢٠) بالألف في بداية الستينيات وتراجع إلى حدود (٦,٥) بالألف خلال آخر التسعينيات.

وتمثل السودان حالة خاصة إذ لا زالت نسبة الوفيات مرتفعة رغم أن الانخفاض في معدلات الوفيات الخام قد بدأ منذ نهاية السبعينيات ويعود البطء في انخفاض الوفيات لتردي الأوضاع الصحية الناجمة عن النزاعات الداخلية التي يعيشها السودان، حيث لم يرتفع توقع الحياة عند الولادة إلا إلى (٦٤) سنة خلال العشرين سنة الماضية، أما في السعودية فقد بدأ انخفاض الوفيات بصفة سريعة ابتداء من أواسط السبعينيات إذ انخفض المعدل الخام لوفيات الأطفال إلى دون الأربعة خلال الفترة الأخيرة ١٩٩٥ – ٢٠٠٠.

٤- المجموعة الرابعة:

وهي مجموعة الدول التي تفوق فيها الخصوبة (٥,٥ طفل لكل امرأة) وتضم كل من جيبوتي وموريتانيا واليمن والصومال وهي الدول التي تتسم بارتفاع الفقر ولم تشهد هذه الدول انخفاضاً ملحوظاً في معدلات الخصوبة.

كما تتميز هذه المجموعة بمستوى مرتفع للوفيات حيث يقل توقع الحياة عند الميلاد عن الخمسين عاماً في كل من الصومال وجيبوتي ويساوي (٥٢,٥) سنة في موريتانيا و (٦٠) سنة في اليمن في بداية سنوات الألفية. وتتميز هذه الدول بظروف صحية صعبة، فمعدلات وفيات الأمهات لا تزال مرتفعة جداً وتقارب الـ (٣٥٠) لكل مئة ألف ولادة في اليمن، كما أن استعمال وسائل منع الحمل لا يزال ضئيلاً فهو لا يتعدى الـ (١٠ %) في كل من هذه البلدان ما عدا اليمن(انظر: شقير، ٢٠٠٩، ص٤-٨).

د- مراحل التحول الديموغرافي في سورية:

تميز النمو السكاني للمجتمع السوري على مدى القرن العشرين بخصائص مرحلة التحول الديموغرافي من نظام التوازن التقليدي أو السلبي إلى نظام النمو السكاني السريع. وهذا التحول نتاج عملية ديموغرافية طويلة المدى نسبياً، تحولت فيها التراكمات الكمية في شروطٍ معينةٍ إلى تغيرات نوعية أو تحول ديموغرافي. فلم تكن وتيرة هذه العملية واحدة في مسار عملية التحول الديموغرافي العامة، بل مرت بمسار معقد متعدد الحلقات. وقد حكمت هذه العمليات النمو السكاني الناتج من ثلاثة عوامل: الولادات والوفيات وصافي الهجرة الخارجية.

ولقد أخذت الصورة العامة لعملية التحول الديموغرافي من النمو البطيء إلى النمو السريع بالفعل على المستوى المجازي الدلالي شكل الصورة السكانية النمطية والمكثفة لمرحلة النمو السكاني السريع، التي تعارف المختصون بعلم السكان على وصفها بـ (الانفجار السكاني).

ويمكن تحقيب وتيرة التحول الديموغرافي السريع التي شهدها المجتمع السوري في القرن العشرين من النمو البطيء إلى النمو السريع على المستوى الزمني – الدلالي في المراحل التالية المترابطة والمتداخلة فيما بينها:

- **المرحلة الأولى:** مرحلة انتقالية وسيطة من النظام الديموغرافي – الاجتماعي التقليدي إلى نظام النمو السكاني السريع، يمكن حصرها زمنياً بفترة (١٩٠٥ – ١٩٤٧)، وهي مرحلة اتسمت بالآثار المتعاكسة لعوامل تسريع النمو السكاني وتثبيطه.
- **المرحلة الثانية:** مرحلة النمو السكاني السريع (١٩٤٧ – ٢٠٠٧)، ويمكن تفريعها إلى ثلاث مراحل فرعية تتسم اثنتان منها بكونهما مرحلتين مكوّنتين بينما تتسم الثالثة منها بأنها مرحلة إشكالية ولا تزال في مرحلة التكون، وهذه المراحل هي:

أ- مرحلة تسارع وتيرة النمو السكاني أو مرحلة الانفجار السكاني، ويمكن حصرها زمنياً بفترة (١٩٤٧ – ١٩٦٠).

ب- مرحلة انفجار (قنبلة المواليد)، ويمكن حصرها زمنياً بفترة (١٩٦٠ – ١٩٩٤).

ج- مرحلة تراجع معدل النمو السكاني السريع نسبياً، وهي مرحلة في طور التكون يمكن حصرها بفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٧) التي أخذ معدل النمو السكاني فيها بالتراجع عما كان عليه في المراحل السابقة. وتتمثل خصوصيتها في الإشكالية بين بوادر انفتاح النافذة الديموغرافية وآثار الانفجار السكاني وفرص التوازن الحديث (التقرير الوطني الأول، ٢٠٠٨، ص٥٨).

- **المرحلة الأولى:** المرحلة الانتقالية الوسيطة (١٩٠٥-١٩٤٧):

تزامن دخول المجتمع السوري في مرحلة التحول الديموغرافي مع دخول معظم البلدان العربية، في أوائل القرن العشرين بدرجاتٍ متفاوتةٍ في عمليةٍ انتقاليةٍ تدرجيةٍ وسيطةٍ من النمو البطيء إلى النمو

السريع، وقد أخذ المجتمع السوري بالتحول الديموغرافي التدريجي بفعل آثار عملية التحديث العامة الإيجابية في عوامل الزيادة الطبيعية للسكان، التي حدث فيها تحسن نسبي، لا سيما في المدن، على صحة السكان من خلال الأخذ ببعض وسائل الطب والصحة العامة الحديثة التي تتميز بأثرها الديموغرافي المباشر والملموس في الدينامية الطبيعية للتكاثر السكاني أو في وتيرة معدل الزيادة الطبيعية.

لقد استغرق المدى الزمني لهذه العملية ما يناهز نصف قرن تقريباً، حيث تضاعف خلاله حجم السكان في سورية في منتصف القرن العشرين مرة واحدة بالنسبة إلى ما كان عليه في أوائل القرن العشرين، فتضاعفَ حجم السكان في سورية تقريباً خلال النصف الأول من القرن العشرين، وتحديداً خلال فترة (١٩٠٥-١٩٤٧) من (١,٤٦٩) مليون نسمة في العام ١٩٠٥ إلى (٣,٠٨٢) ملايين نسمة في العام (١٩٤٧). وقعت الزيادة الأكبر في حجم السكان في سورية خلال الربع الثاني من القرن العشرين. وبما يسمح بالقول إن سورية لم تدخل في مرحلة الانتقال الديموغرافي من النمو البطيء إلى النمو السريع من الناحية الفعلية إلا بدءاً من الربع الثاني من القرن العشرين.

يمكن التمييز بين فترتين فرعيتين في مسارات عملية التحول الديموغرافي الانتقالية الوسيطة في سورية خلال النصف الأول من القرن العشرين، هما: فترة تباطؤ النمو السكاني السريع خلال الربع الأول منه، وفترة ارتفاع وتيرة النمو وتسريعه بدرجات مرتفعة ضمن حدود العملية الانتقالية الوسطية. وبالمقارنة ما بين الفترتين، فقد تميز معدل النمو السكاني الطبيعي السنوي وتبعاً له حجم السكان في سورية في الفترة الأولى بالبطء النسبي بمعدل نمو سكاني وسطي قدره أقل من (١%) سنوياً

(نحو ٩,٥ بالألف)، بسبب غلبة تأثير العوامل المثبطة لوتيرة النمو السكاني في العوامل المسرعة. وبالنظر إلى أهمية الأثر الديموغرافي لهذه العوامل في نشوء ما يمكن تسميته (المشكلة السكانية)

وتطورها وتعقدها في سورية في القرن العشرين، فإنه يمكن تصنيفها ومقاربتها وفق وتيرة التأثير في مجموعتين أساسيتين من العوامل تتسمان بأنهما متعاكستا الأثر الديموغرافي في الحركة الطبيعية للنمو السكاني، وهاتان المجموعتان هما:

١ – العوامل المسرعة:

أ- آثار عملية التحديث والتمدين التي تعود لفحاتها إلى أواخر القرن التاسع عشر، والتي أخذت وتيرتها تتنامى وتتسارع خلال النصف الأول من القرن العشرين على اتجاهات الزيادة السكانية الطبيعية التي تعبر عن الشكل الطبيعي للتزايد السكاني، وهو مدرسياً حصيلة ناتج الولادات والوفيات معاً.

ب- صافي الهجرة الخارجية (الوافدة) التي امتصتها سورية وتوطنت فيها خلال النصف الأول من القرن العشرين، ويمكن تقسيمه إلى هجرة الوافدين وتسمى (الهجرة الدولية) حين تنتقل حركة المهاجرين من دولة إلى أخرى وإلى هجرة المغادرين حين تكون حركة المهاجرين من الدولة إلى خارجها.

٢ – العوامل المثبطة (المبطنة):

أ- صافي الهجرة الخارجية (المغادرة): يتركز هذا العامل بدرجةٍ أساسيةٍ في عامل الهجرة الخارجية، وتحديداً في نوعها الذي ينتمي إلى هجرة المغادرين من سورية إلى خارجها، وينتمي هذا النوع من الهجرة إلى نمط الهجرة الدولية إلى ما وراء البحار، التي شهد العالم موجتها العالمية الثالثة بين العامين (١٨٨٠- ١٩١٤).

ب- قوة التأثير السلبي التقليدية (الموانع الطبيعية) التي تمثلت بانتشار الأوبئة الفتاكة والمجاعة والفقر الشديد وإنهاك الموارد والحرب التي كان لها التأثير المباشر في حركة الزيادة الطبيعية للسكان.

- ***المرحلة الثانية:*** *مرحلة النمو السكاني السريع (١٩٤٧-١٩٩٤):*

بين الانفجار السكاني وبروز بوادر انفتاح النافذة الديموغرافية:

يمكن في ضوء الاتجاهات الجديدة للعلاقة بين السكان والتنمية من جهة، ومعدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي من جهة أخرى حصر هذه المرحلة من الناحية الزمنية في حقبة (١٩٤٧- ١٩٩٤) التي يمكن اعتبارها مرحلة النمو السكاني السريع أو مرحلة (الفتوة الديموغرافية) في سورية، إذ تراوح وسطي معدل النمو السكاني خلالها حول معدل سنوي شبه ثابت قدره (٣,٢%). ويمكننا أن نميز فيها فترتين فرعيتين متداخلتين من الفترات الفرعية للتغيرات الديموغرافية، هما:

١- *مرحلة تراجع العوامل المثبطة للنمو السكاني السريع وبروز العوامل المسرعة: ويمكن حصرها زمنياً بفترة (١٩٤٧-١٩٦٠).*

٢- *مرحلة ذروة النمو السكاني السريع أو انفجار (قنبلة المواليد)، ويكن حصرها زمنياً بفترة (١٩٦٠-١٩٩٤) (التقرير الوطني الأول، ٢٠٠٨، ص٥٩-٦٣).*

وفي التالي شرح هاتين الفترتين أو المرحلتين:

١- مرحلة تراجع العوامل المثبطة للنمو السكاني السريع وبروز العوامل المسرعة (١٩٤٧-١٩٦٠):

أفضى تحول تراكمات العمليات الديموغرافية التي حدثت في النصف الأول من القرن العشرين عموماً، إلى تحول نوعي في عملية التحول الديموغرافي، وذلك بتأثير تراجع العوامل المثبطة للنمو السكاني وتقدم العوامل المسرعة. وهو ما أدى إلى تسارع وتيرة النمو السكاني لتصل إلى ذروتها في العام (١٩٦٠)، واضعة المجتمع السكاني السوري في لجة التحول السكاني السريع (الانفجاري).

ولقد عكس السلوك الإنجابي خلال هذه المرحلة قيم المجتمع السوري السائدة ولم تكن هذه القيم مستجدة بطبيعة الحال، بل متجذرة تجذراً شديداً في الوعي الاجتماعي العام، ولكن تطوراً نوعياً أدى دوراً أساسياً في عملية تمكينها من التعبير عن نفسها سلوكياً في شكل التوجه الكثيف إلى الإنجاب المفرط، ويتمثل هذا التطور في مجمل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تسارعت وتيرتها بعد حصول سورية على استقلالها السياسي (١٩٤٣-١٩٤٦).

٢- مرحلة ذروة النمو السكاني السريع أو انفجار (قنبلة المواليد) أو مرحلة الفتوة الديموغرافية، ويمكن حصرها زمنياً بفترة (١٩٦٠-١٩٩٤):

يمكن الحديث عن هذه المرحلة وفق جدلية العوامل المسرعة والمثبطة لوتيرة معدل النمو السكاني على مستوى فترتين متكاملتين هما فترة (١٩٦٠-١٩٨٠)، التي تميزت بقوة تأثير العوامل المحفزة لبقاء وتيرة معدل الخصوبة عند معدلات مرتفعة، وفترة (١٩٨١-١٩٩٤) التي تميزت بقوة تأثير العوامل المثبطة، وفي مقدمتها انخفاض عدد الوفيات الذي أدى دور العامل الأساس في النمو السكاني السريع بسبب التقدم التقاني والثقافي العام في المجال الصحي.

- **الفترة الأولى (١٩٦٠-١٩٨٠):**

تبلورت في الفترة الممتدة ما بين العام (١٩٦٠) والعام (١٩٨٠) الاتجاهات التي عبرت عنها المرحلة الانتقالية الوسطية، وما تلاها من نمو سريع في فترة (١٩٤٧-١٩٦٠) بشكل نموذجي اكتمل تمثيله لخصائص مرحلة (الانفجار السكاني) في نموذج التحول الديموغرافي العام. إذ سجل المجتمع السوري في هذه الفترة أعلى معدل للنمو السكاني لم يسبق له أن سجله في تاريخه الديموغرافي – الاجتماعي الحديث ومن المرجح ألا يسجله في المستقبل، وهو في الوقت ذاته من أعلى معدلات النمو السكاني في المنطقة والعالم، إذ وصل هذا المعدل إلى نحو (٣٣,٤ بالألف) سنوياً.

تتمثل أهم العوامل الديموغرافية الرئيسة المفسرة لحركة النمو السكاني السريعة في هذه الفترة في الآتي:

١- حركة الزيادة الطبيعية بين منحنيين صاعد وهابط: تعكس هذه الحركة حالة الزيادة السكانية الناتجة من ارتفاع معدل النمو الطبيعي السكاني وعدم التوازي بين منحنى المواليد الصاعدة ومعدل الوفيات المنحدر ما شكل العامل الحاسم في ارتفاع الوتيرة (الانفجارية) للنمو السكاني السريع، في انطلاق (قنبلة المواليد).

٢- صافي الهجرة الخارجية: هو العامل الأساسي الثالث إلى جانب الوفيات والولادات في عوامل النمو السكاني، ولقد احتل هذا العامل هنا أهمية خاصة من ناحية أثره الملموس في تخفيف حدة وتيرة معدل النمو السكاني المرتفع أصلاً، إذ ارتفعت وتيرة معدل الهجرة الخارجية من سورية إلى خارجها. ويمكن مقاربة ذلك كما يلي:

أ- إن ارتفاع وتيرة معدل الهجرة الخارجية في السبعينيات أكثر من ثلاثة أمثال ما كانت عليه في الستينيات، شكّل في سمته العامة وفي حد ذاته، نوعاً من نسبة نمو سكاني مؤجلة – بشكل مؤقت – في حجم السكان في سورية بحكم الطبيعة الأساسية لهذه الهجرة في تلك المرحلة، التي كانت تنتمي إلى طبيعة (المغتربين المؤقتين) وليس (المهاجرين الدائمين) وهي قريبة مما يمكن وصفه بهجرة دائرية متوسطة أو قريبة المدى، يعود المهاجرون خلالها دورياً وفي نتيجتها إلى الوطن الأم.

ب- إن الطبيعة الاغترابية التي هيمنت على هذه الهجرة خفضت من وتيرة معدل النمو السكاني المرتفع في الأساس بشدة، على أساس أن صافي الهجرة الخارجية يؤثر في تخفيض وتيرة معدل النمو السكاني إلى جانب حركة الزيادة الطبيعية. لكنها من خلال ما كانت توفره من تحويلات

ومدخرات ساهمت بتحسين القدرة المادية لديهم ولدى أفراد أسرهم وهذا ما يجعل الإقدام على الزواج لمن كانت تعوّقه الظروف المادية أمراً متاحاً، كل هذا وما شابه يسمح بالحديث عن نوع من تغذية راجعة.

ج- لقد كانت هذه التغذية حادة الوتيرة والشدة من ناحية آثارها الارتجاعية المباشرة، ومن هنا خفف ارتفاع الهجرة الخارجية نسبياً من ارتفاع وتيرة معدل النمو السكاني (الانفجاري) في السبعينيات لكنه شكل في الوقت ذاته عبر آلية (التغذية الراجعة) أحد عواملها المحركة، وهذا ما يعني أن الهجرة الخارجية قامت بدور ملموس في ارتفاع وتيرة معدل النمو السكاني في سورية خلال تلك الفترة وليس في انخفاضه.

- **الفترة الثانية (١٩٨١-١٩٩٤):**

إذا كانت عوامل النمو السكاني قد اتسمت في فترة (١٩٦٠-١٩٨١) بقوة تأثير العوامل المسرعة للنمو السكاني الطبيعي، وهو ما تجلى في حفاظ وتيرة الخصوبة الكلية على معدلات مرتفعة، فإن هذه الفترة (١٩٨١-١٩٩٤) تتسم بتراجع تدريجي لتأثير تلك العوامل في وتيرة الخصوبة بفعل توافر تلك الشروط نسبياً ولاسيما الشرط الأساسي منها الذي يحكم تخفيض وتيرة الخصوبة، وهو شرط الفائدة الاقتصادية والاجتماعية من إنجاب أطفال أقل، وهو الشرط الذي يحكم عملية التوجه إلى استخدام وسائل تنظيم الأسرة في تنظيم السلوك الإنجابي، وارتفاع الطلب عليها.

١- لقد حكم هذا الشرط – وكان غائباً في الستينيات والسبعينيات- تخفيض الوتيرة المرتفعة للخصوبة تخفيضاً سريعاً نسبياً، وبرزت آثاره الديموغرافية التي تتطلب طبيعتها مدى زمنياً لتراكمها بصورة واضحة خلال النصف الأول من التسعينيات خصوصاً.

٢- تمثلت الآثار الديموغرافية –الاقتصادية للأزمة الاقتصادية –الاجتماعية في الثمانينيات في ارتفاع أعباء الإعالة ارتفاعاً غير مسبوق، وفي اتساع الفجوة بين شدة الطلب على أغذية الأطفال الرضع وعلى الأدوية من جهة ومحدودية العرض واختناقاته السلعية الخطيرة يومئذ من جهة أخرى، وفي تراجع الإنفاق العام على مرافق الصحة الذي أثر في تآكل كفاءتها الداخلية والخارجية على حد سواء، وهو ما فاقم في مجمله الصعوبات التي باتت تعترض اعتراضاً ملموساً تكوين الشباب لأسر جديدة.

٣- حكم الشرط الاقتصادي – الاجتماعي الضاغط بروز الاتجاه نحو تخفيض وتيرة الخصوبة. ومن هنا كان هذا الانخفاض بالدرجة الأولى وليد التكيف الاضطراري مع الضغوط الاقتصادية –الاجتماعية القاهرة. لكن ما يفسر ذلك هو توفر عاملين يعدان من شروط انخفاض وتيرة الخصوبة، هما:

أ- توافر الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة وإتاحة الوصول إليها.

ب- الأثر الديموغرافي لرصيد التنمية البشرية ولاسيما مستوى التعليم (التقرير الوطني الأول، ٢٠٠٨، ص ٥٩-٦٧).

ج- محددات التحول الديموغرافي في الدول العربية:

إن عملية التحول الديموغرافي هي نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمر بها المجتمع وهي كذلك محرك لها لشدة الترابط بين تلك المتغيرات والاتجاهات السكانية.

ولقد ساهمت البرامج الصحية التي استهدفت بشكل خاص تخفيض معدلات الوفيات ولاسيما وفيات الأمهات والأطفال وبرامج تنظيم الأسرة في الانتقال من المراحل الأولى من التحول الديموغرافي إلى مراحل متقدمة منه. وساعدت البرامج الاقتصادية والاجتماعية والبرامج التعليمية

بقسط كبير على هذا التحول، إضافة إلى التغير الذي نتج من هذه البرامج على الخصائص السكانية وخاصة تعليم المرأة.

كما كان للتغيير في بعض القيم وخاصة تلك المتعلقة بقيمة الطفل وسلوكيات الزواج والقيم المرتبطة بالنوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وتغيير الأدوار الأسرية الذي كان من نتائجه ظهور أنماط عائلية مختلفة أثرت في اتجاهات الخصوبة نحو التقلص.

ولعل دخول بعض الدول العربية في مراحل متقدمة من التحول الديموغرافي زاد السرعة في تحول العديد من القيم وخاصة تلك المتعلقة بالسلوك الإنجابي إذ إن ظهور العائلة النووية ذات الحجم الصغير ساعد على ترسيخ بعضٍ من قيم المساواة بين الجنسين.

ساهمت القوانين بدور أساسي في تحول هذه القيم وخاصة في الدول التي قامت بتحولات جوهرية في قانون الأسرة وقوانين الأحوال الشخصية وقوانين إلزامية التعليم والضمان الاجتماعي.

ولم تثبت التجارب الدولية التأثير الخاص لكل واحد من هذه العوامل المذكورة آنفاً في التحول الديموغرافي، ويصعب عزل بعضها عن بعض لتداخلها من حيث المحتوى، إلا أنه من الأكيد أن تضافر هذه العوامل يعجّل عملية التحول الديموغرافي، إذ أثبتت التجارب أن وجود كل هذه المنظومة في الوقت نفسه من شأنه أن يحسن بشكل أساسي الخصائص السكانية.

كما تجدر الإشارة إلى أن الأوضاع السياسية التي تجري فيها هذه التحولات تتسم بقلة تمتع السكان بالحقوق السياسية وممارسة حقوق الإنسان بكل أبعادها وكذلك بوجود تيارات أصولية تحاول أن تعطل كل ما من شأنه أن يخلق الظروف الملائمة للتحول الديموغرافي وخاصة فيما يتعلق بتحسين وضع المرأة ومساواتها بالرجل(شقير، ٢٠٠٩، ص٨-٩).

- البرامج الصحية:

أدت البرامج الصحية وبخاصة تلك البرامج المتعلقة بالصحة الإنجابية دوراً مهماً في تقليص الوفيات وخاصة وفيات الأطفال والرضع وهذا ما أدى إلى انخفاض سريع في معدلات وفيات الأطفال والرضع في المراحل الأولى من التحول الديموغرافي ثم أكثر تواضعاً بعد ذلك، وقد نتج من ذلك ارتفاع توقع الحياة عند الولادة كحصيلة لبرامج تطعيم الأطفال ورعاية النساء الحوامل، إلا أن هذه البرامج لم تكن بالجودة الكافية حتى يتواصل هذا الانخفاض بأنساق مقبولة. ولم يستجب في العديد من الدول ما عدا الدول النفطية عرض الخدمات الصحية للطلب المتزايد والمتنوع عليها إذ لا يزال العديد من الدول العربية يعاني مستويات مرتفعة من وفيات الأمهات، نتيجة تدني مستوى الخدمات الصحية المتعلقة برعاية الحمل والولادة الآمنة والرعاية ما بعد الولادة وتقديم الخدمات في الحالات الطارئة. كما أن الإمكانات البشرية والمادية غالباً ما تكون شحيحة لقلة الموارد البشرية ولغياب الموارد اللازمة حتى أن ميزانية البرامج الصحية لا تتعدى (٤ أو ٥%) من الميزانية العامة للدولة.

إضافة إلى ذلك نلاحظ من خلال البيانات المتوفرة اختلالات كبيرة في الأنظمة الصحية، سواء أكان ذلك في مكونات هذه الأنظمة أم في عدم عدالة توزيع الخدمات جغرافياً وبين فئات المجتمع إذ إن مؤشرات الصحة في كل البلدان العربية تعكس هذه التفاوتات بصفة واضحة.

ولقد ساهمت برامج الصحة الإنجابية وخاصة منها المتعلقة بالمباعدة بين الولادات وتنظيم الأسرة دوراً مهماً من ناحية توفر الخدمات الصحية وبلوغ المستعملات (الأمهات) المراكز الصحية. إلا أن هذه البرامج لم تكن في أغلب الأحيان كاملة وليست بذات جودة من شأنها أن تصاحب حاجات السكان وبخاصة في المراحل المتقدمة من التحول الديموغرافي.

ويختلف الوضع في البلدان النفطية وخاصة الخليجية منها حيث التطور السريع للخدمات الصحية واستجابتها لحاجات السكان كان العامل المهم في تقليص الفجوة بين بداية البرامج التنموية وبداية الدخول في المراحل الأولى من التحول الديموغرافي، مثلما تُبرز ذلك حالات عمان والكويت والبحرين، إذ إن عرض الخدمات الصحية بصفة شاملة نشّط الطلب عليها وخاصة فيما يتعلق بالصحة الإنجابية واستعمال موانع الحمل.

ويبقى مدى استجابة الخدمات الصحية إلى الطلب المتزايد في الدول العربية وخاصة في مكوناته الجديدة (صحة الشباب- الأمراض غير المنقولة – أمراض المسنين) من التحديات الكبرى التي يمكن – إذا لم تؤخذ بعين الاهتمام في الوقت اللازم – أن تعطل مسار التحول الديموغرافي من جهة وتعظم الفروق الاجتماعية من جهة أخرى.

- ***الدخل:***

إن البيانات المتوفرة عن الدخل والخصوبة لا تعكس مدى ارتباط الخصوبة بالدخل الفردي، ويرجع هذا إلى عدة اعتبارات منها التفاوت الحاصل بين الدول في مراحل التحول الديموغرافي، ووجود برامج خاصة للحد من الزيادة السكانية وهي غير متوفرة بالشكل ذاته. فبعض البلدان اعتمدت برامج وسياسات سكانية واضحة مثل حالة تونس ومصر، وأخرى لم تُعد برامج لهذا الغرض ولكنها طورت برامج صحية فاعلة. كما أن تركيبة الدخل القومي مختلفة من بلد لآخر فوجود النفط بقسط كبير في بعض البلدان العربية يجعل من الصعب مقارنة متوسط الدخل وربطه بالخصوبة أو بباقي المتغيرات الديموغرافية والصحية.

هذا لا يعني غياب علاقة مباشرة بين دخل الفرد (أو المستوى المعيشي) والخصوبة، كما أنه لا يوجد دليل على علاقة ما بين المستوى المطلوب للتنمية وبداية انخفاض الخصوبة، إلا أن تجربة بلدان الخليج وبعض البلدان أظهرت أن تراكماً معيناً من التنمية يمكن أن يعجل في انخفاض الخصوبة. كما

نلاحظ من خلال بلدان المجموعة الثانية أو الثالثة أن المدة الفاصلة بين بداية البرامج التنموية وبداية انخفاض الخصوبة تتقلص مع تكثيف هذه البرامج، وتعد حالتا البحرين والكويت أمثلة جيدة للفترة الوجيزة بين بداية البرامج التنموية وانخفاض الخصوبة، بينما تعد حالة الجزائر مثالاً معاكساً لذلك. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدة دراسات حاولت بدون جدوى إيجاد علاقة إحصائية بين متوسط الدخل الفردي والخصوبة في البلاد العربية نذكر منها دراسات John Bongaarts ٢٠٠٢ التي تناولت مثل هذه العلاقة في جهات عدة من العالم ولم تتوصل إلى نتيجة إيجابية لمنطقة الشرق الأوسط رغم وجود مثل هذه العلاقة في مناطق أخرى من العالم. ويشير العديد من الدراسات إلى العلاقة بين البيانات الفردية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والخصوبة من جهة أخرى. وفُسرت هذه العلاقة باستعمال نماذج اقتصادية عديدة منها النظريات المتعلقة بقيمة الطفل، فنجد أن ارتفاع الدخل عند الأسرة يجعل من الطفل أداة استهلاك أكثر منه عنصرَ إنتاج وعنصراً لتأمين الشيخوخة(الأمم المتحدة، ٢٠٠٢). كما تختلف هذه العلاقة من بلد لآخر بحسب نسق البلد في عملية التحول الديموغرافي، ففي دراسة مقارنة بين مصر وتونس باستعمال بيانات المسح العربي لصحة الطفل توصل الباحثان (شقير وفرح عام ١٩٩١) إلى أن معدلات الخصوبة تتأثر بمستوى الدخل مُقاساً بمؤشر تقريبي احتسب من واقع البيانات الاقتصادية والاجتماعية المتوفرة في المسح وأن وحدة هذه العلاقة تختلف في كلا البلدين (Chekir,Farah, 1999,p 7).

- **التعليم:**

أكدت غالبية الدراسات أهمية التعليم وخاصة تعليم الفتاة كأحد المحددات الرئيسة التي تؤثر في تغيير السلوك الإنجابي مثل انخفاض الخصوبة والتقليص في معدلات الوفيات واعتماد تصرفات إنجابية مختلفة. وتشير الدراسات، وهي غزيرة في هذا الموضوع، إلى أن المتغيرات التعليمية تؤثر بصفة مهمة في المتغيرات المقربة للخصوبة والوفيات ومن ثم في السلوك الإنجابي، ونقصد بالمتغيرات المقربة: الزواج، الإجهاض وفترة الأمان ما بعد الولادة واستعمال موانع الحمل، فالمرأة تشارك بصفة أكثر فاعلية في

عملية صنع القرار داخل الأسرة وخاصة منها القرارات المتعلقة بصحتها الإنجابية؛ وذلك لأن التعليم يمكنها بمقدرات تفاوضية لا تكسبها المرأة غير المتعلمة وهذا ما يسمح لها بمناقشة المواقف المتعلقة بها وبصحتها الإنجابية، مع الإشارة إلى أن التعليم وحده لا يكفي إذا لم تجد المرأة السبل الكافية لتوسيع رقعة حريتها ومساهمتها في اتخاذ القرار. ومن أهم العوامل التي تجعل التعليم يؤثر في الخصوبة يمكن أن نذكر ما يلي:

١- النساء المتعلمات يتزوجن في أعمار متقدمة نسبياً مقارنة بمثيلاتهن غير المتعلمات، فعلى سبيل المثال بيّن المسح العربي لصحة الأسرة أن العمر عند الزواج الأول في الجزائر سنة ٢٠٠١ للنساء المتعلمات يساوي (٢٨,٣) سنة بالنسبة للنساء الأميات ويبلغ (٣٠,٧) سنة بالنسبة للاتي حصلن على شهادة متوسطة و(٣٣,٢) سنة لمن لهن المستوى الثانوي وأكثر، ونلاحظ الاتجاه نفسه بالنسبة للرجال. وتوجد هذه الفروق في كل البلدان العربية التي تتوفر فيها بيانات، وتأخير سن الزواج له تأثير مباشر في صحة الأم عند الولادة والتقليل من نسبة الأطفال الذين يولدون في ظروف خطرة (عمر الأم أقل من ١٧ سنة مثلاً).

٢- إن النساء المتعلمات لهن قدرة أكثر على التفاوض في اختيار الزوج أو رفضه في حالة اعتباره غير ملائم وغير مقبول من المرأة، وقد أظهر المسح التونسي لصحة الطفل أن الفرق في العمر بين الزوجين يرتفع عندما يكون عمر الفتاة عند الزواج مبكراً، وهذا يدل على أن الفتاة المتعلمة تختار زوجاً يناسب عمرها وله مستوى تعليمي يقارب مستواها، بينما تقبل البنت غير المتعلمة بسهولة أكثر اقتراحات العائلة والزواج المدبّر.

إن التعليم يؤثر بصفة مباشرة في تحسين الأوضاع الصحية للمرأة وذلك نتيجة معرفتها ووعيها ظروف الوقاية وطرقها ولحرصها على التحسين والمحافظة على صحتها وعلى صحة أطفالها. فنلاحظ على سبيل المثال فروق مهمة في معدلات وفيات الأطفال والرضع بحسب المستوى التعليمي للأم. وتبرز الفروق نفسها إذا أخذنا نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون نقص الوزن، فنرى في حالة السودان مثلاً أن هذه النسبة تتراوح بين (٤١,٥%) عند

النساء الأميات وتنخفض بسرعة إلى (١ ,٣٣%) إذا كانت المرأة تقرأ وتكتب ثم تنخفض إلى مستوى أقل من ذلك بكثير (٦ ,١٧%) إذا كانت المرأة لها مستوى تعليمي يساوي الثانوي أو أكثر.

الجدول (٢-١) نسبة الأطفال الذين يعانون نقص الوزن بحسب المستوى التعليمي للأم في بعض البلدان العربية المختارة

	أمية	تقرأ وتكتب	ابتدائي	متوسط	ثانوي
سورية	١٧	٨.٨	١٠.٣	٦.٥	٧.٤
الجزائر	١١	٧.٩	٦.٣	٦.٣	٤.٦
تونس	١٢.٥	٦.٨	٣	٤	٥.٦
السودان	٤١.٥	٣٣.١	٢٤.٤	٢٥.٢	١٧.٦

المصدر: النتائج المجمعة للمسح العربي لصحة الأم والطفل في الوطن العربي

كما أننا نلاحظ أن نسبة النساء اللاتي يتمتعن بتصرف صحي معقول ترتفع في حالة تونس من (٧٩%) للنساء غير المتعلمات إلى (٩٤%) للنساء الحاصلات على المستوى الإعدادي، وتكون هذه النسبة على التوالي (٣٦%) و (٥٧%) في حالة مصر، وقد تم احتساب هذا المؤشر حول السلوك الصحي المقبول من واقع بيانات المسح التونسي لصحة الطفل والمسح المصري لصحة الطفل.

٣- كما تقوم المؤسسة التعليمية بدور مهم في الترويج إلى سلوك مختلف يتسم أكثر بالحداثة وذلك عن طريق المعلمات اللاتي يقمن بدور النموذج الإيجابي للمرأة، إذ غالباً ما يكون للمعلمة (خاصة في بداية الستينيات والسبيعينيات) تصرف صحي وسلوك يتسم أكثر بالحداثة والعقلانية. كما تؤدي المؤسسة دوراً مهماً في انتشال النساء من ضغوط المؤسسة

الأسرية وخلق قنوات تعامل حديثة بين النساء وخاصة الريفيات منهن والمؤسسات الحديثة للدولة.

٤- تتعرض المرأة المتعلمة أكثر من غير المتعلمة أو الأقل تعلماً إلى نماذج الحداثة سواء أكان ذلك عن طريق السفر والسياحة أم قراءة المجلات ومتابعة البرامج التلفزيونية حيث أصبحت القنوات الفضائية في غالبية المناطق(Chekir,Farah, 1999, 7-10).

- **القيم ذات العلاقة بالسلوك الإنجابي:**

إن التحول إلى مراحل متقدمة من عملية التحول الديموغرافي تتطلب اعتماد تصرفات جديدة على مستوى الفرد والمجتمع، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يمكن في إطار الواقع الحالي في الدول العربية وبصفة خاصة في الدول التي وصلت إلى المراحل الأخيرة من عملية التحول الديموغرافي اعتماد بعض من هذه التصرفات الجديدة وذلك في إطار منظومة القيم السائدة؟

وهل يمكن التفكير في تحول القيم المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؟

ركز المختصون الذين درسوا العملية الثانية للتحول الديموغرافي في أوروبا على عدة جوانب مرتبطة بالقيم، نذكر منها الآتي:

- الجوانب الدينية والعادات والتقاليد.
- المشاركة السياسية وخاصة ضمن التيارات الإيكولوجية.
- تطور قيم المساواة بين المرأة والرجل.
- الاعتزاز بالتعبير عن الرأي والجرأة في اعتماد تصرفات مختلفة.
- تصرفات غير تقليدية فيما يخص الأخلاقيات.
- اعتماد سلوكيات تتميز بالشخصية.
- الانفتاح على العولمة وتكنولوجيات الاتصال الحديثة.

وسنتطرق في ما يلي إلى بعض المظاهر المتعلقة بالقيم التي يمكن أن تؤثر مباشرة في السلوك الإنجابي، وسنعتمد على مسوح الصحة في العديد من البلدان العربية وعلى مسح أجري في الجزائر في عام ٢٠٠١ حول قيم المساواة:

١ – مشاركة المرأة في اتخاذ القرار:

تعد مشاركة المرأة في اتخاذ القرار من أهم المتغيرات التي يمكن أن تؤثر مباشرة في السلوك الإنجابي وبروز أنماط جديدة من الأسر، إذ إنها من العناصر التي تؤدي إلى التمكين الفعلي للمرأة وذلك عن طريق العوامل الآتية:

تصرفات إنجابية أكثر عقلانية والمطالبة بالحقوق الإنجابية ويبدو ذلك في الرعاية الصحية التي يمكن أن تحظى بها المرأة بما في ذلك استعمال موانع الحمل واختيار الطريقة المناسبة لها والتوقيت الذي تختاره لإنجاب أطفالها والمباعدة بينهم، فلقد أظهرت نتائج بعض المسوح التي أجريت في الدول العربية وفي المغرب مثلاً أن النساء لا يتمكنَّ من الذهاب بمفردهن لمراكز الصحة وينتظرن الوقت المناسب للزوج لمراجعة الطبيب أو القابلة مما يؤثر سلباً في صحتهن وصحة أطفالهن، ويبقى ضعف الحرية في اتخاذ القرار عند المرأة فيما يتعلق بصحتها من العناصر التي تجعل معدل وفيات الأمهات مرتفعاً في بعض البلدان، إذ إن قرار نقل المرأة إلى المشفى في الحالات الإسعافية يرجع للزوج أو لأحد أفراد الأسرة الممتدة في إطار النظم التقليدية لاتخاذ القرار.

وتؤكد المسوح الصحية أن التعليم يعطي للمرأة قدرة تفاوضية وقدرة إقناع أكثر من أجل اتخاذ القرار المناسب لصحتها.

كما أن انخفاض الخصوبة وظهور عائلة نووية غير ممتدة وعدد قليل من الأطفال من شأنه أن يقلص الفروق بين الولد والبنت في التربية والتعليم وكل مظاهر الحياة الأخرى

إن مشاركة المرأة في اتخاذ القرار داخل الأسرة يجعلها تكتسب نفوذاً أكثر في تسيير أمور عائلتها إذ يصبح لها شأن أكبر في القضايا المتعلقة بتربية أولادها حتى فيما يتعلق بميزانية الأسرة إذ بين المسح التونسي لصحة الأسرة (٢٠٠٢) أن مشاركة المرأة في اتخاذ القرار ترتفع عند

الأجيال الجديدة إذا ما أخذنا بعين الاهتمام تاريخ تكوين الأسرة، وأبرز المسح أن نسبة النساء اللاتي لا يشاركن في اتخاذ القرارات المتعلقة بالزوج أو التصرف في ميزانية الأسرة تقلصت مع الزمن.

وتختلف حالة عُمان عن حالة تونس حيث تشارك نسبة ضعيفة من النساء في اتخاذ القرارات المتعلقة بميزانية الأسرة فتكون هذه القرارات من نصيب الزوج في (٧٠%) من الحالات و (٢١%) من نصيب شخص آخر يرجح أن يكون من أقارب الزوج، ولا تشارك المرأة إلا في (٩%) فقط من الحالات، وذلك من واقع بيانات المسح الصحي العماني لسنة ٢٠٠٠ .

٢- لا تزال مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في الدول العربية ضعيفة تتراوح بين (٢٠%) في عمان و (٣١%) في الجزائر و (٤٢%) في الكويت، إلا أن هذه المشاركة لها أكثر من دلالة وهي مؤشر واضح إلى سلوكها الإنجابي لا من حيث الدخل فقط بل من حيث مكانتها داخل الأسرة فالبيانات كافة تشير إلى أن عدد أطفال المرأة العاملة أقل من عدد أطفال المرأة التي لا تعمل، وهي تستعمل موانع الحمل بمعدلات أكثر ارتفاعاً من باقي النساء وتسهر أكثر على صحتها، و تتمتع المرأة العاملة بقدرة أكبر على اتخاذ القرارات، ففي حالة عمان مثلاً نسبة النساء اللاتي يشاركن في اتخاذ القرارات المتعلقة بإنفاق الأسرة تساوي (١٧%) للمرأة التي تعمل ، بينما تساوي (٧,٣%) للمرأة غير العاملة. وهذا ما أكده المسح التونسي لصحة الأسرة إذ إن غالبية نساء العينة أكدت أن المرأة التي تعمل لها وزن وقيمة أكبر داخل الأسرة واللاتي يعتبرن عكس ذلك هن نسبة صغيرة لا تفوق الـ (٦%) فالمرأة العاملة لها استقلالية مادية أكثر وتساهم بصفة لا يمكن الاستغناء عنها في ميزانية الأسرة، ويمكن تعميم هذه المواقف على غالبية الدول العربية فسلسلة المسوح العربية حول صحة الأسرة أكدت أن نسبة النساء اللواتي يرغبن في أن تعمل بناتهن مقابل أجر يفوق (٧٥%) في كل الدول العربية التي شملها المسح(Kishor,Ayad, Way, 1999).

الفصل الثالث

آفاق انفتاح النافذة الديموغرافية في سورية

أولاً- مؤشرات النافذة الديموغرافية.

ثانياً- توقيت انفتاح النافذة الديموغرافية.

ثالثاً- أهم المؤشرات التي تظهر انفتاح النافذة الديموغرافية مع تطبيقها على حالة سكان سورية.

رابعاً- الهبة الديموغرافية والعوائد الديموغرافية.

خامساً- التجربة الماليزية ومؤشراتها.

أولاً– مؤشرات النافذة الديموغرافية.

أ– *إن معدل النمو السكاني المتوقع في فرضه المرتفع والمنخفض حتى عام (٢٠٢٥) سيبقى مرتفعاً بالنسبة إلى البلدان الأخرى التي تشبه مؤشراتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية نظيرها في سورية، إلا أن هذا التراجع يبقى مهماً، وتتمثل أهميته في تأثيره في تغير التركيبة العمرية للسكان، ودخول المجتمع السكاني السوري في عتبة التحول الديموغرافي عامة التي تشهدها مجتمعات المنطقة، وهي مرحلة انفتاح (النافذة الديموغرافية) وبروز الهبة الديموغرافية، كنتيجة لارتفاع حجم القوة البشرية النسبي من السكان، التي تتطلب استيعاب الأفواج الجديدة من القوة البشرية القادرة على الإنتاج في سوق العمل.*

ب– *يتمثل المضمون الجوهري لعملية التحول الديموغرافي الجارية في سورية، التي من المتوقع أن تستمر خلال العقدين القادمين، في أن التغيرات السكانية الأهم ستطال السكان ممن هم في سن القوة البشرية. وبسبب تعدد الأنماط الديموغرافية التي تحكم وتيرة النمو السكاني، فإن اتجاهات عملية التحول الديموغرافي ووتائرها المتوقع استمرارها خلال العقدين القادمين ليست واحدةً. ولا تسير في اتجاهٍ واحدٍ، لاسيما في حال عدم اتباع سياسة سكانية تنموية تدخلية شاملة لحل المسألة السكانية في سورية، كما تختلف اتجاهات عملية التحول هذه باختلاف الأنماط الديموغرافية التي تنتمي إليها المحافظات والأقاليم السورية، إلا أنها تنطوي على مشتركٍ أساسي فيما بينها. يتمثل على مستوى العرض الديموغرافي بالتغير في التركيب العمري الناتج من تراجع معدل الخصوبة، الذي يؤدي هنا إلى:*

- *ضمور نسبي في حجم فئة الأطفال (٠ –١٥) سنة.*
- *ارتفاع في نسبة السكان داخل القوة البشرية (١٥–٦٥) سنة.*

- ظهور بوادر دخول المجتمع السوري عتبة المرحلة الأولية من التعمير (٦٥ سنة فأكثر).

ج- من الواضح تماماً في منظور الرؤية السياساتية للمسألة السكانية، أن مزيداً من خفض وتيرة معدل النمو السكاني، والسيطرة عليها سيزيد من زيادة آفاق انفتاح النافذة الديموغرافية. لأن انخفاض وتيرة معدل النمو السكاني يصاحب تغير التركيبة العمرية – السكانية، لهذا لا بد من وضع سياسة تخفيض وتيرة معدل النمو السكاني في سياق عملية الربط بين الأهداف الديموغرافية والأهداف التنموية، على المستوى الوطني والإقليمي. وهذا يفرض معرفة مؤشرات اتجاهات انفتاح (النافذة الديموغرافية). وهو ما توضحه الفقرة الآتية(باروت والقش، الأسرة والسكان، ٢٠١١، ص٥٠).

تتكشف نتائج التطور المختلف السرعة في عملية التحول الديموغرافي الجارية في سورية حالياً ببروز مؤشرات انفتاح النافذة الديموغرافية. وتحديد التغيرات الديموغرافية الأساسية الدالة على انفتاح (النافذة الديموغرافية) يسمح بتبيان الاتجاهات التي تعبر عنها مؤشراتها، وتحديد مواضع التدخل، وصياغة سياسات تنموية ملائمة لها، وأهم هذه التغيرات:

أ- انخفاض حجم فئة الأطفال:

١- على الرغم من استمرار الزيادة في الأعداد المطلقة للسكان الذين ينتمون إلى فئة صغار السن (٠ – ١٥) سنة من (٧,٢١) ملايين نسمة في عام (٢٠٠٥) إلى ما يتراوح (٨,٣٦- ٩,٣٥) ملايين نسمة في عام (٢٠٢٥) فإن نسبة هذه الفئة إلى إجمالي عدد السكان ستنخفض من (٣٩,٥%) نسمة في عام (٢٠٠٥) إلى ما يتراوح بين (٣٠,٥- ٣٢,٨ %) أي إلى ما هو أقل من ثلث إجمالي عدد السكان المتوقع في عام ٢٠٢٥. وهو ما يخفف من معدل الإعالة وأعبائها، ويتيح فرصاً أوسع للادخار، ولتحسين نوعية حياة الأسرة وخصائصها النوعية.

٢- يجب ألا يحجب انخفاض هذه النسبة حقيقة استمرار الخصائص الفتية للمجتمع السكاني السوري التي تنتج زخماً غير متوقع للنمو السكاني، إذ إن النسبة تتراجع لكن الحجم المطلق يستمر بالارتفاع، فحجم الأطفال في عام (٢٠٠٦) هو أكبر من حجمهم في

عام (٢٠٠٥) بـ (٣,٨%)، وسيستمر ذلك وفق الفرض المرتفع حتى عام (٢٠٢١)، فسيكون حجمهم في حينه أكبر من حجمهم في عام (٢٠٢٠) بـ (٤,٥%)، ولن تأخذ هذه النسبة بالتراجع إلا بدءاً من العام (٢٠٢١) إلى أن تصل إلى (٣,٥%) في عام (٢٠٢٥) بالقياس إلى عام (٢٠٢٤). لكن في الفرض المنخفض المرهون بسياسات سكانية تنموية سيحصل التراجع بدءاً من عام (٢٠٠٨) أي بفرق (١٢) سنة تقريباً عن الفرض المرتفع.

٣- يعني ذلك أن المجتمع السكاني السوري سيشارف في عام (٢٠٢٥) الخروجَ النسبي من مرحلة المجتمعات السكانية الفتية التي يزيد فيها حجم الأطفال عن (٣٠%) من إجمالي السكان، وسيكون في ذلك قريباً نسبياً من وسطي حجم هذه الفئة المتوقع على المستوى العربي غير أنه سيكون أبطأ منه نسبياً في الفرضين المرتفع والمنخفض، إذ يقدّر على المستوى العربي بـ (٣١.٩ %) في عام (٢٠٢٠).

ب-ارتفاع حجم المسنين:

من المتوقع بفعل تغير التركيب العمري للسكان الناتج من عملية التحول الديموغرافي الجارية خلال العقدين القادمين أن ترتفع نسبة المسنين إلى عدد السكان من (٣,٣%) في عام (٢٠٠٥) إلى (٤,٤%)، أي من (٦١٠) آلاف مسن إلى (١,٢) مليون مسن، بمعدل نمو سنوي مرتفع جداً يصل إلى (٣,٥%)، ولن تختلف صورة هذا النمو السريع بين الفرضين المنخفض أو المرتفع. وبذلك ستقترب نسبة المسنين في سورية (٢٠٢٥) من نسبتهم الوسطية على المستوى العربي المقدرة بأقل من (٥%) بحلول عام (٢٠٢٠). غير أنها ستكون على مستوى نسبة المسنين في إطار الشريحة العربية التي تضم اليمن وجزر القمر وفلسطين وعُمان، التي ستتراوح نسبة المسنين فيها بحلول عام (٢٠٢٠) بين (٤,٥%) في اليمن و(٥,٩%) في عُمان، وهي الشريحة التي تنتمي إلى البلدان العربية التي تتسم بمسارها البطيء جداً لتحقيق معدل الإحلال، بينما سترتفع هذه النسبة في البلدان العربية التي تتسم بالاتجاه السريع لتحقيق معدل الإحلال، وستبلغ حدها الأقصى في تونس (١١,٣%) وقطر (١٠,٦%) ولبنان (١٠,٤%).

هذا يعني أن معدل نمو فئة المسنين في المجتمع السوري خلال الفترة القادمة سيكون الأعلى من بين الفئات العمرية المختلفة سواء وفق الفرض المنخفض أو المرتفع ويسمح ذلك بالقول إن المجتمع السوري لن يدخل خلال العقدين القادمين وفق الفرضين المرتفع والمنخفض على حد سواء في مرحلة التشيخ السكاني، إذ عندما يكون انخفاض معدل الخصوبة في بدايته يكون التعمير أيضاً في مرحلته الأولى، غير أن هذا يجب ألا يخفف من أهمية التحديات التي تطرحها زيادة الأعداد المطلقة للسكان المسنين أو المعمرين، وبروز المشكلات النوعية لفئتهم العمرية، وتحديات الشيخوخة النشطة أمام عملية التنمية.

ج- ارتفاع حجم القوة البشرية (على المستوى الوطني):

١- يشير استقراء التغيرات التي طرأت على النافذة الديموغرافية مع اتجاه معدل النمو السكاني من الارتفاع إلى التراجع النسبي -على الرغم من أنه يبقى مرتفعاً- خلال تعدادي (١٩٩٤- ٢٠٠٤)، إلى أن القوة البشرية التي شكلت نحو(٤٨,٣٣%) من مجموع السكان عام (١٩٨١) أصبحت تشكل (٥٧,٢٥%) في عام(٢٠٠٤)، أي أن حصتها قد ازدادت بما يقارب تسع نقاط خلال عقدين فقط. وهو مؤشر مهم وتغير سريع قلما يحدث في المجتمعات الفتية كالمجتمع السوري بهذه السرعة، وهذه الزيادة في حصة القوة البشرية لم تكن بالسرعة ذاتها خلال العقدين الماضيين، بل كانت متسارعة في اتجاهاتها حيث كسبت أربع نقاط خلال (١٣) عام (١٩٨١-١٩٩٤) وخمس نقاط خلال عقد واحد(١٩٩٤- ٢٠٠٤).

٢- من المتوقع أن يمثل ارتفاع معدل نمو القوة البشرية، المقدر سنوياً بـ (٢,٧١%) وفق الفرض المنخفض و(٢,٧٣%) وفق الفرض المرتفع، أهم نتائج مؤشرات عملية التحول الديموغرافي خلال العقدين القادمين، مع أن معدل نمو فئة المسنين (٦٥ سنة) فأكثر سيكون أعلى (٣,٥%) من نمو جميع الفئات العمرية نسبياً، إلا أن معدل نمو القوة البشرية هو الأهم في منظور سياسات السكان والتنمية، لأن الزيادة السكانية تطال هنا من هم في أعمار النشاط الاقتصادي (١٥- ٦٥ سنة)، إذ سيفوق معدل نمو القوة البشرية معدل النمو السكاني العام بنحو (١,١٤%) وفق الفرض المنخفض، و(٠,٨٣%) وفق الفرض المرتفع،

وبذلك فمن المتوقع أن يزيد حجم القوة البشرية خلال العقدين القادمين بما لا يقل عن (٧,٤) ملايين نسمة عما كان عليه في عام (٢٠٠٥) سواء أكان أساس التوقع الفرض المنخفض أم المرتفع.

٣- من المتوقع أن يرتفع حجم الفئة العمرية الشابة (وفق التعريف الدولي لفئة الشباب ١٥-٢٤)، من (٤,٢) ملايين شاب وشابة في عام (٢٠٠٥) إلى (٥,١١- ٥,١٧) ملايين شاب وشابة في عام (٢٠٢٥) أي بزيادة مليون شاب وشابة. بينما في إطار احتمال تبني التصنيف الأوسع لفئة الشباب ضمن الفئة العمرية (١٥-٣٠) سنة (وهو ما يتسق في سورية مع الواقع ومع ارتفاع سن العزوبة الذي يسبق سن الزواج وتكوين أسرة) سيرتفع حجم فئة الشباب (١٥- ٣٠) سنة من (٥,٧٤) ملايين شاب وشابة في عام (٢٠٠٥) إلى (٧,٩٩- ٨,٠٥) ملايين شاب وشابة، أي ما يعادل نحو (٤٤,٩%) من كامل حجم القوة البشرية، ولهذا أهمية خاصة على مستوى السياسات في مجال تشخيص شبابية القوة البشرية (انظر: القش والباروت، الأسرة والسكان، ٢٠١١، ٥٠-٥٢).

ثانياً– توقيت انفتاح النافذة الديموغرافية:

يحتل توقيت انفتاح النافذة الديموغرافية أهميةً خاصةً في معرفة مدى انفتاحها وتحديد مقيدات الانفتاح وفرصته. وإذا كانت النافذة الديموغرافية على العموم ستنفتح على المستوى الوطني، إلا أن وتائر هذا الانفتاح تتباين حسب المحافظات والأقاليم، وفق مقيدات هذا الانفتاح نتيجة البنية الفتية الراهنة للمجتمع السكاني (يشكل الأطفال نحو ثلثي السكان) وبطء التراجع في الخصوبة الكلية ويمكن في ضوء مؤشرات انفتاح النافذة الديموغرافية تمييز المجموعات التالية، ووضع تدخلات السياسة السكانية في ضوئها، وهي:

أ– مجموعة المسار السريع والدخول في بداية التعمير السكاني:

١- تضم هذه المجموعة محافظة السويداء (من الإقليم الجنوبي) ومحافظتي اللاذقية وطرطوس (الإقليم الساحلي)، وستمثل المجموعة التي تتسم بالتحول الديموغرافي، حيث ستتراوح نسبة صغار السن فيها بين (١٩ و ٢٢%) وتفوق فيها نسبة كبار السن (٧%). ومن المتوقع أن تتراجع نسبة سكان هذه المحافظات الثلاث من (١٠,٥%) في عام (٢٠٠٥) إلى (٨,٤%) وفق الفرض المنخفض وإلى (٨,٥%) وفق الفرض المرتفع في عام (٢٠٢٥). حيث سيصل حجم سكان هذه المحافظات في نهاية فترة الإسقاط إلى (٢,٣٤٢) مليون نسمة وفق الفرض المنخفض و(٢,٤٠١) مليون نسمة وفق الفرض المرتفع، بعد أن كان حجمهم (١,٩٢٤) مليون نسمة في عام (٢٠٠٥).

٢- تتميز هذه المجموعة بأن انفتاح النافذة الديموغرافية قد أخذ يتم فيها بوتائر سريعة منذ العام (٢٠٠٥) وأن النافذة ستتطور دينامياً بقوة الدفع الذاتي نحو مزيدٍ من الانفتاح والدخول في مرحلة التحول الديموغرافي خلال العقدين القادمين لتصل في نهاية الإسقاط السكاني إلى رقم قياسي بحيث يصل فيها حجم القوة البشرية النسبي إلى أكثر من (٧٠%) من حجم سكان هذه المحافظات حتى ضمن الفرض المرتفع، وتأتي محافظة السويداء في المرتبة الأولى من حيث انفتاح النافذة الديموغرافية فيها تليها محافظة اللاذقية ثم طرطوس.

٣- التفاوت بين هذه المحافظات (في مدى انفتاح النافذة الديموغرافية الحالي وتوسعها مستقبلاً) محدود جداً، فالفجوات بين هذه المحافظات فيما يتصل بالحجم النسبي للقوة البشرية محدودة جداً تتراوح ما بين (١- ٢%) فقط في كلا الفرضين المنخفض والمرتفع. والتغير المتوقع والأكثر وضوحاً في هذه المحافظات هو التوسع المستمر في انفتاح هذه النافذة من جهة الأطفال وبداية انغلاقها من جهة كبار السن، فسرعة انفتاحها من جهة الأطفال خلال الفترة القادمة ستكون أسرع من انغلاقها من جهة كبار السن، وسنشهد زيادة نسبية في القوة البشرية من (٦٤,٤%) في بداية فترة الإسقاط إلى أكثر من (٧٠%) في عام(٢٠٢٥). لكن لا بد من التذكير أنه في الربع الثاني من القرن الواحد والعشرين ستكون سرعة انغلاق هذه النافذة من جهة كبار السن أعلى من سرعة انفتاحها من جهة الأطفال، ومن ثمَّ قد لا نشهد توسعاً في النافذة الديموغرافية لهذه المحافظات والاحتمال الأقرب هو ضيق انفتاحها أو ثباته عند الحدود المشار إليها أعلاه (٣٠- ٧٠%)، وهو ما يعني أن هذه النافذة ستتجه ضمن القوانين التي تحكم مدة انفتاح النافذة السكانية إلى الانغلاق.

٤- يعني ذلك أن هذه المحافظات قد باتت في المرحلة الانتقالية بين التركيبة الفتية وتركيبة التشيخ السكاني وبذلك سيتراجع معدل الإعالة الديموغرافية من (٠,٥٤) عام (٢٠٠٥) إلى حدود (٠,٣٧- ٠,٣٩) وفق الفرض المنخفض و(٠,٤٠- ٠,٤٢) وفق الفرض المرتفع عام (٢٠٢٥) (الأسرة والسكان، ٢٠١١، ص٥٢-٥٣).

٥- سنحاول أن نخص محافظة السويداء في هذه الفقرة بالحديث عن اكتمال انفتاح النافذة الديموغرافية فيها حيث تأتي هذه المحافظة (وفق مؤشراتها الديموغرافية الحالية والمتوقعة خلال الفترة القادمة) في مقدمة المحافظات السورية من حيث سرعة انتقالها الديموغرافي نحو مرحلة الاستقرار السكاني. فمعدل الخصوبة الكلية هو من أدنى معدلات الخصوبة مقارنةً ببقية المحافظات السورية. ومن المتوقع أن يستمر في الانخفاض خلال السنوات الـ (١٥) القادمة ليصل إلى (١,٦) مولود في الحد الأدنى و(١,٨) مولود في الحد الأعلى للسيناريوهات المستقبلية المحتملة للتطور الديموغرافي في هذه المحافظة، وينعكس ذلك على انخفاض نسبة

الأطفال للنساء وتراجع معدل النمو الطبيعي لسكان المحافظة ليهبط إلى أقل من (١%) في العام ٢٠٢٥ لدرجة أنه يمكن أن يتراجع إلى نصف المعدل الحالي وفق الفرض المنخفض. وتشير معظم المتغيرات الديموغرافية في محافظة السويداء إلى انفتاح كامل للنافذة الديموغرافية فيها حالياً. فالحجم النسبي للقوة البشرية في هذه المحافظة وصل وفق تقديرات عام ٢٠١٠ إلى (٦٧,٤%) من مجموع السكان فيها ومن المتوقع أن يقارب نسبة الـ (٧٠%) في العام ٢٠٢٥ وفق مختلف السيناريوهات المحتملة لتطورها الديموغرافي. وبالمقابل فإن نسبة الفئة الطفلية في هذه المحافظة تدنت إلى (٢٦,٧%) حالياً، ومن المتوقع أن تنخفض إلى أقل من ربع السكان في العام ٢٠٢٥ وفق مختلف السيناريوهات المحتملة لتطورها الديموغرافي وقد تصل إلى ما يقارب خمس السكان (٢١,٧%) وفق الفرض المنخفض. وهذا يعني ضرورة الإسراع في الاستفادة من انفتاح النافذة الديموغرافية في هذه المحافظة قبل فوات الأوان، أي قبل انغلاق النافذة الديموغرافية المتوقع أن تصل إليه محافظة السويداء في العقد الرابع من هذا القرن. فنسبة المسنين فيها آخذة في الارتفاع التدريجي من (٥,٩%) عام ٢٠١٠ إلى ما يقارب (٨%) في العام ٢٠٢٥ وهذه النسبة ستستمر في الارتفاع خلال السنوات التالية وسترفع معها من جديد معدلات الإعالة العمرية التي تسجل حالياً وخلال العقود الثلاثة القادمة (أي فترة الفرصة الديموغرافية) معدلات منخفضة نسبياً ما تلبث أن تتراجع بفعل دخول مجتمع السويداء مرحلة التشيخ ومن ثمَّ انغلاق النافذة الديموغرافية(انظر: التقرير الوطني الثاني في سورية، ٢٠١٠، ٦٩-٧١).

الجدول (٣-١) التغيرات المتوقعة في التركيب العمري للسكان في محافظة السويداء ومؤشرات عملية انفتاح النافذة الديموغرافية وفق ثلاثة سيناريوهات للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٥

الفئات العمرية الموسعة	٢٠١٠	توقع عام ٢٠١٥ وفق الفرض			توقع عام ٢٠٢٠ وفق الفرض			توقع عام ٢٠٢٥ وفق الفرض		
		منخفض	متوسط	مرتفع	منخفض	متوسط	مرتفع	منخفض	متوسط	مرتفع
٠-١٤	٢٦,٧	٢٥,٢	٢٥,٣	٢٥,٤	٢٣,٨	٢٤,١	٢٤,٣	٢١,٧	٢٢,٣	٢٢,٨
١٥-٦٤	٦٧,٤	٦٨,٥	٦٨,٥	٦٨,٤	٦٩,٣	٦٩,١	٦٨,٩	٧٠,٥	٧٠,١	٦٩,٦
٦٥فأكثر	٥,٩	٦,٣	٦,٢	٦,٢	٦,٩	٦,٩	٦,٨	٧,٧	٧,٧	٧,٦
نسبة الإعالة	٠,٤٨	٠,٤٦	٠,٤٦	٠,٤٦	٠,٤٤	٠,٤٥	٠,٤٥	٠,٤٢	٠,٤٣	٠,٤٤
وسيط السن	٢٧,٠	٢٩,٠	٢٩,٠	٢٩,٠	٣١,٠	٣١,٠	٣١,٠	٣٣,٠	٣٣,٠	٣٣,٠

المصدر: التقرير الوطني الثاني عن حالة سكان سورية ٢٠١٠

ب- مجموعة الانفتاح البطيء:

١- تضم هذه المجموعة محافظتي دمشق، وريف دمشق (من الإقليم الجنوبي) ومحافظتي حمص وحماة (الإقليم الأوسط). وستتراوح نسبة صغار السن فيها بين (٢٣- ٣٢%) ونسبة كبار السن بين (٤% إلى ٧ %) ومن المتوقع أن تتراجع نسبة سكان هذه المحافظات الأربع من (٣٧,٤%) في عام (٢٠٠٥) إلى (٣٤,٩%) وفق الفرض المنخفض و(٣٥,١%) وفق المرتفع في عام (٢٠٢٥)، حيث سيصل حجم سكان هذه المحافظات في نهاية فترة الإسقاط إلى (٩,٦٤) ملايين نسمة وفق الفرض المنخفض و(٩,٩٤) ملايين نسمة وفق الفرض المرتفع، بعد أن كان حجمهم (٦,٨٣) ملايين نسمة في عام (٢٠٠٥).

٢- من المتوقع أن تكون البداية الزمنية لهذا التحول الديموغرافي متفاوتة بين هذه المحافظات، إذ من المرجح أن نشهد مثل هذا التحول بداية في دمشق في عام (٢٠١٠)، ومن ثم في ريفها في عام (٢٠١٩) وفي حمص في عام (٢٠٢٣) وفي حماة مع نهاية فترة الإسقاط في عام (٢٠٢٥).

٣- إن التفاوت كبير بين هذه المحافظات في عملية تجاوزها لنمط النمو السكاني السريع (الانفجاري)، ولاسيما بين دمشق من جهة ومحافظات ريف دمشق وحمص وحماة من جهة أخرى، فأقرب هذه المحافظات إلى عملية الانعتاق من النمو السكاني السريع هي محافظة

مدينة دمشق، وهي الأقرب من حيث النمط الديموغرافي لمحافظات الساحل والسويداء، حتى إن مدى اتساع انفتاح النافذة الديموغرافية في مدينة دمشق قريب جداً من مستوى انفتاحه في تلك المحافظات، فإذا ما سارت الأمور في مدينة دمشق في الفترة القادمة وفق الفرض المنخفض فسوف يبلغ الحجم النسبي للقوة البشرية فيها أكثر من (٧٠%)، وسيتراجع معدل الإعالة من (٠,٥٩) في عام (٢٠٠٥) إلى(٠,٤٣) في عام (٢٠٢٥)، كما أن توقع وصول نسبة كبار السن إلى أكثر من ٧% بما يعنيه ذلك من الدخول في بداية مرحلة التعمير أو التشيخ السكاني، وانخفاض نسبة الأطفال دون سن الـ ١٥ سنة إلى (٢٢,٧%) من مجموع سكان مدينة دمشق في عام (٢٠٢٥) يعني أن اتجاه التحول الديموغرافي في هذه المحافظة يشبه إلى حد بعيد المسار الذي اتخذه في محافظات الساحل والسويداء لكنه سيتأخر عنه بحدود (١٠- ١٥) سنة.

٤- أما في محافظات ريف دمشق وحمص وحلب وحماة فسيمر التركيب العمري – الوظيفي لسكانها في مرحلة انتقالية متفاوتة زمنياً، لكنها تتجه في المجمل باتجاه انفتاح النافذة الديموغرافية بصورة واضحة بدءاً من العقد الثالث من هذا القرن(انظر: القش والباروت، الأسرة والسكان، ٢٠١١، ٥٣).

جـ- مجموعة المسار المغلق:

١- تضم هذه المجموعة بقية المحافظات السورية التي تنتمي إلى الإقليمين الشمالي (إدلب) والشرقي في الجزيرة (دير الزور والحسكة والرقة)، أي كامل المنطقة الشمالية – الشرقية في سورية، إضافةً إلى درعا والقنيطرة من الإقليم الجنوبي. وتمثل المجموعة الفتية من المحافظات السورية التي ستتراوح نسبة صغار السن فيها بين (٣١- ٤٤%) ونسبة كبار السن بين (٢- ٤%)، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة سكان هذه المحافظات من (٥١,٨%) في عام (٢٠٠٥) إلى (٢- ٥٧%) وفق الفرض المنخفض و(٥٧,٤%) وفق الفرض المرتفع من مجمل سكان سورية في عام (٢٠٢٥)، حيث سيصل حجم سكان هذه المحافظات في نهاية فترة الإسقاط إلى(١٥,٦٩) مليون نسمة وفق الفرض المنخفض و(١٦,٣٦٤) مليون نسمة وفق الفرض المرتفع، بعد أن كان حجمهم (٩,٤٦٧) ملايين نسمة في عام ٢٠٠٥.

٢- على الرغم من المسار الديموغرافي الآخذ بالتغير في هذه المحافظات، فإنها ستبقى خارج مرحلة التحول الديموغرافي، وسيمر الربع الأول من القرن الحالي دون انفتاح النافذة الديموغرافية في أي منها، بما في ذلك محافظتا حلب والحسكة اللتان قد يكون الوضع الديموغرافي في كل منهما مؤهلاً لانفتاح النافذة الديموغرافية فيه أكثر من غيره مقارنةً بالمحافظات الأخرى آنفة الذكر في هذه المجموعة.

٣- من المفيد هنا ملاحظة أن المسيرة الديموغرافية المستقبلية لهذه المحافظات سوف تتأثر إلى حد بعيد بوجود تدخل سياساتي من شأنه أن يسرع في عملية التحول الديموغرافي ويسهم في تغير الصورة المستقبلية للتركيب العمري- الوظيفي للسكان إلى درجة أن معدل الإعالة الديموغرافية وفق الفرض المنخفض (التدخلي) يقل عن نظيره وفق الفرض المرتفع بما يتراوح ما بين (٠,٥- ٠,٩).

٤- إن التغير الديموغرافي المتوقع حدوثه خلال الفترة القادمة في الأحوال كافة في هذه المحافظات، على أهميته، لن يغير من صورة التركيب العمري المنتمي إلى المجتمعات السكانية الفتية سريعة النمو، إذ ستبقى نسبة الأطفال دون سن الـ (١٥) سنة تشكل نحو ثلث السكان وتصل في بعض المحافظات إلى أكثر من(٤٠%)، وستبقى قمة الهرم ضيقة جداً بحدود (٤%)، وهو ما يعني أن الحجم النسبي للسكان داخل القوة البشرية سيظل في المتوسط عند حدود ثلاثة أخماس السكان أي بمعدل إعالة ديموغرافية (٠,٥٥) في حدها الأدنى و(٠,٨٥) في حدها الأعلى(انظر: القش والباروت، الأسرة والسكان، ٢٠١١، ص٥٣-٥٤).

الجدول (٣-٢) يوضح توقيت انفتاح النافذة الديموغرافية في المحافظات السورية

أنماط الخصوبة	اسم المحافظة	توقيت انفتاح النافذة
نمط الخصوبة المنخفضة	السويداء	فتحت النافذة
	اللاذقية	٢٠١٥
	طرطوس	٢٠٢٠
	دمشق	٢٠٢٥
نمط الخصوبة المتوسطة	حمص	٢٠٣٠ – ٢٠٤٠
	حلب	٢٠٣٠ – ٢٠٤٠
	ريف دمشق	٢٠٣٠ – ٢٠٤٠
	حماة	٢٠٣٠ – ٢٠٤٠
نمط الخصوبة المرتفعة	الحسكة	٢٠٤٠ – ٢٠٥٠
	القنيطرة	٢٠٤٠ – ٢٠٥٠
	الرقة	٢٠٤٠ – ٢٠٥٠
	درعا	٢٠٤٠ – ٢٠٥٠
	دير الزور	٢٠٤٠ – ٢٠٥٠
	إدلب	٢٠٤٠ - ٢٠٥٠
الانفتاح الكلي للنافذة الديموغرافية في سورية لن يحدث قبل عام ٢٠٣٠ وفق السيناريو التدخلي		
الانفتاح الكلي للنافذة الديموغرافية في سورية لن يحدث قبل عام ٢٠٤٠ وفق السيناريو المتوسط		
الانفتاح الكلي للنافذة الديموغرافية في سورية لن يحدث قبل عام ٢٠٥٠ وفق السيناريو المرتفع		

الإحصاءات مأخوذة من التقرير الثاني لحالة سكان سورية ٢٠١٠

ثالثاً– أهم المؤشرات التي تظهر انفتاح النافذة الديموغرافية مع تطبيقها على حالة سكان سورية:

لتحديد فترة ظهور فرصة النافذة الديموغرافية اجتهدت المدارس الديموغرافية المختلفة باستخدام مؤشرات متباينة ولكنها بمجملها تتمحور حول ظواهر ديموغرافية محددة: معدلات نمو فئة سكان سن العمل، ومعدلات الإعالة المختلفة، ومعدلات الدعم الديموغرافي المتوقع P.S.R، ومعدلات التعمير agining، والبروز الشبابي Youth bulge، العمر الوسيط للسكان Medium Age.

وسنتناول تحليل هذه المؤشرات في سورية لمحاولة تعرّف احتمال اقتراب انفتاح النافذة الديموغرافية فيها كما يلي:

- *بحسب تعريف الأمم المتحدة فإن النافذة الديموغرافية (U.N, ESCWA, 2005) تخلق حركة للأعلى مستمرة في التركيب العمري للسكان حيث أفواج أكبر وأوسع من السكان الأكبر سناً تتحرك نحو الفئات العمرية الأكبر سناً ويتبعها بالطبع أفواج أصغر طول فترة انخفاض الخصوبة. فانخفاض معدلات الولادات يقود لخفض أعداد السكان الأطفال ويرفع نسب السكان في الفئات الأكبر سناً، التي تشكل قوة العمل وهذا بدوره يخفض معدل إعالة الأطفال من قبل السكان في سن العمل.*

من تعريف الأمم المتحدة السابق للنافذة الديموغرافية تتضح صعوبة بلورة ذلك بمؤشر واحد يحدد متى تكون الدولة قريبة من التحول إلى فرصة النافذة وهل ستكون النافذة طويلة أو قصيرة، ومتى سوف تحدث، ومتى سوف تنتهي؟

وقد عرّف قسم النشاطات السكانية بالأمم المتحدة الفرصة الديموغرافية بأنها المرحلة الزمنية عندما تكون نسبة الأطفال تحت سن ١٥ سنة أقل من (٣٠%) من مجموع السكان وتكون نسبة

السكان في العمر (+٦٥) أقل من نسبة (١٥%) وهذه النسب الدقيقة تختلف من بلد لآخر (**UN**, ٢٠٠٥) وقد قامت الأمم المتحدة بتصنيف الدول العربية بحسب معدلات الإعالة ومستوياتها حسب الفترات الزمنية لبدء النافذة الديموغرافية وانتهائها، وبحسب هذا التصنيف فإن سكان سورية سيدخلون النافذة الديموغرافية قرابة عام ٢٠٢٠ وسوف تنتهي هذه النافذة قرابة ٢٠٥٠ أي أنها ستستمر قرابة ٣٠ عاماً وسيكون معدل الإعالة عند البدء (٥١،٩) وعند الانتهاء (٤٩،٦)، وأقل مستوى له خلال هذه الفترة (٤٤،١) (**KHalifa,2009**).

هذا وسنستعرض أهم المؤشرات المحددة لظهور النافذة الديموغرافية مع تطبيقها على حالة سكان سورية وهي:

- ***المؤشر الأول:***

نسبة السكان في سن العمل *W.A.P.* [1] (. هو اختصار لمصطلح *Worker Age population*) وقد استعمل معدل الإعالة *Dependency Ratio Total* بمكوناته (أطفال + شيوخ) كمؤشر رئيسي ولكن بحسب فالين (*Vallin, j,* ٢٠٠٥) فكون النافذة الديموغرافية تُعد ظاهرة إيجابية فإنه يفضل استعمال مؤشرات إيجابية وهي برأيه النسبة الملائمة من سكان سن العمل *W.A.P* في مجمل السكان وسيكون الوضع الديموغرافي عند ارتفاعه أكثر فائدة. ويدعى هذا المؤشر *Dependency Ratio* إذ كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كان الوضع الديموغرافي أكثر فائدة ويتم حسابه على الشكل التالي.

$D.R. = 100 - WAP / WAP$ [2] (. هو اختصار لمصطلح *Dependency Ratio*)

والخيار الثاني الذي يشترطه فالين هو تحديد العمر الذي يعد سن العمل الفعلي: هل هو العمر التقليدي (١٥-٦٤) أم اتخاذ حدود عمرية فعلية للدخول والخروج من سن العمل

الحقيقي ويقترح الفئة العمرية (٢٠-٥٩) ويستعمل الباحث توماس سبورنبرج لتحديد قياس النافذة الديموغرافية الافتراضين اللذين وضعهما فالين (Vallin, J, 2005) وهما:

١- نسبة السكان في سن العمل وكلما كانت أكبر كانت نافذة أكبر.

٢- واعتبر توماس أن فئة سكان سن العمل هي فئة **Vallin** (**20-59**) ويرأيه أنها تنطبق على الواقع أكثر من حدود الفئة التقليدية (١٥-٦٤).

وفيما يخص سكان سورية فإن ظاهرة التعمير لا يمكن تجنبها – ولا بد من مواجهتها إلا أنه يمكن إبطاؤها وذلك بإطالة فترة انخفاض الخصوبة وهذا ما يحدث في سورية الآن. يرى Vallin أن سرعة تعمر السكان في الدول النامية سينتج منها صعوبات لأن سرعة التعمير فيها تحدث بشكل أسرع مما حدث في الدول المتقدمة، ولكن كما ذكرنا سابقاً فإن عملية التعمير السكاني في سورية تسير على عكس ذلك ببطء شديد بسبب بقاء الخصوبة عالية نسبياً مما سينتج منه برأينا فرصة نافذة ديموغرافية أطول في سورية.

ويقول بلوم (Bloom, et al ., 2003, 33) إن نسبة السكان في سن العمل ستصل إلى نسب تاريخية عالية في الدول النامية ولكن هذه الظاهرة التي تدعى golden age ستكون ذات إشكالات كثيرة، وكما يقول فالين فإن النافذة الديموغرافية كنتيجة مباشرة لعملية التحول الديموغرافي تختلف بوادرها طبقاً لطبيعة التحول الديموغرافي والظواهر التاريخية المتزامنة معها، التي تتداخل مع عملية التحول الديموغرافي، ويختار فالين مؤشر نسبة السكان في سن العمل W.A.P في الوقت الذي يكون معدل الإعالة T.D.R بمكوناته (أطفال وشيوخ) كمؤشر رئيس لتحديد بدء النافذة الديموغرافية فإن فالين يرى أنه ما دامت النافذة الديموغرافية تُعد ظاهرة إيجابية فإنه يفضل استعمال مؤشرات إيجابية وهي كما ذكرنا سابقاً النسبة الملائمة من السكان في سن العمل في مجمل السكان ويعده مؤشراً رئيساً مباشراً لتبيان ميزات الوضع

فكلما ارتفع كان الوضع الديموغرافي أكثر فائدة للتنمية، وهو مؤشر بسيط يمكن حسابه كما يلي:

$$D.R.=100-WAP/WAP$$ (1)

معدل الإعالة = ١٠٠ – % فئة السكان سن العمل

%السكان

ولكن فالين هنا كما ذكرنا سابقاً، يختار فئة عمرية لسكان سن العمل تختلف عن حدود الفئة العمرية التقليدية ويقترح فئة (٢٠-٥٩) فهي برأيه أكثر ملاءمة للدول النامية ومطابقة لواقعها، ويرى فالين أن نسبة السكان في فئة العمر (٢٠- ٥٩) من مجموع السكان سوف تتراوح بحسب سيناريو الخصوبة العالي أو المنخفض بين قمتين (٥٣ و ٥٨)، وبرأيه أن الدول النامية لن تصلها قبل نهاية العقد الخامس من القرن الحالي. وكما يبدو بحسب التعدادات السكانية للأعوام ١٩٥٠ – ٢٠٥٠، فإن نسبة هذه الفئة من السكان ستتجاوز (٥٠%) من مجموع السكان وسيبلغها سكان سورية حوالي نهاية العقد الحالي وهذا برأي فالين هو موعد انفتاح النافذة الديموغرافية فيها (U.N, 2006, P 434-43).

وبحسب رأي توماس سبورنبرج (Spoornberg, t, ٢٠٠٨, p.p232) فإن السياسات السكانية يمكن أن تقوم بدور مهم في إدارة النافذة الديموغرافية من خلال النجاح في السياسة السكانية من حيث تكييف الخصوبة التي لا زالت ممكنة التحقيق أو تطويرها، لإبعادها عن الوقوع في مصيدة الخصوبة المنخفضة كما حدث في تونس وذلك من خلال تثبيت سرعات انخفاض الخصوبة التي من شأنها أن تطيل فترة النافذة الديموغرافية التي تُعد قضية مركزية للدول التي تمر بمرحلة انخفاض الخصوبة بشكل متأخر. ولكن نسبة السكان في سن العمل لن تصل إلى مستوى عالٍ،

فكلما تزايد طول فترة النافذة الديموغرافية كلما كان حجم نسبة السكان في سن العمل المستقبلي أقل. إن نسبة سكان سن العمل (٢٠- ٥٩) في سورية حيث سيبلغ أقصى مستوى له (٥١,٩%) فقط، ولكن هذا برأينا سيعطي سورية فرصة النافذة الديموغرافية الأطول في المنطقة.

بينما اعتبرت (الإسكوا ٢٠٠٨) أن مؤشر نسبة السكان في سن العمل الذي تحدده نسبة فئة سكان سن العمل التقليدية (١٥-٦٤) هو الأساس في تحديد انفتاح النافذة الديموغرافية، وتتراوح النسبة بين بداية انفتاح النافذة وانغلاقها، بين (٥٥-٦٥%) تبعاً لمعدلات انخفاض الخصوبة وطول فترة الانخفاض، وبحسب هذا المؤشر فإن نسبة السكان في سن العمل (١٥-٦٤) في سورية ستفوق (٦٠%) بعد عام ٢٠١٠ وستصل إلى ذروتها بحلول عام ٢٠٢٥(Saxesna, 2009, 44).

وهناك أبحاث أخرى استخدمت نسبة الفئة العمرية (١٥-٥٩) مؤشراً لتحديد مرحلة النافذة الديموغرافية وهذه النسبة ستصل إلى (٦٠%) من مجموع السكان بحلول عام ٢٠١٥ وستبلغ ذروتها أيضاً بحلول عام ٢٠٢٥ .

وهكذا فإن الفئات الثلاث المختارة لتحديد سكان سن العمل (١٥-٥٩) (٢٠-٥٩) (١٥-٦٤) كلها تشير إلى أن مرحلة دخول النافذة الديموغرافية في سورية ستكون ٢٠١٠-٢٠٢٠ .

مؤشر معدل الإعالة: Dependency Ratio :

معدل الإعالة هو أحد أهم المؤشرات التي اعتمد عليها العديد من الباحثين في تحديد موعد انفتاح النافذة الديموغرافية رغم أنه يصعب بمؤشر واحد تحديد ذلك وكان المعدل المقترح من الأمم المتحدة – الإسكوا على الشكل الآتي (U.N., Escwa, 2005)

$$\text{معدل الإعالة الكلي} = \frac{T.D.R}{(١٥-٦٤)} \times ١٠٠ \quad \frac{(+٦٥) + (٠ - ١٤)}{}$$

يقدم هذا المؤشر عدد الأشخاص المعالين لكل (١٠٠) شخص في سن العمل، وبحسب هذا المؤشر فإن معدل الإعالة في سورية سيكون (٤٩,٨) بحلول عام ٢٠٢٥، وهي بداية انفتاح النافذة الديموغرافية وسيبلغ قمته (٥١,٩) عند انتهاء النافذة عام ٢٠٥٠ هذا وستستمر النافذة حسب هذا المؤشر (٢٥) عاماً .

وحسب تعريف انتونيو جوليايني (Golini, A., 2005) الذي استخدم مؤشر ديفيد بلوم وبول إيان فإن النافذة الديموغرافية ستفتح عند بلوغ هذا المعدل ٦٥ بين عامي ٢٠١٠ – ٢٠١٥ أي هناك شخصان معالان لكل ثلاثة أشخاص في سن العمل (٦٤ – ١٥)، وكذلك سيبلغ هذا المؤشر (٤٩) عند عام ٢٠٢٥ وستنتهي النافذة عند معدل (٥١) بحلول عام ٢٠٥٠، كما قدم الباحث ساكسينا (Saxena, P.C., 2009) مؤشر معدل الإعالة لكل فئة على حدة لكل فئة عمرية معالة على الشكل التالي:

١- معدل إعالة الصغار = $\frac{٠-١٤}{(١٥-٦٤)} \times ١٠٠$

٢- معدل إعالة الكبار = $\frac{+٦٥}{(١٥-٦٤)} \times ١٠٠$

ويبين هذان المؤشران عدد الأطفال تحت سن (١٥) سنة وكذلك عدد الأشخاص في العمر ٦٥ وأكبر على انفراد لكل ١٠٠ شخص في سن العمل (١٥-٦٤). وستكون هذه المؤشرات في سورية بحسب إسقاطات الأمم المتحدة على الشكل التالي بحلول عام ٢٠٢٥: سيكون معدل إعالة الصغار (٤٢) وسيبلغ (٤٣,١) بحلول عام ٢٠٥٠ أما معدل إعالة الكبار لنفس الفترة سيكون (٧,٠) و (١٨,٨) بحلول عام ٢٠٥٠، وهذا يبين بوضوح ظهور مرحلة التعمير في سورية عند منتصف القرن الحالي.

-كما قام بعض الباحثين بتحديد معدل الإعالة الكلي على أساس فئات عمرية مختلفة

وهي (٠-١٤) وللشيوخ (+٦٠) المعالين من السكان في سن العمل في الفئة العمرية (١٥- ٥٩).

معدل الإعالة = (+٦٠) (٠- ١٤) × ١٠٠

(١٥- ٥٩)

وبحسب هذا المؤشر فإن معدل الإعالة الكلي سيبلغ (٨٣) عام ٢٠٢٥ و(٦٥) بحلول عام ٢٠٥٠ ويرى بعض الباحثين أن الرقم الأمثل لهذا المؤشر هو (٦٦).

بينما مؤشر **Vallin** فهو على الشكل التالي وقد سبق شرحه:

حيث **WAP** هو نسبة السكان في سن (٢٠-٥٩).

$$D.R. = \frac{100-WAP}{WAP}$$

وبرأيه تفتح النافذة عند بلوغ المؤشر معدل (٥٠) وتتراوح قيمته بين (٣٥ و ٥٨).

وبحسب مؤشر فالين فإن سكان سورية سيدخلون مرحلة النافذة الديموغرافية بحلول عام ٢٠٢٠ إذ قيمة هذا المؤشر ستكون (٥١,٩) وستنخفض إلى (٤٩,٦) بحلول عام ٢٠٥٠ وحسب منهجية فالين فسوف تستمر النافذة في سورية قرابة ٣٠ عاماً.

مؤشر البروز الشبابي:

يطرح الباحث عاطف خليفة مؤشراً آخر لتحديد بلوغ قمة النافذة الديموغرافية هو ارتفاع نسبة الشباب في مجموع السكان وبرأيه فإن نسبة الشباب في العمر (١٥-٢٤) ستبلغ بحسب دراسته (عام ٢٠١٠) (٢٠,٥%) وستنخفض عند عام ٢٠٢٥ إلى (١٨,٨) وبحسب خليفة فإن انفتاح النافذة في سورية سيكون بين عامي ٢٠٢٠-٢٠٣٠، وقد صنف د. عاطف خليفة الدول العربية حسب مؤشر البروز الشبابي إلى ثلاث مجموعات وبرأيه تنتمي سورية إلى المجموعة الثانية وحسب مؤشره فإن الفترة المتوقعة لدخول سورية مرحلة النافذة الديموغرافية

سيكون بين عامي ٢٠٢٠ -٢٠٣٠ ويتوقع د. خليفة أن تنخفض نسبة الشباب بعد عام ٢٠٢٥ إلى (١٥,١%) وتدعى هذه المرحلة مرحلة نقص الشباب Youth deficit (انظر: الخليفة، ٢٠١١، ص٥٣).

مؤشر معدل الدعم المتوقع: Support Raito S.R.

يمثل هذا المؤشر عدد أفراد الفئة المعالة مقابل كل (١٠٠) شخص في فئة سكان سن العمل وهو مقلوب معدل الإعالة ويبين عدد الأشخاص في قوة العمل الداعمين لكل مئة شخص في فئات المعالين، وقد قام أساتذة معهد تاتا للعلوم الاجتماعية في الهند بدراسة اتجاهات التعمير في سكان الدول العربية واتجاهاته واتجاهات التراكيب العمرية حتى منتصف القرن الحادي والعشرين واعتمد البحث على السيناريو المتوسط القائم على توقعات الأمم المتحدة عام ٢٠٠٨ وقد قسموا الدول العربية إلى ثلاث مجموعات بحسب سرعات التعمير فيها (سريع، متوسط، بطيء).

وقد وضع سكان سورية في المجموعة الثانية المتوسطة السرعة في التعمير وبحسب الباحثين ساكسينا وآخرون (Saxena, et al., 2009) واعتماداً على مؤشر الدعم المتوقع P.S.R [1] فإن هذا المؤشر سيرتفع بسرعة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٢٠ ثم ينخفض بعد ذلك مما سيزيد من سعة فئة السكان في سن العمل.

ويتم حساب مؤشر ساكسينا على الشكل التالي:

$$S.R. = \frac{(٦٤ - ٢٥)}{(٦٥+) + (٠ - ٢٤)}$$

وفي سورية ستبلغ قيمة هذا المؤشر ١:١ في الفترة بين ٢٠٢٠-٢٠٢٥ وسيبلغ أقصى قيمة له (الذروة) في الفترة ٢٠٤٠-٢٠٤٥ ثم بعد ذلك يسير نحو الانخفاض بسبب بروز ظاهرة التعمير

السكاني في تلك الفترة وهكذا بحسب هذا المؤشر فإن النافذة الديموغرافية في سورية سيكون موعد انفتاحها في الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٥) وتستمر حتى نهاية النصف الأول من هذا القرن. كما توجد مؤشرات أخرى للدعم الديموغرافي أهمها:

مؤشر الدعم المتوقع للسكان الشيوخ + ٦٥ و + ٦٠.

$$SR = \frac{٥٩ - ١٥}{٦٠+} \quad ، \quad SR = \frac{(٦٤ - ١٥)}{٦٥+}$$

ويبين عدد الأشخاص الداعمين في فئة سن العمل لكل شخص واحد معال في فئة العمر (٦٥) و أكبر أو (٦٠) وأكبر.

ولكن قمة هذا المؤشر ستبلغ ذروتها بحلول الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٥ مما يدل على بداية ظهور مرحلة التعمير وبعدها تتناقص قيمة هذا المؤشر (+٦٥) بشكل متسارع من (١٦,٦) إلى (٥,٠) أشخاص فقط بحلول عام ٢٠٥٠، بينما بلغت ذروة مؤشر إعالة الأشخاص المعالين في العمر (+٦٠) عام ٢٠٠٠ (١٧,٩) ثم ستنخفض أيضاً إلى (١٤,٢) بحلول عام ٢٠٢٥ ثم تصل إلى أدنى حد لها (٥,٣) بحلول عام ٢٠٥٠ (انظر: الأمم المتحدة، ٢٠٠٩، ٩١-٩٢).

مؤشر دعم الوالدين Parent support Ratio: هو عدد الأشخاص في سن العمل (١٥-٥٩) لكل شخص من مجموع الوالدين وسيبلغ ذروته في سورية عند منتصف القرن ٢٠٥٠ وذلك بسبب ارتفاع معدل التعمير السكاني وارتفاع أعداد الآباء والأمهات في العمر (٢٠-٦٠) سنة.

مؤشر التعمير Ageing Index $A.I = \frac{(٦٥+)}{١٤ - ٠}$

ويشير إلى عدد الأشخاص في سن ٦٥ سنة وأكبر مقابل كل ١٠٠ شخص في فئة الصغار ٠-١٤، الذي بلغ عام ٢٠٠٠ (٧,٧٠) ومن المتوقع بلوغه ١٤,٥٠ بحلول عام ٢٠٢٥ ومن ثم سيبلغ ذروته بحلول عام ٢٠٥٠ (٥٧,١١) مما يشير إلى ارتفاع معدل التعمير في سورية بوضوح وانخفاض نسبة الأطفال بحيث سيكون عدد الشيوخ في العمر (+٦٥) أكثر من نصف الأطفال في العمر (٠- ١٤).

رابعاً– الهبة الديموغرافية – والعوائد الديموغرافية:

تشكل الهبة الديموغرافية أول التداعيات الإيجارية لعمليتي التحول الديموغرافي وتحول التركيب العمري الذي يحدث في البلاد. إن المنافع الديموغرافية Demography bouns والهبة الديموغرافية Demographic dividend أو فرصة النافذة window of opportunite, . كلها مصطلحات تستخدم في الأدبيات الديموغرافية لتشير إلى المعنى والمفهوم وهو العوائد الديموغرافية المتوقعة، ويرى الدكتور عاطف خليفة خبير الأمم المتحدة الديموغرافي أن الهبة الديموغرافية D.D تحدث عند انخفاض معدل الولادات الذي يميز التركيب العمري حيث تحتاج الدولة إلى توجيه جزء من استثماراتها لمواجهة أفواج الشباب وتوجيه الموارد لعملية التنمية.

إنَّ انخفاض معدل الولادات يقود لخفض نسب السكان الأطفال ويرفع نسبة السكان الأكبر سناً الشباب الذين يشكلون جزءاً من قوة العمل، وهذا ما يؤدي إلى تحسين معدل الإعالة للأطفال من قبل السكان العاملين ويؤدي أيضاً إلى معدلات نمو اقتصادي أكبر وانخفاض متوسط حجم الأسرة ويساعد على الانتقال من نمط الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة المتوسطة والصغيرة أي التحديث السكاني(Khalifa A., 2009).

وتُعرف الهبة الديموغرافية بأنها تستمر لفترة زمنية محددة أي أنها لا تستمر إلى الأبد وهكذا فهي نافذة محددة الفرصة وتخلق حركة مستمرة نحو الأعلى في التركيب العمري ويتبعها أفواج أصغر من الولادات طول فترة انخفاض الخصوبة وسيرتفع معدل الإعالة من جديد بسبب إعالة السكان الأكبر سناً، أي أن الهبة الديموغرافية غير قابلة للتوقف وإذا ما بدأت فإنها سوف تستمر. ولكنها أيضاً ليست ذاتية الحركة أي أن بعض الدول سوف تستفيد أكثر من غيرها وهذا يؤكد وجود علاقة متبادلة بين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق قدرة الاستفادة من الهبة

الديموغرافية وتنميتها، وتتحقق الاستفادة من النافذة بتحويلها إلى الهبة الديموغرافية عبر آليات متعددة أهمها:

١- زيادة عرض العمل ٢- نمو الادخارات ٣- تنمية رأس المال البشري

وقد عرَّف قسم النشاطات السكانية بالأمم المتحدة الفرصة الديموغرافية بأنها المرحلة الزمنية عندما تكون نسبة الأطفال تحت سن (١٥) سنة أقل من (٣٠%) من مجموع السكان وتكون نسبة الشيوخ +٦٥ تحت نسبة (١٥%).

وهذا ما يؤكد أن سكان سورية لم يدخلوا فرصة النافذة الديموغرافية بعد، وبحسب هذا المعيار لسن العمل (١٥-٦٤) صنفت الأمم المتحدة الدول العربية بحسب معدلات الإعالة وحسب فترات زمنية لبدء النافذة الديموغرافية وانتهائها، وبموجب هذا التصنيف فإن الهبة الديموغرافية في سورية سوف تبدأ بحلول عام ٢٠٢٠ وسوف تنتهي بحلول عام ٢٠٥٠ أي أنها سوف تستمر قرابة ثلاثة عقود(U.N,2004,66). مكرر ص٦٣

ويرتبط تحويل العبء الديموغرافي الناجم عن زيادة السكان إلى هبة ديموغرافية بقدرة الدول على زيادة نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي لمن هم في سن العمل أي زيادة الطاقة الاستيعابية لأسواق العمل وكذلك زيادة مرونتها، ويرى بعضهم أن فرصة النافذة الديموغرافية في سورية قد تكون في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠ ولمدة عقدين بحيث ستنخفض معدلات الإعالة نحو (٤٥) بالنسبة لسكان سن العمل وهذا يتيح للحكومة خلق فرص عمل لزيادة في الدخل وقد تحصل على عوائد إضافية Bonuse من الأوضاع الديموغرافية بسبب وفرة السكان في سن العمل مع ارتفاع الادخارات بسبب انخفاض معدلات الإعالة الديموغرافية، والفرق بين مفهومي فرصة النافذة الديموغرافية (W.O) ومفهوم الهبة الديموغرافية هو أن الهبة أو النعمة تكون بهدف محدد جداً وتشكل ربحاً إضافياً أو مكافأة قصيرة بينما فرصة النافذة تشكل بديلاً لتحصيل فوائد وعوائد كثيرة

جراء التحويل في التركيب العمري ما دامت النافذة الديموغرافية تبقى مفتوحة ويتطلب حدوثها إجراءات محددة من الدول.

يرى مفكرون آخرون Adioltomo S.M أن توقيت انفتاح النافذة الديموغرافية كفرصة اقتصادية وانغلاقها ومرحلة تحولها لكل دولة عربية يمكن تحديده بالاعتماد على الفروق بين معدلات نمو السكان في سن العمل ومعدل نمو مجمل السكان. وتجب ملاحظة أن الهبة الديموغرافية في بعض الدول العربية وخلال فترة التحول العمري ستحدث بشكل لا يشبه ما حدث في الدول المتقدمة التي كان فيها انفتاح الفرصة مرة واحدة. بينما نجد أنه في بعض الدول العربية الفرصة (الهبة الديموغرافية) تنفتح وتنغلق مرتين خلال مرورها بمراحل تحول التركيب العمري. فتدعى أولاهما (بالمرحلة الأولى للهبة الديموغرافية) وتدعى الثانية الهبة الديموغرافية الإضافية وستكون بينهما مرحلة تدعى (Eclipce) التي تعرف كالآتي: خلال مرحلة التقلبات هناك مرحلة تقع بين المرحلة الأولى للنافذة وانفتاح المرحلة الإضافية وخلالها سيكون الفرق بين معدل نمو السكان في سن العمل ومعدل نمو مجمل السكان إما مساوياً للصفر أو سالباً. أي أن هناك نكوصاً أو تراجعاً في العوائد الديموغرافية(adioltomo,s.m,2006, p.p361-367).

وبحسب هذا الباحث فإن طول مرحلة انفتاح النافذة الديموغرافية في سورية سيكون (٥٨) عاماً بدءاً من عام ١٩٨٥ وانتهاءً بعام ٢٠٤٣، وبرأيه بحسب مؤشر تفوق معدل نمو السكان في سن العمل على معدل نمو مجمل السكان الذي حدث قبل ربع قرن تقريباً وكذلك بحسب توقعاته فإن النافذة الديموغرافية ستكون إيجابية في سورية حتى نهاية عام ٢٠٣٠ بينما يتوقع آثاراً سلبية في الدول حيث ستغلق النافذة فيها بنهاية عام ٢٠١٥ وهي الدول سريعة التحول مثل (تونس- لبنان) أما في الدول متوسطة التحول ومنها سورية ستغلق فيها عام ٢٠٣٠ بسبب انخفاض معدل نمو متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي G.D.P.

بينما يرى الدكتور عاطف خليفة أن انفتاح النافذة الديموغرافية يتوقف على العلاقة بين انخفاض الخصوبة وسرعات عملية التحول الديموغرافي، فالدول ذات الانخفاض السريع والمبكر في الخصوبة برزت فيها بوضوح عملية التحول السريع وقد كان الفرق الزمني بين انخفاض الخصوبة وانخفاض نسبة الأطفال إلى أقل من (٣٠%) قرابة ثلاثة عقود كما حدث في لبنان وتونس، بينما في سورية ودول عربية أخرى مثل مصر والأردن فإنها تواجه انخفاضاً في الخصوبة أكثر بطئاً ومن ثمَّ وبالتالي فإن بروز النافذة الديموغرافية فيها سوف يتأخر إلى ما بعد عام ٢٠٢٠ .

خامساً– التجربة الماليزية ومؤشراتها:

بعد أن حصلت ماليزيا على استقلالها في العام ١٩٥٨ اتجهت استراتيجية التنمية إلى الإحلال محل الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية التي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل الاستقلال. إلا أن هذه الاستراتيجية لم تفلح في مجال التنمية المتواصلة نظراً لضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي. ولم يكن لهذه الاستراتيجية أثر في الطلب على العمالة أو وجود قيمة مضافة عالية. فالمرحلة الأولى للتجربة الماليزية بدأت في عقد السبعينيات فقد اتجهت التنمية في ماليزيا إلى الاعتماد على دور كبير للقطاع العام والبدء في التوجه التصديري في عمليات التصنيع، فبدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية، هذه الصناعات كانت كثيفة العمالة فنتج منها تخفيض معدلات البطالة وحدوث تحسن في توزيع الدخول والثروات بين فئات المجتمع الماليزي. وكان لشركات البترول أيضاً دور ملموس في دفع السياسات الاقتصادية الجديدة، فقد كونت ما يشبه الشركات القابضة للسيطرة على ملكية معظم الشركات التي كانت مملوكة للشركات الإنكليزية والصينية. وقد تحقق لها ذلك مع نهاية عقد السبعينيات. أما في المرحلة الثانية فشهدت السنوات الخمس الأولى من عقد الثمانينيات تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة التي ركزت على محورين هما: موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات والصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام. وشملت الفترة الممتدة من منتصف الثمانينيات وحتى العام ٢٠٠٠ المرحلة الثالثة التي شهدت تنفيذ ثلاث خطط خمسية في ماليزيا. استهدفت تحقيق مجموعة من السياسات لتنشيط عمليات النمو الصناعي وتعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع وتحديث البنية الأساسية للاقتصاد الماليزي أيضاً، وكذلك وجود مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مجموعة بلدان آسيا. واللافت للانتباه في التجربة التنموية الماليزية أنها ركزت في الخطط كافة على أن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة بما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي

جديد بكفاءة وفاعلية. فماليزيا قطعت على نفسها التزامات مهمة تجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية ثم توجيهها إلى استثمارات عالية الإنتاجية وكل ذلك كان مبعثه إيمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم. وقد كان ثمار ذلك أن حقق اقتصادها معدلاً متسارعاً من النمو فاق أكثر البلدان تقدماً(انظر: محمد، ٢٠٠٧، ٩-١١).

أ- أهم العوامل التي ساعدت على نجاح التجربة الماليزية:

١- نمو فئات السكان النشطة اقتصادياً تجاوز نمو الفئات المعالة اقتصادياً. (فقد بلغت نسبة السكان المعالة الثلث بينما بلغت المعيلة الثلثين) وهذا التباين المسمى بالهبة الديموغرافية أتاح لماليزيا فرصة تسريع النمو الاقتصادي من خلال تراكم أسرع لعوامل الإنتاج (فأضاف ذلك ثلث الاقتصاد على الاقتصاد الحالي).

٢- حسن توظيف الفئات النشطة اقتصادياً وتوفير إمكانات تحصيل العلم في مراحله المختلفة وتشجيع هذه الفئات على العمل في القطاعات الإنتاجية الرائدة، والتحول من اقتصاد يعتمد على الزراعة والموارد الطبيعية إلى التصنيع، كل ذلك ساهم في تحقيق مستويات عالية للادخار والاستثمار.

٣- إن عمل ماليزيا على نمو قوة الإنتاج ساعد على العمالة وتقليص البطالة فقد كانت البطالة في عام ١٩٧٠ (بداية انفتاح النافذة الديموغرافية) نحو (١٦%) وأصبحت في عام ١٩٩٥ (٣,٤%). وقد عملت ماليزيا على مواجهة تحدي خلق فرص العمل من خلال مدخل شامل للإصلاح حققت من خلاله نمواً اقتصادياً من أقل من (١%) في عام ١٩٧٠ إلى (١٠,٤٩) عام ٢٠٠١ وانخفض فيه معدل الفقر من (٧٥%) إلى (٥%) إذ ارتفعت معايير مستوى الحياة عشرين ضعفاً. وقد اتبعت ماليزيا بعض السياسات بغرض مواجهة مشكلتي البطالة وانخفاض مستويات المعيشة على النحو التالي:

أ- تقييد العمالة الأجنبية بحيث تم إعادة نحو (٢٠٠) ألف عامل من قطاع التشييد إلى أوطانهم، فضلاً عن تأجيل دعوات استقدام (٧٠٠) ألف عامل أجنبي.

ب- تدعيم النقابات العمالية التي لم تكن تقوم بدور سياسي مؤثر.

ج- تأسيس عدد من صناديق الاقتراض بغرض مساعدة الفئات ذات الدخل المحدود.

د- تدعيم التعليم الأساسي والثانوي والحفاظ على ميزانية التعليم دون خفض، وتوجيه دعم أكبر للمنح الدراسية، وكذلك زيادة الميزانية المخصصة للرعاية الصحية(عبد العظيم، ٢٠٠٢، ص ١٩-٢٤).

٤- استخدام الحوافز لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا: تُعدُّ ماليزيا سنغافورة الصين أكثر الدول النامية نجاحاً في استخدام هذه الحوافز وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات لصناعات وقطاعات معينة، فمثلاً قدمت ماليزيا كحوافز للشركات (٢-٥) سنوات إعفاءات ضريبية وتسريع الإجراءات الجمركية، واستطاعت حكومة ماليزيا استغلال استراتيجيات الشركات الأجنبية في تحسين قدرات ماليزيا التنافسية.

٥- اتخاذ عدد من الإصلاحات في سوق العمل تضمنت ربط الأجر بالإنتاجية ورفع كفاءة الإدارة وزيادة مرونة ساعات العمل واتباع أسلوب التسريح المؤقت بدلاً من التخفيض الكلي، فضلاً عن التوسع في برامج تأهيل العاطلين من العمل تمهيداً لالتحاقهم في مجالات مختلفة(محمود خضر، ٢٠٠٨، ص ٣٦-٣٧).

٦- رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، التي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة. لذا ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.

٧- انتهجت ماليزيا استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين.

٨- اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء أكانوا من أهل البلاد الأصليين أم من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.

٩- اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات.

١٠- ساهمت القيم الاجتماعية الماليزية بدور بارز في نجاح تجربة التنمية في ماليزيا، لأن القيم الاجتماعية في ماليزيا تصب في وعاء واحد هو خدمة أغراض التنمية، فقيمة أولوية الجماعة على الفرد تؤكد أن قيمة الإنسان الماليزي تتوقف على انتمائه للجماعة. ويتفرع عن هذه

القيمة سلوكيات النظام والانضباط والتعاون، فالفرد مستوعب تماماً في الجماعة وتابعها ولا خروج له عليها، فضلاً عن تقديم النفع العام على المنافع الشخصية.

١١- استطاعت ماليزيا أن تحل مشكلة الأصالة والمعاصرة عن طريق (التوليف) والمواءمة بينهما فأمكن لها أن تتبنى العديد من الأفكار والمؤسسات الوافدة، بالصورة التي تتلاءم مع طبيعة المجتمع الماليزي وتعمل على إثرائه وتقدمه أكثر من كونها تثير استنكاره وتحديه. وقد سعت ماليزيا بكل ما في إمكاناتها لكي ترسل البعثات وتستقبل الخبراء بما يكفل توافر المهارات والخبرات الحديثة في مجالات التكنولوجية وفي النظم الدستورية والقانونية والسياسية.

١٢- إن الأخذ بنموذج التطور الرأسمالي وما اتسمت به التجربة الماليزية من الحَراك الديناميكية والتكيف السريع في أسلوب التطور والجرأة في التغيير نحو الأفضل، والتوسع في الاستثمارات الخارجية، جميعها عوامل ساهمت في إنضاج عملية التنمية في ماليزيا(انظر: عبد العظيم، ٢٠٠٢، ١٩-٢٤).

ب- مقارنة التجربة الماليزية مع الواقع السوري:

بالمقارنة بين هذه التجربة الناجحة التي حققتها ماليزيا والواقع في سورية نجد أن هناك شيئاً من التقارب، فالنافذة الديموغرافية في فترة الذروة في ماليزيا كانت نسبة الفئات المعيلة فيها نحو (٦٦%) ومن المتوقع أن تصل الفئات المعيلة إلى هذا الرقم في فترة اكتمال انفتاح النافذة الديموغرافية، ويوضح الجدول التالي تطور نسبة السكان في سن العمل في ماليزيا منذ عام ١٩٦٥ فقد كانت تشكل (٥٠,٦%) من الحجم الكلي للسكان وازدادت هذه النسبة لتصل إلى (٦٣%)، في حين كانت النسبة في سورية (٤٧,٨) عام ١٩٦٥ ووصلت إلى (٥٧,٢) عام ٢٠٠٥.

الجدول (٣- ٣) جدول مقارن لتطور نسبة السكان في سن العمل بين ماليزيا وسورية ١٩٦٥-٢٠٠٥

السنة	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
ماليزيا%	٥٠.٦	٥٢.٠	٥٤.٢	٥٧.٠	٥٧.٦	٥٩.٨	٦٠.٤	٦٢.٢	٦٣.٠
سورية%	٤٧.٨	٤٦.٤	٤٦.٣	٤٦.٥	٤٦.٥	٤٦.٥	٥٢.٢	٥٦.٤	٥٧.٢

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء ٢٠١٠ و تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١

أما معدل النمو الاقتصادي قبيل انفتاح النافذة الديموغرافية في ماليزيا فكان أقل من (٤%) في حين أن هذا المعدل في سورية (في الفترة ما بين ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩) هو(١,٥%).

وأما معدل البطالة قبيل انفتاح النافذة الديموغرافية في ماليزيا فكان (١٥,٤%) في حين أن هذا المعدل في سورية حالياً هو(١٦,٢%) من قوة العمل.

وبعكس ماليزيا، ففي الدول النامية عادة ما تقوم التقاليد الاجتماعية والقيم الثقافية بدور كبير ورئيس في تأخر المجتمع بحيث لا يمكن تجاهل أثرها السلبي في عرقلة عملية التنمية كالسلوك الاستهلاكي الترفي، والكسل والاتكالية، وسلبية التفكير، والابتعاد عن النظرة الواقعية العلمية في حل الإنسان للمشكلات التي تواجهه، وتوزيع الوظائف على أساس رابطة القرابة أو النسب، وفي سورية فإننا نلاحظ عدم اهتمام عامة الشعب بموضوع النمو السكاني وخفض الخصوبة ذلك المجال الذي ينبغي أن نوليه أهمية خاصة لما له من دور في عملية التنمية والتقدم.

(الإحصائيات المتعلقة بسورية مأخوذة عن المكتب المركزي للإحصاء عام ٢٠١٠، أما الإحصائيات المتعلقة بماليزيا فمأخوذة عن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١).

وإن عملية التحديث أو العصرنة في البلدان النامية (وبعكس ماليزيا أيضاً) غالباً ما تصطدم بمقاومة العناصر التقليدية أو المحافِظة، التي تكون لها الهيمنة على النظام الاجتماعي والاقتصادي، وهذه العناصر بحكم مصالحها وارتباطها الوثيق بأنماط الحياة التقليدية تشعر بأن التغيير وما يجلبه من مستحدثات في التكنولوجيا والأفكار والمؤسسات يهدد امتيازاتها وهيمنتها.

- ورغم تميز تجربة التنمية الماليزية عن غيرها من تجارب التنمية الأخرى إلا أن ذلك لا يعني عدم إمكانية الاستفادة من تلك التجربة على مستوى الأقطار العربية ودول العالم النامية وحسب وإنما على مستوى الدول المتقدمة عموماً ولاسيما أن الاهتمام العالمي بتلك التجربة راح يتزايد في الآونة الأخيرة بسبب النجاحات التي حققتها في مختلف المجالات، وغني عن القول إن اعترافنا بصعوبة نقل جميع جوانب التجربة الماليزية وتعميمها بالنسبة للدول الأخرى لا يعني بطبيعة الحال استحالة النجاح والتطبيق خاصة في الجوانب التي تتم بشكل انتقائي ومدروس وتراعى فيها الظروف والمستلزمات المطلوبة، فلقد أثبتت العديد من التجارب التي أجريت في أماكن ودول عديدة متباينة الخلفيات والثقافات نجاحها وتقدمها.

وفيما يخص سورية نلاحظ أن هناك الكثير من أوجه الشبه مع ماليزيا (في الفترة التحضيرية لانفتاح النافذة الديموغرافية) وخصوصاً فيما يتعلق بالخصائص الديموغرافية والاقتصادية.

ج– أهم الدروس المستخلصة من التجربة الماليزية لغرض الاستفادة منها في سورية.

ومن هنا نجد أن أهم الدروس التي يمكن استخلاصها من التجربة الماليزية لغرض الاستفادة منها تتلخص في الجوانب الآتية:

١ – أكدت التجربة الماليزية أن الإنسان هو جوهر عملية التنمية وأداتها الرئيسة وأن كيفية التأثير في سلوك الأفراد باتجاه تحقيق الانضباط الجماعي العالي وحب العمل وإطاعة النظام والشعور الذاتي بالمسؤولية هي الأداة الأكثر فاعلية في الإسراع بالتطور الاقتصادي

والاجتماعي، ويبدو من تجربة ماليزيا أن للتربية الاجتماعية ممثلة في عناصرها كافة ابتداءً من العائلة ومروراً بالمؤسسات التعليمية والإعلامية دوراً مؤثراً في سلوك الأفراد عندما تنطلق هذه التربية من تراث الأمة وقيمها الاجتماعية والذاتية.

٢- تعد التجربة الماليزية نموذجاً متميزاً في أسلوب التفاعل الوثيق بين التنمية والبيئة الاجتماعية والتزاوج المثمر بين التصنيع والقيم الاجتماعية السائدة، فلم تعتمد ماليزيا على النقل الآلي للأفكار من الغرب، بل أظهرت قدرة فائقة على تطويرها وفقاً للبيئة المحلية من خلال عملية (التوليف) والمواءمة بين عناصر الأصالة والمعاصرة.

٣- يؤخذ بعين الاهتمام مجمل الهيكل الاقتصادي عندما يصار إلى صياغة إحدى السياسات الاقتصادية (الزراعية- الصناعية- المالية- التجارية)، فكل هذه السياسات يجب صياغتها على أساس أنها تمثل أجزاء مترابطة لسياسة اقتصادية واضحة المعالم تشترك في صياغتها ودراستها وتنفيذها عموم الأنشطة الاقتصادية باعتبار أن كلاً منها تؤثر في غيرها وتتأثر فيه.

٤- تقدم الخبرة الماليزية نموذجاً بارزاً في مختلف المجالات وخاصةً مجال التكنولوجيا ولذلك نرى ضرورة الاستفادة من الخبرة الماليزية وفتح أبواب الاستثمار أمام شركاتها.

٥- الاعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية ولن يتحقق هذا إلا في ظل استقرار سياسي واجتماعي.

٦- الاستفادة من التكتلات الإقليمية بتقوية الاقتصاديات المشاركة بما يؤدي إلى قوة هذه الكيانات واستقلالها في المحيط الدولي.

٧- التنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري، فالإنسان هو عماد التنمية تقوم به ويجني ثمارها.

٨- توزيع التنمية على جميع مكونات القطر دون القصور على مناطق وإهمال مناطق أخرى، لتجنب الكثير من المشكلات مثل التكدس السكاني والهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية وتكريس الشعور بالطبقية وسوء توزيع الدخل(انظر: عبد العظيم، ٢٠٠٢، ١٣-١٥).

يحتل توقيت انفتاح النافذة الديموغرافية أهميةً خاصةً في معرفة مدى انفتاحها وتحديد مقيدات الانفتاح وفرصته، ويمكن في ضوء مؤشرات انفتاح النافذة الديموغرافية تمييز حركة التحول الديموغرافي داخل المجتمع السوري ومن ثمَّ تعرّف احتمال اقتراب انفتاح النافذة الديموغرافية ووضع تدخلات السياسة السكانية في ضوئها.

الفصل الرابع

الخصائص الديموغرافية للسكان في سورية

أولاً– حجم السكان ومعدلات النمو السكاني.

ثانياً– الملامح العامة للنمو السكاني في القطر العربي السوري.

ثالثاً– مستويات واتجاهات الخصوبة.

رابعاً– مستويات واتجاهات الوفيات.

خامساً– هجرة قوة العمل.

سادساً– التركيب النوعي للسكان.

سابعاً– التركيب العمري للسكان.

الخصائص الديموغرافية للسكان في سورية:

أولاً- حجم السكان في سورية:

يميز الديموغرافيون في عملية توثيق حجم السكان بين مفهومين له، أولهما يشمل من يقيم في البلد المعني ممن يحملون جنسيته أو جنسية بلدان أخرى لحظة إجراء التعداد السكاني، وثانيهما يخص السكان الذين يحملون جنسية البلد المعني أو مواطنيه سواء أكانوا يقيمون في بلدهم أم خارجه، المسجلين في قيود الأحوال المدنية أم السجل المدني (النفوس). وتندرج في هذا السياق أهمية توثيق حجم السكان الذين يقيمون في سورية وحجم السكان المسجلين في قيود الأحوال المدنية السورية سواء أكانوا مقيمين في سورية أم خارجها.

ويتمتع هذا التوثيق بأهمية علمية مرجعية عامة على مستوى البحث السكاني، وعلى مستوى مقاربات ومنهجيات العلوم الاجتماعية والإنسانية كافةً، المعنية بفهم عملية التطور التاريخي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع السوري الحديث، ليس في منظور معرفة تاريخ الماضي فحسب، بل وفي منظور معرفة المستقبل أيضاً.

وفي عام ١٩٦٠ جرى أول تعداد رسمي للبلاد بلغ عدد السكان بموجبه (٤,٥٦٥,٥٣٩) نسمة، تلاه إحصاء عام ١٩٧٠ حيث بلغ عدد السكان
(٦,٣٠٥,٠٠٠) نسمة، ثم إحصاء عام ١٩٨١ ارتفع عدد السكان إلى
(٩,٠٤٦,٠٠٠) نسمة، وأخيراً تعداد عام ١٩٩٤ حيث بلغ عدد السكان
(١٣,٨١٢,٠٠٠) نسمة(المكتب المركزي للإحصاء التعداد لعام ١٩٦٠- ١٩٧٠- ١٩٨١- ١٩٩٤) وقد اعتمدت التعدادات الأربعة أسلوب العد الفعلي، أما عدد السكان في منتصف عام ١٩٩٩ فقد بلغ (١٦,١١٠,٠٠٠) نسمة(المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٨، ٥٧). كما بلغ عدد سكان سورية عام ٢٠٠٤ (١٧,٩٢١,٠٠٠) وهذا يعني أن عدد سكان سورية قد تضاعف أكثر من أربع مرات عما كان عليه عام ١٩٦٠ فماذا يعني ذلك مقارنة بالدول الأخرى (أوروبية وغيرها)

التي تحتاج إلى أكثر من (٢٠٠) سنة ليتضاعف عدد سكانها؟(انظر: مصطفى، ٢٠٠٦، ٣٨-٣٩).

إن الحجم الأكبر من هذه الزيادة وقع في النصف الثاني من القرن العشرين بسبب تطور الوعي التعليمي والصحي والثقافي وتحسن نظام الخدمات الصحية، وتراجع معدلات وفيات الرضع والأطفال والسيطرة على العديد من الأوبئة والأمراض السارية. الجدولان (٤/١ و ٤/٢).

*** تقدير عدد السكان الموجودين في سورية حسب المحافظة (بالألف) في٣١ / ١٢ / ٢٠١٠**

جدول ٤/ ١ **TABLE 4/1**

GOVERNORATE	مجموع Total	المحافظة
Damascus	1733	دمشـــــق
Rural Damascus	2744	ريف دمشق
Aleppo	4744	حلـــــب
Homs	1763	حمـــــص
Hama	1593	حمـــــاة
Lattakia	991	اللاذقيـــة
Deir-ez-zor	1202	ديـر الـزور
Idleb	1464	إدلـــــب
Al-Hasakeh	1477	الحســـكة
Al-Rakka	921	الـرقـــــة
Al-Sweida	364	الســـويداء
Daraa	998	درعـــــا

Tartous	*785*	**طرطـوس**
Quneitra	*87*	**القنيطـــرة**
TOTAL	***20866***	**المجموع**

** The number doesn't include Syrian population abroad*

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية ٢٠١٠ .

عدد السكان الموجودين على الأراضي السورية وفقاً للتعدادات السكانية (١٩٧٠،١٩٦٠، ١٩٨١، ١٩٩٤، ٢٠٠٤) وتقدير عددهم في منتصف أعوام ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ (بالألف)

جدول ٢/٤

السنـة YEAR	مجمـوع TOTAL
1960 *	4565
1970 *	6305
1981 *	9046
1994 *	13782
2004 *	17921
2005	18269
2006	18717
2007	19172
2008	19644
2009	20125
2010	20619

* عدد السكان بتاريخ التعداد

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية ٢٠١٠.

ثانياً– الملامح العامة للنمو السكاني في القطر العربي السوري:

تُعدُّ دراسة النمو السكاني من الموضوعات الرئيسة والأساسية في الدراسات السكانية نتيجة لتأثير التحولات التي شهدها النمو المتسارع لسكان العالم في القرن الماضي والحاضر وهو ما أثار موجة النقاش حول المستقبل الإنساني.

وقد باتت معدلات التزايد السكاني المرتفعة تشغل اهتمام الكثير من العلماء والباحثين ورجال السياسة في العالم الذي تتسارع فيه المكتشفات والمخترعات العلمية التي راحت تحدد نوعية الإنسان العصري.

واختلفت الآراء في معدل النمو السكاني في القطر في الفترة التي سبقت التعدادات العامة، وخلال الفترة ١٩٠٠ – ١٩٢٠ تميزت بانخفاض معدلات النمو السكاني نتيجة الظروف التي كانت سائدة خلال الأزمة الاقتصادية الخانقة والنقص الكبير في المواد الغذائية والاستبداد العثماني وتجنيد الناس إلى الحرب وتعاظم الهجرة إلى العالم الجديد هرباً من هذه الأوضاع وقد بدأ النمو السكاني بالتسارع منذ بداية الثلاثينيات بعد أن شهدت البلاد نوعاً من الاستقرار ومن خلال تباين المعطيات حول وضع السكان في القطر العربي السوري خلال فترة ما قبل التعدادات، تبينَ أن الشكوك كانت تكتنف المعطيات المتاحة من حيث الدقة والشمولية والموضوعية إذ تمثل الفترة قبل عام ١٩٣٠ مرحلة من المراحل التقليدية للتطور الديموغرافي لسكان القطر وتعد مرحلة ركود حيث كان المجتمع عاجزاً عن تحقيق زيادة مهمة في عدد سكانه.

ثم أخذت سورية تمثل مرحلة جديدة من مراحل التطور الديموغرافي التي تمثلت في ارتفاع عدد المواليد وانخفاض معدل الوفيات بشكل تدريجياً.

وقد أخذت معدلات النمو السكاني الشكل المتسارع خصوصا في فترة السبعينيات وتشير بعض الدراسات إلى أن معدل النمو السكاني كان يجب أن ينخفض بدلاً من ارتفاعه لعاملين رئيسين هما:

١- ارتفاع معدل صافي الهجرة إلى خارج البلاد وقد قدر هذا المعدل خلال النصف الثاني من السبعينيات بنحو (٠,٠٠٧).
٢- الانخفاض التدريجي في معدلات الخصوبة مقاسة بمتوسط عدد الأطفال المنجبين على قيد الحياة للمرأة الواحدة ويأتي انخفاض معدل الخصوبة نتيجة متممة للتطور الاجتماعي والنمو الاقتصادي المحقق خلال تلك الفترة ولكن العامل الحاسم الذي ساعد على بقاء معدل النمو السكاني مرتفعاً هو الانخفاض الكبير في معدل الوفيات.

ومن هنا يمكن التوصل إلى بعض الحقائق التي تخص النمو السكاني وتوزعها على مراحل التطور الديموغرافية كما يلي:

١- تميز واقع وتطور حجم السكان ونموهم في الربع الأول من القرن الماضي بالبطء في معدلات النمو إذ لم يتجاوز (٩,٥) بالألف وقد انعكس ذلك بحجم للسكان لم يتجاوز (١,٧٢٥) م. ن عام ١٩٢٢ وهذا يعادل نحو (١٠,٥ %) من سكان سورية عام ٢٠٠٠.
٢- تميز نمو السكان في الربع الثاني من القرن الماضي بخصائص المرحلة الانتقالية (من النمو البطيء إلى النمو السريع) وقد تعدى النمو السكاني حدود (٠,٠٢) ووصل إلى نحو (٢٣,٥) بالألف وقارب حجم السكان التضاعفَ قياساً إلى ما كان عليه في الربع الأول من القرن الماضي.
٣- جرى هناك تطور نوعي في تطور حجم السكان ونموهم وازداد حجم السكان ازدياداً سريعاً في بداية الربع الثالث من القرن العشرين أي مع بداية الخمسينيات، فقد نما السكان خلال (١٣) سنة بأكثر من مقدار حجم سكان سورية في عام ١٩٠٥ وبما يعادل نصف حجمهم قياساً لعام ١٩٤٧ إذ تجاوز معدل النمو السكاني حدود (٠,٠٣) ووصل إلى نحو (٣٠,٧) بالألف. أي أن سورية احتاجت إلى (٤٠) سنة ليتضاعف حجم سكانها

قياساً إلى عام ١٩٠٥ وكان ذلك من عام ١٩٠٥ – ١٩٤٧ بينما احتاجت إلى (١٣) سنة لتحقيق نفس الزيادة التي حققتها خلال ٤٠ سنة وذلك خلال الفترة ما بين عامي ١٩٤٧ – ١٩٦٠ واحتاجت سورية (٢٣) سنة ليتضاعف عدد سكانها أكثر من أربعة أمثال حجم السكان في عام ١٩٧٠ قياساً إلى عام ١٩٠٥.

٤- تعد الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٠ – ١٩٨١ فترة النمو السكاني السريع في سورية أو ما يسمى الانفجار السكاني، ففي نهاية عام ١٩٨١ أصبح عدد سكان سورية ستة أمثال حجمهم عام ١٩٠٥ وضعف حجمهم عام ١٩٦٠ وقد وصل النمو السكاني إلى أعلى معدل له في سورية وبلغ نحو (٣٣,٤) بالألف، وهذا الرقم لم تسجله سورية في السابق ولن تسجله في المستقبل.

٥- تعد فترة الثمانينيات من القرن الماضي فترة الانتقال التدريجي من النمو السريع إلى النمو المتوازن. التي نعتقد أنها بدأت في سورية منذ عام ١٩٥٥ وفي هذه المرحلة كان هناك انخفاض تدريجي في معدلات النمو السكاني وقد تناقصت معدلات النمو ما بين عامي ١٩٨١- ١٩٩٤ بنحو (٠,٥) بالألف وبأكثر من (٢,٥) بالألف خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٩٤ – ١٩٩٧ وهذا ما يعد تحولاً نوعياً في النمو السكاني في سورية وهناك استمرار في التناقص فقد وصل النمو السكاني في سورية عام ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ إلى (٢٥) بالألف بحسب تقديرات الأمم المتحدة للسكان.

٦- يشير الاتجاه العام لتطور نمو السكان في سورية من عام ١٩٠٥ ولغاية ٢٠٠٠ أنه يشكل بداية لمنحنى اعتدالي ثم تجاوز ذروته العليا في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي وبدأ الاتجاه العكسي لهذا المنحنى منذ ذلك الوقت باتجاه العودة إلى النمو السكاني المتوازن ليصل إلى معدل قريب جداً إلى ماكان عليه في منتصف القرن الماضي(انظر: السبسبسي، ٢٠٠١، ١٦-١٩).

نسبة سكان المحافظات ومعدل النمو السنوي للسكان وفقاً لنتائج التعدادات السكانية (١٩٨١، ١٩٩٤ ، ٢٠٠٤) وتقدير معدل النمو السنوي للسكان خلال الفترات (١٩٩٥ – ٢٠٠٠) ، (٢٠٠٠ ، ٢٠١٠)

جدول ٤ /٣

المحافظة	معدل النمو السنوي بالألف GR per – thousand			نسبة سكان المحافظة من مجموع السكان % % of total population		
	1981 - 1994	1995 - 2000	2000 - 2010	1981	1994	2004
دمشق	18.0	14.7	13.3	12.3	10.1	8.7
ريف دمشق	45.9	37.6	34.1	10.1	11.9	12.7
حلب	36.1	29.5	26.8	20.8	21.6	22.6
حمص	31.6	25.9	23.5	9.0	8.8	8.5
حماة	31.1	25.4	23.0	8.2	8.0	7.7
اللاذقية	23.6	19.3	17.5	6.1	5.4	4.9
دير الزور	43.6	35.7	32.4	4.5	5.2	5.6
إدلب	34.8	28.5	25.9	6.4	6.6	7.0
الحسكة	33.1	27.1	24.6	7.4	7.4	7.1
الرقة	35.9	29.4	26.7	3.9	4.0	4.4
السويداء	23.0	18.8	17.1	2.2	1.9	1.8
درعا	40.3	33.0	29.9	4.0	4.4	4.7
طرطوس	21.9	17.9	16.2	4.9	4.3	3.9
القنيطرة	48.8	39.9	36.2	0.3	0.3	0.4
المجموع	**33.0**	**27.0**	**24.5**	**100**	**100**	**100**

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية ٢٠١٠.

ثالثاً– مستويات واتجاهات الخصوبة:

يشير اصطلاح خصوبة السكان إلى ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع سكاني وهي تختلف عن ظاهرة "القدرة على التوالد" التي تشير إلى المقدرة الطبيعية على حمل الأطفال، ويتم التعبير عن ظاهرة الخصوبة كمياً بعدد المواليد الأحياء ولذلك فإن هذه الظاهرة تختلف من مجتمع لآخر ومن مكان لآخر بل وفي نفس المجتمع من طبقة أو مجموعة سكانية لأخرى وذلك نتيجة اختلاف العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية عموماً.

ويمكن قياس الخصوبة عددياً من خلال عدد من المقاييس لكل منها مزاياه وعيوبه ومن أهم هذه المقاييس نجد(انظر: مصطفى، ٢٠٠٦، ٧٠):

أ– معدل المواليد الخام = عدد المواليد الأحياء خلال فترة معينة / عدد السكان الإجمالي خلال الفترة نفسها × ١٠٠٠

ب– معدل الخصوبة العام= عدد المواليد الأحياء خلال فترة معينة / عدد الإناث في مرحلة العمر (١٥–٤٩) خلال الفترة نفسها ×١٠٠٠

توزع الولادات المسجلة للعرب السوريين حسب الجنس والمحافظة ٢٠٠٩

جدول ٤ / ٤

GOVERNORATE	مواليد مكتومة سجلت ضمن العام وحدثت في أعوام سابقة Not declared births regi-stered during the year & took place in previous years			مواليد حديثة حدثت ضمن العام وسجلت فيه New births took place during year & registered during the same year				المحافظة
	مجموع Total	إناث Women	ذكور Men	نسبة الجنس sex ratio	مجموع Total	إناث Women	ذكور Men	
Damascus	42	26	16	107	39708	19218	20490	دمشـــــق
Rural Damascus	1946	978	968	108	55589	26685	28904	ريف دمشق
Aleppo	21182	10065	11117	103	172141	84762	87379	حلـــــب
Homs	4213	2073	2140	109	55034	26334	28700	حمـــــص
Hama	3704	1764	1940	105	54695	26657	28038	حمـــــاه
Lattakia	822	410	412	106	23504	11435	12069	اللاذقيـــة
Deir-ez-zor	3379	1517	1862	109	55012	26357	28655	دير الـزور
Idleb	3130	1527	1603	102	64766	32137	32629	إدلـــــب
Al-Hasakeh	4862	2253	2609	101	41222	20547	20675	الحســـكة
Al-Rakka	3344	1568	1776	104	32946	16163	16783	الرقـــــة
Al-Sweida	467	228	239	106	9063	4409	4654	الســويداء
Daraa	2733	1324	1409	105	35687	17415	18272	درعـــــا
Tartous	467	237	230	106	17770	8624	9146	طرطـوس
Quneitra	503	267	236	101	13656	6786	6870	القنيطـرة
TOTAL	**50794**	**24237**	**26557**	**105**	**670793**	**327529**	**343264**	المجموع

المصدر: الأحوال المدنية

RESOURCE : CIVIL AFFAIRS

تصنف الإسكوا الدول العربية حسب اتجاهات انخفاض الخصوبة إلى مجموعتين، وتضع سورية في المجموعة الأولى وتضم البلدان التي سجلت انخفاضاً في الخصوبة إلى ما دون خمس ولادات (انظر: الأمم المتحدة، ٢٠٠٧، ٨٧).

جاء تحول الخصوبة فيها متأخراً قرابة ربع قرن من تاريخ بدء تحول الوفيات، إذ انخفضت معدلات الولادات الخام من أكثر من (٤٨) بالألف في عام ١٩٥٠ إلى (٤٦) بالألف عام ١٩٧٥. وهكذا جاء انخفاض الخصوبة على عكس تحول الوفيات بطيئاً وهادئاً مما شكل مرحلة الدفع السكاني الثانية طول نصف قرن تقريباً. حدث هذا بالرغم من انخفاض ضئيل في معدل الولادات الخام الذي حافظ على مستواه العالي أكثر من ربع قرن (١٩٥٠- ١٩٧٨) بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني إلى أعلى مستوى له عام ١٩٧٥، (٣٣,٤) بالألف، والذي يعتبره البعض (٢٠٠٩) أنه من الأمور المهمة التي تتطلب اهتماماً خاصاً مع التركيز على أن النمو السكاني الناتج من الانخفاض المبكر في معدل الوفيات يتزامن مع بقاء الولادات عالية نسبياً فيما شهد الربع الأخير من القرن الماضي انخفاضا سريعاً وحاداً لمعدلات الخصوبة إذ انخفض معدل الخصوبة الكلي لأقل من نصف قيمته قبل التحول (٣,٤) أطفال. وهذا ما يؤكد صحة سيناريو الدول النامية حيث يجيء انخفاض الخصوبة بطيئاً ومتأخراً بعد الانخفاض السريع في الوفيات، هذا عكس ما حدث في بعض الدول النامية حيث تسريع خفض المعدلات الخصوبية سيقود لاحقاً إلى تعمير سريع كما حدث في تونس إذ تجاوزت فيها نسبة السكان (+٦٥) الآن أكثر من (١٠%) من مجموع السكان.

ويرى بعض الديموغرافيين (sexana P.c, 2009, p26) أن بدء انخفاض الخصوبة يعد نسبياً ظاهرة جديدة في الدول النامية لذلك فإن مرحلة التعمير السكاني لا تزال في مراحلها الأولى، ولكن برأيه أن الهجرات العالية للشباب مع الخصوبة العالية نوعاً ما والتحول في معدلات الوفيات يمكن لها أن تسرع عمليات التعمير السكاني، ومن أهم نتائج انخفاض الخصوبة في سورية ارتفاع نسبة

السكان في سن العمل (١٥ – ٦٤) إلى (٥٢%) عام ١٩٨٠ بينما انخفضت نسبة الأطفال مقابل ذلك مع ثبات نسبي بنسبة الشيوخ (+٦٥).

هذه التحولات في الخصوبة سواء في معدل الولادات الخام CBR (crude birth rate) أم معدل الخصوبة الكلية بدورها قادت إلى تغيرات جذرية في معدل النمو السكاني إذ انخفض بين فترتي الثمانينيات ونهاية القرن الماضي من (٣٤) بالألف إلى (٢٧) بالألف لتبدأ بحسب رأي بعض الديموغرافيين، مرحلة النافذة الديموغرافية الأولى في سورية، وذلك بسبب تفوق معدل نمو السكان في سن العمل على معدل نمو مجمل السكان وهذا سيخفف عبء الانفجار الديموغرافي على عملية التنمية. ولكن خفض النمو السكاني يجب ألا يكون التركيز الأول لواضعي السياسات وكذلك انخفاض الخصوبة لأن الكثير من أفواج المواليد قد ولدوا قبل انخفاضها وسوف تنتقل هذه الأفواج إلى أعلى درجات الهرم العمري وتدخل سن العمل، لذا فإن التحدي الذي يجب مواجهته الآن هو التأكد من أن هذه الأفواج ستستخدم استخداماً منتجاً.

كذلك يرى بعض الديموغرافيين (Bloom, et al,2003) أن إطالة فترة النافذة الديموغرافية المقبلة تعد قضية مركزية للدول التي تمر بمرحلة انخفاض الخصوبة. وهذا ما حدث في سورية، وهذه ميزة جيدة ويمكن تثبيت الخصوبة من خلال سياسة سكانية ملائمة ومنعها من الوصول إلى مستوى منخفض، وهذا ما يساعد على أن تستمر النافذة الديموغرافية فيها فترةً أطول. ولكن يجب أن يكون إلى فترة معينة لأن مع استمرار انخفاض الخصوبة فإن نسبة السكان في سن العمل لن تصل إلى مستوى عالٍ، كذلك فإن بقاء معدل الخصوبة الكلي T.F.R مستقراً بدون انخفاض إلى جانب أنه سيقود لإطالة فترة النافذة الديموغرافية وتأخرها فإنه يمكن أن يؤثر في تسوية التنمية الديموغرافية المستقبلية، ويرى أغلب الديموغرافيين أن على السياسات السكانية أن تشجع انخفاضاً هادئاً في

معدلات الخصوبة حتى تحصل الدولة على نتائج اقتصادية أكثر مما تحصل عليه في ظروفها الديموغرافية الحالية. لهذا فإن هؤلاء يرون أن على الحكومات أن تتبنى سياسة لدعم الخصوبة وتأخير بلوغها مستوى الإحلال بسرعة وإلا فإنها ستدفع التكاليف مرتين الأولى لتحديد الخصوبة والثانية لدعم بقاء الخصوبة عالية أو تثبيتها بعد بلوغها معدل الإحلال.

وهو ما يعده بعض الديموغرافيين (Spoorenberg, T, 2008, p215) من المواضيع المهمة التي تتطلب اهتماماً خاصاً وكذلك للتركيز على أن النمو السكاني ينتج من الانخفاض المبكر في معدلات الوفيات بينما لا تزال الولادات عالية نسبياً.

في فرنسا انخفض معدل الخصوبة الكلي من (١,٥) أطفال إلى (١,٢) خلال ١٠٠ سنة بدءاً من عام ١٧٤٠ بينما في سورية ستنخفض الخصوبة الكلية من (٧,٤) إلى (١,٢) خلال ٣٥ سنة بدءً من عام ١٩٧٥، وبرأينا فإنه على واضعي السياسات السكانية أن يختاروا من الآن بين سياستين، الأولى: تثبيتها أو حتى رفعها والثانية: تخفيضها، وتحديد أي منهما ستكون ذات تنمية ديموغرافية أفضل.

وفي سورية ومن حيث الولادات تبين البيانات الإحصائية المتوفرة وصول معدلات الخصوبة الكلية لتعداد ١٩٦٠، (٧,١)، ولتعداد ١٩٧٠، (٨,٢)، وبلغ هذا المعدل للفترة ١٩٧٣- ١٩٧٨ إلى (٧,٥)، مواليد، وقد هبط هذا المعدل في سورية عام ١٩٩٤ إلى (٤,٥) مواليد، ووصل في عام ٢٠٠٠ إلى (٣,٤) أطفال.

معدلات الخصوبة العمرية لكل ١٠٠٠ امرأة لعامي ٢٠٠١ ، ٢٠٠٩ (حضر – ريف)

جدول ٤/٥

السنة	مكان الإقامة	فئات السن						Age Groups		الخصوبة الكليـــة
		15 – 19	20 -24	25 – 29	30 – 34	35 – 39	40 – 44	45 - 49	T . F. R
٢٠٠١	حضر	65	156	164	153	97	32	10	3.4
	ريف	52	174	218	203	150	55	26	4.4
	مجموع	**58**	**165**	**189**	**177**	**121**	**42**	**17**	**3.8**
٢٠٠٩	حضر	58.1	147.4	164.8	139.0	83.6	27.5	2.0	3.1
	ريف	49.2	166.6	212.9	184.8	120.3	43.0	10.3	3.9
	مجموع	**54.0**	**156.4**	**187.1**	**159.1**	**98.7**	**33.6**	**4.9**	**3.5**

المصدر : – نتائج مسح صحة الأسرة ٢٠٠١

نتائج المسح الصحي الأسري ٢٠٠٩

تعد الخصوبة من أهم عوامل النمو السكاني وأكثرها تأثيراً في حجم السكان وتركيبهم العمري والنوعي، وهي تعكس أنماط السلوك الإنجابي للأزواج وتتأثر بالعديد من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية السائدة في المجتمع .

ولقد انخفض معدل الخصوبة الكلية (هو متوسط عدد المواليد أحياء المنجبين للمرأة الواحدة خلال حياتها الإنجابية) من (٤,٢) مولوداً عام ١٩٩٤، إلى (٣,٦) مولوداً عام ٢٠٠٤ وإلى (٣,٥) مولود عام ٢٠١٠.

ويعود انخفاض معدل الخصوبة الكلية إلى مستويات معتدلة نسبياً إلى حزمة من التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي ساهمت معاً في تعديل السلوك الإنجابي التقليدي للمجتمع السوري، كارتفاع مستوى تعليم المرأة ومساهمتها في النشاط الاقتصادي ومتوسط العمر عند الزواج

الأول، و نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة وغيرها ومع ذلك لا يزال هذا المعدل عالياً وبعيداً عن مستواه في كثير من بلدان العالم، وخاصة الصناعية منها التي وصل في بعضها إلى حدود الإحلال أو حتى دون ذلك. أما معدل الخصوبة الزواجية (وهو متوسط عدد المواليد الأحياء المنجبين للمرأة الواحدة المتزوجة أو سبق لها الزواج خلال حياتها الإنجابية) الذي يتأثر بمعدلات الزواج وأنماطه والممارسات المرتبطة به كاستخدام وسائل تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية للزوجين فلا يزال مرتفعاً بشكل كبير، رغم تراجعه من (٧,٤) مولوداً عام ١٩٩٤، إلى (٥,٨) مولوداً عام ٢٠٠٤ ومن ثم إلى (٥,٤) مولوداً عام ٢٠١٠. وقد بلغ أعلى معدل خصوبة كلية في محافظة دير الزور (٦,٧٨) مولود وأدناها في السويداء (٢,٠٨) مولود لعام ٢٠١٠.

الشكل البياني رقم (٤-١): تطور معدلي الخصوبة الكلية و الزواجية ١٩٩٤ – ٢٠١٠ (للمرأة الواحدة)

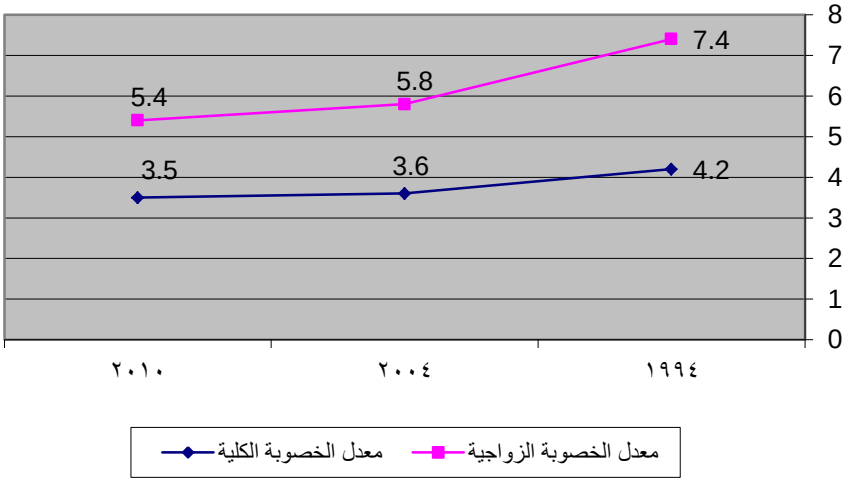

المصدر : تعداد السكان لعامي ١٩٩٤- ٢٠٠٤ – المسح الصحي الأسري ٢٠٠٩/ المكتب المركزي للإحصاء .

وترافق انخفاض معدل الخصوبة الكلية بانخفاض مماثل شمل أغلب معدلات الخصوبة العمرية، وبلغت هذه المعدلات ذروتها في فئة السن ٢٥ – ٢٩ سنة وهي (١٨٩) مولوداً عام ٢٠٠٠، ثم (١٧٥) مولوداً عام ٢٠٠٤، ومن ثم ارتفعت إلى (١٨٧) مولوداً عام ٢٠٠٩.

وتتباين معدلات الخصوبة بين الوسطين الحضري والريفي، كما تتباين بتباين المستوى التعليمي للمرأة ومساهمتها في النشاط الاقتصادي ، حيث أكدت البيانات وجود علاقة عكسية بين معدلات الخصوبة ومستوى كل من هذه المتغيرات .

ورغم انخفاض معدلات الخصوبة في كل من الحضر والريف خلال الفترة ١٩٩٤ – ٢٠٠٩ فقد بقيت أعلى في الريف عن مستوياتها في الحضر فقد بلغت (٣,٩) مولود في الريف و (٣,١) مولود في الحضر لعام ٢٠٠٩.

الشكل البياني رقم (٤–٢): تطور معدل الخصوبة الكلية حسب مكان الإقامة ١٩٧٨ – ٢٠٠٩ (للمرأة الواحدة)

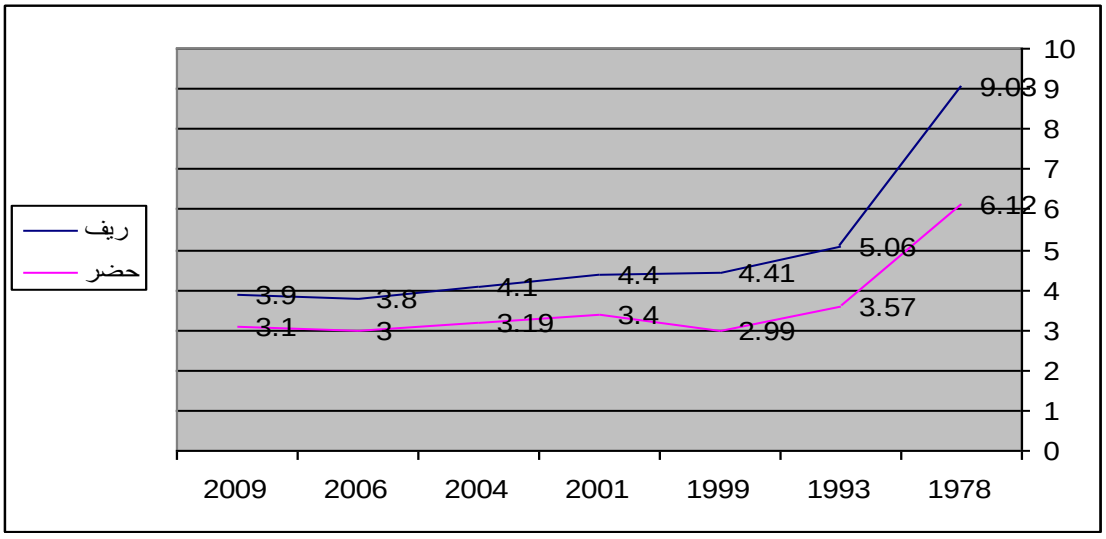

المصدر: مسح الخصوبة السوري عام ١٩٧٨ ، مسح صحة الأم والطفل عام ١٩٩٣ ،المسح المتعدد الأغراض عام ١٩٩٩ ، مسح صحة الأسرة عام ٢٠٠١ ، تعداد السكان لعام ٢٠٠٤ ، المسح الصحي الأسري ٢٠٠٩/ المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٦ .

وشهدت معدلات الخصوبة الكلية انخفاضاً بنسب متفاوتة في جميع المستويات التعليمية للمرأة بين عامي خلال الفترة ١٩٩٤–٢٠٠٩، وتتناسب هذه المعدلات بشكل عكسي مع ارتفاع مستوى

تعليم المرأة، ويصل الفرق بين مستوى خصوبة المرأة الأمية والمرأة الحاصلة على الشهادة الثانوية فأكثر إلى (٢.٦) مولوداً في المتوسط في كل من العامين المذكورين.

الشكل البياني رقم (٤-٣): معدلات الخصوبة الكلية (للمرأة الواحدة) حسب الحالة التعليمية لعام ٢٠٠٩

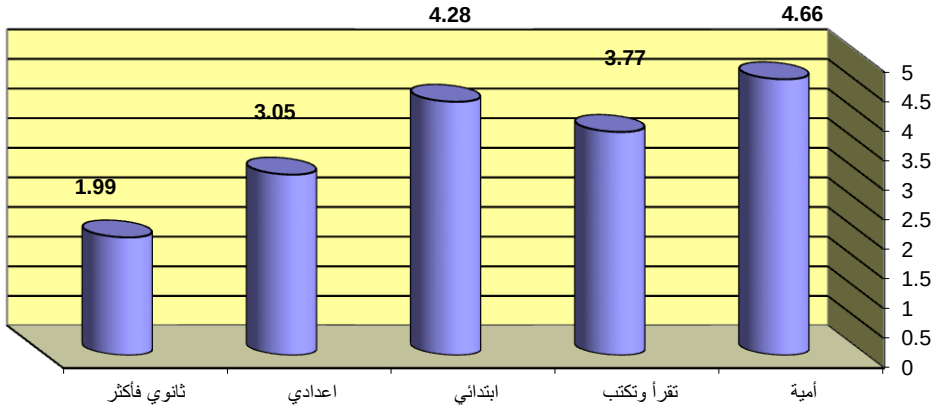

المصدر : المسح الصحي الأسري ٢٠٠٩ / المكتب المركزي للإحصاء.

ولقد ارتبطت الخصوبة، المحدد الأساس للنمو السكاني في سورية، بمحددين اثنين يعبر الأول عن طول الفترة الإنجابية التي يعتبر متوسط العمر عند الزواج الأول عاملها الأساس، ويتعلق الثاني بعدد مرات تكرار الحمول أثناء الزواج، تشير البيانات في سورية إلى الارتباط الوثيق لهذين المحددين مع كل من:

** المستوى التعليمي وخاصةً للإناث حيث تشير البيانات إلى أن معدل الخصوبة للمرأة الأمية يساوي ضعف هذا المعدل لدى المرأة المتعلمة تعليماً ثانوياً، وفي الفئات العمرية الأنثوية الأولى (١٥-٢٤ سنة) يرتفع أربعة أضعاف ونصف.*

** مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، وخاصةً فيما يتعلق بالحالة العملية للمرأة في القطاعات الاقتصادية خارج القطاع الزراعي.*

** مستوى الوعي المجتمعي(تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥، ١٣٧-١٣٨).*

يتبين من هذه الفقرة والمنحنيات الخاصة بها، أن الخصوبة عموماً هي في حالة انخفاض على الأقل منذ عام ١٩٩٤ وحتى وقتنا الحالي وهذا سيساعدنا بالتزامن مع بعض المحددات والمعايير المرتبطة بها في التنبؤ بمستقبل الخصوبة، وأثرها على انفتاح النافذة الديموغرافية.

رابعاً– مستويات واتجاهات الوفيات:

شهدت معدلات الوفيات منذ آواخر القرن الماضي هبوطاً مستمراً خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة تقدم الخدمات والرعاية الصحية والطبية وانتشارها ليس في الدول المتقدمة فقط، بل وفي العديد من الدول النامية أيضاً وترتفع معدلات الوفيات عموماً بين الأطفال ولو أن هناك ميلاً متزايداً نحو انخفاض هذه المعدلات في الآونة الأخيرة، فقد بلغت معدلاً يتراوح بين (٢٠– ١٥٠) في الألف، وبالطبع فإن هذا في حد ذاته يمثل السبب الأكبر في الزيادة الهائلة في السكان في الوقت الحاضر.

ويمكن الحكم على مستوى الوفيات السائد في المجتمع عن طريق عدد من المقاييس الكمية لعلّ من أهمها: معدل الوفيات الخام: وهو أكثر المقاييس شيوعاً وأسهلها حساباً حيث:

$$\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{عدد الوفيات المسجلة خلال فترة معينة}}{\text{إجمالي عدد السكان خلال نفس الفترة}} \times ١٠٠٠$$

ولو حاولنا تتبع متغير معدل الوفيات الخام في سورية أمكننا ملاحظة ارتباط هذا المتغير السكاني بالمتغيرات الاقتصادية والعلمية والتعليمية، أي أن استخدام هذا المعدل يساعد من جهة على فهم ديناميكية السكان، كما يساعد على تعرف مسيرة التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، فمعدل الوفيات الخام يُعدُّ مقياساً ضرورياً لتعرّف معدلات الزيادة الطبيعية للسكان كما أن سرعة انخفاض المعدل يعكس مدى التقدم العام الذي يتمتع به مجتمع ما.

معدل الوفيات الخام	المصدر وتاريخ النشر
%٢٠,٠	١٩٦٠ تقديرات قسم السكان في الأمم المتحدة
%١٧,١	١٩٦٥ بيانات تعدادات السكان العاملين ١٩٦٠- ١٩٧٠
%١٥,٣	١٩٦٥-١٩٧٠ تقديرات قسم السكان في الأمم المتحدة
%٩,٦	١٩٧٠-١٩٧٦ بيانات تعدادات السكان لعام ١٩٧٦
%٨,٢	١٩٧٣- ١٩٧٨ بحث الخصوبة لعام ١٩٧٨
%٨,٢	١٩٧٦-١٩٧٩ بحث العينة الديموغرافية المستمرة ١٩٧٦-١٩٧٩

إن انخفاض معدل وفيات الرضع ساهم مساهمة فعالة بانخفاض معدل الوفيات الخام في سورية، وطبقاً للتقديرات المتوفرة عن هذا المؤشر انخفض معدل الوفيات الرضع عن (٢٠٠) بالألف في مطلع الستينيات إلى نحو (١٠٠) بالألف في مطلع السبعينيات وإلى (٦٥) بالألف في مطلع الثمانينيات. ويعكس هذا الانخفاض الكبير في مستوى هذا المؤشر التقدم الاقتصادي والاجتماعي والعلمي الذي تحقق في القطر خلال السنوات الماضية، إضافة لذلك فإنه يعكس الأثر البالغ الأهمية على معدل الوفيات الخام، خاصة في ظل المعدل المرتفع للولادات(انظر: مصطفى، ٢٠٠٦، ٧٩-٨١).

توزع الوفيات المسجلة للعرب السوريين حسب الجنس والمحافظة ٢٠٠٩

الجدول ٤ / ٦

GOVERNORATE	وفيات مكتومة سجلت ضمن العام و حدثت في أعوام سابقة Not declared deaths registered Years& took place during the year place in previous			وفيات حديثة حدثت ضمن العام و سجلت فيه New deaths took place and registered during the same year			المحافظة
	مجموع TOTAL	إناث Women	ذكور Men	مجموع TOTAL	إناث Women	ذكور Men	
Damascus	**479**	243	236	**6999**	3013	3986	دمشـــــق
Rural Damascus	**595**	303	292	**5479**	2427	3052	ريف دمشق
Aleppo	**2975**	1311	1664	**16549**	6860	9689	حلـــــب
Homs	**1410**	648	762	**7115**	2892	4223	حمـــــص
Hama	**1047**	484	563	**6596**	2939	3657	حمـــــاة
Lattakia	**489**	294	195	**4657**	2079	2578	اللاذقيـــة
Deir-ez-zor	**367**	192	175	**4666**	1762	2904	دير الزور
Idleb	**666**	307	359	**6497**	2768	3729	إدلـــــب
Al-hasakeh	**281**	98	183	**4806**	1884	2922	الحســكة
Al-rakka	**383**	156	227	**3631**	1509	2122	الرقـــــة
Al-Sweida	**240**	132	108	**1962**	873	1089	السويداء
Daraa	**489**	282	207	**3016**	1339	1677	درعـــــا
Tartous	**501**	265	236	**3411**	1434	1977	طرطوس
Quneitra	**70**	28	42	**1266**	533	733	القنيطرة
TOTAL	**9992**	**4743**	**5249**	**76650**	**32312**	**44338**	**المجموع**

RESOURCE : CIVIL AFFAIRS

المصدر : الأحوال المدنية

تعد الوفيات العامل الثاني من حيث الأهمية في تحديد مستوى النمو السكاني، وتشير الإحصاءات الصحية و نتائج المسوح الأسرية إلى تحسن ملموس في المستوى الصحي للسكان بشكل عام و صحة الأم والطفل بشكل خاص، تجلى بانخفاض معدل الوفيات الخام من (٥,٢) بالألف عام ١٩٩٤ إلى (٤) بالألف عام ٢٠٠٩.

وترافق الانخفاض المشاهد في معدل الوفيات الخام بانخفاض مماثل في معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخمس سنوات ووفيات الأمهات، حيث انخفض معدل وفيات الرضع من (٣٤,٦) بالألف عام ١٩٩٤ إلى (١٨,٤) بالألف عام ٢٠٠٩. و كان هذا المعدل دوماً أعلى عند الذكور عن مستواه عند الإناث. كما انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات من (٤١,٧) بالألف إلى (٢١,٨) بالألف خلال نفس الفترة.

الشكل البياني رقم (٤-٤): تطور معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٩ (بالألف)

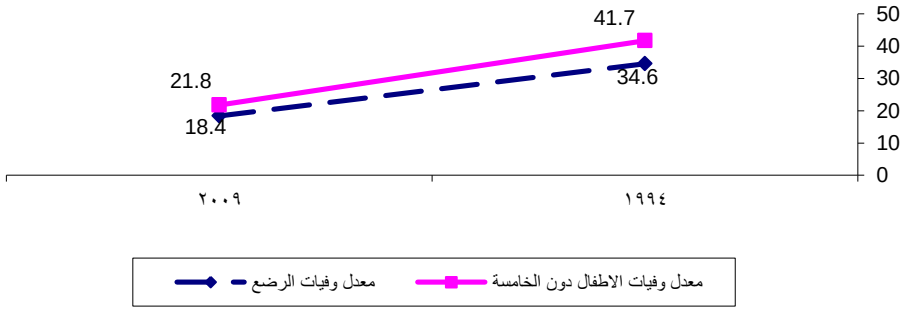

المصدر : تعداد السكان عام ١٩٩٤ – المسح الصحي الأسري ٢٠٠٩/ المكتب المركزي للإحصاء .

أما معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة، فانخفض من (١٠٧) وفاة لكل مئة ألف ولادة حية عام ١٩٩٤ إلى (٥٨) وفاة عام ٢٠٠٤ ، إلى (٥٦) وفاة عام ٢٠٠٩ ، ولقد كان ارتفاع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة الأثر الإيجابي في هذا الانخفاض حيث ارتفعت هذه النسبة من (٣٩.٦%) عام ١٩٩٤ إلى (٤٩,٥%) عام ٢٠٠٤ ثم إلى (٥٣,٩%) عام ٢٠٠٩. أما بالنسبة لمعدل المواليد الخام فقد بلغ أعلى معدل في محافظة دير الزور (٤٣,٥) بالألف وأدنى معدل في محافظتي السويداء واللاذقية (١٨,٦) بالألف ، أما بالنسبة لمعدل الوفيات الخام قد بلغ أعلى

معدل في محافظة السويداء (٥,٦) بالألف وأدنى معدل في محافظة القنيطرة (٢,١) بالألف لعام ٢٠٠٩ .

الشكل البياني رقم (٤-٥): تطور معدل وفيات الأمهات ١٩٩٤ - ٢٠٠٤- ٢٠٠٩ (لكل ١٠٠ ألف ولادة حية)

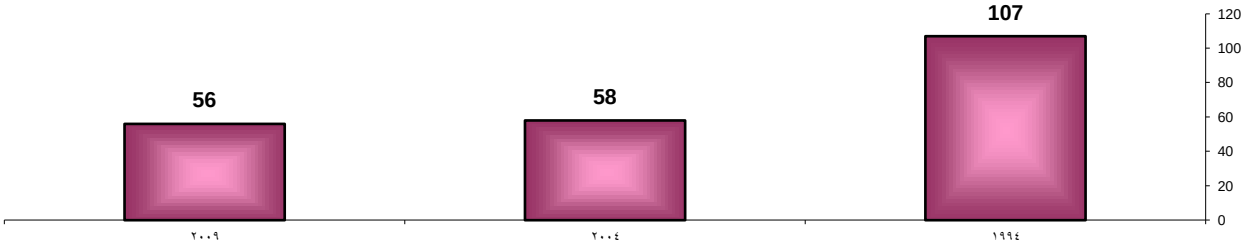

المصدر : تعداد السكان لعامي ١٩٩٤- ٢٠٠٤ ، المسح الصحي الأسري ٢٠٠٩/ المكتب المركزي للإحصاء.

وتتفاوت مستويات الوفيات بين الوسطين الحضري والريفي، فهي أعلى دوماً في الريف عن مستواها في الحضر بسبب صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية في بعض المناطق الريفية وخاصة النائية منها، وتتباين العوامل الاجتماعية والبيئية والثقافية بين الحضر والريف، وارتفاع نسبة الولادات المنزلية في الريف عن مستواها في الحضر.

وقد انعكس انخفاض معدلات الوفيات بشكل ايجابي على معدلات البقاء على قيد الحياة، حيث ارتفع مستوى توقع الحياة عند الولادة من (٦٧) سنة عام ١٩٩٤ (ذ : ٦٥,٧ سنة - إ :٦٨,٧ سنة)إلى (٧١,٥ سنة) عام ٢٠٠٤ (ذ : ٧٠سنة - إ :٧٢,١ سنة) وإلى (٧٢,٥) سنة عام ٢٠٠٩ (ذ : ٧٢ سنة - إ :٧٣,٥ سنة) .

يتضح من ذلك أن جميع معدلات الوفيات انخفضت بشكل كبير وخاصة خلال العقدين الماضيين، ووصلت إلى مستويات أصبح استمرار خفضها بنفس التسارع في المستقبل أمراً صعباً، ويحتاج إلى الكثير من الجهد والتدخلات الاستراتيجية، خاصة وأن بعضها ناتج عن تشوهات خلقية أو أمراض

وراثية أو أنماط سلوكية. وبناءً عليه فإن معرفة الآلية التي يسير فيه معدل الوفيات والمعايير المرتبطة به سيساعدنا كثيراً في التوصل إلى الاستنتاجات المرتبطة بمستقبل هذا المعدل وبالتالي التنبؤ بحالة انفتاح النافذة الديموغرافية من جهة هذا المعدل خلال تلك الفترة والأثر الذي سيرسمه على حالة الانفتاح للنافذة.

خامساً– هجرة قوة العمل السورية:

شهدت سورية في عصرها الحديث عددا من موجات الهجرة كان أهمها أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومع استقلال البلاد وجلاء المستعمر عن أراضيها أواسط القرن الماضي بدأت عملية تنمية واستقرار اقتصادي حفز، استقرار السكان والمساهمة في عملية البناء، ومنذ أوائل الستينات من القرن الماضي، بدأت موجات محدودة من هجرة الرساميل والأفراد المؤهلين، إلى دول الجوار خاصة، وأوروبا والأمريكيتين، وفي السنوات اللاحقة أي منذ أواسط السبعينات اتسع نطاق الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي(حاليا)، لفئات من قوة العمل متوسطة التأهيل، وإلى أوروبا وأمريكا الشمالية للفئات عالية التأهيل، من أطباء ومهندسين وعاملين علميين باختصاصات مختلفة، ما يؤسف له أن هذه التحركات للمواطنين وقوة العمل، لم يجر رصدها وتتبعها من قبل الجهات المسؤولة، لذلك لا تتوفر بيانات رسمية عن حجم هذه الهجرات، وأماكن تواجدها، ومستويات تأهيلها، وقد سعت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مؤخرا بالتعاون مع السفارات السورية والقنصليات لدى دول مجلس التعاون الخليجي لإجراء نوع من المسح لقوة العمل والمواطنين السوريين المقيمين في تلك الدول، نأمل أن تتوصل إلى تقييم موضوعي لتواجدهم في تلك البلدان، وكانت وزارة المغتربين خلال السنوات الماضية قد قامت بالتواصل مع المغتربين السوريين، في دول الاغتراب ولكنها لم تتابع ذلك التواصل ولم تستطع بناء قاعدة بيانات عنهم،نتيجة عدم وضوح الرؤية والغاية من تلك العملية، حيث كانت بالنسبة لها مجرد تحرك سياسي في مواجهة الضغوط الخارجية والتهديدات، وخرج المؤتمران اللذان أعدتهما الوزارة ببيانات سياسية والتزامات بتسهيل زيارة المغتربين لوطنهم، وتسهيلات أخرى مرتبطة بالجندية وغيرها من الأمور اليومية بالنسبة للمغتربين. والتساؤل الذي يطرح هل كانت الحكومة جادة في إعادة ربط المغتربين بوطنهم، وزجهم في عملية البناء والتنمية؟ لقد شكل العلماء والفنيون السوريون في دول الاغتراب منظمة " نوستيا" للتعاون في ما بينهم على غرار المنظمات العديدة التي أقامتها الجاليات العربية والأجنبية في الاغتراب، لتنظيم

مساهمتها في بناء أوطانها الأصلية، وقد أظهر معظم هذه المنظمات فعالية ونجاحا في تنفيذ والمساعدة على تنفيذ العديد من البرامج التنموية والعلمية في بلدانهم مثل جمعيات المغتربين المصريين واللبنانيين والفلسطينيين، في حين لم تستفد سورية حتى الآن من مغتربيها الذين عبرت المقترحات والمشاريع التي تقدموا بها في مؤتمر المغتربين الأول، عن مدى تعلقهم بوطنهم ورغبتهم بتقديم ما لديهم من خبرة ومعارف لبناء وطنهم الأم. إذا لم يكن واضحا لدى الحكومة ما ذا تريد منهم؟ وفي أي مجالات يمكن أن تسخر جهودهم؟ لن يستطيعوا تقديم أي شيء رغم حماستهم واستعدادهم، ويتضح أن هذه الممارسات قد أهدرت الإمكانات مرتين، المرة الأولى عند هجرتهم، والثانية عند إهمال مبادراتهم وعدم الاستفادة منها.

حسب التقديرات التي أشرنا لها سابقا وهي الفارق بين تعداد السكان المقيمين والسكان المسجلين في سجلات الأحوال المدنية، يقدر المهاجرون بـ ٣,٣٧٢ مليون شخص عام ٢٠٠٧ ويتضح أن هذا الرقم قد ازداد خلال الأعوام الثلاثة الماضية، نتيجة النمو البطيء المسجل في زيادة قوة العمل ٢,١% سنوياً (٢٠٠٥ - ٢٠٠٨) مقابل ما يزيد عن ٢,٥% في القوة البشرية لذات الفترة.

تم الاعتماد على معطيات دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان في الأمم المتحدة، نتيجة تبعثر المعطيات، وعدم شمولها، وحسب هذا المصدر بلغ عدد المهاجرين السوريين عام ١٩٩٠ نحو ٦٩٠٣٤٩ شخصاً وقد تنامى هذا العدد ليبلغ ٩٢٤٠٨٦ عام ٢٠٠٠ وحسب المعطيات تسارعت وتيرة الهجرة خلال السنوات ٢٠٠٠- ٢٠٠٥ ليبغ العدد الإجمالي ١٣٢٦٣٥٩ شخصاً عام ٢٠٠٥ ويقدر أن يبلغ عام ٢٠١٠ نحو ٢٢٠٥٨٤٧ أي ما يزيد عن ١٠% من سكان سورية.

الجدول رقم (٤-٧) معدل نمو أعداد المهاجرين السوريين السنوي

السنوات	وسطي معدل النمو السنوي لعدد المهاجرين
١٩٩٠ - ١٩٩٥	٣,٤٢
١٩٩٥ – ٢٠٠٠	٢,٥
٢٠٠٠ – ٢٠٠٥	٧,٥
٢٠٠٥ - ٢٠١٠	١٠,٧

المصدر: **United Nations, (2009)**

شكل المهاجرون نحو ٥٥,٤% من السكان عام ١٩٩٠ وقد أصبحت نسبتهم عام ٢٠١٠ تزيد عن ١٠% من السكان، ما يجب ملاحظته أن هذه الأرقام تعكس إجمالي عدد الأشخاص المهاجرين وليس قوة العمل فقط، حيث يلاحظ في السنوات الأخيرة تقارب أعداد الذكور والإناث بين المهاجرين، شكلت الإناث ٤٨,٩ % من المهاجرين عام ٢٠٠٥ مما يدلل على أن المهاجرين في معظمهم هم أسر، وليسوا أفراداً مهاجرين للعمل(انظر: المرزوقي، ٢٠١٠، ١٥- ١٨).

- **التوزع الجغرافي للمهاجرين السوريين:**

تتجه تيارات الهجرة السورية كما غيرها إلى الجوار الجغرافي القريب، بالدرجة الأولى، ومن ثم تتجه إلى بلدان مختارة حسب شروط سوق العمل في تلك البلدان والتسهيلات المقدمة للمهاجرين، لذلك تشكل العمالة السورية المهاجرة في الدول العربية النسبة الغالبة من مجموع المهاجرين، ويتضح أن العمالة متوسطة وضعيفة المهارة تتجه أكثر إلى الجوار الجغرافي القريب، في حين تقوم العمالة الماهرة باختيار بلد الهجرة وفق مؤهلاتها، والفرص الأفضل المتاحة لها. المعطيات المتوفرة عن توزع قوة العمل السورية حسب البلدان والمناطق الجغرافية، مبعثرة وتعود إلى فترات زمنية مختلفة، تتعلق بتاريخ التعداد أو المسح في البلد المعني، وهنا تم الاعتماد على عدد من المصادر والدوريات التي لا تتطابق بالضرورة في ما بينها(انظر: المرزوقي، ٢٠١٠، ١٩).

- **هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية:**

شكّل الحاصلون على تعليم المرحلة الثالثة نسبة (٣٨%) من المهاجرين في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام ١٩٩٠ وقد تنامت نسبتهم عام ٢٠٠٠ لتبلغ نحو (٤٤%) من إجمالي المهاجرين السوريين في تلك الدول، وكانت أعداد المهاجرين الحاصلين على تعليم المرحلة الأولى قد نمت خلال السنوات(١٩٩٠ – ٢٠٠٠) بما يعادل (٢%) تقريباً.

ونمت أعداد الحاصلين على تعليم المرحلة المتوسطة (الثانوية) بما يعادل (٥٥,١%) وقد كان النمو الأهم لفئة الحاصلين على تعليم المرحلة الثالثة (معهد أو جامعة) (٥٥,٦%)، مما يشير إلى أن الهجرة في السنوات الأخيرة قد كانت في معظمها هجرة للكفاءات العلمية السورية، وتعكس نسبة العمالة المؤهلة في إجمالي العمالة المهاجرة، شروط الهجرة وقيودها بالنسبة للسوريين في نفس الوقت الذي تعكس فيه عوامل الجذب في تلك البلدان ومكانتها العلمية، وتعكس النسب المتدنية للعلميين السوريين في ألمانيا والسويد، الحالة الاستثنائية التي حظي فيها أكراد سورية بتسهيلات خاصة للهجرة إلى تلك الدول حسب تقرير العربي عن المعرفة لعام ٢٠٠٩ فإن سورية تعتبر من البلدان

الجدول رقم (٤-٨) توزع المهاجرين السوريين حسب البلدان وتكوينهم

الدولة	نسبة الحاصلين على تعليم ثالثي بين المهاجرين
الولايات المتحدة الأمريكية	%٥٢
ألمانيا	%٣٩
كندا	%٥٧
السويد	%١٩
فرنسا	%٥٤
استراليا	%٣٨
المملكة المتحدة	%٣٦
هولندا	%٢٤

المصدر: (United Nations, 2009)

الطاردة حسب مصدر الأمم المتحدة السابق لعام ٢٠٠٩ فإن سورية تعتبر من البلدان الطاردة للكفاءات وهي تحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية حسب مؤشر هجرة الأدمغة المعتمد ضمن منهجية قياس المعرفة للبنك الدولي، بقيمة للمؤشر تعادل (٢,٣) (المؤشر متدرج من ١ إلى ٧) ، وكلما تصاعد المؤشر كلما كانت الدولة ذات نتائج أفضل على طريق تكوين رأس مال بشري من خلال الاحتفاظ وجذب قوة العمل المؤهلة.

وقد بلغ عدد المتخرجين من جامعات أجنبية خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٠) ٩٠٤١٦ طبيب، و(٩٨٢٢٧) مهندس و(٥٢٥٣٢) من اختصاصات مختلفة يضاف إلى ذلك (٥٩٤٣١) حاصل على شهادة عليا في الطب، و(٢٤٠٦٧) دكتور مهندس، و(٢٧٩٣٧) دكتوراه في اختصاصات مختلفة. وبالمقارنة مع عدد الأطباء والمهندسين العاملين داخل البلاد يتبين لنا حجم الهجرة المحتملة للحاصلين على هذه المستويات من التعليم(انظر: المرزوقي، ٢٠١٠، ٣٠-٣١).

جدول رقم (٤-٩) عدد الحاصلين على شهادات تخرج من الجامعات السورية في عدد من الكليات العلمية للفترة ١٩٨٠ – ٢٠٠٠

مهندسون	خريجي علوم	أطباء أسنان	صيدلة	طب
٩٥٩٧٨	٣٨٧٢٧	١٤٧٦٠	١١٢٥٩	٣٠٠٤٦

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، عدة مجموعات إحصائية.

مما سبق يتبين أن هجرة قوة العمل يخفف من الناتج المحلي الإجمالي للبلد إن كان هناك توافر في فرص العمل ونخص بالذكر هجرة الكفاءات، فانفتاح النافذة الديموغرافية بحاجة إلى هذه الكفاءات لتحقيق عائدات أفضل في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

خامساً– التركيب النوعي للسكان sex–structure: *يوضح الجدول رقم (٤/ ١٠)عدد السكان الموجودين في سورية بحسب المحافظة والجنس، ومن ملاحظة بياناته نجد أن هناك غلبة للذكور على الإناث وهذا التباين ليس واسعاً سواء في سورية أم في مختلف المجتمعات.*

*** تقدير عدد السكان الموجودين في سورية حسب المحافظة والجنس (بالألف) في٣١ / ١٢ / ٢٠١٠**

جدول 4/ 10 **Table 4/10**

GOVERNORATE	Sex	الجنس		المحافظة
	مجموع Total	إناث Women	ذكور Men	
Damascus	1733	850	883	دمشـــق
Rural Damascus	2744	1332	1412	ريف دمشق
Aleppo	4744	2300	2444	حلـــب
Homs	1763	862	901	حمـــص
Hama	1593	782	811	حمـــاة
Lattakia	991	491	500	اللاذقيـــة
Deir-ez-zor	1202	593	609	ديـر الـزور
Idleb	1464	716	748	إدلـــب
Al-Hasakeh	1477	734	743	الحســـكة
Al-Rakka	921	436	485	الـرقـــة
Al-Sweida	364	186	178	الســويداء
Daraa	998	492	506	درعـــا
Tartous	785	387	398	طرطـوس
Quneitra	87	42	45	القنيطـــرة
TOTAL	**20866**	**10203**	**10663**	**المجموع**

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية ٢٠١٠

* لا يشمل السوريين في الخارج

إن بيانات النوع أو (الجنس) لا تخضع للخطأ الذي يحتمل وقوعه عند ذكر بيانات العمر. وأبسط مقياس للتركيب النوعي للسكان هو حساب نسبة النوع: وهو نسبة ما

يقابل كل مئة من أحد النوعين إلى النوع الآخر، وإن كانت العادة قد جرت على أن يكون المعدل النوعي أو النسبة النوعية هي أن ننسب عدد الذكور إلى كل مئة من الإناث كالآتي: النسبة المئوية للذكور= عدد الذكور من السكان × ١٠٠ (انظر: خوري، ٢٠٠٢، ١٨٦).

عدد الإناث من السكان

سادساً: التركيب العمري للسكان age structure:

يلاحظ من الجدول التالي أن الفئة العمرية الأعلى حجماً هي الفئة (٥- ٩) سنة والتي بلغت (٢٥٩٢) ألف نسمة تليها الفئة (١٠- ١٤) سنة التي بلغت (٢٣٧٢) ألف نسمة في حين أن أدنى فئة (٦٠- ٦٤) سنة بلغت (٤٧٠) ألف نسمة.

تقدير عدد السكان الموجودين في سورية بحسب فئات السن والجنس في منتصف عام ٢٠١٠ (بالألف)

جدول ٤ /١١

AGE GROUPS	المجموع TOTAL			فـئـــات الســـن
	مجموع TOTAL	إناث Women	ذكور Men	
Less than 1 year	**539**	266	273	أقل من سنة
1 – 4	**2170**	1049	1121	١ – ٤
5 – 9	**2592**	1240	1352	٥ - ٩
10 – 14	**2372**	1169	1203	١٠ - ١٤
15 – 19	**2223**	1061	1162	١٥ - ١٩
20 – 24	**1933**	922	1011	٢٠ - ٢٤
25 – 29	**1696**	852	844	٢٥ - ٢٩
30 – 34	**1338**	680	658	٣٠ - ٣٤
35 – 39	**1200**	613	587	٣٥ - ٣٩
40 – 44	**1070**	538	532	٤٠ - ٤٤
45 – 49	**850**	423	427	٤٥ - ٤٩
50 – 54	**771**	394	377	٥٠ - ٥٤

55 – 59	**558**	272	286	**٥٥ ـ ٥٩**
60 – 64	**470**	222	248	**٦٠ ـ ٦٤**
65 +	**837**	379	458	**٦٥ فأكثر**
TOTAL	**20619**	**10080**	**10539**	**المجموع**

* The Number Doesn't Include Syrian Population Abroad

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية ٢٠١٠.

مرت سورية منذ عام ١٩٥٠ إلى وقتنا الراهن بثلاث مراحل لتحول التركيب العمري للسكان:

المرحلة الأولى: ١٩٥٠ – ١٩٧٥ وبسبب التحول في معدلات الوفيات السريع الدراماتيكي نحو الانخفاض وكذلك انخفاض معدلات وفيات الأطفال أعطى الدفع السكاني في هذه المرحلة من التحول والذي تبين أنه يعادل أكبر من حجم السكان عند بداية هذه المرحلة وكذلك بسبب بقاء معدلات الخصوبة عالية بعد انتقال النسب الكبرى من أفواج الولادات في هذه المرحلة إلى فئة الأطفال في المرحلة التالية بحيث أدى إلى ارتفاع نسبة الأطفال (٠-١٤) من (٤١,٤%) إلى (٤٨,٥%) بل قاربت في بعض السنوات (٥٠%) كما تؤكد نتائج تعداد عام ١٩٧٠ ومثلت هذه المرحلة قمة الفتوة الديموغرافية (younger) بينما قاد هذا الدفع السكاني البسيط في المرحلة الأولى للتحول إلى خفض نسب فئتي السكان في سن العمل من (٥٤,٢) إلى (٥٢,٢%) وكذلك خفض نسبة الشيوخ +٦٥ من (٤,٤%) إلى (٣,٧)، الذي دفع عملية التعمير بعيداً.

حدث التحول والتأثير نفسه لفئات العمر العريضة وخاصة فئة السكان (١٥-٥٩) إذ انخفضت من (٥١,٧%) إلى (٤٦,٢%) وكذلك انخفضت فئة الشيوخ (+٦٠) الذين وصلوا سن التقاعد الحكومي من (٦,٨%) إلى (٥,٣%). وكان نتاج ذلك ارتفاع معدل نمو السكان في سن الشيوخ (+٦٥) من (٣%) إلى (٣,٤%) بينما انخفض معدل نمو السكان الأطفال بالرغم من تزايد أعدادهم المطلقة من (٣,٣%) إلى (٢%) في الفترة نفسها ومن ثمَّ ارتفع معدل نمو سكان سن

العمل في نهاية هذه المرحلة ليفوق معدل نمو مجمل السكان ووصل في نهاية هذه المرحلة إلى (٣,٧%) سنوياً.

وعند المستوى العالي للخصوبة فإن العامل الأساسي كان هو انخفاض الوفيات التي من شأنها أن تؤثر في نسب الفئات العمرية الصغيرة، ولكن بعد ذلك أصبح عامل انخفاض الخصوبة هو العامل الأساسي في عملية تحويل التركيب العمري، وحتى هذه المرحلة لازال التعمير جزئياً نتيجة لارتفاع الخصوبة.

المرحلة الثانية: ١٩٧٦- ٢٠٠٠ تميزت هذه المرحلة بظهور نتائج التحول والدفع السكاني في المرحلة الأولى فقد أخذ معدل نمو السكان الصغار (٠-١٤) بالانخفاض من (٣,٣%) عام ١٩٨٠ إلى (٢%) في نهاية التسعينيات بينما بدأ معدل نمو فئة الشيوخ(+٦٥) بالارتفاع، وكذلك ارتفع معدل نمو فئة السكان في سن العمل (١٥-٦٤) ووصل في نهاية الثمانينيات إلى (٣,٧%)، وهذا يفوق معدل نمو مجمل السكان الذي بلغ آنذاك (٣,٤%).

كل هذه التغيرات في معدلات نمو الفئات العمرية المختلفة للسكان أدت إلى بروز ارتفاع كبير في نسب السكان في سن العمل بكل فئاته: فئة العمر (١٥-٦٤) ارتفعت من (٥٢,٢%) إلى (٥٦,١%) عام ٢٠٠٠ وكذلك ارتفعت فئة السكان في سن العمل (١٥ – ٥٩) من (٤٦,٢) إلى (٥٤,٤%)، بينما انخفضت نسبة الشيوخ (+٦٥) إلى (٣,١%) وانخفضت فئة (+٦٠) من (٥,٣٥) عام ١٩٧٥ إلى (٤,٧%) عام ٢٠٠٠ بالرغم من ارتفاع معدل نموها إلا أن نسبها انخفضت بسبب الارتفاع الكبير في هذه المرحلة لفئة السكان في سن العمل مقابل انخفاض ملحوظ للفتوة الديموغرافية إذ انخفضت فئة الصغار (٠ – ١٤) من (٤٨,٥%) عام ١٩٧٥ إلى (٤٠,٨%) بحلول عام ٢٠٠٠ كذلك انخفض معدل نموها السنوي من (٢,٠%) إلى (٠,٧%)(انظر: الخليفة، ٢٠١١، ٣٤-٣٦).

المرحلة الثالثة: بحلول العقد الأول من القرن العشرين أصبح سكان سورية على عتبة التحول إلى المرحلة الثالثة من عملية تحول التركيب، إذ تشير توقعات الأمم المتحدة وإسقاطات السكان في المكتب المركزي للإحصاء. (٢٠٠٥ – ٢٠٢٥) إلى انخفاض متزايد في معدل نمو فئة الصغار من (٠,٧%) إلى (٠,٠٦%) وهو ما سيقود إلى انخفاض نسبة الصغار إلى ما دون (٣٠%) وبلوغها (٢٨,٦%) وبهذا ستكون الفتوة الديموغرافية قد انتهت مرحلتها نهائياً، وكذلك ستظهر بداية أولية لتعمر السكان إذ سترتفع نسبة الشيوخ (+٦٥) من (٣,١%) عام ٢٠٠٠ إلى (٤,٧%) عام ٢٠٢٥ وسيرتفع معدل نموها من (٣,٦%) إلى (٣,٩%) في الفترة نفسها إلا أنه لا زال سكان سورية بعيدين عن التعمير بمعناه الكامل.

كما ستكون الزيادة الحقيقية سواء في الأعداد النسبية أم المطلقة أم معدلات النمو من نصيب فئة السكان في سن العمل (١٥ – ٦٤) وكذلك فئة العمر (١٥ – ٥٩) وستكون هذه الفئة الأخيرة بحلول عام ٢٠٢٥ قرابة (٦٦,٧%) وهي أعلى نسبة ستصلها(انظر: الخليفة، ٢٠١١، ٣٦-٣٧).

الجدول(١٢/٤) تطور التركيب العمري للسكان في سورية (فئات العمر الموسعة)

خلال الفترة ١٩٦٠- ٢٠٠٩ (% من مجموع السكان)

فئات السن	٠ – ١٤	١٥ - ٦٤	٦٥ فأكثر	المجموع
١٩٦٠	٤٦,٣	٤٨,٩	٤,٨	١٠٠,٠
١٩٧٠	٤٩,٣	٤٦,٣	٤,٤	١٠٠,٠
١٩٨١	٤٨,٥	٤٨,٣	٣,٢	١٠٠,٠
١٩٩٤	٤٤,٨	٥٢,٢	٣,٠	١٠٠,٠
١٩٩٨	٤٤,٨	٥٢,٣	٢,٩	١٠٠,٠
٢٠٠٤	٣٩,٢	٥٧,٢	٣,٦	١٠٠,٠
٢٠٠٩	٣٧,٩	٥٨,٥	٣,٦	١٠٠,٠

المصدر: التقرير الوطني الثاني عن حالة سكان سورية

وفي سورية نلاحظ وجود اختلافات من حيث التركيب العمري للسكان بين المحافظات، إلا أنه يمكن القول، بصفة إجمالية: إنه في حال استمرت حركة التغيرات الديموغرافية واتجاهاتها السائدة حالياً في هذه المحافظات دون تدخلات واضحة ومبرمجة، فإن عملية وصول هذه المحافظات إلى مرحلة الانفتاح الكامل في نافذتها الديموغرافية ستحتاج إلى (٣٠ – ٤٠) سنة، وستستمر تداعيات النمو السكاني السريع مع ما يصاحبها من تغيرات في التركيبة العمرية الجارية في التأثير السلبي في معدلات التنمية في هذه المحافظات، المتمثلة في التنامي التدريجي لحجم القوة البشرية فيها، الجدول (٣- ١٣).

الجدول(٤- ١٣) التركيب العمري للسكان في المحافظات السورية (فئات العمر الموسعة) لعام ٢٠١٠ (% من مجموع السكان)

المحافظة	الفئات العمرية الموسعة	عام ٢٠١٠
السويداء	٠ ــ ١٤	٢٦,٧
	١٥ ــ ٦٤	٦٧,٤
	٦٥ فأكثر	٥,٩
اللاذقية	٠ ــ ١٤	٢٧,٤
	١٥ ــ ٦٤	٦٧,٢
	٦٥ فأكثر	٥,٣
طرطوس	٠ ــ ١٤	٢٨,١
	١٥ ــ ٦٤	٦٦,٥
	٦٥ فأكثر	٥,٣
دمشق	٠ ــ ١٤	٣٠,١
	١٥ ــ ٦٤	٦٤,٩
	٦٥ فأكثر	٥,١
حمص	٠ ــ ١٤	٣٥,١
	١٥ ــ ٦٤	٦١,٣
	٦٥ فأكثر	٣,٧
حلب	٠ ــ ١٤	٣٨,٦
	١٥ ــ ٦٤	٥٨,٥

	٦٥ فأكثر	٢,٩
ريف دمشق	٠ ــ ١٤	٣٦,٢
	١٥ ــ ٦٤	٦١,٠
	٦٥ فأكثر	٢,٩
حماة	٠ ــ ١٤	٣٦,٤
	١٥ ــ ٦٤	٦٠,١
	٦٥ فأكثر	٣,٥
الحسكة	٠ ــ ١٤	٣٧,٨
	١٥ ــ ٦٤	٥٩,٣
	٦٥ فأكثر	٢,٩
القنيطرة	٠ ــ ١٤	٣٩,٦٧
	١٥ ــ ٦٤	٥٩,١٥
	٦٥ فأكثر	١,١٨
إدلب	٠ ــ ١٤	٤٢,٩
	١٥ ــ ٦٤	٥٤,١
	٦٥ فأكثر	٣,٠
الرقة	٠ ــ ١٤	٤٣,٢
	١٥ ــ ٦٤	٥٤,٣
	٦٥ فأكثر	٢,٥
درعا	٠ ــ ١٤	٤٣,١
	١٥ ــ ٦٤	٥٤,١
	٦٥ فأكثر	٢,٥
دير الزور	٠ ــ ١٤	٤٦,٨
	١٥ ــ ٦٤	٥٠,٩
	٦٥ فأكثر	٢,٣

المصدر: التقرير الوطني الثاني عن حالة سكان سورية

نجد من الجدول السابق أن أعلى نسبة للسكان ضمن الفئة (١٥ – ٦٥) هي في محافظة السويداء (٦٧,٤%) التي فتحت فيها النافذة الديموغرافية، يليها محافظات اللاذقية ثم طرطوس ثم دمشق (٦٧,٢%) ، (٦٦,٥%)، (٦٤,٩) على التوالي، وأدناها في محافظات دير الزور ودرعا والرقة (٥٠,٩%) و (٥٤,١%) و (٥٤,٣%) على التوالي، وهي المحافظات التي تحتاج إلى زمن أطول من مثيلاتها لتفتح فيها النافذة الديموغرافية.

الفصل الخامس: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان في سورية

أولاً– الخصائص الاقتصادية للسكان في سورية.

أ- القوة البشرية وخصائصها.

ب- حجم القوة العاملة.

ج- معدل النشاط الاقتصادي الخام.

د- الأنشطة الاقتصادية الرئيسة.

ثانياً– الخصائص الاجتماعية للسكان في سورية.

أ- الأوضاع التعليمية.

ب- الأوضاع الصحية.

ج- الحالة الزواجية.

د- تغير حجم الأسرة.

ثالثاً– بعض علاقات الارتباط بين التغير الديموغرافي والتغير الاقتصادي والاجتماعي.

أولاً– الخصائص الاقتصادية للسكان في سورية

أ– القوة البشرية وخصائصها:

من الممكن تقسيم السكان بحسب التركيب الاقتصادي إلى عدة تقسيمات، أهمها أن نقسم السكان إلى قسمين أساسيين:

١ – السكان داخل القوة البشرية:

يضم هذا القسم جميع الأفراد الذين يمكن أن تُستغل قوتهم سواء البدنية أم العقلية في العمل والإنتاج. أي أنها تضم السكان الذين يعملون فعلاً، والذين يمكن لهم أن يعملوا لأنهم في سن العمل والإنتاج. وهذا القسم من السكان يقسم بدوره إلى مجموعتين:

أ– داخل قوة العمل: هم الأفراد في سن العمل من الذكور والإناث سواء أكانوا يعملون فعلاً، أم أنهم من العاطلين عن العمل الذين يبحثون عن العمل ولا يجدونه. ويلاحظ هنا أن السن التي تحدد بداية الدخول في قوة العمل تختلف من دولة إلى أخرى، فقد تبدأ في العاشرة في بعض الدول (وأحياناً في سن السادسة فقط). أما الحد الأعلى فهو غالباً الخامسة والستين من العمر. ولأغراض المقارنة يُعدّ العمر(15- 64) سنة هو داخل قوة العمل.

ب– خارج قوة العمل: هم السكان الذين يدخلون من حيث السن داخل القوة البشرية، ولكنهم لا يعدون من العاملين مثل: طلبة المدارس والجامعات والمرضى ونزلاء السجون، وكذلك ربات البيوت والأشخاص القادرون على العمل، ولكنهم لا يمارسون أي عمل بإرادتهم، ويعيشون من دخل أملاكهم وأموالهم (الطبقة الطفيلية في المجتمع).

٢- السكان خارج القوة البشرية:

يضم هذا القسم جميع الأفراد الذين هم خارج سن العمل كالأطفال والشيوخ، ويضاف إليهم العجزة عجزاً تاماً، الذين لا يستطيعون تأدية أي عمل(انظر: اسماعيل، ١٩٩٩، ٣٣-٣٤).

من خلال التركيب النسبي للسكان داخل القوة البشرية وخارجها في سورية نلحظ صورتين أساسيتين هما:

الأولى: الصورة التقليدية المنتمية لمرحلة النمو السكاني السريع ولا سيما مرحلة الذروة منه، التي كانت فيها نسبة السكان خارج القوة البشرية تفوق النسبة داخلها.

الثانية: الصورة الحالية التي بدأت بالظهور مع منتصف التسعينيات من القرن الماضي وأخذت ملامحها تتبلور أكثر خلال العقد الأول من القرن الحالي، ومن المتوقع أن تستمر في الاتجاه نفسه خلال العقود الأربعة القادمة.

ومقارنةً بالعام ١٩٧٠ الذي تدنت فيه نسبة السكان داخل القوة البشرية من مجموع السكان في سورية آنذاك إلى أدنى مستوى لها خلال الفترة الماضية، فإن الحجم النسبي للسكان داخل القوة البشرية في سورية في العام (٢٠٠٩) هو أعلى بما يعادل (٢٦%) قياساً إلى حجمه النسبي عام ١٩٧٠.

وبالمقابل فإن الحجم النسبي للسكان خارج القوة البشرية من مجموع السكان الحالي (٢٠٠٩) هو أقل بما يعادل (٢٢,٦%) مقارنةً بحجمهم النسبي في العام ١٩٧٠، ما يعني أن التركيب الوظيفي للسكان في سورية حالياً هو أميل لدائرة السكان في سن العمل منه لدائرة السكان خارج سن العمل (الأطفال دون سن (١٥) سنة، وكبار السن ممن تبلغ أعمارهم (٦٥ سنة فأكثر). وذلك

نتيجة التغيرات في التركيبة العمرية للسكان في سورية خلال العقود السابقة(انظر: التقرير الوطني الثاني عن حالة سكان سورية، ٢٠١٠، ٦٢-٦٣).

الجدول (٥- ١) تطور نسبة السكان داخل / خارج القوة البشرية في سورية خلال الفترة ١٩٦٠ – ٢٠٠٩ (%)

العام	السكان داخل القوة البشرية	السكان خارج القوة البشرية	معدل الإعالة العمرية
١٩٦٠	٤٩.٠	٥١.٠	١٠٤.٢
١٩٧٠	٤٦.٤	٥٣.٦	١١٥.٧
١٩٨١	٤٨.٣	٥١.٧	١٠٦.٩
١٩٩٤	٥٢.٢	٤٧.٨	٩١.٥
١٩٩٨	٥٢.٣	٤٧.٧	٩١.٠
٢٠٠٤	٥٧.٢	٤٢.٨	٧٥.٠
٢٠٠٥	٥٧.٢	٤٢.٨	٧٤.٩
٢٠٠٦	٥٧.٢	٤٢.٨	٧٤.٨
٢٠٠٧	٥٧.٢	٤٢.٨	٧٤.٨
٢٠٠٨	٥٨.٥	٤١.٥	٧٠.٩
٢٠٠٩	٥٨.٥	٤١.٥	٧١.١

المصدر: التقرير الوطني الثاني عن حالة سكان سورية، ٢٠١٠، ص ٦٣

ويشير الشكل (٥-١) بوضوح لمسيرة حركة التغير في التركيب الوظيفي لسكان سورية خلال العقود الخمسة الماضية، فشكل "الملقط" التي ترسمه حركة التغير تعبر عن التقارب الكبير في نسبة كل من السكان داخل وخارج القوة البشرية التي كانت تسم التركيب الوظيفي في مرحلة ما قبل النمو السكاني السريع، ثم ارتفاع نسبة السكان خارج القوة البشرية في ذروة النمو السكاني السريع وانخفاضها اللاحق إثر التغيرات في التركيبة العمرية التي ظهرت بوضوحٍ في العقد الأخير من القرن الماضي وصولاً إلى التنامي

الشكل البياني رقم (٥-١): تطور نسبة السكان داخل/خارج القوة البشرية من إجمالي السكان في سورية.

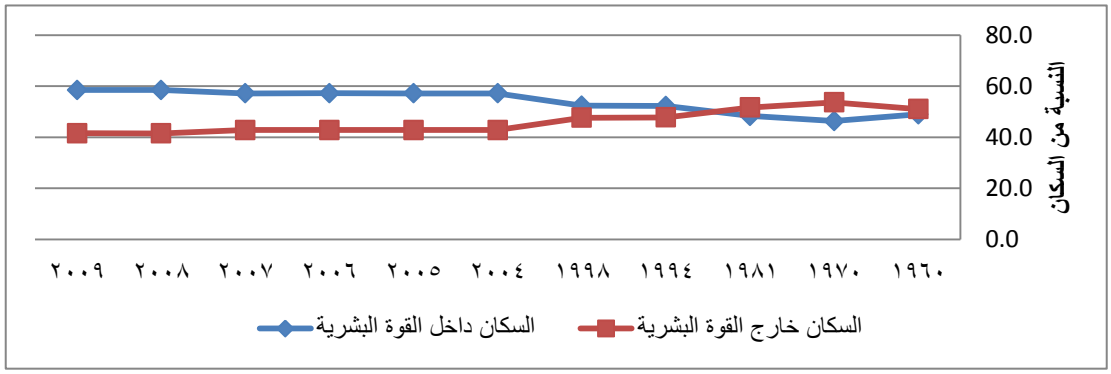

التدريجي للفارق بين نسبتي السكان داخل وخارج القوة البشرية التي لم تتجاوز (٤,٤%) في بداية التغير (١٩٩٤) ووصلت حالياً (٢٠٠٩) إلى (١٧%) ومن المتوقع وفق التقديرات الإسقاطية أن تصل إلى أكثر من (٢٠%) في العام ٢٠٢٥ إن كل ذلك يشير إلى أن النافذة الديموغرافية هي حاصلة لا مجال بفعل التغيرات الديموغرافية (التحولات الديموغرافية) وخصوصاً فيما يتعلق بنسبة السكان داخل وخارج القوة البشرية فهذا التغير الذي يوضحه الشكل البياني السابق يؤكد أننا نسير نحو انفتاح النافذة الديموغرافية في المستقبل القريب ويشكل أساساً نعتمد عليه في دراسة التغيرات التي ستطرأ على هذا المؤشر خلال السنوات القادمة والتنبؤ بالتغيرات المستقبلية له بغية الاستعداد لاستقبال هذه الأعداد الضخمة في أسواق العمل وتحقيق أقصى فائدة مرجوة منها.

ما سبق هو تعبيرٌ واضحٌ عن معدلات النمو السكاني داخل القوة البشرية التي تصاعدت حدتها خلال الفترة الممتدة ما بين (١٩٧٠- ١٩٩٤) تصاعداً ملحوظاً وقاربت الـ (٤%)، وهي بدءاً من العام ١٩٧٠ وحتى الآن تسير بوتيرةٍ عاليةٍ تفوق معدل النمو السكاني لإجمالي السكان في سورية،

ومن المتوقع أن يستمر نمو هذه الشريحة السكانية بوتيرةٍ أعلى من النمو السنوي لإجمالي السكان بما لا يقل عن (٠,٤%) خلال الفترة القادمة.

الجدول (٥- ٢) تطور معدل النمو السنوي للسكان وللسكان داخل / خارج القوة البشرية خلال الفترة ١٩٦٠ ــ ٢٠٠٩

الفترة	السكان %	داخل القوة البشرية %	خارج القوة البشرية %
١٩٧٠-١٩٦٠	٣.٨٠	٣.٢٠	٤.٢٩
١٩٨١-١٩٧٠	٣.٣٠	٣.٧٣	٢.٩٨
١٩٩٤-١٩٨١	٣.٢٩	٣.٩٠	٢.٦٧
٢٠٠٤-١٩٩٤	٢.٦٦	٣.٥٩	١.٥٥
٢٠٠٩-٢٠٠٤	٢.٣٤	٢.٨٠	١.٧٠

المصدر: التقرير الوطني الثاني عن حالة سكان سورية، ٢٠١٠، ص٦٥

ويوازي ذلك انخفاضٌ ملحوظٌ في المعدل السنوي لنمو السكان خارج القوة البشرية وصل في حدوده الدنيا إلى (١,٦%) خلال الفترة (١٩٩٤- ٢٠٠٤) ثم عاد إلى الارتفاع الطفيف خلال السنوات الأخيرة (٢٠٠٤- ٢٠٠٩) إنذاراً لبداية تغير الحجم النسبي لشريحة كبار السن في سورية وتناميها عبر تنامي معدلات نموها السنوي بفعل انخفاض معدلات الوفيات العمرية وارتفاع متوسط الأجل المتوقع الذي وصل بحسب التقديرات الحالية المستندة لتعداد العام ٢٠٠٤ إلى (٧٣) سنة(انظر: التقرير الوطني الثاني عن حالة سكان سورية، ٢٠١٠، ٦٤- ٦٥).

وفيما يتعلق بالتركيب الوظيفي للقوة البشرية في سورية نجد أن أعلى نسبة للمشتغلين هي في محافظة حماة (٤٨,٧%) وأدناها نسبة في محافظة السويداء (٣٣,٧%) من المشتغلين، أما فيما يتعلق

بالأفراد خارج قوة العمل فإن أعلى نسبة هي في إدلب والحسكة نحو (٦١%)، في حين أن أدنى نسبة هي في محافظة طرطوس (٤٨,٥%).

جدول(٥- ٣) التركيب الوظيفي للقوة البشرية في سورية ٢٠١٠ حسب المحافظات

المحافظة	مشتغل		متعطل سبق له العمل		متعطل لم يسبق له العمل		خارج قوة العمل		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
دمشق	٤٩٥٧٠٣	٤١,٠	٢٧٨١٨	٢.٣	٢٩٩٩٨	٢.٥	٦٥٤٦٩٢	٥٤.٢	١٢٠٨٢١٠	١٠٠
حلب	١٠٤٠٧١٧	٣٧,٣	١٨٥٦٦	٠.٧	٣٨٤٤٦	١.٤	١٦٩٣٥١٤	٦٠.٧	٢٧٩١٢٤٣	١٠٠
ريف دمشق	٧٣٩٤٠٧	٤٣,١	٢٢٦٠٨	١.٣	٢٩٥١٠	١.٧	٩٢٤٧٠٠	٥٣.٩	١٧١٦٢٢٥	١٠٠
حمص	٤٧٢٨٣٠	٤٢,٥	٣٤٣٨	٠.٣	٣٠٨٣٥	٢.٨	٦٠٤٤٩٤	٥٤.٤	١١١١٥٩٧	١٠٠
حماه	٤٧١٢٤٣	٤٨,٧	٧٦٢٧	٠.٨	١٤٩٥٧	١.٥	٤٧٣٧٩٥	٤٩.٠	٩٦٧٦٢٢	١٠٠
اللاذقية	٣٠١٧٣١	٤٣,٣	١٣٠٨١	١.٩	٤١٠٥٥	٥.٩	٣٤١٢٧٧	٤٩.٠	٦٩٧١٤٣	١٠٠
إدلب	٢٩٥١٠٩	٣٦,٢	٨٤٦٧	١.٠	١٣٦٧٠	١.٧	٤٩٧٦٨٦	٦١.١	٨١٤٩٣٢	١٠٠
الحسكة	٣١٤٨٨١	٣٤,٧	٩٧٧٩	١.١	٢٩١٧١	٣.٢	٥٥٣٥١٨	٦١.٠	٩٠٧٣٤٩	١٠٠
دير الزور	٢١٨٥٣٩	٣٥,٦	٦٨٩٠	١.١	٢٥٠٢٠	٤.١	٣٦٣٦٥٠	٥٩.٢	٦١٤٠٩٩	١٠٠
طرطوس	٢٦٠٩٨٣	٤٤,٦	١٩٧٠	٠.٣	٣٧٩٢٧	٦.٥	٢٨٣٨٥٥	٤٨.٥	٥٨٤٧٣٦	١٠٠
الرقة	٢٠٢١٤٧	٤٠,٩	١٥٠٥	٠.٣	١٢٠٥٨	٢.٤	٢٧٧٩٨٨	٥٦.٣	٤٩٣٦٩٨	١٠٠
درعا	١٩٣٩٩٧	٣٥,١	١٣٥٥٧	٢.٥	٩١٦٠	١.٧	٣٣٥٢٤٤	٦٠.٧	٥٥١٩٥٨	١٠٠
السويداء	٨٥٢٨٤	٣٣,٧	٥٣٤٨	٢.١	١٣٨١١	٥.٥	١٤٨٧٩٨	٥٨.٨	٢٥٣٢٤١	١٠٠
القنيطرة	١٩٧٢١	٣٨,٩	٥٠٩	١.٠	١٢٣٠	٢.٤	٢٩٢٠٣	٥٧.٦	٥٠٦٦٣	١٠٠
المجموع	٥١١٢٢٩١	٤٠,١	١٤١١٦٣	١.١	٣٢٦٨٤٧	٢.٦	٧١٨٢٤١٥	٥٦.٣	١٢٧٦٢٧١٦	١٠٠

المصدر: مسح قوة العمل ٢٠١٠

يتضح مما سبق أن القوة البشرية هي في تزايد مستمر في سورية وهي من المؤشرات المهمة التي تدل على اقتراب انفتاح النافذة الديموغرافية، ولكن ينبغي العمل أكثر على تحويل القوة البشرية إلى قوة عمل ولاسيما المشتغلون من خلال تفعيل المشاريع التنموية والاقتصادية وتطوير الكوادر البشرية وتأهيلها ولكننا نجد أن أعلى نسبة للقوة البشرية في سورية هي في محافظة السويداء ومع ذلك نجدها

تشكل أدنى نسبة للمشتغلين، وهذا ما ينعكس سلباً على تحقيق الفائدة من فرصة النافذة الديموغرافية.

ب- حجم القوة العاملة:

احتلت مسألة القوة العاملة في سورية أهمية كبيرة، إذ بدأت المسوح لهذه الغاية منذ عام ١٩٦١ وما تزال، وأنشئت مديرية تخطيط القوى العاملة لدى هيئة تخطيط الدولة في عام ١٩٤٧، والخطة الخمسية الأولى لتخطيط القوة العاملة في سورية هي خطة ١٩٨١ – ١٩٨٥، وكان فيها العرض والطلب للقوى العاملة المحور الأول، ومن ثم بدأ الاهتمام بالعلاقة بين الجانبين البشري والمادي فيما تلا من خطط.

القوة العاملة هي مجموع السكان النشطين اقتصادياً، أي ذلك الجزء من السكان الذين يقدمون عرض العمل سواء أكانوا يعملون فعلاً أم كانوا يبحثون عن عملٍ. وتتمتع القوة العاملة في سورية بمجموعةٍ من الخصائص سننظر في أهمها(انظر: مصطفى، ٢٠٠٦، ص ٦٤).

بلغ عدد أفراد القوة العاملة السورية (٥٤٥٩ ألفاً) في عام ٢٠٠٢. وكان عدد أفراد القوة العاملة يزداد بمعدلاتٍ عاليةٍ في الآونة الأخيرة. وبينما كان معدل النمو السكاني يميل إلى الانخفاض كان معدل نمو القوة العاملة يحافظ على مستوى مرتفعٍ يزيد عن(٤%) سنوياً. والسبب في ذلك يعود إلى تزايد النزعة إلى المشاركة في القوة العاملة بين أفراد المجتمع. ونتيجةً لذلك كان عدد أفراد القوة العاملة يزداد في عقد الستينيات بمقدار(٢٥٠) ألف شخصٍ سنوياً في المتوسط. أما عدد الملتحقين الجدد بسوق العمل في الفترة الحالية فيساوي (٣٠٠) ألف شخص سنوياً بحسب تقديرات المكتب المركزي للإحصاء(انظر: تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥، ١٢٢).

ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد في المستقبل في ضوء معدل النمو المذكور، ولقد بلغت نسبة المشتغلين من قوة العمل (٩١,٦%) في عام ٢٠١٠، في حين أن نسبة المتعطلين بلغت (٨,٤%) من قوة العمل في نفس العام نفسه المذكور، كما هو موضح في الجدول (٥-٤).

الجدول (٥-٤) قوة العمل (المشتغلون / المتعطلون) ١٥ سنة فأكثر ٢٠٠١ - ٢٠١٠

قوة العمل		٢٠٠١			٢٠١٠		
		ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
مشتغل	العدد	٣٨٦٣٤٣٢	٧٩١٤٥٦		٤٤٢٨١٦٨	٦٨٤١٢٣	
	%	٩٢.٦	٧٧.٥	٨٩.٧	٩٤.٣	٧٧.٥	٩١.٦
متعطل	العدد	٣٠٧٠٥٠	٢٣٠١٥٦	٥٣٧٢٠٥	٢٦٩٥٢٥	١٩٨٤٨٥	٤٦٨٠١٠
	%	٧.٤	٢٢.٥	١٠.٣	٥.٧	٢٢.٥	٨.٤
المجموع	العدد	٤١٧٠٤٨٢	١٠٢١٦٢١	٥١٩٢١٠٢	٤٦٩٧٦٩٣	٨٨٢٦٠٨	٥٥٨٠٣٠١
	%	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠

المصدر: تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥، ص١٢٢

ونظراً للفتوة الغالبة على المجتمع السوري، وارتفاع معدل نمو القوة العاملة فإن التركيب العمري للقوة العاملة يميل إلى أن يكون تركيباً فتياً وترتفع فتوة القوة العاملة المؤنثة في الفئة العمرية (٢٥-٢٩) ارتفاعاً واضحاً مقارنةً بالقوة العاملة المذكرة في الفئة العمرية نفسها (٢٠,٣%) من الإناث مقابل (١٥,٤%) من الذكور. كما نجد أن أكثر من (٦٦%) من النساء في القوة العاملة المؤنثة تقل أعمارهن عن ٣٩سنة، أما الرجال الذين تقل أعمارهم عن ٣٩ سنة في القوة العاملة المذكرة فتصل نسبتهم إلى (٦٢.٦%)، فالتركيب العمري الفتي للقوة العاملة في أية دولةٍ يعني خبراتٍ مهنيةً وعمليةً أقل بصورةٍ عامةٍ. لكنه يعني من جهةٍ أخرى إمكانية تغيير المهنة والانتقال إلى مهنةٍ جديدةٍ بسهولةٍ كبيرةٍ نسبياً إذا ما اقتضت ضرورات التغير التكنولوجي في الدولة تلك. ونظراً إلى التغيرات التكنولوجية المتسارعة في المرحلة الحالية فإن فتوة القوة العاملة السورية تكتسب من هذه الزاوية أهميةً خاصةً، ولاسيما إذا كانت هناك برامج لإعادة تأهيل الأفراد الذين يضطرون إلى الانتقال إلى مهنٍ جديدةٍ.

التوزع النسبي لقوة العمل (١٥ سنة فأكثر) بحسب فئات السن والجنس لعام ٢٠٠٩(حضر- ريف)

الجدول ٥ / ٥ TABLE5/5

AGE GROUPS	Total مجموع			Rural ريف			Urban حضر			فئات السن	
	مجموع T	إناث W	ذكور M	مجموع T	إناث W	ذكور M	مجموع T	إناث W	ذكور M		
15-17	**3.8**	1.4	4.2	**4.0**	4.1	3.9	**3.9**	2.7	4.0	١٧-١٥	
18-19	**3.2**	1.8	3.4	**4.1**	4.7	4.0	**3.6**	3.1	3.7	١٩-١٨	
20-24	**13.2**	12.6	13.2	**14.4**	18.9	13.6	**13.7**	15.5	13.4	٢٤-٢٠	
25-29	**16.2**	20.4	15.5	**16.1**	20.1	15.3	**16.1**	20.3	15.4	٢٩-٢٥	
30-34	**13.9**	15.0	13.7	**14.5**	15.8	14.3	**14.2**	15.4	14.0	٣٤-٣٠	
35-39	**12.8**	15.0	12.6	**13.2**	12.9	13.3	**13.1**	14.1	12.9	٣٩-٣٥	
40-44	**11.9**	13.2	11.6	**10.6**	9.0	10.9	**11.3**	11.2	11.3	٤٤-٤٠	
45-49	**10.1**	10.4	10.0	**8.2**	6.4	8.6	**9.2**	8.5	9.4	٤٩-٤٥	
50-54	**7.2**	6.5	7.3	**6.0**	4.2	6.3	**6.6**	5.4	6.8	٥٤-٥٠	
55-59	**4.3**	2.8	4.6	**4.0**	2.2	4.4	**4.2**	2.5	4.5	٥٩-٥٥	
60-64	**1.8**	0.4	2.1	**2.4**	0.9	2.6	**2.1**	0.6	2.3	٦٤-٦٠	
+65	**1.6**	0.4	1.8	**2.5**	0.8	2.8	**2.0**	0.6	2.3	٦٥+	
Not Reported	**0.0**	0.1	0.0	**0.0**	0.0	0.0	**0.0**	0.1	0.0	غير مبين	
TOTAL Percent	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	النسبة	المجموع
TOTAL number (000)	**5442**	**804**	**4638**	**2468**	**373**	**2096**	**2974**	**432**	**2542**	الإجمالي بالألف	

المصدر : مسوح قوة العمل ٢٠٠٩ Source : labour force surveys 2009

١ – الخصائص التعليمية والمهنية لقوة العمل:

إذا نظرنا إلى بيانات التعدادات في الجدولين التاليين فإننا نلاحظ حدوث تطورٍ كبيرٍ نسبياً مع الزمن في التوزيع النسبي للقوة العاملة على المستويات التعليمية. فبعد أن كان الأميون يمثلون نحو نصف القوة العاملة (٤٩%) في عام ١٩٧٠ انخفضت نسبتهم إلى(١٦,٥%) عام ١٩٩٤. أما حملة الشهادات الجامعية فقد ارتفعت نبستهم من(١,٦ %) إلى (٥,٧ %) في الأعوام نفسها على الترتيب نفسه. ويمكن القول إن التطور الذي حصل في التوزيع النسبي للقوة العاملة المؤنثة على المستويات التعليمية كان أوضح من التطور الذي حصل في التوزيع النسبي للقوة العاملة المذكرة.

والواقع أنه لاتزال هناك نسبة مرتفعة من الأميين في عداد أفراد القوة العاملة، وفي عداد الأفراد خارج القوة العاملة أيضاً. وترتفع نسبة الأمية بين سكان الريف مقارنة بسكان الحضر وبين الإناث مقارنة بالذكور. وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها الدولة في سبيل محو الأمية خلال فترةٍ طويلةٍ من الزمن حتى الآن فإن نسبة الأمية مازالت مرتفعةً. وتمثل الأمية مشكلة خطيرة، ليس على صعيد القوة العاملة في أدائها الإنتاجي فحسب، بل وفي كل الحركة الاجتماعية نحو التقدم والتطور والاستفادة من المنجزات العلمية والتقنية التي تحققت وتتحقق في هذا العالم الذي يتسم بالتغير السريع. فالأمي يعيش خارج حدود عصره وهو أقل عطاء وأقل فائدة لمجتمعه وللبشرية.

إذا نظرنا في تباين التوزيع النسبي للسكان بحسب المستويات التعليمية من محافظةٍ إلى أخرى فسنرى أن هناك عدداً من المحافظات التي تتميز بارتفاع المستوى التعليمي فيها نسبياً بمختلف المقاييس المعتمدة. من هذه المحافظات نذكر محافظات دمشق وريف دمشق وحمص وحماة والسويداء. وبالمقابل هناك عدد من المحافظات النامية تعليمياً ولاسيما المحافظات الشرقية وهي دير الزور والحسكة والرقة. لهذا ينبغي إيلاء هذه المحافظات أهميةً خاصةً في وضع البرامج التعليمية، ولاسيما

البرامج الموجهة لوقف التسرب من التعليم الأساسي والبرامج الموجهة نحو التوسع في التعليم المتوسط والتعليم الجامعي(انظر: تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥، ١٢٥).

أما توزيع القوة العاملة على المهن فسنلاحظ منه أن قسماً كبيراً من أفراد القوة العاملة لا يزالون يمتهنون الزراعة (٢٢,٥ %) عام ١٩٩٤. ونستدل من ذلك على أن هذا التوزيع ما زال متخلفاً وبعيداً عن صورة التوزيعات المهنية الحديثة. كما نلاحظ أن هذا التوزيع المهني للقوة العاملة كان يتطور تطوراً ملحوظاً مع الزمن. فلقد انخفضت نسبة العاملين في مهنة الزراعة إلى أقل من النصف من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٤ وازدادت نسبة العاملين في المهن الأخرى ولاسيما المهنيون و

الجدول (٥- ٦) التوزيع النسبي لقوة العمل حسب المستويات التعليمية والجنس في سنوات التعدادات الأخيرة (%)

المستوى التعليمي	١٩٧٠			١٩٨١			١٩٩٤		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
أمي	٤٥.٤	٧٨.٣	٤٩.٠	٢٧.٩	٣٦.٦	٢٨.٦	١٥.٩	٢٠.٦	١٦.٥
ملم	٣٣.٢	٦.٢	٣٠.٣	٢٩.٩	١١.٦	٢٨.٣	٢٨.٦	١٣.٩	٢٦.٧
ابتدائية	١٣.٢	٣.٧	١٢.١	٢٤.٤	١١.٩	٢٣.٣	٢٦.٨	١٥.٤	٢٥.٣
إعدادية	٢.٨	٢.٣	٢.٨	٦.٧	٧.٦	٦.٧	١١.٤	٩.٣	١١.١
ثانوية	٢.٨	٣.٠	٢.٨	٥.٣	٩.٩	٥.٧	٧.٦	٩.٥	٧.٩
مؤهل فني	١.٠	٤.٣	١.٣	٢.٤	١٥.٩	٣.٦	٤.٢	٢٢.٣	٦.٥
جامعة وماجستير	١.٥	٢.١	١.٦	٣.٤	٧.٠	٣.٧	٥.٢	٨.٧	٥.٧
دكتوراه	٠.١	٠.١	٠.١	٠.١	٠.١	٠.١	٠.٢	٠.١	٠.٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: نتائج التعدادات العامة للسكان في السنوات الثلاث، المكتب المركزي للإحصاء

الجدول (٥-٧) توزع المشتغلين (١٥سنة فأكثر) حسب أقسام النشاط الاقتصادي والقطاع و الجنس لعام ٢٠٠٩

النشاط الإقتصادي	القطاع						Sector					
	عام Public			خاص Private			أخرى Others			المجموع Total		
	ذكور Men	إناث Women	مجموع Total	ذكور Men	إناث Women	مجموع Total	ذكور Men	إناث Women	مجموع Total	ذكور Men	إناث Women	مجموع TOTAL
زراعة	9097	1851	10948	626604	120340	746944	394	0	394	**636095**	**122191**	**758286**
صناعة	155366	22496	177862	608031	30669	638700	1646	173	1473	**764870**	**53338**	**818208**
بناء و تشييد	46357	3980	50337	755013	2999	758012	319	193	126	**801496**	**7172**	**808668**
تجارة و فنادق ومطاعم	12402	5363	17765	767157	32652	799809	1432	173	1259	**780818**	**38188**	**819006**
نقل وتخزين و اتصالات	67080	11473	78553	297632	2490	300122	1512	173	1339	**366051**	**14136**	**380187**
مال و تأمين وعقارات	10618	8241	18859	82455	10599	93054	386	386	0	**93073**	**19226**	**112299**
خدمات	763744	324580	1088324	164550	45071	209621	4461	1275	3186	**931480**	**370926**	**1302406**
غير مبين	0	0	0	169	0	169	0	0	0	**169**	**0**	**169**
المجموع	**1064664**	**377984**	**1442648**	**3301611**	**244820**	**3546431**	**7777**	**2373**	**10150**	**4374052**	**625177**	**4999229**

المصدر : مسوح قوة العمل ٢٠٠٩

الفنيون (إلى أكثر من الضعف) والمديرون والمشتغلون في الأعمال الإدارية (إلى نحو ٥ أضعاف) والمشتغلون في الخدمات (إلى نحو الضعف) والبيع والشراء. أما المشتغلون في الصناعة وسوق الآلات فازدادت نسبتهم أولاً ثم مالت إلى الانخفاض.

وفي عام ٢٠٠٩ نلاحظ وجود تقارب لدى توزع المشتغلين في نشاطات (الزراعة) و(الصناعة) و(البناء والتشييد) و(التجارة والفنادق والمطاعم) ويتراوح عدد المشتغلين في كل نشاط اقتصادي من

هذه النشاطات إلى (٨٠٠)ألف مشتغل وهذه النشاطات ترتفع ارتفاعاً واضحاً في عدد المشتغلين إذا ما قورنت بنشاط (المال والتأمين والعقارات) و(الخدمات) الجدول (٥-٧).

كما نلاحظ أن المشتغلات من القوة العاملة المؤنثة في العام ٢٠٠٩ يتوزع معظمهن (٣٧٩٢٦ مشتغلة) بين العاملات في نشاط الخدمات، تليهن العاملات في النشاط الزراعي (١٢٢١٩١). وتبدو عمالة المرأة بهذه الصورة غريبةً نوعاً ما. فالإناث بصورةٍ عامة صنفان. الصنف الأول من ذوات التعليم المنخفض يعملن في مهنٍ متدنيةٍ نسبياً كالزراعة حيث لا يتطلب العمل في هذه المهنة حتى الآن أي درجةٍ من الإعداد المهني. وكثيراً ما يعملن لدى ذويهن دون أجرٍ. والصنف الثاني من ذوات التعليم المتقدم ويعملن بأجرٍ في مهنةٍ راقيةٍ تقنياً بمثابة مهنيات أو فنيات. يجب ألا تكون هذه الصورة مستغربةً في المجتمع السوري الذي لم تصل فيه المرأة حتى الآن إلى قناعةٍ شاملةٍ بصدد العمل خارج المنزل والمشاركة في القوة العاملة.

٢ – *الطلب على العمل – التشغيل:*

نُقسم أفراد القوة العاملة إلى مشتغلين ومتعطلين. لننظر الآن في مجموعة المشتغلين. لما كانت الفروق المهنية بين الأميين والملمين وحملة الشهادة الابتدائية ضعيفةً، فإننا سنضعهم جميعاً في فئةٍ مهنيةٍ واحدةٍ. لهذا سنقسم مجموعة المشتغلين بحسب المؤهل التعليمي والفني إلى خمس فئاتٍ كما يلي:

الفئة الأولى: *هي فئة الأميين والملمين وحملة الشهادة الابتدائية.*

الفئة الثانية: *هي فئة من يحملون الشهادة الإعدادية.*

الفئة الثالثة: *هي فئة من يحملون الشهادة الثانوية.*

الفئة الرابعة: *هي فئة مساعدي الاختصاصيين والفنيين من حملة شهادات المعاهد المتوسطة.*

الفئة الخامسة: *هي فئة الاختصاصيين والفنيين من حملة الشهادات الجامعية والماجستير والدكتوراه.*

نلاحظ في ضوء ذلك أن تطوراً كبيراً طرأ على التوزيع النسبي للمشتغلين على هذه الفئات الأربع. فتتناقص نسبة العمال من الفئة الأولى باطرادٍ، أما العمال من الفئات الأخرى الأعلى إعداداً علمياً ومهنياً فتزداد نسبهم باطرادٍ. لكننا إضافة إلى ذلك سنلاحظ خللاً واضحاً في الهرم التعليمي، ففي العام ٢٠٠٢ كان عمال الفئة الأولى لا يزالون يشكلون ثلثي المشتغلين. ومن الواضح أن كل أفراد هذه الفئة العمالية لا يتلاءمون مع عمليات التنمية الحديثة في المجتمع.

فعلى حساب تناقص نسب الفئات الأخرى كيف يمكن لأفراد هذه الفئة أن يستعملوا الحاسوب والبرامج الحاسوبية واللغة الأجنبية التي لن يمر زمن طويل قبل أن تصبح متطلباتٍ أساسية للتشغيل

الجدول (٥- ٨) التوزيع النسبي للمشتغلين بحسب المؤهل التعليمي في عدد من السنوات (%)

الحالة التعليمية	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٩٤	٢٠٠٢
الابتدائية فما دون	٩١,٤	٨٠.٢	٦٨.٥	٦٦.٧
الإعدادية والمدارس المهنية	٢,٨	٦.٧	١١.١	١٢.٥
الثانوية	٢.٨	٥.٧	٧.٩	٧.٦
المعاهد المتوسطة	١.٣	٣.٦	٦.٥	٦.٨
الاختصاصيون والفنيون	١.٧	٣.٨	٥.٩	٦.٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: مسوح قوة العمل ٢٠٠٩

لا يُستغنى عنها في عمليات الإنتاج الحديث. حتى لو عمل هؤلاء الأفراد في مهنٍ تقليديةٍ لا تحتاج إلى إعدادٍ مهنيٍ كبيرٍ مثل مهنةٍ الزراعة، فإن أدائهم الإنتاجي سيكون متدنياً، وسيعملون في مستوى من العقلية والتفكير والتنظيم لا تتلاءم مع متطلبات الإنتاج الحديث ومقتضيات جودة الإنتاج

والقدرة على المنافسة. من هنا فإن المشكلة الملحة هي تخفيض نسبة أفراد هذه الفئة من العمال غير المتعلمين وغير المؤهلين إلى أقل قدرٍ ممكنٍ. ويكون ذلك بثلاث طرائقٍ متكاملةٍ:

أولاً– *وقف عمليات التسرب من التعليم الأساسي.*

ثانياً– *محو أمية الأفراد في هذه الفئة وإعادة تأهيل صغار السن نسبياً.*

ثالثاً– *إحالة كبار السن من هذه الفئة من العاملين في القطاع الحكومي إلى التقاعد المبكر.*

إضافة إلى هذا فإن نسبة العمال من الفئة الرابعة (وهم مساعدو الاختصاصيين والفنيين من حملة شهادات المعاهد المتوسطة) قليلة نسبياً مقارنةً بالفئات الأخرى، وهي تكاد تكون مساويةً لنسبة الاختصاصيين والفنيين. وليس من المنطقي أن يكون لكل مهندسٍ مثلاً مساعد مهندس واحد. بل إن ظروف الإنتاج الحديثة تتطلب أن يكون لكل اختصاصيٍ أو فنيٍ ثلاثة مساعدين أو أكثر بحسب طبيعة المهنة. من هنا فإن الحاجة تقتضي أن تزداد نسبة العمال من هذه الفئة (انظر: تقرير التنمية البشرية، ٢٠٥٥، ص١٢٨-١٢٩).

٣–التشغيل في القطاع العام والقطاع الخاص:

يتباين التوزيع النسبي للمشتغلين على المستويات التعليمية بحسب ما يكون قطاع العمل حكومياً أو خاصاً. ويمكن القول إن أفضل التوزيعات التعليمية للمشتغلين هي تلك التي نراها في القطاع العام. فالعمال من الفئة الأولى (بحسب التقسيم الذي أوردناه سابقاً) تنخفض نسبتهم في هذا القطاع إلى (٣٢,٥%) أما العمال من الفئة الرابعة من حملة شهادات المعاهد المتوسطة فترتفع نسبتهم في القطاع إلى (٢١,٣%). كما ترتفع نسبة العمال في الفئة الخامسة من حملة الشهادات الجامعية فما فوق إلى (١٤,٦%) ويلي القطاع الحكومي من حيث جودة التوزيع التعليمي للمشتغلين كل من القطاعين التعاوني والمشترك.

إن أكثر التوزيعات التعليمية للمشتغلين تخلفاً هي التي نرها في القطاع الخاص غير المنظّم. فـ (٨٥,٧ %) من العاملين في هذا القطاع الخاص غير المنظّم هم من عمال الفئة الأولى أي من الأميين والملمين وحملة الشهادة الابتدائية. أما الفئتان العماليتان الرابعة والخامسة من حملة شهادات المعاهد المتوسطة وحملة الشهادات الجامعية فما فوق فلا تتعدى نسبتاهما (٠,٨%) و (٠,٦%) على التوالي. من هنا فإن الخلل الواضح في البنية التعليمية للقوة العاملة عموماً وللمشتغلين بصورةٍ خاصةٍ يأتي في معظمه من سوء آلية التشغيل في القطاع الخاص، ولاسيما القطاع الخاص غير المنظّم. ويمكن إعادة الخلل الواضح في التركيب التعليمي للمشتغلين في القطاع الخاص بالدرجة الأولى، ولاسيما في القطاع الخاص غير المنظّم إلى:

- ميل أصحاب المنشآت الخاصة إلى تشغيل العمال بأجورٍ منخفضةٍ.
- عدم الاقتناع بجدوى تشغيل أصحاب الكفاءات الفنية.
- طبيعة العمل في هذا القطاع غير المنظّم، التي لا يزال كثيرون يرون خطأً أنه لا يحتاج إلى إعدادٍ مهنيٍ كبيرٍ.

ونلاحظ أن أكثر من (٧٥%) من المشتغلين يعملون في القطاع الخاص بشقيه المنظّم وغير المنظّم. كما نلاحظ أن أكثر من (٧٥%) من العاملين في القطاع الخاص لا يحصلون إلا على أقل من (٦٠٠٠) ليرة سورية في الشهر عام ٢٠٠٣، أي على أقل من ١٢٠ دولاراً أمريكياً. وصورة الرواتب في القطاع الحكومي أفضل قليلاً. لكن يظل هناك أكثر من (٦٠%) من المشتغلين في القطاع العام والقطاع الخاص لا يحصل أي منهم إلا على أقل من ٦٠٠٠ ليرة في الشهر. وإذا ما غضضنا النظر عن معدّل البطالة، وتذكرنا أن الفرد في القوة العاملة عليه أن يعيل وسطياً أكثر من شخصين إضافة إلى نفسه فإننا ندرك أن الدخول التي يحصل عليها العاملون بصورةٍ عامةٍ لا تكفي بأية حالٍ أية صورةٍ من صور الحياة الكريمة. ولعل انخفاض مستوى الدخول بهذه الصورة هو من أهم عوامل

انخفاض مستوى إنتاجية العمل، وتكريس الحلقة المفرغة من انخفاض الدخل، وانخفاض الإنتاجية(انظر: تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥، ١٢٩- ١٣٠).

ج- معدل النشاط الاقتصادي الخام:

يعرف معدل النشاط الاقتصادي الخام بأنه: "النسبة المئوية لعدد السكان النشيطين اقتصادياً (المشتغلين والعاطلين عن العمل) إلى إجمالي عدد السكان" (دويدري، ٢٠٠٢، ١٠٢). وهو يشكل محدداً رئيسياً للنشاط الاقتصادي، والقدرة الإنتاجية الوطنية، إضافة إلى تحديده لحجم العبء الاقتصادي الذي يتحمله النشيطون اقتصادياً لإعالة غير النشيطين، بغض النظر عن فئاتهم العمرية وقدرتهم على العمل.

إن معدل النشاط الاقتصادي الخام (أي نسبة قوة العمل إلى مجموع السكان) في سورية منخفض بصورة عامة مقارنة بالمعدل في الدول الأخرى ولاسيما الدول المتقدمة. فهو حتى الآن لا يتجاوز وفق استنتاجات فريق التقرير (٣٢ %) في سورية، أما في الدول المتقدمة فهو يقترب من (٥٠%). وهناك سببان لهذا الانخفاض:

الأول: هو أن المجتمع السوري ما يزال مجتمعاً فتياً ترتفع فيه نسبة الأطفال وتقل نسبة الأشخاص في سن العمل.

الثاني: ضعف مشاركة الإناث بصورةٍ تقليديةٍ في القوة العاملة السورية، وبقاء كثيرٍ منهن في البيوت لتربية الأطفال ورعاية المنزل. ويؤدي انخفاض معدّل النشاط الاقتصادي في سورية إلى ارتفاع معدل الإعالة في المجتمع مما ينعكس سلباً على حصة الفرد من الناتج المحلي وسلباً أيضاً على مستوى المعيشة(انظر: دويدري، ٢٠٠٢، ١٠٢). إلا أن معدل النشاط الاقتصادي الخام كان يزداد باطراد في الآونة الأخيرة سواء عند الذكور أم عند الإناث. ولقد ازداد عند الذكور بمقدار (٩%) بين عامي ١٩٧٨ و ٢٠٠٢، وارتفع عند الإناث بمقدار (٦%) بين العامين المذكورين، الجدول(٤- ٩). ويمكن تفسير ذلك بعاملين اثنين يناقضان تأثير العاملين المذكورين سابقاً:

الأول، ديموغرافي يتمثل في تناقص معدل الخصوبة وازدياد توقعات الحياة عند الولادة وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة عدد الأطفال إلى مجموع عدد السكان في المجتمع، وازدياد نسبة عدد الأشخاص في سن العمل.

الثاني، اجتماعي يتمثل في ارتفاع مستوى التعليم بصورةٍ عامةٍ، وازدياد إقبال الأفراد على العمل ولا سيما إقبال الإناث عليه.

وينظر المرء بارتياح إلى ظاهرة تزايد معدل النشاط الاقتصادي بصورةٍ عامةٍ، وعند الإناث بصورةٍ خاصةٍ. لأن ذلك دليل على تغير إيجابيٍ تنمويٍ في قيم

الجدول(٥- ٩) معدل النشاط الاقتصادي الخام بحسب الجنس في عدد من السنوات (%)

السنة	ذكور	إناث	المجموع
١٩٧٨	٤٠,٧٩	٦,٧٠	٢٤,٠٩
١٩٨٣	٣٩,٦٧	٧,٩٠	٢٤,١٣
١٩٩١	٤٤,١	١٠,٤٠	٢٧,٨٢
٢٠٠٢	٤٩,٨٠	١٢,٧٠	٣١,٩٠

المجموعة الإحصائية ٢٠٠٣

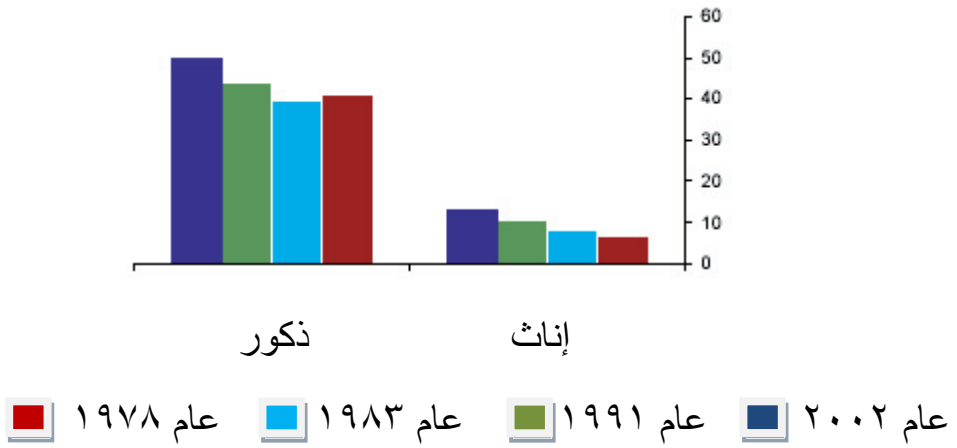

العمل، ودليل في الوقت نفسه على مزيد من تحرر المرأة، وزيادة إسهامها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويدعم هذا التحرر الاقتصادي للمرأة تحررها في الآونة الأخيرة من كثرة الولادات بعد أن انخفض مستوى الخصوبة في المجتمع انخفاضاً ملحوظاً.

ويختلف معدل النشاط الاقتصادي الخام في الريف عنه في الحضر. ويمكن القول بصورةٍ عامةٍ إن معدل النشاط الاقتصادي للذكور كان سابقاً في الريف أعلى منه في الحضر. ثم بدءاً من عقد الثمانينيات من القرن الماضي أصبح في الحضر أعلى منه في الريف. أما معدل النشاط الاقتصادي للإناث فقد ظل في الريف أعلى منه في الحضر بصورةٍ عامةٍ. ويمكن أن يعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع إسهام المرأة في الأعمال الزراعية مقارنةً بالأعمال الأخرى.

يتضح من المعطيات التي يبرزها الجدول (٤- ١٠)، الدخول المبكر للذكور في سوق العمل، فتبلغ هذه النسبة (٢٩,٦%) من الفئة العمرية (١٥ – ١٧) سنة من الذكور تنخرط في سوق العمل، في حين تشارك نسبة (٣,٨%) من ذات الشريحة العمرية من الإناث في النشاط الاقتصادي، ويصبح ما يقارب (٩٧%) من الذكور في الفئة العمرية (٣٥ – ٣٩) سنة أعضاءً في قوة العمل، في حين لا تتجاوز نسبة مشاركة الإناث (١٨,٣%) من الشريحة العمرية، ويتضح أن أعلى مشاركة للإناث هو في الشريحة العمرية (٢٥ – ٢٩) سنة وبنسبة (٢٣%) من تلك الفئة العمرية.

معدلات النشاط الاقتصادي (١٥سنة فأكثر) بحسب فئات السن والجنس (حضر- ريف) ٢٠٠٩

الجدول 5 / 10 **TABLE 5/10**

AGE GROUPS	المجموع Total	مكان الإقامة place of residence		الجنس Sex		فئات السن
		ريف Rural	حضر Urban	إناث Women	ذكور Men	
15-17	17.4	16.9	17.9	3.8	29.6	**١٧-١٥**
18-19	24.7	26.9	22.8	6.4	42.9	**١٩-١٨**
20-24	39.9	42.2	38.1	13.4	66.4	**٢٤-٢٠**
25-29	53.6	52.2	54.8	19.3	90.3	**٢٩-٢٥**
30-34	56.2	54.7	57.6	17.7	96.0	**٣٤-٣٠**
35-39	57.6	57.4	57.7	18.3	97.0	**٣٩-٣٥**
40-44	57.3	56.1	58.2	17.0	96.4	**٤٤-٤٠**
45-49	56.6	53.9	58.5	16.2	93.5	**٤٩-٤٥**
50-54	48.7	46.6	50.2	12.0	84.0	**٥٤-٥٠**
55-59	41.0	39.8	42.0	7.5	71.5	**٥٩-٥٥**
60-64	24.3	27.6	21.6	2.3	42.5	**٦٤-٦٠**
65 +	13.3	16.3	10.7	1.4	21.6	**+ ٦٥**
Revised Economic Activity Rate	**43.0**	**42.7**	**43.3**	**13.0**	**71.7**	**معدل النشاط الاقتصادي المنقح**
Crud Economic Activity Rate	**27.0**	**26.4**	**27.6**	**8.2**	**45.1**	**معدل النشاط الاقتصادي الخام**

Source : labour force surveys 2009

المصدر : مسوح قوة العمل ٢٠٠٩

* It is calculated independently at the rural and urban level .

* تم حسابها بشكل مستقل على مستوى كل من الحضر والريف

وتبدو المشاركة الأنثوية في قوة العمل غير مرتبطة بالتعليم أو الزواج والاهتمام بالأسرة، وهذا يضعف من أهمية العامل الثقافي ودوره في التأثير بالمشاركة الاقتصادية للمرأة في الشريحة العمرية (٢٥ – ٢٩) سنة الذي يقع وسطي الزواج ضمنها، كما يلاحظ تزايد المشاركة في الشريحة العمرية (٣٠ – ٣٤) سنة التي يفترض أن الإناث عندها ينسحبن من سوق العمل للاهتمام بالإنجاب ورعاية الأسرة.

إن معدل النشاط الاقتصادي بالنسبة للإناث لم يكن خاضعاً بصورة رئيسة لعوامل ثقافية أو بنيوية في التركيبة السكانية، وهو أقرب إلى التشوه في سوق العمل الذي فرضه بطء النمو في فرص العمل وضعف الفرص الجديدة لعمل المرأة. ومن ثمَّ يمكن اعتبار مستوى النشاط الاقتصادي في سورية هو المحدد الأهم في تحويل القوة البشرية إلى قوة عمل متجاوزاً بدوره المحدد الديموغرافي الذي اتسم بمعدلات نمو مرتفعة في فترة الثمانينيات والتسعينيات التي تجاوز معدل النمو السكاني السنوي فيها حدود (٣%). وبحسب معدلات المشاركة التي يوضحها الجدول السابق بالنسبة للجنسين ومكان الإقامة فإنه يتضح الهدر في القوة البشرية وضياع فرص وإمكانات التحولات الحاصلة بالقوة البشرية لزيادة قوة العمل وتوسعها(انظر: تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥، ١٢٢-١٢٤).

د- الأنشطة الاجتماعية الرئيسية:

يعرف النشاط الاقتصادي بأنه المجال الذي يعمل فيه الفرد- أو هو النشاط الذي تمارسه المؤسسة أو المشروع ويُظهر توزيع مجالات العمل المتنوعة في المجتمع. وقد حددت منظمة الأمم المتحدة (مكتب العمل الدولي) أنواع هذا النشاط في تصنيف خاص يسمى التقسيم الدولي الموحد للنشاط الاقتصادي أو التصنيف الصناعي. وقد اتبعته معظم دول العالم.

وبموجب هذا التصنيف فقد قسم النشاط الاقتصادي إلى تسعة أقسام (صناعية) رئيسية تتفرع إلى خمس وأربعين مجموعة. والأقسام التسعة المشار إليها هي:

١- الزراعة والغابات وصيد البحر والبر.

٢- التعدين وأعمال المناجم والمحاجر (الصناعة الاستخراجية).

٣- الصناعات التحويلية.

٤- البناء والتشييد.

٥- الكهرباء والمياه والغاز والخدمات الصحية.

٦- التجارة (الجملة والمفرق).

٧- النقل والتخزين والمواصلات.

٨- الخدمات.

٩- نشاطات غير صحية (أي أعمال أخرى غير مدرجة في التصنيف أعلاه).

ولكن (كولن كلارك) وغيره يحدد الأنشطة المختلفة بثلاثة تضم الأقسام التسعة السابقة وتمتاز عنها بالبساطة وسهولة المقارنة، هي التالية:

١-***مجموعة الأنشطة الأولية:*** *وتشمل قطاع الزراعة والغابات والصيد والقنص.*

٢-***مجموعة الأنشطة الثانية (الثانوية):*** *تشمل قطاع التعدين وأعمال المناجم والمحاجر والصناعات التحويلية والبناء والتشييد.*

٣-***مجموعة الأنشطة الثالثة:*** *تشمل التجارة والنقل والمواصلات والتخزين والكهرباء والغاز والمياه وجميع الخدمات وغيرها.*

واستناداً إلى هذه المجموعات الثلاث يمكن مقارنة أوجه النشاط الاقتصادي في أقاليم العالم المختلفة، ذلك لأن المجموعة الأولى تشمل كل فروع النشاط المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية الحيوية، أما المجموعة الثانية (الثانوية) فتضم كل الأنشطة التي تتمثل في تحويل هذه الموارد للاستخدام، أما المجموعة الثالثة فتشمل أنشطة الخدمات المختلفة، ولا ترتبط بإنتاج السلع المادية، وتبين الأهمية النسبية لهذه المجموعات الثلاث مستوى التنمية الاقتصادية في العالم بصورة عامة(انظر: خوري، ٢٠٠٢، ٢٠٠-٢٠١).

لهذا فإن نسبةً كبيرةً (أكثر من ٥٣%) من القوة العاملة المؤنثة تعمل في الزراعة حيث يكون عمل المرأة في مزرعة زوجها أو مزرعة جيرانها أكثر سهولةً. كما أن نسبةً كبيرةً أخرى (٨,٢٧ %) من الإناث في القوة العاملة هنّ من المهنيات والفنيات ممن حصلن على الشهادة الجامعية وارتفعت عندهن تكلفة الفرصة البديلة فيما لو أقلعنَ عن العمل وانصرفن إلى تربية الأولاد في المنزل. من هنا فإن ارتفاع مستوى تعليم المرأة من أهم عوامل إدماجها في عملية التنمية ورفع نسبة مشاركتها في القوة العاملة كما أنه من أهم عوامل رفع مستوى إنتاجية عملها. وإذا نظرنا في توزيع القوة العاملة

على أقسام النشاط الاقتصادي فسنرى صورةً تتوافق مع التوزيع المهني المتدني. فأكثر من (٢٧%) من أفراد القوة العاملة يعملون في قطاع الزراعة. أما قطاع الصناعة فلا يستوعب إلا (١٢,٢٥%) منهم. ونلاحظ بصورةٍ خاصةٍ ارتفاع نسبة الإناث في قطاع الزراعة (نحو ٤٣%) من القوة العاملة المؤنثة، بينما لا يعمل في الصناعة إلا نسبة ضئيلة من القوة العاملة المؤنثة. وفي الحالة العملية لأفراد القوة العاملة نلاحظ أنه لا تزال هناك نسبة كبيرة من أفراد القوة العاملة ممن يعملون لحسابهم (٢٣,٦٤%) وهذا دليل على انتشار المشروعات الصغيرة على نطاقٍ كبيرٍ. كذلك نلاحظ أن العاملين بدون أجر يشكلون نسبةً مرتفعةً (نحو ١٥%) ويمثل هؤلاء عدداً من أفراد الأسر، من الأولاد الذين يعملون لدى آبائهم والنساء اللواتي يعملن لدى أزواجهن عادة. وبصورةٍ خاصةٍ فإن الإناث العاملات بدون أجرٍ يزيد عددهن عن ثلث القوة العاملة المؤنثة (٣٣,٨٧%)(انظر: تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥، ١٢٧- ١٢٨).

ثانياً– الخصائص الاجتماعية للسكان في سورية:

أ– الأوضاع التعليمية:

حققت سورية تقدّماً جوهرياً في بعض مناحي التعليم والبحث العلمي تمثل في تحسن ملحوظ في مؤشرات الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي، إلّا أنّ إخفاقات وتحديات كبيرة استمرت في التأثير بالقطاع ساهم جزء كبير منها في ظهور الأزمة وتعمّق آثارها، كمعدلات الأمّية المرتفعة (والمتزايدة لدى بعض الفئات العمرية من النساء)، وضعف النظام التعليمي وخاصةً الجامعي عن استيعاب كافة الطلاب وجذب الخارجين عن النظام التعليمي إليه، ومساهمة النظام التعليمي في صنع البطالة لعدم قدرته على الربط مع سوق العمل واحتياجات الاقتصاد والمجتمع السوري من الموارد البشرية كماً ونوعاً.

١– مؤشرات كفاءة التعليم الداخلية: *ارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم في سورية مع فروقات بين المحافظات المختلفة، وقد انتهج القطاع التعليمي خلال السنوات الخمس التي سبقت الأزمة إستراتيجية تطوير وتوسيع التعليم النوعي لتحسين الكفاءة الداخلّية المتمثلة في خفض متوسطي عدد الطلاب في الشعبة للمعلّم، وأثمرت الجهود في مجال التعليم الأساسي عن خفض النسب، إلّا أنّ التحسن كان طفيفاً في مجال التعليم الثانوي العام الذي حافظ تقريباً على النسب ذاتها، بينما لوحظ تحسن في وضع الطلاب في مجال التعليم الثانوي المهني. حيث انخفض عدد الطلاب في الصف الدراسي بشكل ملحوظ، إلا أنّ هذا الإنخفاض يخفي في الحقيقة معدلات تسرّب عالية في التعليم المهني وعزوف الطلاب بشكل عام عن الالتحاق بالتعليم المهني والّتوجه إلى التعليم العام.*

وقد ارتفعت معدلات الإلتحاق بالتعليم العالي من ١٧% عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٢٩% عام ٢٠١٠ وأتت هذه النتيجة متأثّرة بتبّني استراتيجية التوسّع الأفقي للجامعات، وزيادة عدد

الكليات من ٦٣ كليّة عام ٢٠٠٥ إلى ١٢٤ كليّة عام ٢٠١٠. إلّا أنّ التوسّع في الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي لم يكن قادراً على استقبال العدد المتزايد من الطلّاب (نتيجة الطفرة السكّانية في الثمانينيات والتي صار أبناؤها في سن التعليم العالي)، وكذلك الطلّاب الذين يلتحقون بالجامعات كطريقة لتحسين فرص عملهم المستقبلي أو لتأجيل البحث عن عمل في سوق عمل مُشبعة؛ لذا قامت الوزارة باستمرار رفع معدلات القبول بالتعليم العالي في محاولة لتهدئة الطلب على التعليم العالي، وتعاظم لدى الشباب إحساس بأنهم محرومون من فرص التعليم العالي، ولم تُفك الجامعات الخاصّة التي سمح لها بالتشكّل في السنوات الأخيرة من المشكلة، فالجامعات الخاصة بقيت مكلفة جداً وشبه مستحيلة للطلاب المحدودي الدخل أو الفقراء، بالإضافة إلى هذا فإن الدراسات تشير إلى انخفاض مستوى التسجيل في مرحلة التعليم المبكر، وخاصّة في المرحلة العمرية مابين تسعة أشهر و٦ سنوات الأمر الذي ينعكس سلباً على نمو القدرات المعرفية وغير المعرفية للطفل.

٢- البحث العلمي: *يعاني البحث العلمي من ضعف علاقته بقطاعات النشاط الاقتصادي والمجتمع من جهة، وضعف الإنفاق عليه من جهة أخرى فعلى الرغم من التخطيط للوصول إلى نسبة انفاق ١% من الناتج المحلي للسنوات ٢٠١٠-٢٠٠٦ إلّا أنّ هذه النسبة لم تتحقق، كما أنّ غياب المؤسسات البحثية الخاصّة ساهم بشكل كبير في عدم تحقيق تطور ملحوظ في نوعية الأبحاث ومدى احتياجاتها ومساهمتها في تطوير القطاعات الاقتصادية.*

٣- مؤشرات كفاءة التعليم الخارجية: *على الرغم من تبّني عدد من الاستراتيجيات الهامّة لتحقيق الموائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل الكمّية والنوعّية، إلّا أنّ هذه الجهود لم تفلح حتى الآن. فقد كانت الأعداد المقبولة سنوياً في كافة الاختصاصات تنطلق من منطلق شبه وحيد يتمثل في الطاقة الاستيعابية للكلّيات والمعاهد، وقد أظهرت الدراسات أن*

المهارات التي ينتجها النظام التعليمي بشكل عام لا تتماشى مع احتياجات سوق العمل، فقد جاء النقص في المهارات المطلوبة على قائمة لائحة العقبات التي تقف في وجه ٦٠% من الشركات التي تسعى إلى توظيف خريجي الجامعات في سورية، وهذا يدل على عدم ملائمة المهارات المكتسبة في النظام التعليمي بالإضافة إلى نقص واضح في الآلّيات التي يمكن أن تشير إلى ماهيّة احتياجات السوق من أجل التنسيق مع النظام التعليمي. وكانت النتائج أومخرجات هذه السياسة التعليمية سلبية على سوق العمل تمثّلت على عدّة صعد:

- معدلات بطالة مرتفعة لبعض الإختصاصات ومعدومة أو شبه معدومة في أخرى.
- الهدر التعليمي الذي يتجلّى في أنّ نسبة غير قليلة من المتعلمين يمارسون أعمالاً هامشية لا تتناسب ومستوى تحصيلهم العلمي.
- اختلال جغرافي من حيث مواكبة متطلبات التنمية من الموارد البشريّة على مستويات أدنى من المستوى الوطني (الفائض والعجز).
- تشوّه في العلاقة بين احتياجات التنمية من الموارد البشريّة باختصاصاتها المختلفة (العلاقة بين الخريج الجامعي وما يقابله من خريجي المعاهد الفنية والعمالة الماهرة).
- غياب المهارات الشخصية التي يطلبها القطاع الخاص (المبادرة الذاتيّة – تحمّل المسؤوليّة والتعامل مع المخاطر – القدرة على المعالجة العملية والتفاوض) بسبب تكريس نظام التعليم لآليات التلقّي بدلاً من آليات التعليم الفاعل.
- رغم تعديل المناهج مؤخراً لتطويرها إلا أنّ خطة تطوير المناهج الدراسية جاءت مجتزأة وبدون تحضير أو توفير المواد التدريسية الأساسية اللازمة، وبالأخص تم تقديم المناهج الجديدة بدون تدريب حقيقي للمدرسين على استخدامها مما انعكس سلباً على تجاوبهم مع التّغيير ومع تقبل الأهالي للتوجه الجديد لعدم فهمهم لمعايير تقييم الطلاب في النظام الجديد.

إنّ التعليم العالي المتسارع في النمو دون مراعاة مراقبة النوعيّة كان له منعكساته السلبيّة على نوعيّة التعليم سواء في الجامعات العامة أو الخاصّة التي تتزايد أعدادها بسرعة دون وجود آليّة مناسبة لمراقبة جودة خدماتها المقدّمة.

٤- **الإنفاق على التعليم:** على الرغم من ارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الموازنة العامة للدولة ١٨ % عام ٢٠٠٦ إلى ١٩ % عام ٢٠١٠ ، إلاّ أنّ هذا الإنفاق تراجع نسبةً من الناتج المحلي الإجمالي من ٥.٦ % إلى ٥.٢ % بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ وهذه النسبة أقل من متوسط العالم وحتى دول المنطقة.

لم يكن التعليم المسبّب المباشر للأزمة السورية، إلاّ أنّه يمكن أن يكون عاملاً مساهماً في صنعها وتعميق آثارها، من خلال:

- مساهمته في صنع البطالة لعدم تنفيذ النظام التعليمي لسياسات الربط مع سوق العمل من جهة ومساهمته في الضغط الكمّي المتمثل في رفع أعداد الداخلين مبكراً إلى سوق العمل المتسربين أساساً من النظام التعليمي والذين لم يعد سوق العمل التقليدي قادر على استيعابهم.
- عدم قدرة النظام التعليمي على استيعاب كافة الطالبين للخدمات التعليمية، فأكثر من ٢٠% من الناجحين في التعليم الثانوي لم يتم استيعابهم في التعليم الجامعي.
- ضعف مساهمة المؤسسات التعليمية والبحثية في تطوير اختصاصات جديدة وضعف مساهمتها في عملية التأهيل والتدريب.

- *ضعف ارتباط مؤسسات النظام التعليمي بالمجتمع وابتعادها عن الدور التوعوي والخدمات المجتمعية.*
- *ضعف مساهمة التعليم في الاستثمار الأمثل للموارد، وبالتالي مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الذي يعتبر مصدراً ومحدداً من محددات الفقر وعدالة التوزيع.*
- *إحساس الأهالي بأنّ النظام التعليمي يخزل أبناءهم ويقلل من فرص حصولهم على المعدلات المطلوبة للدخول للجامعة، وهذا ما فاقم الإحساس بعدم عدالة النظام التعليمي.*
- *الإحساس بأن التعليم العالي هو مجال محتكر من قبل فئات دون غيرها. ومما رأينا فإن الفقر في سورية لم يزداد بشكل كبير وإنّما زاد الإحساس بالفوارق الطبقية والإجتماعية، وهذا أحد المجالات العديدة التي انعكست فيها الفروقات في توقعات الشباب نحو مستقبلهم.*

هذه الأمور مجتمعة نتجت عن تركيز النظام التعليمي على تنفيذ الأعمال كالمعتاد (أعمال الإنفاق والبناء والإنشاء)، واعتبار سياسات الخطط التنموية التي تشكل فكراً جديداً سياسات ثانوية أو كمالية (انظر: الليثي، ٢٠١٠، ص٢٠-٢٥).

ب- الأوضاع الصحية:

يقوم النظام الصحي في سورية على مزيج من القطاعين العام والخاص، وعلى الرغم من التحسن في المؤشرات الصحية إلّا أنّ هذا المزيج العام والخاص أدى إلى تعدد الجهات دونما تنسيق بينها وهو ما يعتبر من أهم المشكلات البنيوية للقطاع الصحي في سورية.

إن وزارة الصحة في سورية هي المقدم الأساسي للخدمات، ويشكل الإنفاق العام على الصحة ٣.١% من الناتج القومي وهو متدنٍ جداً وفق معيار منظمة الصحة العالمية حيث تحتل سورية المرتبة ١٧٥ من أصل ١٩٤ دولة، كما يبلغ معدل الإنفاق الكلي على صحة الفرد ١٢٣ دولاراً أمريكياً وهو ما يضع سورية في المرتبة ١٤٤ من أصل ١٩٩ دولة (WHO, 2008).

وبالرغم من أنّ سورية شهدت توسعاً كبيراً في البنية التحتية للرعاية الصحية خلال العقدين الماضيين، إلّا أنّ القطاع الصحي ما يزال يعاني من الكثير من المشكلات أهمها:

- *انخفاض في الفاعلية الاقتصادية على كل المستويات مما يسبب ضياع في الموارد مع تدني حاد في الإنتاجية وخاصة على مستوى القوى العاملة في القطاع الصحي العام إضافة إلى تدني الاستثمار الخاص في القطاع الصحي، وهما مشكلتان ماليتان تعيقان تحسن نوعية هذا القطاع.*
- *إنّ ضعف المشاركة الاقتصادية للقطاع تحد من عائديّته المباشرة (القطاع العام شبه مجاني)، وغير المباشرة (انخفاض عائدات الضرائب من القطاع)، وبالتالي فإن القطاع الصحي في نظر الموازنة العامة هو قطاع خاسر بالمطلق.*

يقدّم القطاع الخاص الصحي نفسه كمساهم رئيسي في النظام الصحي، إلّا أنّه يتألف في معظمه من بنية مبعثرة غير مؤسساتية تشكّل فيه العيادات الشخصية الوحدة الرئيسية ويترتب على هذا الوضع هدر في الاستثمارات يحمل المريض عبئها المالي. أمّا المشافي الخاصّة فإنّها بقيت محدودة ولم تشجع القوانين الجديدة لتنظيم الاستثمار الخاص في القطاع الصحي على إنشاء مشافي خاصة فاعلة.

رسمياً يوفّرالنظام الصحي العلاج بطريقة مدعومة. إلّا أنّ الإدارة السيئة للموارد وتدخّل عوامل مختلفة كالمحسوبية وغياب التنظيم المناسب للعملية العلاجية وانخفاض الإنفاق الصحي الحكومي تؤدي إلى هدر الموارد على أمراض دون غيرها وعلى شرائح معينة من المستفيدين.

لذا فإنّ بعض الأمراض وخاصة المزمنة منها والتي تحتاج إلى معالجة طويلة الأمد، تصبح عبئاً حقيقياً وكبيراً لدى شريحة واسعة من السكان، غالباً ما تكون غير قادرة على تحمّلها.

لايوجد في سورية اليوم منظومة معلومات صحية متكاملة يمكن الاعتماد عليها في جمع البيانات أو نظام تحليل للبيانات يمكن الركون إليه وهذا يشمل القطاعين العام والخاص.

رغم بعض التجارب الإيجابية التي تمت على مستوى إشراك المجتمع المحلي في إدارة الموارد الصحية (نموذج القرى الصحية) ومشاركة الجمعيات الأهلية في تنفيذ سياسة الصحة العامة إلّا أنّ التجربة لم تقّيم بطريقة مناسبة ولم يصار إلى تعميمها. فالوزارة (وكل أجهزة الدولة) ما زالت تنظر بعين الريبة إلى تنفيذ المشاريع الخدمية خارج إطار القوانين الصارمة للعقود العامة والإنفاق العام والتي لا تمييز بين المقاول الربحي والجهات الأهلية في التعامل.

أمّا بالنسبة للعاملين في القطاع الصحي فإنّ الزيادة المتسارعة في أعدادهم لم تنعكس إيجاباً على مستوى الخدمة، إذ يلاحظ أنّ هناك عدم تجانس في توزّع الكادر الطبي والتمريضي وخاصّة بين المحافظات (طبيب لكل ١٩٠٦ نسمة في الحسكة مقارنة بطبيب لكل ٣٣٩ نسمة في مدينة دمشق مثلاً). إضافة إلى أن خدمات الموارد البشرية الأساسية تكاد تكون محصورة بالكوادر الطبية، وتبقى الموارد العامة المطلوبة للصحة الوقائية والبحث والتطوير والإدارة شبه غير متوفرة.

وفي تقييم سريع للسياسات الصحية المتبعة في سورية فإّننا يمكن أن نلاحظ أنّ الانتقال من نمط التفكير بالصحة على أنّها غياب المرض إلى النمط الذي تبّناه إعلان منظمة الصحة العالمية أنّ الصحة هي "المعافاة الكاملة البدنية والنفسية والاجتماعية" بقي محصوراً ضمن مجموعة من التقنيين العاملين في حقل الصحة العامة، وهم قلة، وبعض صانعي القرار الصحي، وكانت النتيجة المتوقعة لهذه الحصرية هي تكريس لأنماط التفكير التقليدية حول الصحة، سواء لدى العامة أو لدى الساسة أو لدى المفكرين.

إنّ استمرار سيادة المفهوم "المرضي" للصحة يظهر على مستويين أساسيين: الأول حصرية اختصاص النظم الصحية حالياً في سورية على تقديم خدمات علاج الأمراض بدلاً من تعزيز الصّحة، والثاني غياب أيّة مسائلة من قبل المواطن، لتبعات هذا الوضع المنقوص لمفهوم الصحة.

تقود البديهية السابقة، وما يتفرع عنها، إلى البديهية الثانية والتي تربط تحسّن الصّحة بتحسين المعالجة وتتحكم هذه البديهية أيضاً بعناصر الصّحة الثلاث، فمتلقّي الخدمة لايريد في أحسن الأحوال سوى التشخيص والمعالجة السريعين والنوعيين، مع تفضيل استخدام آخر التقنيات لمشكلته المرضية، في حين تشكّل هذه الفكرة بالنسبة لمقدم

الخدمة (الطبيب أو العامل الصحي) فرصة دائمة للبقاء في موقع المتفوق بسبب نفوذه المعنوي، أما صانع القرار الصحي فإنّ الاستجابة لهذه الفكرة،

أي ربط تحسّن الصّحة بتحسن المعالجة، تعفيه من ربط الصّحة بمحدداتها الأخرى كالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبالتالي تعفيه من مسائلة الناس حول أسباب تدهور الصّحة (انظر: الليثي، ٢٠١٠، ص٢٦-٣٠).

ج- الحالة الزواجية:

١ – الحالة الزواجية للمرأة السورية:

ترتبط الحالة الزواجية في المجتمع السوري بمتغيرات متعددة، وتتصل بنسق القيم الاجتماعي السائد، الذي ما يزال يضع الوظيفة الأساسية للمرأة في إطار تكوين الأسرة (الإنجاب وتربية الأولاد). ويكشف ذلك عن رسوخ الدور الوظيفي للمرأة في الوعي الاجتماعي العام على أساس معيار الجنس البيولوجي وليس على أساس مفهوم النوع الاجتماعي، وهو ما يعوّق العلاقات بين التمكين وامتلاك القوة بالمشاركة. فلا تحضر المرأة هنا ككيانٍ مستقلٍ بحد ذاته يملك حرية الاختيار إلا بقدر ما ينسجم ذلك مع نسق القيم الاجتماعي العام، الذي يجعل من دور المرأة معرّفاً بالنسبة إلى الرجل. ففي إطار هذا النسق الذي تكون فيه المرأة تابعاً يشكل الزواج حمايةً اجتماعيةً وإلى حدٍ ما اقتصادية، ونفسية- أخلاقية لتجنب القيم والاتجاهات السائدة المرتبطة بالعنوس(انظر: تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥، ١٦١).

يشير تركيب السكان ١٥ سنة فأكثر حسب الحالة الزواجية إلى ارتفاع في نسبة العزوبية من (٣٧,٣%) عام ١٩٩٤ إلى حوالي (٣٩%) عام ٢٠٠٤، ثم انخفضت إلى (٣٥,٤%) عام ٢٠٠٩ ولكن لا تزال هذه النسبة مرتفعة نتيجة ارتفاع متوسط السن عند الزواج الأول لأسباب اقتصادية واجتماعية عديدة منها ارتفاع تكاليف الزواج و أجور و أسعار المساكن وارتفاع معدل البطالة بين الشباب، وكانت هذه النسبة أعلى عند الذكور عن مستواها عند الإناث .

الشكل البياني (٤-٥): نسبة العزوبية بين السكان (١٥ سنة فأكثر) حسب الجنس ١٩٩٤-٢٠٠٤-٢٠٠٩ (%)

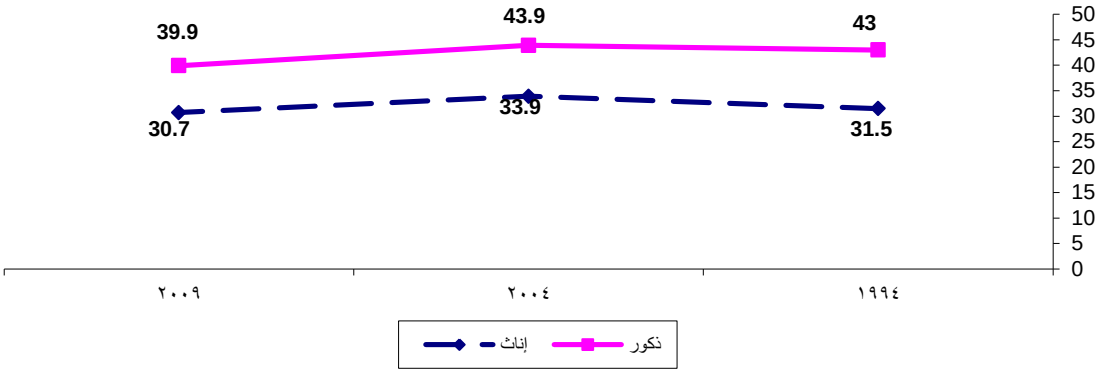

المصدر : تعداد السكان لعام ٢٠٠٤ ، مسح قوة العمل ٢٠٠٩/ المكتب المركزي للإحصاء .

٢- الانفصال بين قيم النظام التعليمي وخيار المرأة الزواجي:

يبدو الفصل الفعلي بين القيم والاتجاهات الإيجابية التي يكونها النظام التعليمي من جهة والحالة الزواجية من جهة أخرى صارخاً، من ناحية حرية الاختيار بين الشريكين. وفيما يتعلق بتدخل الأسرة بزواج البنت فنجد تراجعاً يعزز التمييز النوعي الاجتماعي من حيث أن هناك وضعياتٍ أخرى تعمل على تعديله أو تفكيك بعض عناصره، وهو ما يشير إلى الوضعية المعقدة للمرأة السورية. أما مؤشر تدخل الأهل في زواج البنت فنجد أن هذا التدخل في ضوء المسح الذي أجرته نجوى قصاب حسن عام (٢٠٠٢) قد ازداد من (٥٠,٣%) في العام ١٩٩٤ إلى (٦٢,١%) في العام ١٩٩٩، بينما انخفضت نسبة الاختيار الحر للفتاة من (٢٩,٣%) إلى (٢٥%) في العام ١٩٩٩. ويتناسب ذلك عكساً مع المستوى التعليمي والمهني الوظيفي والثقافي وحتى الإبداعي الأدبي الذي حققته المرأة السورية في هذه السنوات.

إن نسق القيم والعادات يساهم هنا بدور أساسي في إعاقة التفاعل الإيجابي بين المستوى التعليمي والمستوى التمكيني للمرأة. وإن معارضة (٧٠.٩%) لعمل المرأة السورية المتزوجة مثير ويشكل موقفاً ضاغطاً مسلحاً بهيمنة نسق التقاليد المبني على أساس مفهوم الجنس وليس على أساس مفهوم النوع يحول ثقافياً دون تعزيز تمكين المرأة وتعزيز قدراتها في امتلاك القوة كشريكٍ متساوٍ في كل شيءٍ، ولا سيما أن ارتفاع المستوى التعليمي للرجل لا يعبّر بالضرورة عن موقفه هذا. كما أن نسبة الأزواج الذين لا يقبلون أن يكونوا المستخدمين لوسائل تنظيم الإنجاب الأسري في حال توفرها قد وصلت إلى (٧٨%) وهي نسبة موزعة على المستويات التعليمية جميعاً. وهذا يعني أن التعليم لم يغير جوهرياً على مستوى القناعات الذاتية الحرة الموقف السلبي من عمل المرأة (انظر: قصاب حسن وأخريات، ٢٠٠٠، ٤). ونصادف ذلك حتى لدى مثقفين تلقوا تعليماً عصرياً يبرر الموقف السلبي من عمل المرأة بمصاعب التوفيق بين الدور الاجتماعي التنموي والدور المنزلي، الذي تدفع المرأة كلفته مباشرةً. ولكن مجمل هذه المواقف تكشف في العمق من الناحية المعرفية عن تأصل النظرة إلى المرأة كجنسٍ وليس كنوعٍ.

لا ريب أن الموقف التشريعي الحالي في الجمهورية العربية السورية أكثر تقدماً من الموقف المرتبط بتجذر المفاهيم التقليدية المشوهة عن تمكين المرأة، ولكنه راعى هذه التقاليد في ضوء حقيقة أن القانون يعبر عن مستوى الفهم الاجتماعي والتقبل الأخلاقي الالتزامي. ويبدو هذا الموقف التشريعي مطالباً بخطواتٍ أكثر جذريةً منها ما هو تنظيمي ومنها ما هو تكويني، ويبدو الموقف التكويني على مستوى الأولويات شديد الأهمية، ولا سيما في الموقف القانوني من "جريمة الشرف"، وهو موقف يتنافى في حال ادعاء أسس شرعيةٍ دينيةٍ مع الشرع نفسه، ويتصل ببنية التقاليد ذات الطابع الاجتماعي الثقافي التطوري الصرف، فمنطق الشرع مختلف كلياً عن منطق جريمة الشرف التي تتم غالباً في ضوء شبهاتٍ وتحيزاتٍ وإبراز مؤثرات هيمنة الجنس بمفهومه البيولوجي للدور الاجتماعي.

إن تشريع الدولة مهم من ناحية وضع الإطار القانوني وتحديده، ولكن هذا لا يكفي أبداً، بل لا بد للدولة من تمكين المجتمع نفسه من المشاركة في حل هذه المشكلات والقضايا اجتماعياً وحتى قانونياً على سبيل الاستئناس الإجباري بقرارات المحاكم، فالدولة ترسي القانون وتحرس تطبيقه بينما يتعلق الالتزام الطوعي بتكيف القناعات مع وضوح القانون(انظر: تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥، ١٦١-١٦٢).

٣-سن الزواج:

تشير بيانات مسح صحة الأسرة السورية إلى ارتفاع متوسط سن الزواج لدى الذكور إلى (٢٩,٤) عاماً، بينما يبلغ لدى الإناث(٢٥,٦) عاماً. إن العلاقة ما بين التعليم والحالة الزواجية واضحةٌ بدرجاتٍ مختلفةٍ كمياً لكنها ملتبسةٌ نوعياً ومقيدة بحدود مفهوم الجنس الذي يحكم المفهوم الاجتماعي المهيمن لدور المرأة في كل المجالات. ويوضح الجدول (٤-١٣) موقع التعليم في التباينات في متوسطات العمر بحسب الإقامة والمستوى التعليمي. فيزداد المتوسط ازدياداً واضحاً كلما ارتفع المستوى التعليمي سواء للذكور أم للإناث، ويتراوح المتوسط ازدياداً بين(٢٨,٥%) عاماً للأميين و(٣١,٢%) عاماً للثانوي فأكثر، وللإناث بين (٢٤,٢) عاماً للأميات و(٢٨,٢) عاماً للثانوي فأكثر.

الجدول (٤-١١) متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور والإناث حسب مكان الإقامة والمستوى التعليمي

الجنس		متوسط العمر عند الزواج الأول	
		ذكور	إناث
مكان الإقامة	حضر	٢٩,٨	٢٥,٢
	ريف	٢٨,٨	٢٦,٠
المستوى التعليمي	أمي	٢٨,٥	٢٤,٢
	يقرأ ويكتب	٢٨,٠	٢٥,١
	ابتدائي	٢٨,٥	٢٤,٥
	إعدادي	٢٩,٣	٢٥,١
	ثانوي فأكثر	٣١,٢	٢٨,٢
الإجمالي		٢٩,٤	٢٥,٦

المصدر: مسح العينة لصحة الأسرة السورية لعام ٢٠٠٢

٤- زواج الأقارب:

تتباين صلة القرابة على مستوى كلٍ من الحضر والريف، وتتحكم بها عدة عوامل اجتماعية وثقافية، يأتي في مقدمتها ثقل التقاليد الاجتماعية والثقافية وحصر الإرث في العائلة، حيث كثيراً ما يجري التحكم بحصة المرأة من الإرث، وأحياناً حرمانها منه. ونجد أن (٢٥,٥%) من سيدات الحضر تربطهن قرابة من الدرجة الأولى بالزوج، مقابل (٣٢,٩%) في الريف، كما نجد أن نحو (٦٥,٧%) من النساء في الحضر لا تربطهن بأزواجهن صلة قرابة مقابل (٥٢,٦%) في الريف. أما توزيع القرابة في زواج الأقارب بحسب المستوى التعليمي للسيدة، فيتضح أن نسبةً أعلى من السيدات الأميات تربطهن صلة قرابةٍ بأزواجهن مقارنةً بالسيدات الأكثر تعلماً، فبلغت نسبة الأميات اللواتي تربطهن صلة قرابةٍ بأزواجهن (٤٧,٣%) في حين نلاحظ أن هذه النسبة لدى السيدات اللواتي يعرفن القراءة والكتابة قد انخفضت إلى (٤٥,٨%)، ولدى حاملات الشهادة الابتدائية بلغت

النسبة (٤٢,٣%)، والشهادة الإعدادية (٣١,٧%) وانخفضت لدى حاملات الشهادة الثانوية فأكثر إلى (٢٧,٤%) (انظر: مسح صحة الأسرة في الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٢، ٦٦).

٥- تعدد الزوجات:

ماتزال ظاهرة تعدد الزوجات شائعةً في المجتمع السوري، وهي في الريف أعلى منها في الحضر، وتصل في الريف إلى ضعف نسبتها في الحضر تقريباً، وإن ما نسبته (٥,١ %) من الزوجات هن متزوجات من أزواج متعددي الزوجات، لكن هذه النسبة تتناقص بصورةٍ منتظمةٍ كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجة، فقد بلغت لدى الأميات (٩,٣%) في حين أنها لم تتجاوز(٢,٩%) لدى حاملات الشهادة الثانوية فأكثر(انظر: مسح صحة الأسرة في الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٢، ٦٧).

٦- استقرار الزواج:

يقوم نسق القيم الاجتماعي السوري في إطار هيمنة العلاقات الأولية الاجتماعية على أولوية استقرار الأسرة التي تعني هنا على مستوى المؤشرات الكمية تدني نسب الطلاق الشرعي.

إن (٩٨,٣%) من السيدات يعشن حياةً أسرويةً مستقرةً بعد زواجهن الأول وأن نسبةً قليلةً من النساء تقدّر بـ (١,٧%) انتهى زواجهن الأول بالفشل، وأن ثلثهن قد تزوجن مرةً أخرى وهو ما يفسر تدني نسبة انفصام الزواج في النمط الأسروي السوري، التي تصل إلى أقصاها في فئة العمر (٤٥ – ٤٩) بينما تقل كثيراً في فئة ما دون العمر (٢٥) سنةً، وهي تقل كلما ارتفع المستوى التعليمي، إذ بلغت هذه النسبة بين النساء الأميات (٦,١ %) مقابل (٤,٥%) بين النساء حاملات الشهادة الثانوية فأكثر.

تفسر أولوية الاستقرار الأسري في نسق القيم إلى حدٍ بعيدٍ الميل الاجتماعي العام لتفضيل الزواج في أعمار ليست مبكرةً ولا متأخرةً، لكنها تقع ضمن مرحلة التعليم. وتتقارب المسوح الاجتماعية

والثقافية في تحديد السن المفضل لتزويج الفتاة بين (١٦ – ٢٠) سنة، ففي مسحٍ اجتماعيٍ ثقافيٍ تم على دراسة عينةٍ حول السن المفضل للزواج في العامين ١٩٩٤- ١٩٩٥ تبين أن (٦٦,٥%) من الآباء و(٦٥,٩%) من الأمهات يفضلن تزويج الفتاة في العمر بين ١٦ – ٢٠ وهذا التفضيل كان موجوداً لدى نسبةٍ من الفتيات أنفسهن تقدّر بـ (٥٠,٣%) بينما أبرز مسح صحة الأسرة في العام ٢٠٠١ أن السيدات يفضلن أن يكون عمر بناتهن عند الزواج الأول متراوحاً بين (١٩ عاماً) إلى (٢٠ عاماً) (إبراهيم العلي، مسح لصالح التقرير)، بينما نسبة من اعتبرن أن السن المثالي لزواج البنت يقع بين (١٨,٥) و(٢١,٥) يرتبط بمن حصلن على الشهادة الثانوية على الأقل، وهو ما يشير إلى وجود علاقةٍ طرديةٍ بين متوسط العمر المثالي لزواج البنت والمستوى التعليمي للأم.

إن المشترك في المسحيْن هو تفضيل الزواج ما تحت سن العشرين، أي ما تحت سن التخرج من الجامعة أو بشكلٍ يترافق مع التخرج من المعهد المتوسط أو الحصول على الثانوية العامة فيما يخص المتعلمات. ولكن المشكلات والأعباء الاقتصادية المترتبة على تكوين الأسرة تتعارض مع ذلك الميل، وتؤدي إلى الحد نسبياً من الزواج المبكر، إذ يبلغ متوسط عمر المرأة عند الزواج الأول (٢٥,٦%) بينما يبلغ متوسط عمر الرجل عند الزواج الأول (٢٩,٤%)، وهو متوسط يرتفع مع ارتفاع المستوى التعليمي (انظر: مسح صحة الأسرة في الجمهورية العربية السورية ٢٠٠٢، ١٦٤).

د- تغير حجم الأسرة:

لقد تطور متوسط حجم الأسرة المعيشية منذ عام ١٩٦٠ حتى الآن، فازداد بمتوسط يساوي فرداً واحداً بين تعدادي ١٩٦٠ و ١٩٩٤، إذ بلغ هذا المتوسط (٥,٣) أفراد عام ١٩٦٠ وارتفع إلى (٦,٣) أفراد عام ١٩٩٤. ولم تُلاحظ أية فروق بين الريف والحضر في عامي ١٩٦٠، ١٩٧٠ فقد بلغ هذا المتوسط (٥,٣) أفراد في عام ١٩٦٠ مقابل (٥,٩) أفراد في عام ١٩٧٠ في الحضر والريف على التتالي، وقد يكون عدم الاختلاف راجعاً إلى تقارب مستويات الخصوبة في كل من الحضر والريف في الستينيات. وبلغ هذا المتوسط في الحضر ستة أفراد في عام ١٩٨١ وانخفض إلى (٥,٨) أفراد في عام ١٩٩٤، بينما بلغ في الريف (٦,٦) أفراد، (٦,٨) أفراد في العامين المذكورين على التتالي. ويعود هذا التباين إلى اختلاف معدلات الخصوبة بين الحضر والريف في الثمانينيات وبداية التسعينيات، وزيادتها في الريف مقارنة بالحضر. ويلاحظ أن متوسط حجم الأسرة قد انخفض انخفاضاً ملموساً في نهاية التسعينات إذ انخفض المتوسط العام إلى (٥,٦) أفراد وانخفض في الحضر إلى (٥,٣) أفراد مقابل (٦) أفراد في الريف، وفق نتائج مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٨. ويعود السبب في ذلك إلى الانخفاض لمعدلات الخصوبة في التسعينيات في كل من الحضر والريف. وتشكل نسبة الأسر النووية (٩٠%) من إجمالي الأسر المعيشية وفقاً لنتائج تعداد السكان لعام ١٩٩٤.

أما تركيب الأسرة من حيث عدد أفرادها، فيلاحظ ارتفاع نسبة الأسر التي يتراوح عدد أفرادها بين (١- ٦) أفراد فقد ازدادت هذه النسبة من (٥٥%) من إجمالي الأسر عام ١٩٨١ إلى (٥٧,٣%) عام ١٩٩٤، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض معدل الخصوبة في بداية التسعينيات(انظر: تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٠، ١٤٨).

إن تأخر سن الزواج في الفترة الحالية عما كان عليه سابقاً في المجتمع السوري واستقرار الزواج وانخفاض حجم الأسرة كل ذلك ساعد على انخفاض معدل الخصوبة ومن ثمَّ انخفاض حجم فئة

الأطفال من عمر (٠ – ١٤) سنة وهذا ما سيساهم بدوره في تسريع انفتاح النافذة الديموغرافية وتحقيق الفائدة المرجوة منها.

الأسرة المعيشية: هي فرد أو أكثر يشتركون معاً في السكن وترتيبات المعيشة، ولو لم تربطهم جميعاً صلة القرابة. وهذا التعريف هو الذي استخدم في جميع التعدادات.

ثالثاً– بعض العلاقات بين التغير الديموغرافي والتغير الاقتصادي والاجتماعي.

أ– النموذج النظري للعلاقة الديموغرافية – الاجتماعية:

- يتضح من الشكل رقم (٥–٦) أن نسبة السيدات المتزوجات من أزواج متعددي الزوجات اللواتي يقعن في الفئتين العمريتين ١٥– ١٩ و ٢٠–٢٤ أقل من نظيراتها في الفئات العمرية الأخرى وذلك يعود لأنهن صغار السن أولا ولم يمضِ على زواجهن فترة طويلة ثانياً.

كما أن الحالة التعليمية للزوجة تلعب دوراً هاماً في هذه النسبة والعلاقة طردية بينهما.

الشكل رقم (٥–٦) نسبة المتزوجات من أزواج متعددي الزوجات حسب الحالة التعليمية.

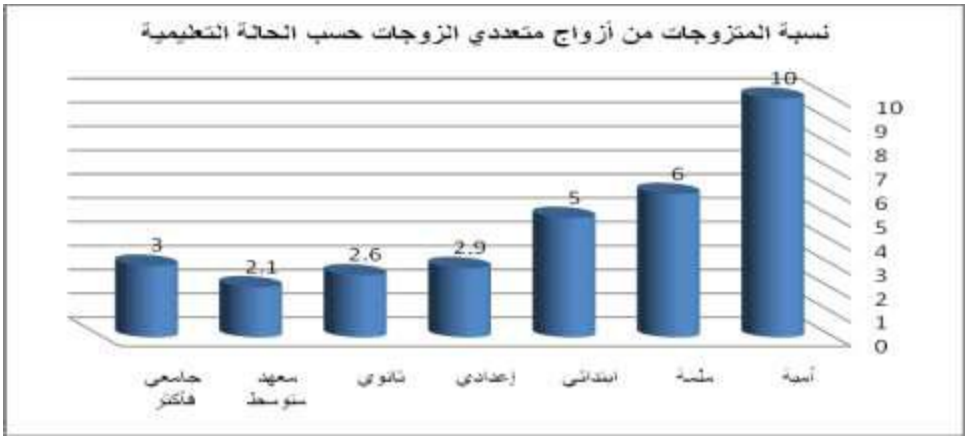

الشكل من عمل الباحث ومصدر البيانات المكتب المركزي للإحصاء.

- **الكفاءة الداخلية لقوة العمل:**

على الرغم من التحسن البطيء والطفيف في التركيب التعليمي لقوة العمل، والذي يشكل أساس تقدير مهارات القدرات البشرية، فإن خصائص قوة العمل لا تزل تتسم بترهل قدراتها البشرية ووهن تدريبها وضعفها الشديد، إذ شكلت فئة الحاصلين على الشهادة الإبتدائية فما دون بمن في ذلك

الملمون بالتعليم الألفبائي الوظيفي، ما يقارب (٦١.٦ %) من قوة العمل في العام ٢٠٠٦ . ويشكل من هم دون الابتدائية نحو ثلث هؤلاء تقريبًا وفق بيانات العام ٢٠٠٤، وهو ما يكشف بشكل سلبي معبّرٍ عن حجم التسرب التراكمي من النظام التعليمي الذي تتسم كفاءته الداخلية أساساً بالضعف. وبذلك تكون حصة هذه الفئة قد تراجعت بشكل بطيء جدًا بما يقارب (٨) نقاط خلال السنوات ١٩٩٣-٢٠٠٦، بينما تحسنت حصص الفئات التعليمية الأخرى ولكن بنسب متفاوتة تشكل الوتيرة البطيئة سمتها الأساسية، حيث أصبحت حصة حملة الثانوية بفروعها (٩.٧ %) في العام ٢٠٠٦ عوضاً عن ٧.٦%) في العام ١٩٩٣ أما بالنسبة إلى الجامعيين) فإن التحسن في حصتهم لم يتجاوز (٠.٧ %) طوال تلك الفترة. ويوضح الشكل البياني التالي هذا التغير في البنية التعليمية لقوة العمل.

الشكل رقم (٥-٧)

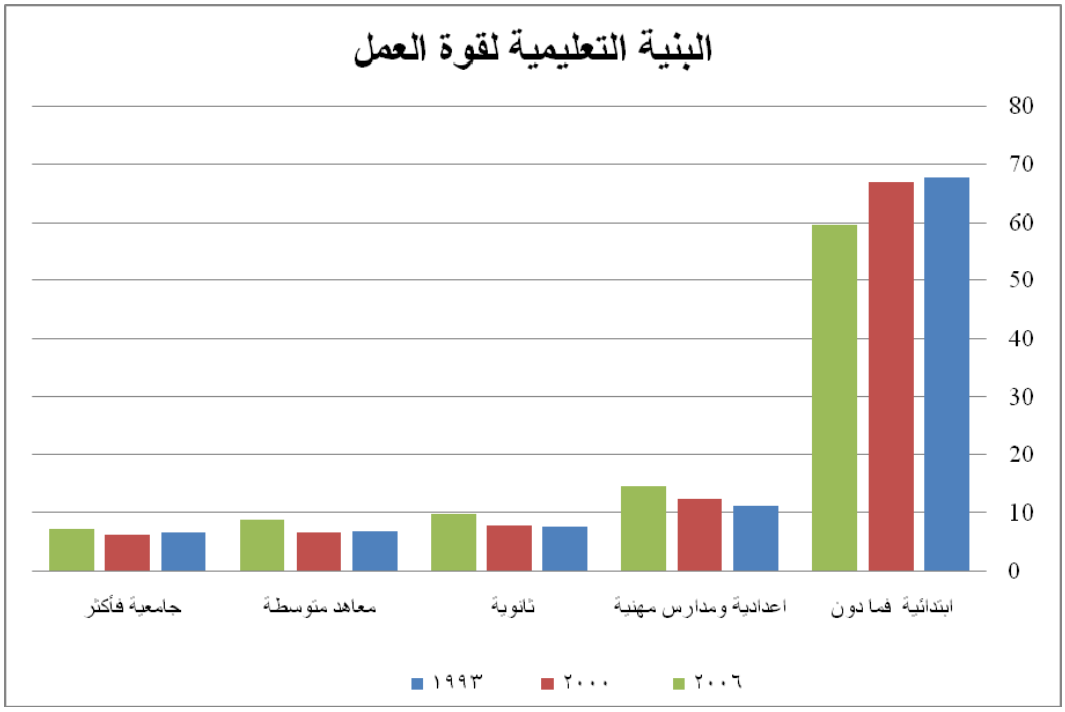

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، المجموعات الإحصائية ١٩٩٤، ٢٠٠١، ٢٠٠٧

ب- النموذج النظري للعلاقة الديموغرافية – الاقتصادية:

- لقد انخفض معدل النشاط الاقتصادي الخام للإناث من (٩.٢%) في العام ٢٠٠٤ إلى (٧.١٦%) في العام ٢٠٠٩، نتيجة ضعف الفرص أمام النساء بشكل عام، وضعف رغبة القطاع الخاص في تشغيلهن، ومحدودية ما تقدمه الدولة والقطاع العام من فرص، بعد قرارات رئاسة مجلس الوزراء، بعدم التعيين إلا على شاغر، وهذه القرارات كانت ذات أثر خاص على المرأة، لأن المرأة عموماً تفضل العمل في القطاع العام لأسباب ذات علاقة بالمساواة والحقوق والتطور المهني والوظيفي، الأمر الذي أرغم شريحةً واسعةً، من قوة العمل الأنثوية، إلى الانكفاء، وعدم التقدم إلى سوق العمل، في حين انخفض هذا المعدل بشكل طفيف لدى الذكور من (٤٥.٢%) إلى (٤٥.١%) خلال نفس الفترة.

يقدم النشاط الاقتصادي حسب الفئات العمرية مؤشراً هاماً على تاريخ وآلية انخراط الذكور والإناث في سوق العمل، كما يؤشر إلى البنية الديموغرافية لهذه السوق، والتي تحكمها (بشكل عام) اعتبارات اجتماعية كالتعليم، وثقافية كالنظرة المجتمعية لدور كل من المرأة والرجل، والعادات والتقاليد، الخاصة بالزواج وتشكيل الأسر، ونظام التقاعد المبكر، والانخراط في العمل المنزلي، بالنسبة إلى فئات أخرى منها، ومستوى النشاط الاقتصادي في البلاد.

الشكل رقم (٥-٨)

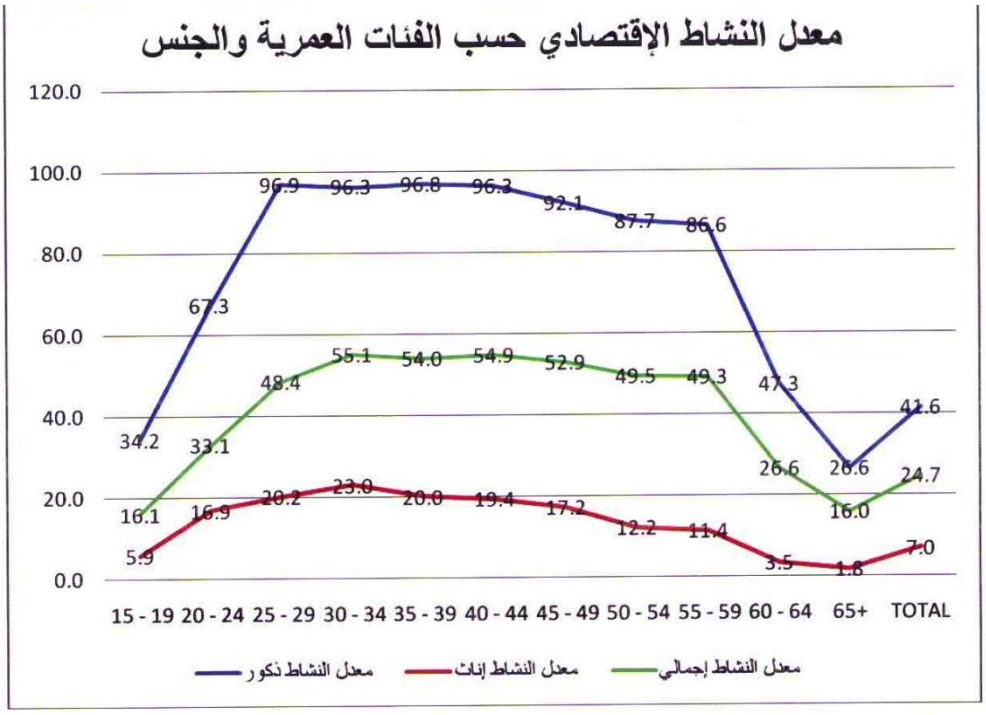

المصدر: بيانات مسح سوق العمل لعام ٢٠٠٨

يتضح من المعطيات التي يبرزها الشكل (٥-٨)، الدخول المبكر للذكور في سوق العمل، فتبلغ هذه النسبة (٣٤.٢%) من الفئة العمرية (١٥-١٩) سنة من الذكور، تنخرط في سوق العمل، في حين تشارك نسبة (٥٠.٩%) من ذات الشريحة العمرية من الإناث في النشاط الاقتصادي، ويصبح ما يقارب (٩٤%) من الذكور في الفئة العمرية (٢٥-٢٩) سنة، أعضاء في قوة العمل، في حين لا تتجاوز نسبة مشاركة الإناث (٢٠%) من الشريحة العمرية، ويتضح أن أعلى مشاركة للإناث هو في الشريحة العمرية (٣٠-٣٤) سنة وبنسبة (٢٣%) من تلك الفئة العمرية، وتبدو المشاركة الأنثوية في قوة العمل غير مرتبطة، بالتعليم

أو الزواج والاهتمام بالأسرة، وهذا ما يضعف من أهمية ودور العامل الثقافي في التأثير بالمشاركة الاقتصادية للمرأة. في الشريحة العمرية (٢٥-٢٩) سنة، والذي يقع وسطي سن الزواج للإناث ضمنها، ويلاحظ تزايد المشاركة في الشريحة العمرية (٣٠-٣٤) سنة، والتي يفترض أن الإناث عندها ينسحبن من سوق العمل للاهتمام بالإنجاب ورعاية الأسرة، وتكون مساهمة الإناث الأعلى هي بين (٢٥ و ٤٥) سنة من العمر، هي السنوات التي تكرس فيها المرأة وقتاً أكبر للأسرة، أي أن الانسحاب المفترض للمرأة من سوق العمل لتكوين الأسرة، والذي كان سمة مشاركة المرأة في سوق العمل لسنوات طويلة، قد تغير بفعل الطلب في سوق العمل، وقد انعكس ذلك على معدل مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي ومن ثم في قوة العمل، وبالتالي فإن معدل النشاط الاقتصادي للإناث لم يكن خاضعاً بشكل رئيسي لعوامل ثقافية أو بنيوية في التركيبة السكانية، وهو نتيجةٌ أقرب إلى التشوه في سوق العمل الذي فرضه بطء النمو في فرص العمل وضعف الفرص الجديدة لعمل المرأة. وبالتالي يمكن اعتبار مستوى النشاط الاقتصادي في سورية هو المحدد الأهم في تحويل القوة البشرية إلى قوة عمل والذي تجاوز بدوره المحدد الديموغرافي الذي اتسم بمعدلات نمو مرتفعة في فترة الثمانينات والتسعينات التي تجاوز معدل النمو السكاني السنوي فيها حدود (٣%).

تظهر البيانات تراجعاً كبيراً في النشاط الاقتصادي، عند عمر (٥٠) عاماً بالنسبة للذكور والإناث، مما يعني انسحاباً مبكراً من سوق العمل، في المدينة أكثر من الريف وذلك بخلاف التوقعات المستندة إلى زيادة العمر المتوقع عند الولادة، والذي يزيد عن السبعين عاماً بأن العمر الانتاجي للذكور والإناث يمكن أن يزداد وتمتد فترة البقاء في سوق العمل إلى ما بعد (٦٠) عاماً من العمر، وحسب معدلات المشاركة بالنسبة للجنسين يتضح

الهدر في القوة البشرية، وضياع فرص وإمكانات التحولات الحاصلة بالقوة البشرية لزيادة قوة العمل وتوسعها.

- يمكن دراسة العلاقة بين مستوى التقدم التقني والنمو السكاني ونمو متوسط دخل الفرد في سورية من خلال دراسة العلاقة بين معدل نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج Total) (Factor Productivity TFP كبديل لمستوى التطور في الاقتصاد السوري، ذلك أن هذا المؤشر يعطي صورةً عن مستوى التطور التقني ومستوى أداء المؤسسات، بالإضافة إلى مستوى تطور رأس المال البشري.

يبين الشكل (٤-٩) أن اتجاه معدل النمو السكاني في تناقص، وأن اتجاه كل من معدل نمو حصة الفرد من الناتج ومعدل نمو الانتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في تزايد تؤيد هذه النتائج تلك النتائج التي خلص إليها كرامر (Kramer 1993).

الشكل رقم (٥-٩) العلاقة بين دخل الفرد والتقدم التقني ونمو السكان في سورية.

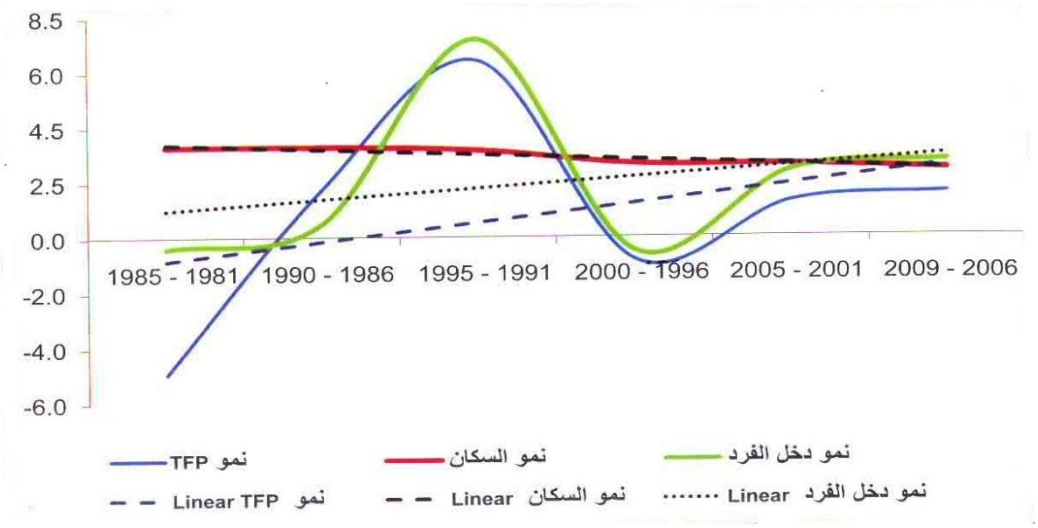

يوضح الشكل (٥-٩) بالضرورة وهذا يعبر عن الارتباط بين معدل نمو إنتاجية العوامل، والتي تعبر كما ذكرنا عن مستوى التطور في سورية (تكنولوجيا، مؤسسات، رأس المال البشري).

الفصل السادس

أثر الاستعداد لانفتاح النافذة الديموغرافية للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٠) في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سورية من خلال تحليل الخطة الخمسية العاشرة

أولاً- أثر الاستعداد لانفتاح النافذة الديموغرافية للأعوام (٢٠٠٦- ٢٠١٠) في الأوضاع الاقتصادية في سورية من خلال تحليل الخطة الخمسية العاشرة.

أ- أثر الاستعداد لانفتاح النافذة الديموغرافية في النمو الاقتصادي.

ب-أثر الاستعداد لانفتاح النافذة الديموغرافية في التشغيل وتفعيل سوق العمل.

ثانياً- أثر الاستعداد لانفتاح النافذة الديموغرافية للأعوام (٢٠٠٦- ٢٠١٠) في الأوضاع الاجتماعية في سورية من خلال تحليل الخطة الخمسية العاشرة.

أ- أثر الاستعداد لانفتاح النافذة الديموغرافية في التعليم.

ب-أثر الاستعداد لانفتاح النافذة الديموغرافية في الصحة.

أولاً– أثر الاستعداد لانفتاح النافذة الديموغرافية للأعوام (٢٠٠٦ – ٢٠١٠) في الأوضاع الاقتصادية في سورية من خلال تحليل الخطة الخمسية العاشرة:

أ- أثر الاستعداد لانفتاح النافذة الديموغرافية في النمو الاقتصادي:

تجد الخطة الخمسية العاشرة أنه من الضروري تحقيق معدل نمو وسطي سنوي بحدود (٧%) من الناتج المحلي الإجمالي، من أجل خلق فرص عمل بحدود مليون ومئتين وخمسين ألف فرصة عمل (أي ٢٥٠٠٠٠ فرصة عمل سنوياً) وخفض نسبة البطالة إلى (٨%) ونسبة السكان تحت خط الفقر إلى (١٢,٧%). وسيكون تأكيد الخطة زيادة الإنتاجية والارتفاع بمستواها، لتعظيم العوائد والانتفاع من المستوى المحقق من أجل تعزيز التنافسية وتوفير الخدمات بمستوى نوعي متميز. وبالرغم من أن نمواً اقتصادياً سنوياً بمعدل (٧%) خلال سنوات الخطة يعد الحد الأدنى لإنجاز الغايات المرسومة، فإنه من الصعب تحقيق ذلك في حال استمرار الأوضاع الإقليمية على ما هي عليه في الوقت الحالي. ومن هنا فإن المشهد الثاني (الأقل تفاؤلاً) هو تحقيق معدل نمو سنوي (٥%) خلال السنوات الخمس للخطة.

في إطار المشهد المتفائل (٧%) سيتفاوت التوزيع القطاعي لوسطي المعدل المرسوم للنمو الاقتصادي وفق توقعات القيمة المضافة العالية، إذ تراهن الخطة الخمسية العاشرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاع الصناعة التحويلية، التي من المخطط لها أن تبلغ (١٥%) مقارنة بنحو (٨%) خلال الخطة الخمسية التاسعة. وسيستفيد هذا القطاع أكثر من غيره، من سياسات التكييف على مستوى الاقتصاد الكلي ومن إعادة الهيكلة ومراجعة أداء القطاع العام ومن رفع القيود واعتماد آليات السوق.

ومن المخطط له كذلك أن يحقق النمو في قطاع التشييد والبناء قفزة نوعية وأن يرتفع إلى نحو (١٢%) مقارنة بأدائه خلال الخطة الخمسية التاسعة الذي لم يتجاوز (٤%) ويرتبط بنمو القطاعات الإنتاجية والخدمية، ومن المتوقع لقطاع الكهرباء والماء أن يحقق معدل نمو يصل إلى

(١٣%) مقارنة بنحو (٣,٩%) خلال السنوات الخمس الماضية يليه في ذلك قطاع التجارة والسياحة حيث سيرتفع مستوى النمو من (٩%) إلى (١٢%). ولا يتوقع لقطاع الزراعة أن يحقق نمواً ملحوظاً مقارنة بأدائه السابق حيث سيرتفع من (٣,٧%) إلى نحو (٤%).

أما قطاع المال والتأمين والعقارات فسيصل إلى وسطي نمو بنحو (١٥%) نظراً لما ستشهده المؤسسات المالية من إصلاحات واسعة أثناء سنوات الخطة كما هو موضح في الجدول التالي (الخطة الخمسية العاشرة، ٥٢-٥٣).

الجدول (٦-١) الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاعات بالأسعار الثابتة ٢٠٠٠ ومعدل النمو ٧%- مليون ل.س

القطاعات	الناتج المحلي ٢٠٠٥*		الناتج المحلي ٢٠١٠		وسطي معدل النمو خلال الخطة العاشرة	وسطي معدل النمو خلال الخطة التاسعة
	الناتج	%	الناتج	%		
قطاع الزراعة	267813	24.7	330562	22.0	4	3.7
الصناعة الاستخراجية	166545	15.4	137894	9.2	-4	-7.7
الصناعة التحويلية	32175	3.0	65861	4.4	15	18.6
الكهرباء والماء	12493	1.2	23018	1.5	13	3.9
البناء والتشييد	35343	3.3	62286	4.1	12	4
التجارة (يتضمن السياحة)	208877	19.3	368113	24.5	12	9
النقل	167013	15.4	234244	15.6	7	8
المال والتأمين والعقارات	49706	4.6	99977	6.6	15	8.9
الخدمات	143685	13.3	183383	12.2	5	7.9
الناتج المحلي الإجمالي	1083650	100.0	1505337	100.0	7	3.7

المصدر: الخطة الخمسية العاشرة، ص ٥٤

التحليل:

بلغ معدل وسطي النمو الاقتصادي في سورية (٥,١%) خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ (مرحلة الخطة الخمسية العاشرة) (وهو دون المعدل الذي استهدفته الخطة كمياً) وعليه فإن الخطة الخمسية العاشرة لم تتمكن من تحقيق معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي ضمن ما هو متوقع من خلال المشهد المتفائل (معدل نمو ٧%)، وبهذا الوضع فإن الاقتصاد الوطني بقي بحالة توازن متدنية نتيجة لأسباب عديدة منها صعوبة زيادة حجم الإنفاق الجاري على حساب الاقتطاع من الإنفاق الاستثماري وضعف القدرة على زيادة الإيرادات وتدني مستوى الادخار الوطني وتردد رأس المال الأجنبي في توسيع مساهماته الاستثمارية نتيجة لضعف حالة اليقين وتراجع الواردات والصادرات.

أما وسطي معدل الادخار الوطني فقد بلغ (١٣%) عام ٢٠٠٨ من الناتج المحلي الإجمالي وانخفض إلى نحو (١٠%) من الناتج عام ٢٠١٠، كما انخفض معدل الاستثمار نحو (٣%) عن ما كان عليه قبل الخطة (ذلك أن الادخار كما نعلم يشكل المورد الأساسي للاستثمار إذ يمثل الأخير الدعامة الأساسية في النمو الاقتصادي).

إن حصة الفرد من الناتج في سورية قد واكبت نمو حصة الفرد في الدول متوسطة الدخل في أواخر تسعينيات القرن الماضي، إلا أنها بقيت أقل من حصة الفرد من الناتج في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأعلى من حصة الفرد من الناتج في دول الدخل المتوسط الأدنى، إلا أن سورية لم تستطع المحافظة على معدل نمو يماثل معدل نمو هذه الدول في حصة الفرد من الناتج وتراجع مستوى هذه الحصة في السنوات الأخيرة لتزداد الفجوة بينها وبين مثيلاتها في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول الدخل المتوسط، ولتقترب أكثر من حصة الفرد من الناتج في دول الدخل المتوسط الأدنى، فقد بلغ وسطي معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي في سورية خلال فترة الخطة الخمسية العاشر (٢,٥%) فقط(المجموعة الإحصائية،٢٠١٠).

إن الأمر الأكثر أهمية في هذا الصدد أن النمو الاقتصادي خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة كان ضعيفاً ولم يكن محابياً للعمل. إذ تشير الدراسات إلى أن معدل البطالة كان مستقراً ولم ينخفض عن (٨%) في أحسن الحالات، كما أن معدل مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي سجل انخفاضاً خلال سنوات الخطة، وبذلك يسجل على الاقتصاد السوري عدم قدرته على خلق فرص عمل جديدة ومستدامة(انظر: التقرير الثالث للأهداف التنموية للألفية الثالثة، ٢٠١٠).

يمكن بشكل مبدئي عرض العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني من خلال مساهمة السكان (منتجين ومستهلكين) وتأثيرهم في النشاط الاقتصادي في جانبي العرض والطلب. إذ يمثل السكان مصدر قوة العمل ومن ثمَّ أحد أهم عناصر الإنتاج من ناحية العرض (العمل). في الوقت نفسه الذي يشكل فيه السكان أو القطاع العائلي أحد أهم مصادر الطلب الكلي المتمثل في الاستهلاك الخاص الذي يتحدد بموجبه فيما بعد الادخار الوطني، هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإن نمط النمو السائد يمكن أن يشكل حافزاً أو عقبة أمام المساهمة الفعالة للسكان في النمو الاقتصادي.

إن مسألة التركيب العمري للسكان هي مسألة ذات تأثير مباشر في النمو الاقتصادي، وفي هذا الشأن فإننا نجد في سورية أن نسبة السكان داخل القوة البشرية من مجموع السكان قد ارتفعت على حساب نسبة السكان خارج القوة البشرية خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة (وهذا التحول هو من نتاج النافذة الديموغرافية) فقد ارتفعت من (٥٧,٢%) عام ٢٠٠٦ إلى (٥٨,٨%) عام ٢٠١٠ (وعليه انخفض معدل الإعالة العمرية خلال الفترة نفسها)، علماً أن نسبة السكان داخل القوة البشرية هي بارتفاع مستمر منذ عام ١٩٧٠ حتى يومنا هذا، وهذه النسبة أعلى بما يعادل ٢٦% في عام ٢٠١٠ مقارنةً بحجمها النسبي في عام ١٩٧٠. إن هذا التغير في التركيب العمري للسكان هو فيما لو استُغلّ بالشكل المناسب يُعد مؤشراً إيجابياً خلال فترة التهيؤ لفرصة انفتاح النافذة الديموغرافية، إلا أنه في الواقع لم يُستغل ولم يقابل خلال هذه الفترة بنمو اقتصادي يواكب هذا

الارتفاع في حجم السكان داخل القوة البشرية، (أسلفنا أن معدل النمو الاقتصادي هو فقط (٥%) وأن هناك انخفاضاً بمعدل النمو الاستثماري بنسبة (٣%) وانخفاضاً أيضاً بمعدل الادخار...)، فضلاً عن عدم توفير فرص عمل بما يتناسب مع حجم الطلب عليه وثبات نسبي في معدلات البطالة وهو ما سيتم شرحه مفصلاً في الفقرات اللاحقة. كل ذلك يشير إلى أننا حتى الآن لا نسير على الطريق الصحيح لتحقيق نمو اقتصادي يهيئ للاستفادة من فرصة انفتاح الديموغرافية.

على الرغم من التحسن النسبي في برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة فإن القصور الواضح مازال يتجسد في انخفاض مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي. فعلى الرغم من أن النساء يشكلن ما نسبته (٤٨,٨%) من عدد السكان ونحو (٥٠%) من القوة البشرية في سورية عام ٢٠١٠ إلا أن معدل النشاط الاقتصادي الخام للإناث انخفض من (٩,٣%) عام ٢٠٠٦ إلى (٧,٢%) عام ٢٠١٠.

إن نسبة مساهمة المرأة في إجمالي النشاط الاقتصادي للقوة البشرية، وهو ما يسميه الاقتصاديون بمعدل النشاط الاقتصادي المنفتح، لم يتعدَّ (١٥,٢%) عام ٢٠٠٤ وانخفض إلى (١٢,١%) عام ٢٠٠٩ كما أن نسبة مساهمتها إلى إجمالي قوة العمل انخفضت من (١٦,٣%) في العام ٢٠٠٤ إلى (١٤,٨%) في العام ٢٠٠٩ ويعاني نشاط المرأة فوق ذلك انتشارَ البطالة في صفوفها، وهو أعلى من نظيره عند الرجال ويصل إلى (٢٢,٣%) بين النساء بينما يبلغ لدى الذكور (٥,٧%) في عام ٢٠٠٩.

تشير هذه المعدلات إلى ازدياد خروج المرأة من سوق العمل ومن ثمَّ إلى التحدي الذي يواجه سورية، تجاه فقدان مقومات الاستفادة من فرصة انفتاح النافذة الديموغرافية، المتمثل في التغير السلبي لمساهمة نصف المجتمع في العملية الإنتاجية مستقبلاً(المجموعة الإحصائية ومسح سوق العمل، ٢٠١٠).

ب _ أثر الاستعداد لانفتاح النافذة الديموغرافية في التشغيل وتفعيل سوق العمل:

إن أكثر المشكلات التي يعانيها سوق العمل هو تدني المستوى التعليمي والتحصيل المعرفي لقوة العمل إذ يشكل حملة الشهادة الابتدائية فما دون نحو (٦٨,٣%) من المجموع. ويشكل ذلك فجوة واسعة بين العرض والطلب على القوى العاملة وحالة من عدم التوازن أمام خطة الدولة في إصلاح الاقتصاد الوطني والرفع من المستوى التقاني لوسائل الإنتاج والتحضير لدخول العصر الرقمي واستخدامات العلوم والتقنيات المعقدة وتحديث المنشآت الإنتاجية والخدمية والنهوض بمستوى المنتوج السوري إلى المقاييس الدولية.

ويظهر تطور الحالة العملية للمشتغلين واقعاً سلبياً هو الآخر، إذ يلاحظ تراجع نسبة العاملين بأجر مقابل ارتفاع نسبة العاملين لحسابهم والعاملين بدون أجر لدى الأسرة، كما يبدو من مراجعة توزيع المشتغلين بحسب قطاع العمل ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الاقتصادي غير المنظم فهي تبلغ وفق إحصاءات عام ٢٠٠٣ نحو (٣٧,٥%) مقارنة بمعدل (٣٦%) عام ١٩٩٥ و(٢٣%) عام ١٩٨٧. وذلك بحد ذاته مؤشر بالغ الخطورة، إذ يدل على تفاقم حالة التشغيل المنقوص وافتقاد فرص العمل الجديدة في القطاع المنظم وعدم استثمار قوة العمل استثماراً أمثل وبإنتاجية عالية.

ومن الظواهر السلبية الأخرى هي ارتفاع معدلات البطالة التي تقدر بنحو (١٢,٣%) عام ٢٠٠٤ مقارنة بنحو (٨,٢%) عام ١٩٩٩ وأن غالبية العاطلين عن العمل (٧٨%) لم يعملوا من قبل، وأن نسبة الشباب (١٥ – ٢٤ سنة) من مجموع العاطلين تصل إلى نحو (٧٠%).

ولم يتولد ارتفاع البطالة عن الضغط السكاني فحسب فقد حصل كذلك نتيجةً لتدهور قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص العمل. فبعد أن كان يفي بقرابة (٢٠٠) ألف فرصة عمل في المتوسط سنوياً في الفترة بين ١٩٩٠و ١٩٩٥ لم يعد يقدم إلا (١٦٠) ألف فرصة عمل سنوياً بين ١٩٩٩ و٢٠٠٣. وإن هذا الأمر مرتبط بتراجع الاستثمار والتنمية وبتدهور مناخ الاستثمار، ومن الملاحظ في هذا الصدد أن تراجع القدرة على التشغيل قد شمل الغالبية العظمى من القطاعات الإنتاجية باستثناء الخدمات. وكما يتضح في الجدول رقم (٥- ٢).

الجدول (٦- ٢) معدلات نمو المشتغلين في القطاعات كافة

العمالة	١٩٩١-١٩٩٦	١٩٩٦-٢٠٠٣
زراعة	٥.٣	٠.٢-
صناعة	٨.٩	٢.١-
بناء	٧.٤	٠.١
تجارة	٩.٤	٢.٠
نقل	٥.١	٢.٩
خدمات*(تتضمن المال)	٠.٧-	٤.١
وسطي معدل نمو العمالة	٥.٠	١.١

المصدر: الخطة الخمسية العاشرة ص٥٧.

الشكل البياني (٦- ١) يبين توزيع المشتغلين (١٥ سنة فأكثر) بحسب أقسام النشاط الاقتصادي لعام ٢٠٠٣

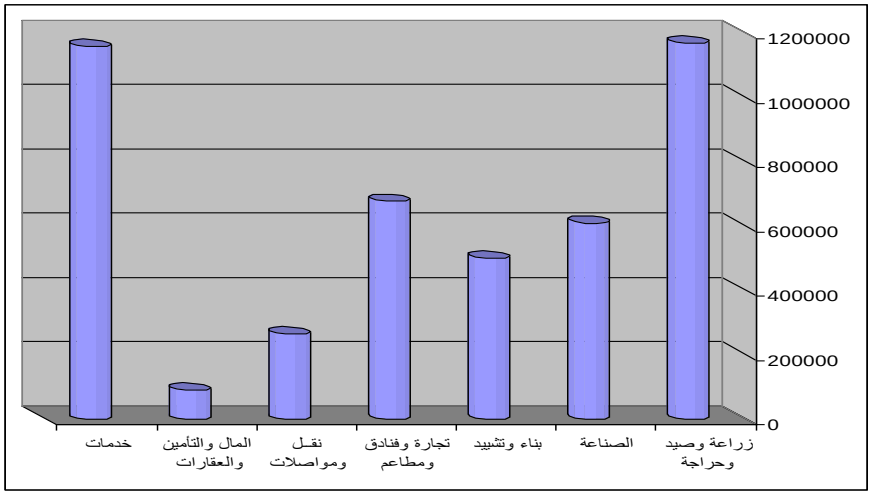

ومن مؤشرات الركود المرتبطة بقلة التشغيل وبانخفاض نسبة الاستثمار في القطاع الخاص نخص بالذكر تراجع معدل نمو إنتاجية العامل في القطاعات الرئيسة، فقد بلغ وسطي معدل نمو الإنتاجية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٣ نحو (١,٦٢%)، بينما كان (٣,٥%) للفترة ١٩٩١-١٩٩٦، وبالطبع يدفع هذا التراجع الشركات والمنشآت المشغلة إلى الحد أو الامتناع عن التشغيل والاستثمار لأنه يعني تدني عائدات الاستثمار(انظر: الخطة الخمسية العاشرة، ١٨٣- ١٨٤).

حظي قطاع التشغيل باهتمام الخطة التاسعة إلا أنه لم يفلح في التخفيف من حدة البطالة، ففي الوقت الذي كان المستهدف خفض معدلاتها من (٩,٥%) إلى (٦%) في نهاية الخطة، فإنها سجلت خلال تلك الفترة ارتفاعاً في المعدل إلى (١٢,٣%).

إن مشكلة توليد فرص العمل وحالة البطالة في سورية مماثلة لما يعانيه منه العديد من البلدان العربية (الأردن، تونس، لبنان، الجزائر، مصر) التي تصل معدلات البطالة فيها إلى نحو (١٧%)، إلا أن استمرار الأوضاع الحالية لأداء الاقتصاد الوطني وتدني معدلات نموه سيؤدي إلى تفاقم حالة البطالة

في المستقبل المنظور.

ولعل التحدي الرئيس للتغلب على ذلك هو في تعظيم أدوات الإدارة الاقتصادية وعوائدها والنهوض بجميع أركان محيط الاستثمار والأعمال ورفع القيود القطاعية، وإصلاح النظام التعليمي وتطوير أجهزة التدريب ووسائل تحصيل المعرفة كافة(انظر: الخطة الخمسية العاشرة، ١٨٦).

تهدف الخطة الخمسية العاشرة إلى توسيع دائرة الاستثمارات المنتجة والقادرة على توليد فرص العمل في القطاعات كافة وبالاعتماد على تطوير كل العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار بما في ذلك التشريعات والمؤسسات، مع اعتماد خطة متناسقة لتطوير سياسات وأجهزة التدريب المهني وإعادة التدريب وإصلاح النظام التعليمي والنظام الضريبي، وتنفيذ البرامج الاستهدافية لحل مشكلات البطالة في المناطق الأقل نمواً، وتحسين إدارة الاقتصاد الوطني ومكافحة الفساد وزيادة الفاعلية الحكومية، إضافة إلى الأهداف التالية:

١- تفعيل سوق العمل وتنظيمه باتجاه تخفيض معدلات البطالة وملاءمة العرض من العمالة مع متطلبات سوق العمل، وبما ينسجم مع توجهات الخطة الخمسية العاشرة، التي تقوم على استراتيجية الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي.

٢- تطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بالعمل وبما ينسجم مع توجهات الخطة الخمسية العاشرة(قانون العمل، قانون التأمينات الاجتماعية)

٣- تطوير سياسات وأجهزة التدريب المهني وإعادة التدريب وإصلاح النظام التعليمي.

٤- رفع إنتاجية العمل ونوعيته من خلال زيادة خبرات العاملين ومعارفهم ومهاراتهم والرفد بكوادر جديدة مؤهلة.

٥- دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة، وتأمين البيئة المناسبة لذلك.

٦- تأهيل القطاع الاقتصادي غير المنظم ليتمكن من المساهمة في عملية التنمية.

وعلى صعيد التقديرات الكمية، تهدف الخطة الخمسية العاشرة إلى الآتي:

أولاً- تخفيض نسبة البطالة من (١٢%) - تبعاً لتقديرات الحكومة- عام ٢٠٠٥ إلى (٨%) عام ٢٠١٠، علماً أن هذه النسبة قد ترتفع إلى نحو (١٧%) إذا استمرت السياسات الحالية، ويتفرع عن هذا الهدف الرئيسي أهداف عديدة أخرى، من أهمها الأهداف التالية:

- نسبة استثمار تصل إلى (٣٠%) خلال فترة الخطة مع ترشيد الاستثمارات بكل أصنافها على ألا تقل حصة النشاطات كثيفة العمالة عن ثلث الاستثمارات.
- الوصول في أواخر الخطة العاشرة إلى رفع نسبة من أنهوا التعليم الأساسي (تسع سنوات) إلى (٥٠%) من القوى العاملة عن طريق تطوير النظام التعليمي وتحسين أدائه وتطوير التعليم المهني بحيث يرتفع عدد المتخرجين بالدرجة المطلوبة من النظام التعليمي العام بـ(١٠٠) ألف سنوياً، وأن يزداد عدد المتدربين الذين يخضعون إلى إعادة التدريب إلى ٢٠٠ ألف شخص سنوياً سواء من يدخل إلى سوق العمل أول مرة أم أولئك الذين يعملون ويحتاجون إلى استكمال التأهيل أو تجديده.

ثانياً- يمكن خلال الخطة العاشرة شحن القوى العاملة بطاقة إضافية من الكفاءات تتركب من مليون ونصف مليون عامل يملكون مستوى التأهيل المطلوب. ويقتضي إدراك هذا الهدف إعداد برنامج طموح ومتناسق مع متطلبات المشاريع الاستثمارية الجديدة وتنفيذه.

ثالثاً- خلق (١٢٥٠٠٠٠) مليون ومئتين وخمسين ألف فرصة عمل خلال الخطة الخمسية العاشرة أي بمعدل (٢٥٠) ألف فرصة عمل سنوياً(انظر: الخطة الخمسية العاشرة، ١٨٨- ١٨٩).

التحليل:

يرتبط التشغيل والطلب على قوة العمل بمعدل النمو الاقتصادي من جهة والمصادر القطاعية التي يتحقق فيها هذا النمو من جهة أخرى، وتتعرض سوق العمل المطلوبة لمواكبة فرصة انفتاح النافذة الديموغرافية في سورية إلى عدد من التحديات التي تلقي بثقلها على فرص التشغيل ومواصفاته، ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى نوعين، يتعلق الأول بالتحديات الكمية ذات العلاقة بمبدأ انفتاح النافذة الديموغرافي المتمثل في وصول نسبة السكان داخل القوة البشرية إلى أقصى مستوياتها مقارنة بانحسار نسبة الفئات المعالة، وهو ما يعني زيادة في عدد السكان الطالبين للعمل وهذا ما سيشكل ضغطاً على سوق العمل، بينما يعتمد الثاني على كفاءة نشاط سوق العمل في إحداث فرص عمل من جهة، وتأثيره في تحفيز التعليم نوعاً وكماً، وتحفيز رفع معدلات نمو قوة العمل المتمثل بتخفيض فاقدها (الفاقد النسوي، الفاقد التعليمي، المحبطين...) من جهة أخرى.

اتسمت المرحلة الماضية ٢٠٠٦-٢٠١٠ بعدم تساوي العلاقة وتناسقها بين معدلات نمو المتغيرات الأساسية لسوق العمل، من نمو للقوة البشرية وقوة العمل ومعدلات التشغيل والبطالة، إلى درجة أنه يصعب في أحيان كثيرة تفسير بعض ظواهرها.

وتدل المؤشرات المرتبطة بفرصة التهيؤ للاستفادة من انفتاح (النافذة الديموغرافية) إلى دلائل سلبية خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين السكان والتنمية، فإن هناك فجوةً كبيرةً ملحوظةً بين معدل نمو القوة البشرية ومعدل نمو قوة العمل. لقد شهدت الفترة السابقة معدلات نمو لفاقد قوة العمل أكبر من معدلات نمو قوة العمل نفسها. إذ نما مجموع السكان خارج قوة العمل بمعدل سنوي بلغ نحو (٤,٢%) خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠١٠ بينما نمت قوة العمل بمعدل نمو سنوي

بلغ (٢%)، وفي ضوء محدودية تأثير ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم ما بعد الأساسي في نمو قوة العمل فإن الفاقد الأساسي منها، الذي يفسر نمو فاقد قوة العمل بنحو ضعف نمو قوة العمل، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمحدّدي الفاقد النسوي، والإحباط.

إن سوق العمل في سورية لم يشهد نمواً حقيقياً في الطلب على قوة العمل. وتمثل هذا الوضع بمحدودية فرص العمل المحدثة، ومن ثمَّ فإن الثبات النسبي في معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠١٠ يمكن أن يعزى إلى جانب العرض المتمثل، بالانسحاب الكبير للمرأة من سوق العمل فيما عدا القطاع الحكومي منه، والإحباط الذي يواجهه الداخلون الجدد إلى سوق العمل، ويضاف إلى ذلك الهجرة الواسعة لليد العاملة المؤهلة ومتوسطة التأهيل، التي ستبقى فرص الهجرة واستقطاب البلدان المستقطبة للهجرة الخارجية الدولية مفتوحة نسبياً أمامها، وبأقل قدر من المعوقات. ويؤدي ذلك كله إلى نمو محدود لقوة العمل، على مستوى جانب الطلب المتعلق بفاعلية السوق ونشاطه في خلق فرص عمل. وهذا ما يعطي تفسيراً واضحاً للاستقرار النسبي لمعدل البطالة على الرغم من محدودية نمو فرص العمل.

تبدو ظاهرة البطالة في سورية أمراً مقلقاً، كون فاقد قوة العمل والبطالة يمثلان الطاقة البشرية المهدورة، وتؤثر هذه الظاهرة تأثيراً غير مباشر في مستوى الإنتاج كون العاطلين من العمل يمثلون طاقات غير منتجة من جانب، ومستهلكة من جانب آخر. ويضاف إلى ذلك نسبة عالية من الموارد البشرية العاطلة من العمل هي كوادر متعلمة أنفقت مبالغ كبيرة في سبيل تأهيلها، في الوقت الذي يحتاج فيه سوق العمل بالدرجة الأولى إلى المؤهلين في زمن التخصص والمؤهلات للدخول في اقتصاد المعرفة.

الشكل(٦- ٢) معدلات البطالة وفق التعريف الدولي للبطالة %

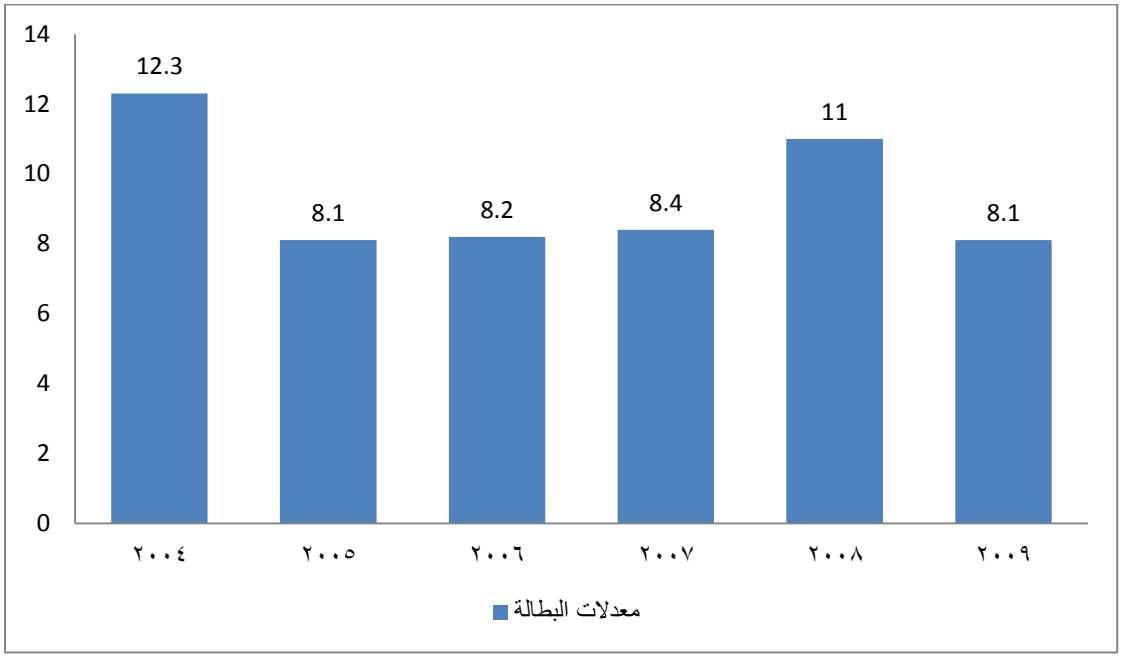

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء للعام ٢٠٠٩

وفق المعطيات السابقة انخفض معدل البطالة من (١٢,٣%) في العام ٢٠٠٤ إلى (٨,١%) في العام ٢٠٠٩ ويعزى السبب الرئيس لهذا الانخفاض بضعف الدخول إلى سوق العمل، فعلى الرغم من دخول نحو (١,٦) مليون نسمة من السكان إلى القوة البشرية خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٩ إلا أن نحو ثلثهم فقط، دخل سوق العمل وهو ما يقدر نحو (٤٩٦) ألف مشتغل، أي بزيادة سنوية بلغت (٩٩) ألف داخل إلى سوق العمل.

لقد تم خلال هذه الفترة إحداث (٦٥٩٩٤٤) فرصة عمل، أي بوسطي سنوي قدره (١٣٠) ألف فرصة عمل (في الوقت الذي فقد فيه القطاع الزراعي نحو (١٦٩,٥) ألف فرصة عمل خلال السنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٩) ولو افترضنا أن قوة العمل نمت بمعدل نمو القوة البشرية (٢,٨%) (على

الرغم من عدم تماشي هذا الفرض مع متطلبات التهيؤ لفرصة انفتاح النافذة الديموغرافية التي تتطلب تعظيم نسبة قوة العمل على حساب فاقدها) أي مع الاحتفاظ بالنسب نفسها للعام ٢٠٠٤ من مساهمة المرأة في قوة العمل والنشاط الاقتصادي، والحفاظ على معدلات الالتحاق بالتعليم ما بعد الأساسي نفسها (على الرغم من تراجعها في مرحلة التعليم الثانوي) والمحافظة على النسب الأخرى المتعلقة بفاقد قوة العمل نفسها، لكان حجم قوة العمل للعام ٢٠٠٩ مساوياً لـ (٥٩٨٤٨٤٥) عاملاً، وبذلك يكون معدل البطالة (١٦,٥%) في العام ٢٠٠٩ ومن ثمَّ وجود نحو (٩٨٧٤٩٩) شخصاً بحاجة لفرصة عمل(المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠١٠).

لقد تجاوز معدل نمو الطلب على قوة العمل معدل نمو العرض منه خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، مما حافظ على معدلات بطالة مستقرة (نحو ٨% كمتوسط خلال الفترة نفسها)، وهذا ما أظهرته مسوح قوة العمل التي يجريها المكتب المركزي للإحصاء.

وفي هذا المجال نذكر أن معدل نمو الطلب على العمل والعرض منه كان سالباً في عام ٢٠٠٦. وبسبب الأزمة العالمية كان معدل نمو الطلب على العمل سالباً في عام ٢٠٠٨. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٠ كان معدل نمو العرض من العمل سالباً.

يشكل الأفراد من داخل قوة العمل نسبة ٤٣,٨% من القوة البشرية (٥٥٨٠٣٠١ فرد)، مقابل (٥٦,٢%) خارج قوة العمل من القوة البشرية (٧١٨٢٤١٥ فرداً) وهي نسبة مرتفعة ينبغي العمل على تحويل القوة البشرية خارج قوة العمل إلى قوة بشرية داخل قوة عمل لأنها تشكل العنصر الأساس في عملية التنمية.

توزعت المساهمة النسبية لكل من أقسام النشاط الاقتصادي في التشغيل خلال الفترة الواقعة بين العام ٢٠٠٦ والعام ٢٠١٠ وفقاً لما يلي:

شهدت الفترة بين العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ تطوراً ملحوظاً في نسبة مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل، فقد ارتفعت نسبة المشتغلين في القطاع من (١٥,٢%) في العام ٢٠٠٤ إلى (٢١,٦%) في العام ٢٠١٠ في مقابل ذلك انخفضت نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي من (١٧,١%) إلى (١٣,٤%) خلال الفترة نفسها. هذا التغير كان ناجماً عن فقدان قطاع الزراعة ما يقارب (١٧٠) ألف فرصة عمل خلال تلك السنوات، وشكلت مساهمة القطاع الحقيقي في التشغيل (الزراعة والصناعة) ما نسبته (٣٢%) من إجمالي المشتغلين وارتفعت هذه النسبة في العام ٢٠١٠ إلى (٣٥%) من إجمالي المشتغلين.

وكان الانخفاض الكبير الملحوظ خلال هذه الفترة هو في مساهمة كل من قطاعي الخدمات والبناء والتشييد في التشغيل من (٢٩,٩%) و(١٩,٥%) إلى (٢١,٧%) و(١٦,٢%) على التوالي.

يُعدُّ قطاعا الخدمات والزراعة المشغلين الرئيسين للإناث فقد بلغت نسبة الإناث المشتغلات في هذين القطاعين (٨١,٨%) من إجمالي المشتغلات في العام ٢٠٠٤ وانخفضت هذه النسبة في العام ٢٠١٠ إلى (٧٩,٧%).

الشكل (٦—٣) توزع المشتغلين بحسب أقسام النشاط الاقتصادي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩

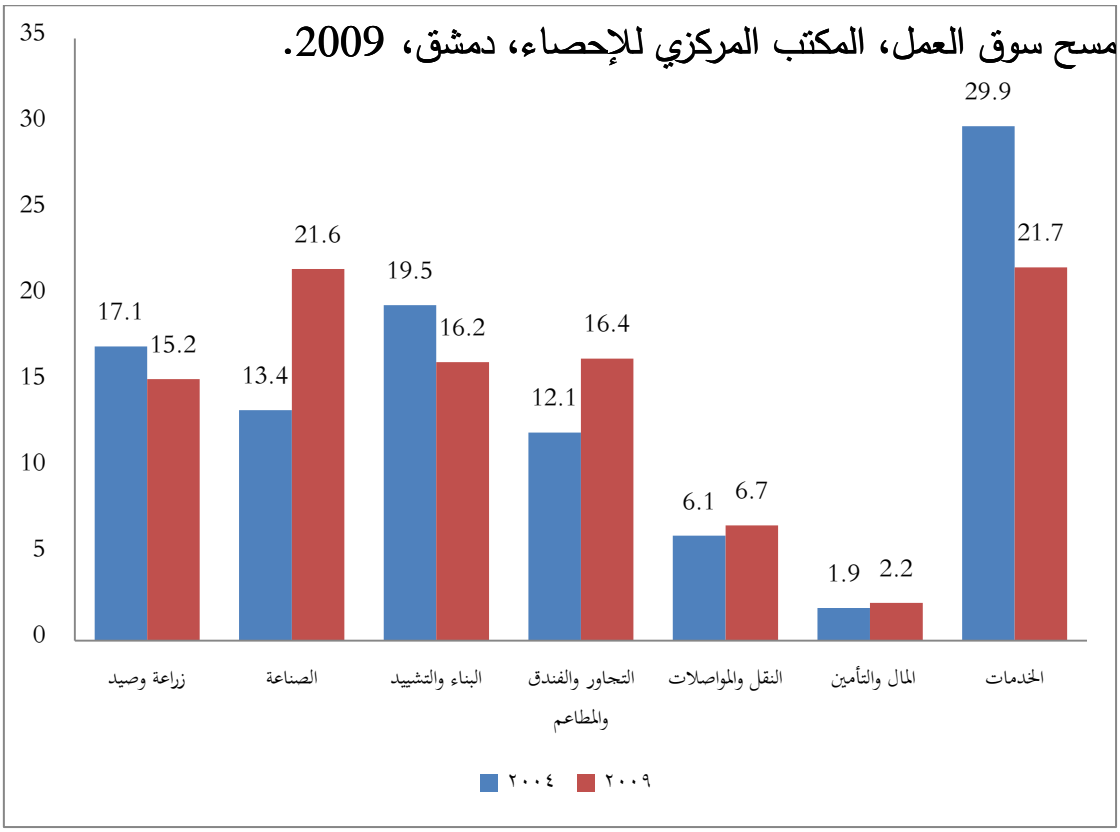

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء (مسوح قوة العمل لعامي ٢٠٠٤– ٢٠٠٩)

يُعد التشغيل تحدياً أساسياً من تحديات السنوات القادمة التي سوف يستمر فيها معدل النمو العالي للقوة البشرية خاصة في ضوء الانتقال من المفهوم التقليدي للعمل (الذي تم تحليل بيانات العمل على أساسه) إلى ما يسمى العمل اللائق الذي اعتمدته (منظمة العمل الدولية) في العام ١٩٩٩، الذي يتمحور حول العمل المنتج الذي يليق بالإنسان وبقدراته وإمكاناته، ويحقق له مستوىً لائقاً من العيش الكريم، ويحقق له الحرية والعدالة والأمن، ومن ثمَّ فإن شرط اللياقة لا يقل أهمية عن فرصة العمل.

يمكن القول في ضوء المعطيات الرسمية لسوق العمل: إن النشاط في سوق العمل خلال السنوات الماضية كان قاصراً عن إيجاد أكثر من (١٣٠) ألف فرصة عمل سنوياً، التي كانت ذكوريةً بحتةً (في حين أن الخطة هدفت إلى إيجاد (٢٥٠) ألف فرصة عمل سنوياً)، فقد انخفض عدد المشتغلات بمقدار (٤) آلاف مشتغلة أي بمعدل فقد أنثوي سنوي بلغ (٨٠٠) مشتغلة. وهذا ما يؤكد خروج الإناث من سوق العمل، وبالتالي انخفاض معدل مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي كما تمت الإشارة إليه في الفقرة السابقة من هذا الفصل، وهذا ما يشير إلى أن استمرار المؤشرات الحالية مستقبلاً سيفقد سورية فرصة الاستفادة من النافذة الديموغرافية في حال تحققها، وسيضعها في الوقت نفسه في مشكلات التوتر بين تنامي حجم القوة البشرية ومحدودية فرص العمل عموماً والعمل اللائق خصوصاً.

ثانياً– أثر الاستعداد لانفتاح النافذة الديموغرافية (٢٠٠٦– ٢٠١٠) في الأوضاع الاجتماعية في سورية من خلال تحليل الخطة الخمسية العاشرة.

أ– أثر الاستعداد لانفتاح النافذة الديموغرافية في التعليم:

التعليم قبل كل شيء هو حق من حقوق الإنسان، وسورية ملتزمة بتحقيق هدف التعليم للجميع. وعليه فإن القضاء على الأمية والحد من التسرب الدراسي ومعالجة الظواهر المتعلقة بمعدلات البطالة المرتفعة بين ذوي التحصيل الدراسي المتدني، إضافة إلى تحقيق معدلات عالية في القبول بمراحل التعليم المختلفة تعد من بين الاستراتيجيات المهمة التي تتبناها الخطة الخمسية العاشرة

من جانب آخر، ومن أجل مواكبة الإصلاح التعليمي لعملية التحول المجتمعي التي تضع الخطة الحالية الحجر الأساس لإقلاعها، فإن العملية التعليمية بعناصرها الأساسية، تحتاج إلى مراجعة شاملة من أجل تحقيق منظور نوعي جديد للتعلم. من جانب آخر، يجب تطوير التعليم العالي من أجل توفير قوة عمل عالية التأهيل متعددة المعارف ومهنية قادرة على نقل الاقتصاد الوطني إلى عصر العولمة والمعرفة والتنافسية الحادة والانفتاح على الاقتصاد العالمي.

المرامي الكمية الأساسية للمستويات التعليمية المختلفة:

١– التعليم غير النظامي:

١– مواصلة تحقيق هدف محو الأمية وذلك عن طريق توفير فرص تعليم القراءة والكتابة لنحو (٥٠%) من الأميين خلال سنوات الخطة، مع التأكيد على البرامج الموجهة للمرأة وللمناطق الفقيرة.

٢– توفير برامج تدريبية للمتسربين من مراحل التعليم الأساسي ولخريجي برامج محو الأمية لتزويدهم بمهارات تفيدهم في توفير فرص العمل الذاتي، بأن

يتم تدريب (٢٥٠٠) معلم ومعلمة

ً٣- التعليم ما قبل الأساسي:

ً٤- زيادة عدد رياض الأطفال بحيث نضمن أن نحو (٣٠%) من التلاميذ يدخلون السنة الأولى من التعليم الابتدائي بإعداد تربوي مسبق.

ً٥- توفير تدريب لنحو / ٣٠٠٠ / معلم ومعلمة وإعدادهم للتدريس في رياض الأطفال التابعة للحكومة والمنظمات الشعبية وفق المعايير التربوية.

٢- التعليم الأساسي:

ً١- زيادة معدلات القيد الصافي في التعليم الابتدائي لتصل إلى حدود (٩٨%).

ً٢- تخفيض معدلات التسرب من (٤%) إلى (١%) مع نهاية الخطة.

ً٣- زيادة نسبة المعلمين المؤهلين إلى (٧٠%).

٣- التعليم الثانوي:

رفع معدل القبول والانتقال من التعليم الأساسي إلى (٨٥%).

التعليم المهني والتقني:

ً١- فتح وإنشاء المهن الجديدة التي تتوافق مع سوق العمل.

ً٢- افتتاح (٣٩) مدرسة تجارية.

٣- افتتاح (٢٩) مدرسة صناعية.

٤-التعليم العالي والبحث العلمي:

١- تطوير الجامعات والتعليم المفتوح على مستوى المحافظات بحيث ترتفع معدلات القبول من (١٧%) إلى (٢٥%).

٢- إنشاء (٦) جامعات إقليمية بالتوافق مع خطة التنمية الإقليمية المتوازنة.

٣- وضع آليات تنسيقية لعمل الجامعات الإقليمية(الخطة الخمسية العاشرة، ص٧٠٧-٧٠٨).

وستركز خطة القبول على البرامج ذات الطلب العالي التي تحظى بأولوية في الخطة الخمسية العاشرة وتراعي جوانب النوع الاجتماعي وزيادة معدلات قبول الفتيات في الأقسام العلمية وتعمل على إيجاد معايير جديدة إضافية في نظام المفاضلة تأخذ بالحسبان قدرات الطالب الذهنية والفكرية ومما ورد في هذه الخطة.

- تصميم وتنفيذ سياسات قبول وخطة مرحلية تعمل على زيادة أعداد الطلبة في كليات وأقسام إدارة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات بمعدل (٩%)، وفي كليات العلوم والهندسة والتكنولوجيا والطب بمعدل (٢٥%) وفي التربية (٨%) مع التقليل من معدلات القبول في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بمعدل (٨%).
- الحفاظ على نسبة أستاذ / طالب بحيث تكون بحدود (١/٤٠) في الأقسام الأدبية و(١/٢٠) في الأقسام العلمية، والتمسك ببرنامج صارم وفق المقاييس الدولية مبني على دراسة الأعباء التدريسية وتحليلها من أجل أن نضمن بأن الأستاذ الجامعي يوزع وقته بين التدريس وتقديم الاستشارات والإرشاد للطلبة والبحث العلمي، وبأنهم قادرون على توفير تعليم ذي نوعية عالية.
- تصميم وتنفيذ خطة لإدارة قبول الطلبة وتوزيهم على الدراسات العليا بحيث يتم الارتفاع

بعدد طلبة الدراسات العليا وإيصاله من (٣%) في وضعه الحالي إلى (١٠%) من مجموع طلبة الجامعات عام ٢٠١٠ (انظر: الخطة الخمسية العاشرة، ٧١٨-٧١٩).

التحليل:

كانت سورية قد بذلت جهوداً كبيرة في هذا المجال من خلال التعليم العام والإلزامي، وزيادة عدد سنوات التعليم الإلزامي للتماشي مع متطلبات الثورة العلمية والتقنية الحديثة لزيادة العرض من قوة العمل عالية التأهيل والتعليم، وقد تحقق تقدم مهم في هذا المجال من خلال تراجع معدلات الأمية بين السكان، وزيادة أعداد الفئات التعليمية المختلفة.

إلا أنه لاتزال هناك نسبة عالية من الأمية في بعض المناطق، فالخطة الخمسية العاشرة لم تستطع تحقيق هدفها في نهاية مدتها من خفض معدل الأمية إلى النصف، فقد بلغ وسطي معدل الأمية بين السكان (١٥) سنة فأكثر (١٦,٩%) عام ٢٠٠٩ محققاً بذلك تراجعاً بنقطتين مئويتين مقارنة بعام ٢٠٠٤ الذي بلغ فيه (١٨,٩%) كما تحقق تحسن في بعض المراحل التعليمية وإن كان غير كاف، وأدنى مما كان مستهدفاً في الخطط الوطنية.

فالتحسن في المستويات التعليمية لم يكن متناسباً ومنسجماً، إلا أنه يبرر التقدم نحو مرحلة أو عتبة مهمة تتمثل باتساع قاعدة التعليم لتشمل معظم القوة البشرية، كما لم يكن التقدم المحرز متكافئاً لدى الجنسين، فالأمية لدى الذكور بلغت عام ٢٠٠٩ نحو (٨,٩%) في حين كانت لدى الإناث تعادل (٢٤,٣%) كما أنه لم يكن متكافئاً على صعيد المحافظات، إذ حققت المحافظات الساحلية والجنوبية أدنى معدلات للأمية، وحافظت المحافظات الشمالية والشرقية على معدلات مرتفعة من الأمية عكست التباين في مستويات التنمية المتحققة على صعيد البلاد.

تعكس هذه المعطيات التباين بين المحافظات في معدل الإعالة بذات الوقت الذي تعكس فيه المستوى التنموي وتباينه بين المحافظات. وتتطابق هذه النتائج مع مستويات مساهمة المرأة في النشاط

الاقتصادي والمستوى التعليمي على صعيد المحافظات. فالمحافظات التي تعاني معدلات أمية مرتفعة ومعدلات التحاق بالتعليم منخفضة، ومعدلات منخفضة لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي هي الأقل مساهمة في قوة العمل مقارنة بمساهمتها بعدد السكان.

وفيما يتعلق بالتعليم الأساسي لم يتحقق هدف الخطة في الوصول إلى معدل قيد صافٍ (٩٨%) حيث بلغ معدل القيد الصافي عام ٢٠١٠ (٩٧,٨%)، أما مؤشر عدد الطلاب في الشعبة الصفية الواحدة فلا يزال على حاله خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة (٢٧ طالباً في الشعبة) كما أن عدد المدارس مقارنة بعدد الطلاب لا يزال يحافظ على النسبة نفسها، وسطياً(٢٧٣) طالباً في كل مدرسة عام ٢٠٠٦ تحوي وسطياً (١٠) شعب، وفي عام ٢٠١٠ نجد أن ما يقارب (٢٧٢) طالباً لكل مدرسة وهذه المدرسة تحوي (١٠) شعب صفية، ويوضح ذلك الجدول رقم (٦- ٣) من خلال تزايد عدد الطلاب مع عدد المدارس.

الجدول (٦- ٣) عدد المدارس في مرحلة التعليم الأساسي (حلقة أولى وثانية) وعدد التلاميذ فيها من عام ٢٠٠٦- **٢٠١٠**

السنة	عدد المدارس	عدد الطلاب
٢٠٠٦	١٥٦٩٣	٤٢٩٧٥٨٠
٢٠٠٧	١٦١٩٠	٤٣٩٤٢٩٤
٢٠٠٨	١٦٥٧٩	٤٥١٤٨٠١
٢٠٠٩	١٦٨٥٣	٤٥٦٤٠٨٩
٢٠١٠	١٧١٢٠	٤٦٦١٨٧٢

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠١١

إن معدلات نمو الطلاب في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي فاقت معدلات نمو السكان، فقد بلغ معدل النمو السنوي لطلاب التعليم الثانوي (٦,١%) بين عامي ٢٠٠٦ – ٢٠١٠ وبزيادة سنوية وسطية (١٢٠٦٠) طالباً.

وعلى الرغم من ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي والعام من (٢٥%) عام ٢٠٠٦ إلى (٢٧%) عام ٢٠١٠ إلا أن معدل الالتحاق بشقيه العام والمهني انخفض خلال هذه الفترة نفسها من (٣٤%) إلى (٣٢%)، وحافظ متوسط عدد الطلاب في القاعة الصفية على المعدل نفسه بحدود (٣١) طالباً في الشعبة خلال هذه الفترة، بينما شهد هذا المعدل انخفاضاً واضحاً في التعليم المهني من (٣٣) إلى (٢٨) نتيجة لانخفاض القبول من (٧٠%) إلى (٤٠%) من الناجحين في التعليم الأساسي. كما حافظ متوسط عدد الطلاب للمعلم في التعليم الثانوي على المعدل نفسه بحدود (٩) طلاب للمعلم، بينما انخفض في التعليم المهني من (٨) إلى (٦) طلاب للمعلم بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠ (انظر: التقرير الوطني الثاني عن حالة سكان سورية، ٢٠١٠، ١٥٠).

ويوضح الجدول (٦-٤) تطور عدد طلاب المرحلة الثانوية مقروناً بتطور عدد المدارس الثانوية خلال أعوام الخطة الخمسية العاشرة حيث نجد فيه من خلال عملية حسابية بسيطة هي قسمة عدد الطلاب على عدد المدارس في كل الأعوام الخمسة أرقاماً متقاربة جداً (نسبة عدد المدارس إلى عدد الطلاب متساوية تقريباً) والسبب برأيي يعود بالدرجة الأولى ليس لمواكبة قطاع التعليم في المرحلة الثانوية لأعداد الطلاب وإنما بسبب انخفاض نسب التحاق الطلاب بهذه المرحلة ومن ثمَّ ينبغي بذل المزيد من الجهود نظراً لأهمية هذه المرحلة من حيث رفدها للمجتمع بشريحة واعية مؤهلة ومتدربة ومتعلمة من خلال التعليم المهني الصناعي والتجاري والتعليم العام وصولاً إلى المراحل الجامعية.

الجدول (٦– ٤) تطور عدد طلاب المرحلة الثانوية وعدد المدارس الثانوية من عام ٢٠٠٦– ٢٠١٠

السنة	عدد المدارس	عدد الطلاب
٢٠٠٦	١٤٧٩	٣٣٢٦٥٩
٢٠٠٧	١٦١٧	٣٦١٧٤٥
٢٠٠٨	١٦٨٨	٣٦٧٥٧٢
٢٠٠٩	١٧٦٢	٣٨١٧٠٢
٢٠١٠	١٨٢٠	٣٩٢٩٦٢

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠١١

وقد افتتحت الدولة خلال الخطة، (٤١) مدرسة صناعية و(١٧) مدرسة تجارية فاستطاعت تحقيق ما يفوق هدفها فيما يتعلق ببناء المدارس الصناعية في حين أنها لم تحقق هدفها فيما خص المدارس التجارية.

وعلى العموم، فعلى الرغم من التوسع القاعدي لعدد الطلاب في التعليم الأساسي والثانوي، فلا يزال عدد الطلاب في الشعبة الصفية كما أسلفنا مرتفعاً قليلاً، ولكي نستطيع التدريس بالطرق الحديثة فإننا نحتاج إلى عدد طلاب مناسب في الشعبة الصفية لننتج نوعية أفضل من الطلاب، فضلاً عن ارتفاع عدد الطلاب بالنسبة للمعلم الواحد.

إن نسبة السكان ذوي التعليم العالي أو الجامعي لا تزال ضعيفة وغير كافية لتحقيق النقلة النوعية المطلوبة على الصعيدين الإنتاجي وإنتاجية العمل. فارتفاع نسبة الرسوب في الشهادة الثانوية العامة، وشروط القيد التي تقوم على معيار وحيد هو الدرجات، هو ما ساهم في تراجع عدد طلاب التعليم العالي الذين تمتلكهم سورية مقارنةً بالبلدان الأخرى. فعلى الرغم من الارتفاع النسبي المطرد الذي

طرأ على نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي من مجموع الفئة العمرية للسكان (١٨-٢٣)، من (١٢,٥%) وسطياً خلال سنوات (١٩٧٠- ٢٠٠٣) إلى (١٧,٤%) في العام ٢٠٠٦ وإلى ٢٠% عام ٢٠١٠ على مختلف أنواع التعليم العالي العام والخاص ومستوياته، فإن هذه النسبة لا تحقق طموحات الخطة الخمسية العاشرة ولا تزال متدنية بالنسبة إلى مثيلاتها في بعض بلدان العالم حيث يبلغ المتوسط (٢٠%) في العالم، و(٤٠%) في الدول المتقدمة، و(٢٥%) في البلدان العربية والشرق الأوسط.

يحتل التخطيط للتعليم حيزاً واسعاً في التخطيط للتنمية الشاملة، فالتعليم هو الأداة الأكثر فاعليةً في عملية التنمية، من خلال مدّ التنمية بقدراتٍ بشريةٍ مؤهّلةٍ قادرةٍ على استيعاب التطور التكنولوجي وتسخيره في عملية الإنتاج، إذ إن أي تطور اقتصادي مستقبلي، ينطوي على تغيرٍ في أساليب الإنتاج، ويحتاج هذا التغير إلى موارد بشريةٍ تستطيع فهمه، والتعامل معه.

ومنه يجب التركيز على العلاقة المتبادلة بين التعليم وسوق قوة العمل وإعطاؤها اهتماماً خاصاً لتشغيل المخزون التعليمي، نظراً لأن رأس المال البشري المتجسّد في قوة العمل يمثل تكاليفَ مرتفعةً على الفرد والمجتمع، وهدراً للموارد، إن لم يتم تشغيلها تشغيلاً أمثل. تطرح العلاقة بين التعليم وسوق قوة العمل مشكلاتٍ عديدةً ليس من حيث مدى التطابق العددي بين العرض والطلب فقط، لكن كذلك في مدى التطابق النوعي، والتوازن الذي يتم في السوق بين العرض والطلب، وفهم طبيعة المؤثرات التي تساعد على هذا التوازن كالتعليم وسياسات الأجور ومدى تحفيزها على التعلم(العائد على التعليم)، وأثر اختلال التوازن في البطالة أو عجز عرض قوة العمل.

يكمن جوهر الاستفادة من فرصة انفتاح(النافذة الديموغرافية) في التحضير الجيد لتوظيفها، ولا يقتصر هذا التحضير على المجالات المتعلقة بالجانب الكميّ من تعظيم قوة العمل، كجزء من القوة

البشرية بل يجب الذهاب أبعد من ذلك أي إلى ما يتعلق بالتحضير النوعي الذي يشكل التعلم أهم أركانه.

ب– أثر الاستعداد لانفتاح النافذة الديموغرافية في الصحة:

شهدت سورية خلال العقدين الماضيين توسعاً كبيراً في البنية التحتية الصحية والموارد البشرية حتى باتت الخدمات الصحية متوفرة في المناطق الجغرافية كافة. وتشكل هذه الموارد ركيزة قوية لبناء نظام صحي جيد لجميع المواطنين. كما يقلل توفر هذه البنية التحتية والموارد البشرية من كلفة تحديث النظام الصحي التي كان يمكن أن تتكلفها الدولة في حال عدم توفرها. إضافة إلى ذلك توجد قاعدة صناعية وطنية جيدة للأدوية والمستحضرات والتجهيزات الطبية التي يمكن الاستفادة منها.

المرامي الكمية الأساسية للخطة الخمسية العاشرة في القطاع الصحي:

- تحسين توقع الحياة للإنسان السوري ليصل إلى ٧٣ سنة في نهاية الخطة، وتحسين المستوى الصحي الإجمالي للمجتمع السوري.
- تحقيق معدل نمو سنوي قدره (١٠%) في إنتاجية القطاع الصحي.
- زيادة الاستثمارات في قطاع الإنتاج الدوائي للأصناف غير المصنعة حالياً ورفع نسبة التغطية من (٩٠%) إلى (٩٢%) (الأنسولين والأدوية السرطانية)
- التوسع في توفير الخدمات الاستشفائية لتحسين معدل إمداد أسِرَّة المشافي إلى نحو (١,٨) لكل ألف من السكان على الأقل في جميع المحافظات ورفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في هذا التوسع إلى (٦٥%).
- خفض العجز في الميزان التجاري الدوائي إلى أقل من (١٠%).
- زيادة نسبة الصادرات من الأدوية الوطنية إلى الخارج بنسبة (٢٠%).
- خفض نسبة إنفاق الفرد على الدواء من إجمالي الإنفاق على الصحة بمقدار (٢٥%).
- بلوغ أهداف التنمية للألفية في المجال الصحي المتمثلة في خفض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى (١٤) لكل ألف مولود حي والأطفال دون الخامسة إلى (١٦) لكل (١٠٠٠) مولود حي والأمهات إلى (٤٥) لكل مئة ألف ولادة حية والمحافظة على معدل الانتشار

الحالي لمتلازمة عوز المناعة المكتسبة المقدر بحوالي ٧ لكل مائة ألف من السكان.

- *تعزيز الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية وخفض معدلات الخصوبة الإجمالية للمرأة السورية من معدلاتها الحالية المقدرة بنحو (٣,٨) إلى نحو (٣,٢) لكل سيدة ورفع معدلات استخدام الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة إلى نحو (٦٠%) من السيدات في سني الحمل والإنجاب وتقليص نسبة السيدات ذوات الحاجة غير الملباة إلى أقل من (٥%).*

تحليل:

لقد تضافرت مجموعة من العوامل في ازدياد الطلب على الخدمات الصحية. منها على سبيل المثال النمو السكاني الذي يضيف سنوياً ما يزيد على نصف مليون مستهلك جديد لهذه الخدمات خلال فترة الاستعداد لانفتاح النافذة الديموغرافية. كما يشكل ازدياد العمر المتوقع لحياة المواطن السوري عاملاً إضافياً لزيادة الطلب على الخدمات الصحية، فضلاً عن ارتفاع كلفة تقديم الخدمات الصحية ارتفاعاً مذهلاً على المستوى العالمي نتيجة ارتفاع كلفة التكنولوجيا الطبية والمواد التشخيصية والعلاجية(انظر: الأمم المتحدة، ٢٠٠٧، ٧٩).

وتحتاج البنية التحتية الصحية إلى تطوير كبير كمي ونوعي، إذ يقدر إمداد أسرّة المشافي حالياً بنحو (١,١ سرير) لكل ألف من السكان (أي ٦٦١ نسمة لكل سرير واحد) بينما سعت الخطة إلى توفير (١,٨ سرير) لكل ألف من السكان وهو حتى لو تحقق هدف الخطة فهو يقل عن العديد من دول العالم الثالث. فضلاً عن بقاء متوسط عدد السكان لكل سرير في عام ٢٠٠٦ قريباً منه في عام ٢٠١٠ كما هو موضح في الجدول (٦- ٥).

الجدول(٦– ٥) توزع المشافي والمصحّات والأسرّة للأعوام ٢٠٠٦ – ٢٠١٠وبحسب المحافظة لعام ٢٠١٠

YEAR AND GOVERNORATE	المجموع Total			مشافٍ خاصة Private Hospitals		مشافٍ حكومية Public Hospitals		السنة و المحافظة
	متوسط عدد السكان لكل سرير Average number of persons per bed	أسـرّة Beds	عـدد No	أسـرّة Beds	عـدد No	أسـرّة Beds	عـدد No	
2006	682	27443	463	7147	353	20296	110	**٢٠٠٦**
2007	667	28750	469	7646	355	21104	114	**٢٠٠٧**
2008	650	30210	482	8361	365	21849	117	**٢٠٠٨**
2009	661	30460	491	8550	370	21910	121	**٢٠٠٩**
2010	648	31820	498	8962	376	22858	122	**٢٠١٠**

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠١١ الجدول ١٢/٤.

يبدو أن التزايد العددي الكبير للسكان في سورية واحد من الأسباب المهمة التي حالت دون حدوث تطور مهم في تخفيض متوسط عدد السكان لكل طبيب على الرغم مما تفضي إليه فترة الاستعداد لانفتاح النافذة الديموغرافية من انخفاض في نسب الفئات المعالة (الأطفال والمسنين) لحساب الفئات المعيلة، وهذا يستوجب رفع نسبة الأطباء مقارنة بعدد السكان، إلا أن ذلك لم يُستغل لمصلحة التنمية البشرية، إذ تُظهر نتائج المكتب المركزي للإحصاء أن متوسط عدد السكان كان (٦٧٧) نسمة لكل طبيب عام ٢٠٠٦ مقارنة بـ (٦٦١) نسمة لكل طبيب في عام ٢٠١٠.

وينطبق ذلك على أطباء الأسنان والصيادلة إذ لم يحدث التحسن المطلوب للاستفادة من هذه المرحلة أو الفترة (فترة التهيؤ للنافذة الديموغرافية). فضلاً عن عدم عدالة التوزيع على المساحات الجغرافية (المحافظات) في سورية، ففي بعض المحافظات يتجاوز متوسط عدد السكان لكل طبيب المعايير العالمية مثل محافظة القنيطرة ودمشق واللاذقية وطرطوس حيث يصل إلى حدود (١١٤) نسمة لكل طبيب في القنيطرة مثلاً بينما يزيد هذا المتوسط عن (١٠٠٠) نسمة لكل طبيب في محافظات مثل إدلب – الرقة- دير الزور...، إن هذا التفاوت يشير إلى ضعف العلاقة بين مخرجات التعليم الصحي واحتياجات المجتمع السوري من الموارد البشرية الصحية المطلوبة على المستويات الجغرافية المختلفة، وهو ما يشكل أحد أسباب الهجرة الداخلية من المحافظات الضعيفة في مؤشراتها التنموية إلى المحافظات الأكثر ارتفاعاً في هذه المؤشرات من جهة، وضمن المحافظة الواحدة من ريفها إلى حضرها لاختلال العدالة في توزع الخدمات الصحية من جهة ثانية.

الجدول (٦- ٦) ذوو المهن الطبية ٢٠٠٥- ٢٠١٠ وتوزعهم بحسب لعام ٢٠١٠

YEAR AND GOVERNORATE	ممرضون و ممرضات Nurses	قابلات مجازات Midwives	** صيادلة Pharmacists		* أطباء أسنان Dentists		* أطباء صحة Physicians		السنة والمحافظة
			متوسط عدد السكان لكل صيدلي Average number of Persons per pharmacist	عدد No	متوسط عدد السكان لكل طبيب أسنان Average number of Persons per Dentist	عدد No	متوسط عدد السكان لكل طبيب Average number of Persons per physician	عدد No	
2006	29663	5491	1535	12192	1359	13766	677	27636	٢٠٠٦
2007	30672	5539	1287	14895	1395	13742	650	29506	٢٠٠٧
2008	31199	5343	1256	15647	1263	15560	667	29473	٢٠٠٨
2009	33263	5818	1173	17162	1274	15799	672	29927	٢٠٠٩
2010	33959	6094	1246	16554	1290	15984	661	31194	٢٠١٠

* Members in Doctors & Dentists & pharmacists syndicates

* المسجلون في نقابات الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠١١ الجدول ١٢/٢

إن الشمول بالأدوية المحلية من إجمالي الأدوية لم يصل إلى ما تصبو إليه الخطة الخمسية العاشرة

(٩٢%)، فقد وصل في العام ٢٠١٠ إلى (٩١%) من الشمول بالأدوية المحلية، حيث بقيت نسبة التغطية بالأدوية المحلية ثابتة (٩٠%) طول السنوات من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠٠٩.

الجدول (٦– ٧) بيانات الصناعات الدوائية ٢٠٠٦ . ٢٠١٠

YEAR CLASSIFICATION	2010	2009	2008	2007	2006	السنة التصنيف
Number of generic medicinse locally manufactured	6895	6381	6168	5860	5709	عدد الأصناف الدوائية المصنعة محلياً
Number of medicine tests control	9538	11922	14139	14050	15250	عدد تحاليل الرقابة على الدواء
Number of local pharmaceutical factories	70	67	66	63	56	عدد معامل الأدوية المحلية
Couerage percentage by local medicines %	91	90	90	90	90	نسبة التغطية بالأدوية المحلية من إجمالي الأدوية %
Development of kind local medicines exported	53	46	58	54	54	تطور أنواع الأدوية الوطنية المصدرة

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠١١ الجدول ١٢/١.

لم تتمكن الخطة الخمسية العاشرة من خفض معدل الخصوبة إلى (٣,٢) في نهاية خطتها حيث معدل الخصوبة عام ٢٠١٠ كان (٣,٤)، وكما نعلم فإنه من المهم جداً خفض معدل الخصوبة من أجل تحقيق الفائدة من النافذة الديموغرافية، فانخفاض الخصوبة يؤدي إلى ارتفاع نسبة السكان في سن العمل(١٥– ٦٤) وإلى انخفاض نسبة الأطفال مقابل ثبات نسبي بنسبة الشيوخ(+٦٥) وذلك

نتيجة لتحرك أفواج أكبر وأوسع من السكان الأكبر سناً نحو الفئات العمرية الأكبر سناً ويتبعها بالطبع أفواج أصغر طول فترة انخفاض الخصوبة. إذ إن انخفاض معدلات الولادات يقود لخفض أعداد السكان الأطفال ويرفع نسب السكان في الفئات الأكبر سناً التي تشكل قوة العمل وهذا بدوره يخفض معدل إعالة الأطفال من قبل السكان في سن العمل، وهو ما يعكس بدوره الأثر الكبير في عملية التنمية(الخليفة، ٢٠١١، ص٤٣). كما لم تستطع الخطة تحقيق هدفها في خفض معدل وفيات الأطفال الرضع دون سن الخامسة إلى (١٦) بالألف حتى لو استطاعت فإنها لا تزال مرتفعة مقارنة بالدول العربية على الرغم من نجاحها في خفض هذا المعدل من (٢٢) بالألف عام ٢٠٠٦ إلى (١٨) بالألف عام ٢٠١٠ (انظر: التقرير السنوي للمدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، ٢٠١٠).

شهد القطاع الصحي زيادة كبيرة في أعداد القوى البشرية العاملة خلال السنوات الماضية بفضل النمو السكاني والتحول الديموغرافي خلال هذه الفترة (فترة التهيؤ لانفتاح النافذة الديموغرافية) وارتفاع نسبة التعليم (الخريجين) إلا أنه حافظ تقريباً على متوسط واحد بالنسبة لعدد السكان. إن هذا التوسع الكمي لم يصحبه تطور كيفي في مهارات العاملين الصحيين وقدراتهم على جميع المستويات. ولا تزال مشكلة سوء توزيع القوى البشرية وتدني إنتاجيتها تمثل تحدياً كبيراً للنظام الصحي. إضافة إلى ذلك يوجد عجز كبير في بعض التخصصات الطبية والإدارية الهامة في هذا القطاع.

ونتيجة لذلك لم تحقق هذه الخطة الآمال التي عقدت عليها في تحسين جودة الخدمات الصحية وعدالتها واستجابتها لتوقعات المواطنين وإحداث نقلة نوعية في المنظومة الصحية عموماً، وعليه فإن الاستعداد لانفتاح النافذة الديموغرافية يتطلب المزيد من الجهد في هذا المجال لتحقيق الفائدة الأكبر منها.

الفصل السابع

الآفاق المستقبلية (الاستشراف المستقبلي) لانفتاح النافذة الديموغرافية وأثرها في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سورية

أولاً– المشاهد الأساسية المحتملة.

ثانياً– دراسة تحليلية مستقبلية لبعض المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية.

الآفاق المستقبلية (الاستشراف المستقبلي) لانفتاح النافذة الديموغرافية وأثرها في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سورية

أولاً– المشاهد الأساسية المحتملة:

سنحاول في هذا الفصل تقديم رؤية مستقبلية متعددة المشاهد للوضع السكاني والاقتصادي والاجتماعي في سورية حتى عام ٢٠٢٥، تستند هذه المشاهد إلى التطور التاريخي خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث تم افتراض وجود ثلاثة مسارات ممكنة أمام سورية، هي المشهد المرجعي أو الاستمراري وهو ما يسمى الأعمال كالمعتاد والمشهد الثاني الذي اصطلح عليه بمشهد الهبة الديموغرافية، والمشهد الثالث هو ما اصطلح عليه في هذه الدراسة بالتآكل التنموي وهو الحالة التي تتراجع فيها التوجهات والسياسات أمام قوى السوق في ظروف داخلية وخارجية غير مواتية.

إن هذه الإسقاطات ستشمل الفترة الزمنية ٢٠١٠– ٢٠٢٥، وعلى الرغم من عدم اليقين الذي يفرضه طول الفترة إلا أن الاتجاه العام لتطور المتغيرات يعطي صورة مستقبلية يمكن وصفها بالجيدة لتحديد الفروق الرئيسة بين المشاهد المختلفة التي ستجري معالجتها تباعاً.

وباعتقادنا فإن هذه المشاهد يمكن أن تشمل ما يمكن أن يحدث في المستقبل وفقاً للفرضيات المحددة لكل منها، وبالتالي تتراوح النتائج بين مشهدي التآكل التنموي والهبة الديموغرافية، إلا أنه من المؤكد أن أي منها لن يحدث بالكامل وذلك تبعاً للمتغيرات الجديدة التي يمكن أن تنشأ من جهة أولى، ولمستوى تنفيذ السياسات وما يتبعها من إجراءات أو مشاريع من جهة ثانية. ونبين فيما يلي فرضيات المشاهد الثلاثة المتعددة (التقرير الوطني الثاني، ٢٠١٠، ص١٥٥).

أ- المشهد الأول: المشهد المرجعي أو استمرار الاتجاهات:

هذا المشهد هو إسقاط للتطور الحاصل خلال السنوات الماضية نحو المستقبل، حيث ستكون التطورات محكومة نسبياً بنسق استمرار الاتجاهات، وعليه فسيكون ما يلي بالنسبة إلى المؤشرات الأكثر أهمية وتأثيراً في نموذجنا:

الفرضيات الأساسية في المشهد:

- معدل نمو سكاني متوسط يبلغ (٢,١٥%) خلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠٢٥)، بزيادة سنوية بحجم السكان تقدر بالمتوسط خلال هذه الفترة بنحو (٥١٥,٤٥٠) ألف نسمة سنوياً، أي سيضاف إلى حجم سكان سورية الحالي (٢٠١٠) نحو (٧,٧٣٢) ملايين نسمة حتى العام (٢٠٢٥)، إذ من المتوقع أن يرتفع حجم سكان سورية من (٢٠,٦١٩) مليون نسمة عام (٢٠١٠) إلى (٢٨,٣٥١) مليون نسمة عام (٢٠٢٥).
- غياب سياسة سكانية تدخلية برامجية تنموية متكاملة، واقتصار التدخلات على سياسات وبرامج جزئية أو غير مباشرة.
- ضعف الاستثمار في التعليم والصحة وتحديداً في الصحة الإنجابية بوصفها دورة حياة كاملة ومستلزمات تنظيم الأسرة.
- انخفاض مستوى التركيز على الاستثمار في بناء القدرات البشرية والانتفاع منها خصوصاً، وانخفاض مستوى التركيز على الاستثمار في التكنولوجيا والتدريب والبحث العلمي، ولا سيما البحث العلمي التطبيقي، وبحوث الهندسة العكسية وتطبيقاتها وتطويرها.
- استمرار هجرة الكفاءات والشرائح العليا من رأس المال البشري في ظل تبني الدول المستقبلة للهجرة سياسات استقطاب الهجرة الانتقائية، وإيصاد الأبواب أمام الهجرة عموماً.
- استمرار هدر الموارد المحدودة والمتاحة وسوء استخدامها واستثمارها في مرحلة تزايد ندرتها.

- وقوع قسم كبير من القوة البشرية لأسباب اختيارية أو قسرية خارج قوة العمل، بحيث أن حجم السكان القادرين على العمل وهم خارج قوة العمل هو أكبر من حجم السكان القادرين على العمل والمنخرطين فيه.
- استمرار خصائص المسألة السكانية في سورية بعناصرها الثلاثة: ارتفاع معدل النمو السكاني، وسوء التوزع الجغرافي السكاني واستمرار نمو العشوائيات والأحياء غير المنظمة حول محيط وأطراف المدن "المتروبولينية" الكبرى والكبيرة والمتوسطة، فيما كان يطلق عليه سابقاً مناطق الريف (المنطقة كدائرة)، وما يستتبع ذلك من استمرار ارتفاع سمات " التمدين المترهل "، وتدني الخصائص النوعية للسكان.
- اعتماد النمو الاقتصادي على قطاعات استهلاكية وريعية تتصف بالمضاربات، وضعف الاستثمار الخاص والعام في القطاعات الحقيقية، وضعف العلاقة بين قطاع الخدمات النامي والقطاعات الإنتاجية المتراجعة في معدلات نموها أو في معدلات مساهمتها في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي (التقرير الوطني الثاني، ٢٠١٠، ص١٥٦-١٥٧).

ب- المشهد الثاني: المشهد المعياري – الاستهدافي (مشهد الهبة الديموغرافية):

يتسم هذا المشهد بأنه مشهد افتراضي معياري (Normale) بكامله، وينطوي على خصائص ومميزات المشهد الاستهدافي. وهو مبني سكانياً على الفرض المنخفض في نمو السكان. ويتطلب المشهد المعياري بوصفه مشهداً إيجابياً من منظور العلاقة بين السكان والتنمية، وضع سياسات واستراتيجيات وخطط وبرامج تدخلية تشاركية فعالة من نوع جديد تستهدف الوصول إلى تحقيق الفرض السكاني المنخفض على مستوى معدل النمو السكاني، ورفع حجم القوة البشرية من خلال تسريع انفتاح النافذة الديموغرافية وتوسيعه، بالعمل على جعل معدل نمو القوة البشرية أعلى من معدلات النمو السكاني من جهة، ومعدل نمو القوة العاملة أعلى من معدل نمو شريحة السكان خارج قوة العمل خلال الخمسة عشر سنة القادمة.

– الفرضيات الكميّة والنوعية:

- *معدل نمو سكاني منخفض مقارنة بمعدل النمو السكاني المسجل خلال العقود الخمسة السابقة يبلغ (٢%) خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠٢٥، وبحجم سكاني مقدر بنحو (٢٧,٧٧٨) مليون نسمة في العام ٢٠٢٥ بفرق قدره (٥٧٦-) ألف نسمة عن حجم السكان الإجمالي وفق الفرض المتوسط، ومليون نسمة في الفرض المرتفع في العام نفسه.*
- *يستمر ارتفاع حجم القوة البشرية نتيجة العلاقة بين تراجع معدل النمو السكاني وتغير التركيبة العمرية باتجاه انخفاض حجم الفئات الطفلية (أقل من ١٥) سنة التي ستتراجع نسبتها من (٤٠%) عام (٢٠٠٩) إلى (٣٠,٢%) عام (٢٠٢٥) بالتزامن مع ارتفاع حجم القوة البشرية من (٥٨,٥%) إلى ما يشارف (٦٣,٤%) خلال الفترة نفسها وفق ذات الفرض المنخفض. واستناداً إلى ذلك سيشكل حجم القوة البشرية في العام (٢٠٢٥) نحو (١٧,٦) مليون نسمة، بمعدل وسطي خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠٢٥) يقدر بنحو (٢,٥٣%) سنوياً، وهو أعلى من معدل النمو السكاني للفترة ذاتها المقدر بنحو (٢%) سنوياً، كما سبقت الإشارة إلى ذلك آنفاً.*
- *ومنذ الآن ينبغي العمل السياساتي البرامجي على مستوى كل من العرض (الديموغرافي) والطلب (الاقتصادي). وستتطلب الاستفادة من ارتفاع حجم القوة البشرية تحقيق معدل نمو اقتصادي وسطي سنوياً خلال السنوات الخمس عشرة القادمة لا يقل عن (٦,٧%). ولن يكون ممكناً بلوغ هذا المعدل الوسطي من دون بناء الخصائص النوعية للعرض الديموغرافي، وخلق مشاريع مولدة لفرص العمل، وتطوير مرونة الطلب وتعدد مصادره وقدرته الاستيعابية والانتفاعية من الخصائص النوعية التي اكتسبتها القوة البشرية .*
- *اعتماد استراتيجية سكانية تنموية متكاملة ومبرمجة زمنياً ومراحلياً، تنطلق مرجعياً من رؤية " النافذة الديموغرافية " وتحديد توقيت انفتاحها على المستوى الوطني والأقاليمي، وتدمج ما*

بين السياسات الديموغرافية لتخفيض معدل النمو السكاني لتسريع انفتاح النافذة الديموغرافية وتوسيعه من جهة والسياسات التنموية من جهة أخرى، وما بين العرض الديموغرافي والطلب الاقتصادي من جهة، ومعدلات النمو الاقتصادي وعملية التنمية من جهة أخرى.

- التركيز على الاستثمار في التعليم، والصحة بشكل عام والصحة الإنجابية ومستلزمات برنامج وطني لتنظيم الأسرة بشكل خاص والنظر إلى الإنفاق على هذه المكونات في ضوء منظور الادخار الصافي أو الأصيل على طريق تحقيق مستويات أعلى في مؤشرات التنمية المستدامة.
- ارتفاع الكفاءة الداخلية للمنظومة التعليمية العامة، ولاسيما منظومة التعليم الأساسي والتعليم ما قبل الجامعي، وفاعلية الارتباط التفاعلي ومرونته بين الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية (الانتفاعية).
- الحد من التسرب من التعليم الأساسي، وإنفاذ القوانين والحوافز الاجتماعية الإضافية في هذا المجال.
- التركيز على الاستثمار في بناء القدرات البشرية والانتفاع منها خصوصاً، والتركيز على الاستثمار في التكنولوجيا والتدريب والبحث العلمي. ولا سيما البحث العلمي التطبيقي، وبحوث الهندسة العكسية وتطبيقاتها وتطويرها.
- استقرار الكفاءات والشرائح العليا من رأس المال البشري، والحد من هجرتها الخارجية (الدولية) بسبب توفر شروط تمكينية، وعوائد مناسبة لطاقاتها بشكل يخفف من العوامل النابذة المحرضة على الهجرة.

- اعتماد الاقتصاد على القطاعات الحقيقية بالدرجة الأولى والتنوع في مصادر النمو على المستوى القطاعي، وتطوير قطاع الخدمات إلى قطاع خدمات إنتاجية عصري وحديث يعزز النمو الصناعي والزراعي.
- نمو الدور التنموي للمدن الصغيرة والمتوسطة بما يحد من الهجرة الداخلية، ويخفف من سوء التوزع الجغرافي للسكان، ومن حالة التمركز السكاني، ومن ظاهرة " ترهل المدن " .
- استجابة الطلب للعرض الديموغرافي بتوفير التشغيل الكامل، وخفض معدلات البطالة بأنواعها المختلفة بما فيها البطالة الموسمية والمقنعة.
- ارتفاع معدلات الادخار على الخصائص النوعية للعائلة بفعل انخفاض حجم الإعالة العمرية والاقتصادية (التقرير الوطني الثاني، ٢٠١٠، ص١٥٧-١٦٢).

ج-المشهد الثالث: مشهد التآكل التنموي.

يمثل هذا المشهد الصورة المتشائمة المحتملة لمشهد استمرار الاتجاهات، أو المشهد المرجعي ويرتبط بالحالة التي يمكن أن تنجم عن غياب السياسات السكانية، والتراجع في معدلات الاستثمار، وفشل عملية الإصلاح المؤسساتي وتفاقم الفساد، ونشوء نوع من الفوضى الاقتصادية والإدارية، واستمرار الاختلالات في توزيع الناتج المحلي الإجمالي، والفجوات في مؤشرات التنمية البشرية حسب الأقاليم، والأرياف والمدن...، وهو الحالة الافتراضية لتفاقم الأوضاع الحالية وانتقالها إلى وضع أسوء.

الفرضيات:

- معدل نمو سكاني سنوي يبلغ (٢,٢٥ %) خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٥)، وهو من أعلى معدلات النمو السكاني على مستوى المنطقة والدول النامية والعالم، وعلى مستوى الدول التي تشبه مؤشراتها الاقتصادية والسكانية والاجتماعية مؤشرات سورية.

- *زيادة سنوية بحجم السكان تقدر بالمتوسط خلال هذه الفترة بنحو (٥٤٤) ألف نسمة سنوياً، أي سيضاف إلى حجم سكان سورية الحالي (٢٠١٠) نحو (٨,١٥٨) ملايين نسمة حتى العام (٢٠٢٥)، إذ من المتوقع أن يرفع حجم سكان سورية من (٢٠,٦١٩) مليون نسمة عام (٢٠١٠) إلى (٢٨,٧٧٨) مليون نسمة عام (٢٠٢٥).*
- *إن حجم القوة البشرية يبقى في تزايد في هذا المشهد ويقترب من حجم القوة البشرية في مشهد (الأعمال كالمعتاد) أو استمرار الاتجاهات، لكن التركيبة البنيوية للقوة البشرية وتوزعها بين من هم داخل قوة العمل وخارجها من جهة، وقوة العمل المشتغلة في القطاعات الإنتاجية والخدمية من جهة أخرى، ستعاني حتماً (في ظل غياب التدخل التنموي واستمرار النمو الديموغرافي المتصاعد في حجم السكان والقوة البشرية) خللاً بنيوياً يبقي حجم ونسبة من هم خارج قوة العمل قسراً أو طوعاً مرتفعةً، ويبقي التضخم النسبي (أو ما يطلق عليه بالفيض النسبي لقوة العمل المشتغلة في القطاعات الخدمية) مرتفعاً أيضاً، وهذا يعني ارتفاع أعباء الإعالة الاقتصادية الناجمة عن الخلل البنيوي في تركيبة القوة البشرية ذاتها ورخاوتها وترهل خصائصها النوعية، هذا فضلاً عن استمرار أعباء الإعالة العمرية لصغار السن والمسنين، ولا سيما حين تكون مدخرات كبار السن ضعيفة ومحدودة أو تم استهلاكها، حتى بالنسبة لأصحاب الرواتب التقاعدية في ظل عدم قابلية هذه الرواتب لتلبية الحاجات الأساسية لكبار السن، وفي ظل الاحتمال شبه المؤكد لضعف آفاق الشيخوخة النشطة طرداً مع محدودية العرض من الفرص التشغيلية حتى بالنسبة للسكان داخل القوة البشرية، ومن ثمَّ للسكان خارج القوة البشرية من المتقدمين في السن.*
- *ارتفاع عبء الإعالة العائلية والاقتصادية بسبب انضمام المتعطلين إلى فئة المعالين انضماماً مؤقتاً أو شبه دائم، يضاف إليه عبء إعالة كبار السن ذوي المدخرات الضعيفة*

المستهلكة، أو الرواتب التقاعدية المحدودة (التقرير الوطني الثاني، ٢٠١٠، ص١٦٣-١٦٤).

ثانياً– دراسة تحليلية مستقبلية لبعض المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية:

سيتم عرض النتائج من خلال المقارنة الكمية بين المشاهد الثلاثة وفق بعض المؤشرات الرئيسة إضافة إلى تحليل تلك النتائج وتفسيرها في ضوء علاقاتها الداخلية، وفي ضوء مجموعة الفرضيات التي يستند إليها بناء كل مشهد على حدة. وتخدم هذه النتائج إضافة إلى قيمتها العلمية في حد ذاتها على مستوى بحوث السكان والتنمية، واضعي السياسات والخطط ومتخذي القرارات والمؤثرين المختلفين المعنيين بتفعيل العلاقة الإيجابية بين السكان والتنمية، والمهم هنا في القيم الكمية ليس استهدافها في حد ذاتها (فهذه هي مهمة المخططين) بقدر ما هو الكشف عن الاتجاهات التي تعبر عنها وتنطوي عليها، وحينئذٍ يأتي دور المخططين لترجمة ذلك في استهدافاتٍ كميةٍ– نوعيةٍ مبنيةٍ على استشراف مستقبلي.

أ– الزيادات السكانية (الزخم السكاني):

تسمح تطورات المجتمع الديموغرافي السوري خلال القرن العشرين، التي أخذ فيها المجتمع يتحول من مرحلة التوازن التقليدي (السلبي) إلى مرحلة النمو السكاني السريع، ثم بروز مؤشرات انفتاح النافذة الديموغرافية، بالقول إن العلاقة بين عملية التطور الديموغرافي في سورية وعملية التحول المجتمعي – التنموية قد وصلت إلى مرحلة حرجة على مختلف المستويات، برزت فيها بوضوح عناصر المشكلة السكانية الثلاثة: ارتفاع حجم الزيادة السنوية بعدد السكان، واختلال التوزع السكاني– الجغرافي سواء على مستوى الأقاليم أم المحافظات أم المدن والأرياف، وتدني الخصائص النوعية وتآكلها. ولم يعد ممكناً معها استمرار غياب الحلول والسياسات الواضحة للتصدي بحزم لعدم التساوق ما بين حركة المتغيرات الديموغرافية واتجاهات تطورها الذاتية من جهة وحركة المتغيرات المجتمعية المتنوعة ولاسيما الاقتصادية من جهة أخرى.

لقد آن الأوان لانتهاج سياسة سكانية تدخلية ومباشرة تستهدف تعديل السلوك الديموغرافي المنتمي إلى مرحلة النمو السكاني السريع، بالوسائط الديموغرافية التنموية في وقت واحد، عبر دعم الحركة الذاتية الاتجاهية للمتغيرات الديموغرافية وتسريع عملية تطورها باتجاه مرحلة التوازن والاستقرار السكاني، ودمج ذلك بعملية التنمية، وفي هذه الحالة ووفق هذا السيناريو (المنخفض) سيتقلص حجم السكان المرتقب في العام ٢٠٥٠ نحو (٣,٨) ملايين نسمة، وستتراجع وتيرة الزيادة السنوية في حجم السكان بما يقارب (١٠٠) ألف نسمة سنوياً مقارنة بالسيناريو (المرتفع أو المتشائم) الذي تنتفي فيه التدخلات السياساتية التنموية الهادفة لتحسين الخصائص النوعية للسكان وضبط معدل النمو السكاني أو تعديل السلوك الإنجابي.

تطرح الزيادات السنوية في السكان مخاوف حول القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وضمان تقدمهم ورفاهيتهم، وتزداد أهمية هذه التساؤلات مع التوقعات لمعدلات النمو السكاني في السنوات ٢٠١١- ٢٠٢٥ التي تبين أن تلك الزيادات السنوية للسكان سوف تقارب (٦٠٠) ألف نسمة سنوياً بحسب الفرض المتشائم، الذي يكرس معدلات النمو السكاني العالية نسبياً، وسوف تكون الزيادات نحو (٥١٥) ألف نسمة سنوياً وفق معدلات نمو معتدلة، وستكون أقل زيادة في مجموع السكان نحو (٤٧٧) ألف نسمة سنوياً وفق التقديرات المتفائلة، المرتبطة بجملة من السياسات السكانية والاقتصادية الناجحة.

الجدول (٧- ١) الاتجاهات المستقبلية المحتملة لتطور حجم السكان في سورية لغاية ٢٠٥٠ (مليون نسمة)

العام	الفرض المنخفض	الفرض المتوسط	الفرض المرتفع
٢٠١٠	٢٠.٦	٢٠.٦	٢٠.٦
٢٠٢٠	٢٥.٦	٢٥.٨	٢٥.٩
٢٠٣٠	٣٠.٤	٣٠.٩	٣١.٥
٢٠٤٠	٣٤.٨	٣٥.٩	٣٧
٢٠٥٠	٣٨.٤	٤٠.٣	٤٢.٢

المصدر: تقديرات حسابية لفريق دعم فني من المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية والمكتب المركزي للإحصاء.

الجدول (٧- ٢) التطور السنوي في عدد السكان بحسب مختلف التقديرات (ألف نسمة)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
عدد السكان وفق التقدير المتشائم	21083	21557	22042	22538	23045	23564	24094	24636	25191	25757	26337	26929	27535	28155	28788
عدد السكان وفق التقدير المتشائم المتوسط الاستمراري	21062	21515	21978	22450	22933	23426	23930	24444	24970	25507	26055	26615	27187	27772	28369
عدد السكان وفق التقدير المتفائل (ألتدخلي)	21031	21452	21881	22319	22765	23220	23685	24158	24642	25134	25637	26150	26673	27206	27750

المصدر: تقديرات حسابية لفريق دعم فني من المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية والمكتب المركزي للإحصاء.

سوف تتراوح الزيادات السكانية بحسب هذه التقديرات بين (٦٠٠) ألف و(٤٧٧) ألف نسمة سنوياً، وهذا يشكل ضغطاً سكانياً مستمراً خلال العقد أو العقدين القادمين، ويطرح على الحكومة مسؤوليات إضافية إلى المسؤوليات التي لم تقم بها خلال السنوات الماضية، سواء فيما يخص توفير السكن الملائم والصحي أم توفير المدارس والكادر التدريسي أم المراكز الصحية والمشافي و(الكادر) الصحي بفئاته كافة، وسيكون مطلوباً بدرجة أساسية تحقيق معدلات نمو اقتصادي كافية لتوسيع قاعدة الإنتاج وتوفير فرص العمل اللائقة للوافدين الجدد إلى سوق العمل. إذاً؛ الزخم السكاني والزيادات السكانية المتوقعة ليست أرقاماً مجردة، وهي تحتاج إلى أن تترجم إلى خطط وبرامج إنمائية متناسبة مع هذا الزخم السكاني.

وفيما يتعلق بسيناريوهات توزع حجم النمو السكاني ومعدله إقليمياً ومناطقياً فمن المتوقع أن تتركز معظم الزيادة السكانية خلال العقدين القادمين وفق الفرضين المرتفع والمنخفض في الإقليمين الشمالي والشرقي (مثلث الجزيرة) على حساب الأقاليم الثلاثة (الجنوبي والأوسط والساحلي)، إذ سيستحوذ هذان الإقليمان وفق هذين الفرضين على أكثر من (٦٠%) من حجم الزيادة السكانية خلال فترة الإسقاط لتصل نسبة سكان هذين الإقليمين من مجموع سكان سورية نحو (٥١%) في عام ٢٠٢٥ بعد أن كانت هذه النسبة تشكل (٤٦,٧%) من مجموع السكان في الفترة الحالية.

ب- التركيب العمري:

إن اتجاهات عملية التحول الديموغرافي المتوقع حصولها خلال العقدين القادمين تنطوي على مشترك أساسي بينها يتمثل في تغير التركيب العمري الناتج من تراجع معدل الخصوبة الذي يؤدي هنا إلى ضمور نسبي في حجم الأطفال (٠- ١٥) سنة وارتفاع في نسبة السكان داخل القوة البشرية (١٥- ٦٤) هذا إلى جانب ظهور بوادر دخول المجتمع السوري عتبة المرحلة الأولية من التعمير السكاني(٦٥ سنة فأكثر).

إذاً؛ ستدخل سورية العقد الثاني من هذا القرن ونسبة الفئة الطفلية (٠- ١٤سنة) فيها أعلى من (٣٠%) ونسبة السكان داخل القوة البشرية أقل من (٦٥%) من مجموع السكان، ومعدلات الإعالة العمرية تزيد عن (٠,٥٠) وتقترب في الفرض المرتفع من (٠,٦٠) ووسيط السن سيظل أقرب إلى خصائص المجتمعات الفتية سكانياً. ومع دخول سورية العقد الثالث من القرن العشرين، فقد يكتمل انفتاح النافذة الديموغرافية فيها إذا انتهجت من الآن (٢٠١٠) وعلى الفور سياسة سكانية – تنموية تدخلية، واستناداً لهذا السيناريو (التدخلي أو المنخفض) من المحتمل أن تنخفض نسبة الإعالة من (٠,٦٨) عام ٢٠١٠ إلى (٠,٥٢) في نهاية العقد الثالث من هذا القرن، وأن يهبط الحجم النسبي للفئة الطفلية عن (٣٠%) ويعني ذلك أن المجتمع السكاني السوري سيشارف في العام (٢٠٢٥) الخروج النسبي من مرحلة المجتمعات السكانية الفتية التي يزيد فيها حجم الأطفال عن (٣٠%) من إجمالي السكان، وسيكون في ذلك قريباً نسبياً من وسطي حجم هذه الفئة المتوقع على المستوى العربي غير أنه سيكون أبطأ منه نسبياً في الفرضين المرتفع والمنخفض، إذ يقدّر على المستوى العربي بـ (٣١,٩%) في العام ٢٠٢٠، ويتجاوز الحجم النسبي للقوة البشرية حاجز الـ (٦٥%) من إجمالي السكان في سورية حينذاك إذ سيرتفع من (٥٩,٤) عام ٢٠١٠ إلى (٦٥,٨) عام ٢٠٣٠. أما في حال سادت خصائص سيناريو معدل النمو السكاني المرتفع (التشاؤمي) ومحدداته أو سيناريو معدل النمو المتوسط (استمرار الاتجاهات) فإن سورية ستنتظر نحو (١٠- ٢٠) سنة إضافية (أي حتى العقد الرابع أو الخامس من القرن الحالي) كي يكتمل انفتاح النافذة الديموغرافية فيها على المستوى الإجمالي.

الجدول (٧- ٣) التغيرات المتوقعة في التركيب العمري للسكان في سورية

ومؤشرات عملية انفتاح النافذة الديموغرافية وفق ثلاثة سيناريوهات للفترة ٢٠١٠ - ٢٠٥٠

الفئات العمرية الموسعة		14-10	64-15	65 فأكثر	المجموع	نسبة الإعالة	وسيط السن
٢٠١٠		٣٧.٢	٥٩.٤	٣.٤	١٠٠.٠	٠.٦٨	٢١
٢٠٢٠	منخفض	٣٣.١	٦٢.٩	٤.٠	١٠٠.٠	٠.٥٩	٢٤
	متوسط	٣٣.٤	٦٢.٦	٤.٠	١٠٠.٠	٠.٦٠	٢٤
	مرتفع	٣٣.٩	٦٢.٢	٣.٩	١٠٠.٠	٠.٦١	٢٣
٢٠٣٠	منخفض	٢٨.٨	٦٥.٨	٥.٤	١٠٠.٠	٠.٥٢	٢٧
	متوسط	٣٠.٠	٦٤.٧	٥.٣	١٠٠.٠	٠.٥٥	٢٦
	مرتفع	٣١.٢	٦٣.٦	٥.٢	١٠٠.٠	٠.٥٧	٢٦
٢٠٤٠	منخفض	٢٥.٤	٦٧.٤	٧.٢	١٠٠.٠	٠.٤٨	٣٠
	متوشط	٢٦.٨	٦٦.٢	٧.٠	١٠٠.٠	٠.٥١	٢٩
	مرتفع	٢٨.١	٦٥.١	٦.٨	١٠٠.٠	٠.٥٤	٢٨
٢٠٥٠	منخفض	٢٢.٦	٦٧.٤	١٠.٠	١٠٠.٠	٠.٤٨	٣٣
	متوسط	٢٤.٢	٦٦.٣	٩.٥	١٠٠.٠	٠.٥١	٣٢
	مرتفع	٢٥.٧	٦٥.٢	٩.١	١٠٠.٠	٠.٥٣	٣٠

المصدر: تقديرات حسابية لفريق دعم فني من المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية والمكتب المركزي للإحصاء.

ومما يؤكد ذلك، أن العديد من المؤشرات الديموغرافية يشير تطورها المتوقع وفق كل من سيناريو النمو السكاني المرتفع وسيناريو النمو السكاني المتوسط أنها ستبقى دون المستويات أو الخصائص الدالة على الانفتاح الكامل للنافذة الديموغرافية خلال العقود الثلاثة القادمة، فالدول العربية وخاصة سورية ومصر والمغرب والأردن مع أنها شهدت انخفاضاً كبيراً في مستويات الخصوبة إلا أن هذه المعدلات فيها لا تزال أعلى بوضوح من المستويات المستهدفة أو مستويات الإحلال (٢,١)، كما شهدت هذه الدول مؤخراً تباطؤاً (ركوداً) واضحاً في معدلات الانخفاض، فقد بقي معدل الخصوبة الكلي لهذه الدول أعلى من (٣) مواليد للمرأة (وستبقى كذلك إلى ما بعد عام ٢٠٢٠) وهذا ما يؤدي

إلى إطالة أمد التحول الديموغرافي وزيادة الأعباء الاقتصادية المترتبة على ذلك، بينما وصلت تونس والجزائر ولبنان إلى مستويات خصوبة منخفضة أوصلتها إلى المرحلة الأخيرة من مراحل التحول الديموغرافي بشكل أسرع. إذاً؛ من المتوقع في سورية أن يبقى معدل الخصوبة الكلية (حتى وفق الفرض المنخفض التدخلي) أعلى من معدل الإحلال، ومن غير المتوقع أن يهبط هذا المعدل في سورية (على المستوى الإجمالي) عن (٢,١) مولود للمرأة الواحدة قبل بدايات العقد الخامس من هذا القرن (إن الإسكوا ترى أن سورية ستصل إلى معدل الإحلال ٢,١ في الفترة ٢٠٣٠-٢٠٤٠) (الإسكوا، ٢٠٠٥). كما أن نسبة الأطفال إلى النساء مرتفعة وتزيد عن الـ (٣٥ %) حتى العقد الرابع وبداية العقد الخامس من هذا القرن . وفي السيناريو المنخفض فقط تبدأ بالانخفاض مع أربعينيات القرن الحالي. كما أن معدل المواليد الخام لن يقل عن (٢%) في الفرضين المتوسط والمرتفع قبل العقد الثالث من هذا القرن، ومن ثمَّ فإن معدل النمو (الطبيعي) السنوي للسكان حتى مع تراجعه إلى أقل من (٢%) سيبقى مرتفعاً نسبياً وفق معايير التحول الديموغرافي لهذه الفترة الزمنية، فهذا المستوى من معدل النمو السنوي الذي يتراوح ما بين (١,٦٥ %) وفق الفرض المتوسط و (١,٧٧%) وفق الفرض المرتفع سيعني تضاعف عدد سكان سورية خلال فترة زمنية تتراوح ما بين (٣٩-٤٢) سنة تقريباً. إن سرعات النمو الديموغرافي تختلف جذرياً من بلد إلى آخر بين الدول العربية؛ ولهذا فإن الاتجاهات العامة ستخفي وراءها تغيرات واسعة في كل دولة من العالم العربي.

الجدول (٧- ٤) المؤشرات الديموغرافية لعملية انفتاح النافذة الديموغرافية في سورية

وفق ثلاثة سيناريوهات للفترة ٢٠١٠ – ٢٠٥٠

		معدل الخصوبة الكلي	نسبة الأطفال - للنساء	معدل المواليد الخام في الألف	معدل النمو الطبيعي	الوقت اللازم لتضاعف السكان
٢٠١٠		٣.٤٢	٠.٥١	٢٧.٥	٢.٣٦	٢٩.٧
٢٠٢٠	منخفض	٢.٧٨	٠.٤٤	٢٣.٣	١.٩٤	٣٦.٠
	متوسط	٣.٠١	٠.٥	٢٤.٣	٢.٠	٣٤.٣
	مرتفع	٣.١٤	٠.٤٧	٢٥.٣	٢.١٤	٣٢.٨
٢٠٣٠	منخفض	٢.٤٨	٠.٣٦	١٩.٦	١.٥٢	٤٥.٩
	متوسط	٢.٦٨	٠.٣٩	٢٠.٨	١.٦٥	٤٢.٤
	مرتفع	٢.٨٨	٠.٤٢	٢٢.٠	١.٧٧	٣٩.٤
٢٠٤٠	منخفض	٢.٢٤	٠.٣٣	١٧.١	١.١٩	٥٨.٧
	متوسط	٢.٤٤	٠.٣٦	١٨.٤	١.٣٣	٥٢.٥
	مرتفع	٢.٦٤	٠.٣٨	١٩.٦	١.٤٧	٤٧.٧
٢٠٥٠	منخفض	٢.٠٠	٠.٣٠	١٤.٦	٠.٨٢	٨٤.٨
	متوسط	٢.٢٠	٠.٣٢	١٩.١	١.٠٠	٦٩.٩
	مرتفع	٢.٤٠	٠.٣٥	١٧.٥	١.١٧	٥٩.٧

المصدر: تقديرات حسابية لفريق دعم فني من المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية والمكتب المركزي للإحصاء.

ويظهر الشكل البياني (٧- ١) أن أعلى نسبة خصوبة عمرية في العام ٢٠٠٥ هي في الفئة (٢٥-٢٩) سنة (٠,١٧٦) بالألف وأعلى نسبة خصوبة عمرية في العام ٢٠٢٥ هي للفئة (٢٥-٢٩) سنة (٠,١١٩) بالألف وهذا يدل على أن هذه الفئة ستبقى الفئة الأكثر إنجاباً حتى عام ٢٠٢٥ في حين أن أدنى فئة للإنجاب هي (٤٥-٤٩) سنة. ويظهر الشكل البياني أيضاً أن هناك انخفاض للخصوبة في كافة الفئات العمرية لعام ٢٠٢٥ عن العام ٢٠٠٥، وانخفاض الخصوبة هو مؤشر جوهري لتحقيق انفتاح النافذة الديموغرافية وبالتالي الاستفادة منها.

الشكل رقم (٧-١) معدل الخصوبة العمرية في سورية للعام ٢٠٠٥ وتقديراته للعام ٢٠٢٥ حسب الفرض المتوسط وفئات العمر الموسعة.

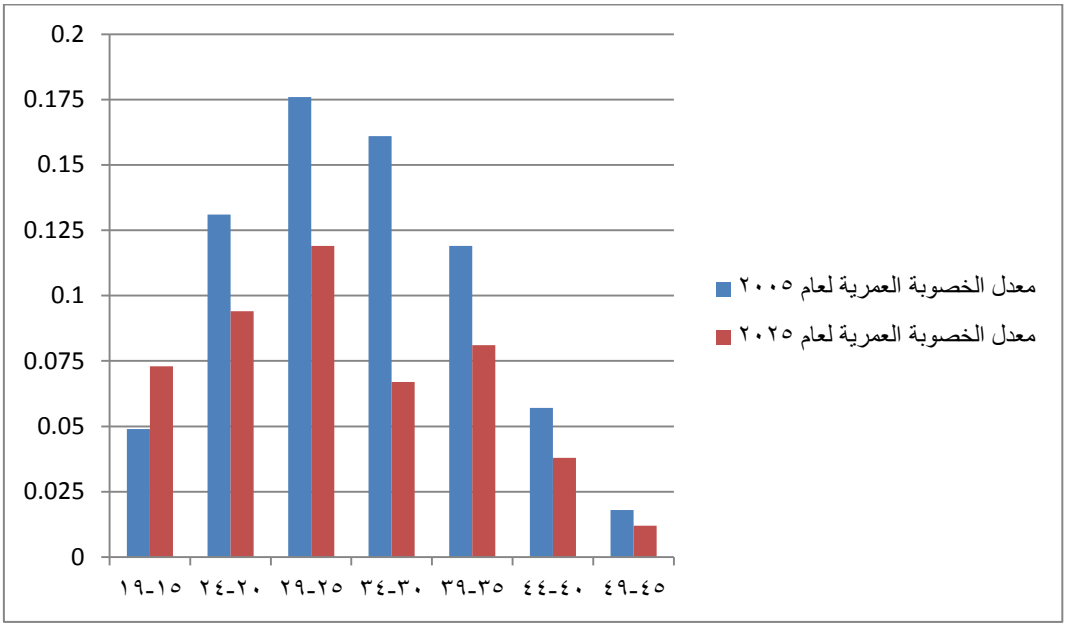

الشكل من عمل الباحث ومصدر البيانات المكتب المركزي للإحصاء.

ج-حجم القوة البشرية:

إن ارتفاع حجم القوة البشرية في سورية يمثل العنوان الجوهري للتحولات السكانية خلال العقدين القادمين على الأقل إذ سيرتفع الحجم النسبي للقوة البشرية من (٥٨,٥%) في مستوى العام ٢٠٠٩ إلى (٦٢,٠٨%) في الفرض الديموغرافي المتوسط في المشهد المرجعي (الاستمراري) بزيادة نسبية قياسية مع سنة الأساس (٢٠٠٩) تقدر بنحو (٦,١%)، وإلى (٦١,١٦%) في الفرض المرتفع لمشهد التآكل التنموي بزيادة نسبية قياسية مع سنة الأساس ٢٠٠٩ تقدر بنحو (٤,٥%)، وإلى (٦٣,٣٧%) في الفرض المنخفض لمشهد الهبة الديموغرافية بزيادة نسبية قياسية مع سنة الأساس ٢٠٠٩ تقدر بنحو (٨,٣%). واستناداً إلى ذلك سيرتفع حجم القوة البشرية في مشهد

الهبة من (١١,٨) مليون نسمة في العام ٢٠٠٩، إلى (١٧,٦) مليون نسمة في العام ٢٠٢٥، أي أن الزيادة التراكمية في عدد أفراد القوة البشرية من العام ٢٠٠٩ وحتى العام ٢٠٢٥ ستصل إلى أكثر من (٥,٨) ملايين نسمة، بمعدل زيادة سنوية وسطية تقدر بنحو (٣٨٧) ألف نسمة سنوياً، وبمعدل نمو وسطي خلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠٢٥) يقدر بنحو (٢,٥٣%) سنوياً، وهو أعلى من معدل النمو السكاني للفترة ذاتها المقدر بنحو (٢%) سنوياً.

ففي المشهدين المرجعي والتآكل التنموي هناك قسم كبير من القوة البشرية يبقى خارج قوة العمل، وخارج النشاط الاقتصادي، بينما تكون نسبة النشطين المندمجين اقتصادياً في سوق العمل في مشهد الهبة الديموغرافية أكبر من حجمها في المشهدين السابقين، وبينما تكون خصائص القوة البشرية النوعية بطيئة التطور، وتسود التوترات بينها وبين سوق منخفضة التقانة وضعيفة في استحداث الأعمال في المشهد المرجعي، وتتردى وتتآكل في شروط مشهد التآكل التنموي، فإنها تكون متطورة في مشهد الهبة الديموغرافية المشروطة باستيعاب الطلب للعرض الديموغرافي.

إن هذا الارتفاع المهم في حجم القوة البشرية واحتمال أن تشمل هذه القوة ما بين أكثر من ثلثي السكان إلى ثلاثة أخماسهم يعني أن الانفتاح النسبي الذي أظهرته النافذة الديموغرافية السورية في عام (٢٠٠٥) بوتائر مختلفة ومتباينة سيتواصل بشكل باطراد خلال العقدين القادمين بنسبة تزيد عن (٥.٧- ٧.٩) بالقياس إلى العام (٢٠٠٥)، وهو ما سيؤدي إلى انخفاض معدل الإعالة الكلية (الذي يعبر عن عدد السكان غير النشطين اقتصادياً مقابل كل فردٍ ناشطٍ) من (٠,٧٤) في عام(٢٠٠٥) إلى (٠.٥٤- ٠.٥٩) في عام (٢٠٢٥) وبذلك سيتراوح معدل الإعالة في سورية حول الوسطي العربي المقدر حتى حلول العام (٢٠٢٠) بـ (٠.٥٨). ومن شأن ذلك أن يخفف من عبء الإعالة بما يتيح المجال أمام استثمارات إضافية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يعني

بلغة أدبيات السكان والتنمية أن سورية ستدخل خلال العقدين القادمين بالفعل في مرحلة (النافذة الديموغرافية) بوتائر أسرع وأعلى قياساً إلى الفترة ١٩٩٤- ٢٠٠٥.

د- احتياجات القطاع الصحي:

إن النظام الصحي في سورية يقوم على عاتق القطاع العام وتتحمل الدولة السورية جزء كبير من الخدمات الطبية المجانية حيث تقدر وزارة الصحة الإنفاق الحكومي على الصحة بـ (٢٦٣٥ ل.س) لكل فرد وسيعرض الجدول التالي الزيادة في الإنفاق الحكومي السنوي على الصحة للأعداد الإضافية من السكان.

الجدول (٧- ٥)

الزيادة في الإنفاق الحكومي السنوي على الصحة للأعداد الإضافية من السكان (الزيادة السكانية حسب التوقعات لمعدلات الزيادة ٢٠١١ - ٢٠٢٥) مليون ل س														
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
الاتفاق حسب عدد السكان وفق التقدير المتشائم	1222	1250	1278	1307	1336	1366	1397	1428	1461	1493	1527	1561	1597	1633	1669
الاتفاق حسب عدد السكان وفق التقدير المتوسط	1168	1193	1219	1245	1272	1299	1327	1356	1385	1415	1445	1476	1508	1540	1573
الاتفاق حسب عدد السكان وفق التقدير المتفائل التدخلي	1087	1108	1131	1153	1176	1200	1224	1248	1273	1299	1325	1351	1378	1406	1434

المصدر: تقديرات حسابية لفريق دعم فني من المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية والمكتب المركزي للإحصاء.

وبحسب الزيادات السكانية المتوقعة، سوف يزداد الإنفاق الحكومي على الصحة سنوياً إلى ما يزيد على (١٦٠٠) مليون ل.س. أي أن الموازنة الجارية لوزارة الصحة يجب أن تزداد سنوياً بهذا القدر

للحفاظ على مستوى الإنفاق الحالي، الذي تبين أنه غير كافٍ ويحمِّل الفئات الاجتماعية الأضعف تكاليف غير قادرة على تحملها.

ويبين الجدول (٧-٩) أن الإنفاق الحكومي على الصحة حسب عدد السكان وفق التقدير المتفائل التدخلي ينخفض بفارق ما يزيد عن ٢٣٠ مليون ليرة سورية عن التقدير المتشائم مع انتهاء فترة الإسقاط عام ٢٠٢٥.

هـ- قطاع التعليم:

إن استمرار التزايد السكاني أدى إلى ازدياد الحاجة السنوية لفتح شعب جديدة ومدارس جديدة، إضافة إلى إعداد كوادر جديدة تعليمية وإدارية للنهوض بمهمة تعليم ورعاية المواطنين الجدد كل عام والذين هم أكبر عدداً من أقرانهم في العام السابق، وإن استقراء مستقبل العلاقة بين السكان والتعليم خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٢٥ يشير إلى توقع ضغوط كبيرة على القدرة الاستيعابية للنظام التعليمي وقدرة تكيفه مع الاحتياجات السكانية المتصاعدة وللفرضيات المختلفة للنمو السكاني حتى عام ٢٠٢٥ مما يتطلب زيادة مخصصات التعليم من الموازنة العامة للدولة فضلاً عن الحاجة إلى رفع نوعية التعليم وزيادة كفاءته النوعية والكمية في ظل هدف التنمية المستدامة.

١–فرضية الأعمال كالمعتاد:

يستند هذا المشهد إلى استمرار التحسن في معدلات الالتحاق في التعليم التي شهدتها الأعوام (٢٠٠٠–٢٠٠٩) لمختلف المراحل التعليمية، واستقرار متوسط عد التلاميذ والطلاب في القاعة الصفية، واستمرار تطور مؤشر عدد الطلاب للمعلم أو الأستاذ الجامعي بنفس اتجاه التطور في السنوات الماضية:

- **مرحلة التعليم الأساسي**: يفترض هذا المشهد الحفاظ على نفس معايير الكفاءة الداخلية الحالية التي لا توفر مقومات البيئة المساندة لتحسين نوعية التعليم، وضمن هذه الفرضية يحتاج النظام إلى (٢٠٨) ألف قاعة صفية وفقاً للفرض المنخفض للنمو السكاني و(٢١٥) و(٢٢١) ألف قاعة صفية وفقاً للفرضين المتوسط والمرتفع، على التوالي. كما يحتاج النظام التعليمي وفق هذه الفرضية إلى (٢٥٥) ألف معلم تعليم أساسي وفقاً للفرض المنخفض و(٢٦٤) و(٢٧٠) ألف معلم وفقاً للفرضين المتوسط والمرتفع، وذلك للحفاظ على المستوى الحالي لمؤشر متوسط عدد التلاميذ للمعلم الذي هو حالياً بحدود (٢٢) طالب للمعلم.
- **مرحلة التعليم الثانوي**: يشير مشهد الأعمال كالمعتاد إلى حاجة النظام التعليمي الذي يفترض استمرار التطور خلال السنوات القادمة وفقاً لما هو حاصل خلال الفترة الماضية (لقد تم الحديث عن هذه المرحلة للفترة الماضية في فقرات سابقة)، بحيث يصل معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي العام إلى (٣٣%) والمهني إلى (٣٤%)، وبالتالي فإن عدد طلاب مرحلة التعليم الثانوي سيرتفع من (٣٨١٧٠٢) طالب عام ٢٠٠٩ إلى (٥٠٨٧٤٠) طالب في عام ٢٠٢٥، منهم (٣٠٥٢٢٦) طالب تعليم عام و(٢٠٣٥١٤) طالب مهني وبالتالي تكون حاجة النظام التعليمي إلى (٩٨٤٦) قاعة

صفية للتعليم الثانوي العام و(٦١٦٧) قاعة صفية في التعليم الثانوي المهني. كما يحتاج التعليم الثانوي وفق هذا المشهد إلى (٣٣٩١٦) معلم في التعليم الثانوي العام و(٣٨١٦١) للتعليم الثانوي المهني.

- **مرحلة التعليم الجامعي**: من المتوقع أن يصل معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي وفق هذا المشهد إلى (٤٠%) عام ٢٠٢٥ وبالتالي يقدر عدد الطلاب بـ (٧٩٩١٧١) طالب جامعي، ومع فرضية استمرار تدهور مؤشر عدد الطلاب لعضو الهيئة التعليمية الذي ساد خلال الفترة الماضية بارتفاعه من (٢٧) إلى (٣٦) طالب لعضو هيئة تدريسية، ويصل في الفروع الأدبية إلى ٨٨ (المعيار العالمي ٤٠) فتكون حاجة التعليم الجامعي من أعضاء الهيئة التعليمية إلى (١٥٠٧٩) عضو هيئة تدريسية.

٢- فرضية الهبة الديموغرافية:

ينطلق هذا المشهد من فرضية الوصول إلى المعايير العالمية لمؤشرات الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي، والتي سيتم تناولها وفقاً للمراحل التعليمية المختلفة:

- **مرحلة التعليم الأساسي**: يتضمن هذا المشهد الوصول بمؤشر متوسط عدد التلاميذ في القاعة الصفية لمرحلة التعليم الأساسي إلى (٢٢) تلميذ في القاعة الصفية، وتحقيق مؤشر (١٨) تلميذ لمعلم التعليم الأساسي. وبالتالي فإن النظام التعليمي وفقاً لهذه الفرضية مطالب بتوفير حوالي (٢٥٥) ألف قاعة صفية وفقاً للفرض المنخفض و(٢٦٤) و(٢٧٠) ألف قاعة صفية وفقاً للفرضين المتوسط والمرتفع على التوالي بحلول عام ٢٠٢٥. كما يستدعي التحول المطلوب توفير (٣١٢) ألف معلم وفقاً للفرض المنخفض للنمو السكاني، و(٣٢٣) ألف معلم و(٣٣١) ألف معلم وفقاً للفرضين المتوسط والمرتفع للنمو السكاني.
- **مرحلة التعليم الثانوي**: يتطلب تحقيق هذا المشهد رفع معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي إلى (٧٢%) عام ٢٠٢٥ وتسوية العلاقة بين التعليم العام والتعليم المهني بما يحقق

التناسب الوسطي بحيث يكون لكل خريج جامعي من (٢-٣) خريج معهد متوسط ومن (٥-٧) خريج مدارس مهنية، ووفقاً لهذا المشهد فإن عدد الطلاب في عام ٢٠٢٥ يقدر أن يصل إلى (١٠٧٧٣٣٢) سيتوزعون إلى (٦٤٦٣٩٩) تعليم مهني و(٤٣٠٩٣٣) تعليم عام، كما يتطلب هذا المشهد خفض متوسط عدد الطلاب في الشعبة إلى (١٨) طالب في شعبة التعليم العام و(١٤) طالب في شعبة التعليم المهني، وتكون بذلك حاجة التعليم الثانوي في عام ٢٠٢٥ من القاعات الصفية (٤٦١٧١) للتعليم المهني و(٢٣٩٤١) للتعليم الثانوي العام. كما تظهر الحاجة إلى خفض متوسط عدد الطلاب للمعلم إلى (٧) للتعليم الثانوي العام و(٥) في التعليم المهني، وتكون بذلك حاجة التعليم الثانوي من المعلمين عام ٢٠٢٥ إلى (٦١٥٦٢) معلم في التعليم الثانوي العام و(١٢٩٢٦٩) معلم تعليم مهني.

- **مرحلة التعليم الجامعي**: إن هذا المشهد ينطلق من تبني معدل التحاق يصل في عام ٢٠٢٥ إلى حدود (٤٠%) نظراً لتطور معدلات الالتحاق بالتعليم وهو معدل مشابه لمعدلات الالتحاق في معظم الدول المتقدمة، ولكن ينطلق هذا المشهد على خلاف المشهد السابق من ضرورة تحسين مؤشرات الكفاءة الداخلية (المتاح منها)، وبالتالي فإن النظام التعليمي الجامعي مطالب بالحفاظ على متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريسية في الفروع العلمية والذي هو بحدود (١٤) طالب لكل عضو هيئة تدريسية وخفض هذا المؤشر من (٨٨) إلى (٤٠) طالب لكل عضو هيئة تدريسية للفروع الأدبية، وبالتالي تكون حاجة التعليم الجامعي إلى (٣٣٢٩٩) عضو هيئة تدريسية.

ج- فرضية التآكل التنموي:

إن هذا المشهد ينطلق من عدم مقدرة النظام التعليمي على الاستجابة المتزايدة لمتطلبات مستلزمات توفير البيئة المناسبة للتحسين الكمي والنوعي في مؤشرات التعليم.

- **مرحلة التعليم الأساسي**: يفترض هذا المشهد بقاء معدلات الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي ومعدلات التسرب منه كما هي عليه عام ٢٠٠٩، والمحافظة على معايير الكفاءة الداخلية الحالية. أي أن النظام التعليمي يستجيب فقط لاحتياجات نمو الطلاب دون تحسن في نوعية مؤشرات الكفاءة الداخلية للتعليم. ووفقاً لهذا المشهد فإن النظام التعليمي مطالب بتوفير (١٧٩) ألف قاعة صفية وفقاً للفرض المنخفض للنمو السكاني و(١٨٥) ألف قاعة صفية و(١٨٧) ألف قاعة صفية وفقاً للفرضين المتوسط والمرتفع، حتى عام ٢٠٢٥، وتوفير (٢١٩) ألف معلم و(٢٢٧) ألف معلم و(٢٣٦) ألف معلم وفقاً لفروض النمو السكاني الثلاثة.
- **مرحلة التعليم الثانوي**: ينطلق هذا المشهد من ثبات معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي كما هي عليه حالياً واستجابة النظام التعليمي تركز على عدم تحسين مؤشرات الكفاءة الداخلية للتعليم الثانوي، يصل عدد طلاب التعليم الثانوي في عام ٢٠٢٥ إلى (٤٧٨٨١٤) يتوزعون إلى (٣٧٨٢٦٣) طالب تعليم ثانوي عام و(١٠٠٥٥١) طالب تعليم مهني، وتكون بذلك حاجة النظام التعليمي وفقاً لهذا المشهد إلى (١٢٢٠٢) قاعة صفية للتعليم العام و(٣٥٩١) قاعة صفية للتعليم المهني، كما تكون الحاجة من المعلمين إلى (٤٢٠٢٩) معلم للتعليم العام و(١٦٧٥٩) معلم للتعليم المهني.

- **مرحلة التعليم الجامعي**: يصل عدد طلاب التعليم الجامعي وفقاً لهذا المشهد عام ٢٠٢٥ إلى (٤٩٩٤٨٢) ومتوسط عدد الطلاب لعضو الهيئة التدريسية إلى (٥٣) وبذلك يكون عدد أعضاء الهيئة التعليمية المطلوبين عام ٢٠٢٥ (٩٤٢٤) عضو هيئة تدريسية.

الجدول (٧- ٦) تقدير عدد القاعات الصفية المطلوبة في التعليم الأساسي عام ٢٠٢٥ (ألف)

	الفرض المنخفض	الفرض المتوسط	الفرض المرتفع
مشهد الأعمال كالمعتاد	٢٠٨	٢١٥	٢٢١
مشهد الهبة الديموغرافية	٢٥٥	٢٦٤	٢٧٠
مشهد التآكل التنموي	١٧٩	١٨٥	١٨٧

المصدر: تقديرات حسابية لفريق دعم فني من المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية والمكتب المركزي للإحصاء.

يتضح من الجدولين (٧-٦) و (٧-٧) المتطلبات الأساسية، من القاعات الصفية والمعلمين، وفقاً للمشاهد التنموية الثلاثة وسيناريوهات النمو السكاني الثلاثة ومن الواضح بأن الاستعداد للاستفادة من فرصة النافذة الديموغرافية يحتاج إلى استثمارات أكبر من الاستثمارات التي تمت خلال السنوات الماضية في قطاع التعليم الأساسي الذي يشكل قاعدة المراحل التعليمية اللاحقة.

الجدول (٧– ٧) تقدير عدد المعلمين في التعليم الأساسي عام ٢٠٢٥ (ألف)

	الفرض المنخفض	الفرض المتوسط	الفرض المرتفع
مشهد الأعمال كالمعتاد	٢٥٥	٢٦٤	٢٧٠
مشهد الهبة الديموغرافية	٣١٢	٣٢٣	٣٣١
مشهد التآكل التنموي	٢١٩	٢٢٧	٢٣٦

المصدر: تقديرات حسابية لفريق دعم فني من المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية والمكتب المركزي للإحصاء.

في ضوء الانتقال من المفهوم التقليدي للعمل، الذي تبنته الدول والمنظمات الدولية لفترات طويلة، إلى مفهوم العمل اللائق يواجه سوق العمل في سورية تحديات كبيرة، تتعلق بتوفير الشروط الضرورية للاستفادة من فرصة انفتاح (النافذة الديموغرافية) التي تستدعي التحضير الجيد لمقوماتها، ولا يقتصر هذا التحضير على المجالات المتعلقة بالجانب الكميّ من تعظيم قوة العمل كجزءٍ من القوة البشرية، بل يجب الذهاب أبعد من ذلك أي إلى ما يتعلق بالتحضير النوعي الذي يشكّل التعليم أهم أركانه.

وترتبط هذه التحديات بموضوعين اثنين: الأول يتعلق بتحسين بنية وضوابط سوق العمل (البيئة التشريعية والمؤسساتية) والتي من شأنها التحفيز لانتقال الجزء الأكبر من القوة البشرية إلى قوة عمل، والثاني يتعلق بالتعليم والبحث العلمي بشقيهما الكمي والنوعي في ضوء المسيرة التراجعية لمؤشرات الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي.

و– النمو الاقتصادي:

تكتسب مسألة النمو الاقتصادي في سورية أهمية خاصة، لكون الحاجة ماسة لخلق فرص عمل لامتصاص الوافدين الجدد إلى سوق العمل، ويقدر الخبراء أن الاقتصاد السوري يحتاج إلى نسبة نمو تقارب ٨% على مدى السنوات العشر القادمة لخلق ١٧٥٠٠٠ وظيفة سنوية (البنك الدولي).

ولفهم متطلبات المرحلة القادمة لابد من دراسة مراحل النمو الاقتصادي السوري، إن أهم ما يمكن استخلاصه من اتجاهات النمو الاقتصادي السوري المنصرمة هو عدم انتظامه وتذبذبه وتقلبه الحاد بين فترة وأخرى، بين تحقيق معدلات نمو سريع عالية والانحدار إلى معدلات نمو سالبة تؤثر سلباً على كافة قطاعات الاقتصاد السوري.

ارتبط النمو الاقتصادي في سورية بعدة مراحل: مرحلة النمو السريع الأول في الفترة (١٩٧٠-١٩٨٠) حيث بلغ ١٠.٥% أثناء فترة التعبئة التنموية التوسعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة التي استندت إلى مركزية القطاع العام، والاعتماد على التمويل الخارجي. في حين ارتبطت المرحلة الثانية في ثمانينات القرن الماضي بسياسات متضاربة حيث وصل فيها معدل النمو الاقتصادي ٨% عبر إجراءات اقتصادية تحريرية متعددة قامت على إنعاش دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني انتهت إلى برنامج إصلاح اقتصادي انتقائي غير معلن، وإعادة تعريف لدور القطاع الخاص من خلال ما سميّ بـ "التعددية الاقتصادية". دخل الاقتصاد السوري بعدها في مرحلة ثالثة من الركود الاقتصادي (١٩٩٧-٢٠٠٤) نتيجة تضارب السياسات الاقتصادية وعدم توافق سياسات الانفتاح الاقتصادي مع النظم الإدارية والإطار العام لإدارة الاقتصاد الوطني الذي بقي يدور في أفق النظام الاشتراكي. وقد مثل إقرار الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠) تحولاً رسمياً إلى ما بات يعرف بـ "اقتصاد السوق الاجتماعي" وبدأت معه مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي على إصلاحات في الإطار القانوني والمؤسسي. غير أن نتائج مثل هذه الإصلاحات تتطلب وقتاً لتظهر وتتغلغل لتؤثر في القطاعات الإنتاجية المولدة للعمالة. فبقي متوسط النمو منذ عام ٢٠٠٤ حوالي ٥%. وهي نسبة تعتبر ضئيلة لتنفيذ خطط التنمية المطلوبة وتحريك استثمارات حقيقية لتغيير الطبيعة الهشة شبه الريعية للاقتصاد السوري، إضافة لذلك فإن الآثار السلبية للانفتاح الاقتصادي على شبكة الحماية الاجتماعية بقيت رهن إصلاحات إدارية ومؤسساتية لم تنجز أو بقيت محدودة. وبقي الاقتصاد مقيداً بعوامل خارجية وداخلية عديدة منها:

تدفق رؤوس الأموال من الخارج إذ يعتمد الاقتصاد السوري بدرجة أساسية في نموه على مصادر تمويل خارجية متقلبة بطبيعتها فلقد شكلت مساعدات الدول النفطية العربية في مرحلة النمو السريع الأول (١٩٧٠-١٩٨٠) مصدر دخل ريعي أساسي وكذلك أسهمت التحويلات المغتربين السوريين العاملين في تلك الدول في الاعتماد على ريع مؤقت مرتبط بسعر برميل النفط على حجم دخولهم وتحويلاتهم، وفي الفترة ما بين (١٩٨٥-٢٠٠٥) تحول هذا المصدر الريعي الخارجي إلى ريع داخلي بعد اكتشاف النفط السوري الخفيف وتصديره وقد شكلت عائدات النفط السوري ستاراً أخفت عمق المشكلات الاقتصادية فبقيت المؤشرات الكلية تظهر اقتصاداً سليماً وقوياً ظاهرياً رغم الاختلالات البنوية فيه.

الشكل (٧-٢) معدل النمو الاقتصادي الحقيقي

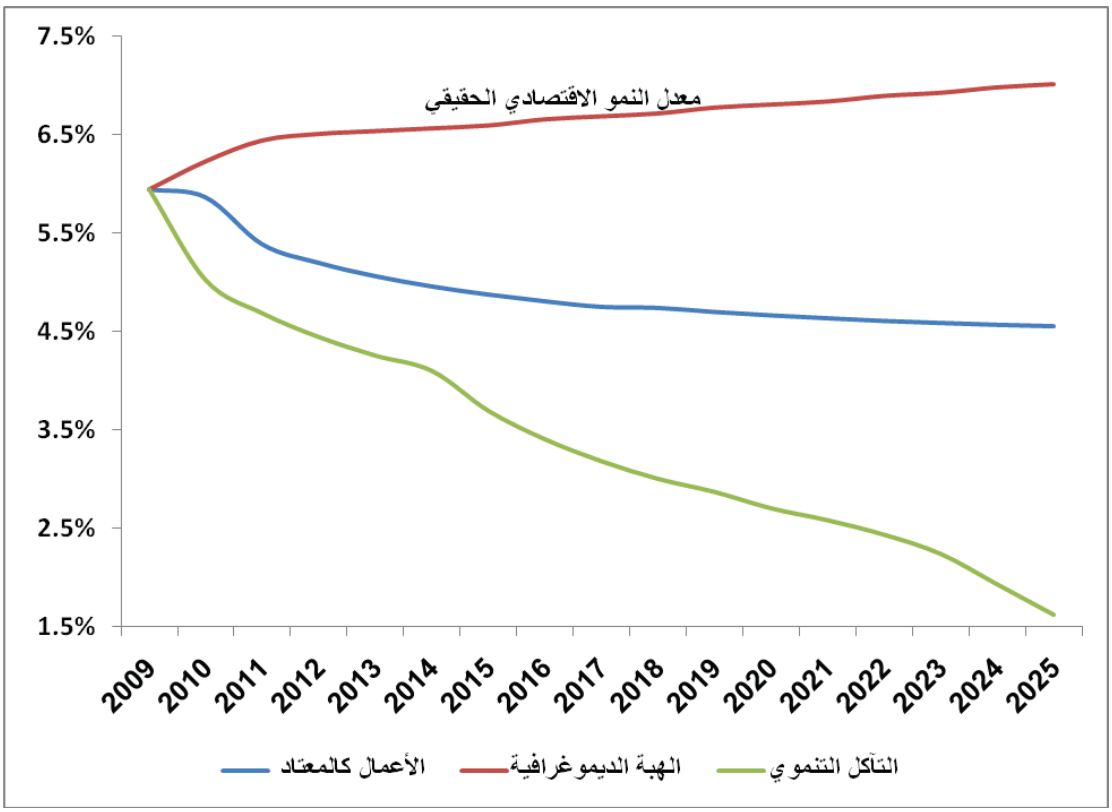

المصدر: تقديرات حسابية لفريق إعداد التقرير الوطني الثاني لحالة سكان سورية بالتنسيق مع فريق دعم فني من المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية والمكتب المركزي للإحصاء

ز- قوة العمل والتشغيل:

ستؤدي التحولات الديموغرافية لاسيما انخفاض مستوى الخصوبة إلى ارتفاع نسبة السكان في سن العمل والإنتاج (١٥-٦٤ سنة) على حساب نسبة الأطفال دون ١٥ سنة خلال العقدين القادمين. إضافة إلى توقع ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي للنساء نتيجة ارتفاع مستواهن التعليمي، وبالتالي ستدخل أعداد متزايدة من السكان إلى سوق العمل سنوياً مما يؤدي إلى زيادة العرض من قوة العمل واحتياجاتها وإلى ضغوط كبيرة على الاقتصاد الوطني لتوفير فرص العمل اللازمة، خاصة في ظل الارتفاع المتزايد لتكلفة فرصة العمل الواحدة والتقدم التقني لوسائل الإنتاج وارتفاع مستوى الأسعار. وسيؤدي عدم توفر فرص العمل المطلوبة إلى ارتفاع كبير في معدلات البطالة والعمالة الناقصة ونسبة العاملين في القطاع الخاص غير المنظم.

الجدول رقم (٧-٨) تقدير متوسط الزيادة السنوية في قوة العمل اعتماداً على الفرض المتوسط لإسقاطات قوة العمل خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٥ (بالألوف)

الفترة	ذكور	إناث	المجموع
٢٠٠٠-٢٠٠٥	١٤١	٦٥	٢٠٦
٢٠٠٥-٢٠١٠	١٤٦	٧٢	٢١٨
٢٠١٠-٢٠١٥	١٤٥	٧٨	٢٢٣
٢٠١٥-٢٠٢٠	١٤٨	٩٢	٢٤٠
٢٠٢٠-٢٠٢٥	١٤٨	١٠٧	٢٥٥

المصدر : الإسقاطات السكانية ٢٠٠٠-٢٠٢٥ /هيئة تخطيط الدولة + المكتب المركزي للإحصاء

إن معدل نمو القوة البشرية سيكون أعلى من معدل نمو السكان في الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠١٥ حيث سيبلغ (٣,٥%) مقابل (٢,٧%) على التوالي وفق الفرض المتوسط وسيبقى هذا المعدل أعلى من معدل نمو السكان في الفترة ٢٠١٥ – ٢٠٢٠ (٢,٥% معدل نمو القوة البشرية مقابل ٢,١% معدل نمو السكان) إلى أن يتساويا هذين المعدلين تقريباً (٢%) في الفترة ٢٠٢٠ – ٢٠٢٥ ليصبح الفارق البسيط لصالح معدل نمو السكان وهذا يوضح أن القوة البشرية من الآن (٢٠١٠) وحتى عام ٢٠١٥ ستسجل أعلى نسبة زيادة عن معدل نمو السكان لتصل إلى (٠,٨) نقطة مئوية لتعود هذه الزيادة بالانخفاض حتى يتساوى هذان المعدلان تقريباً في الفترة ٢٠٢٠ – ٢٠٢٥.

الشكل رقم (٧-٣) معدل نمو السكان والقوة البشرية وفق سيناريو الفرص المتوسط للفترة ٢٠٠٩ – ٢٠٢٥.

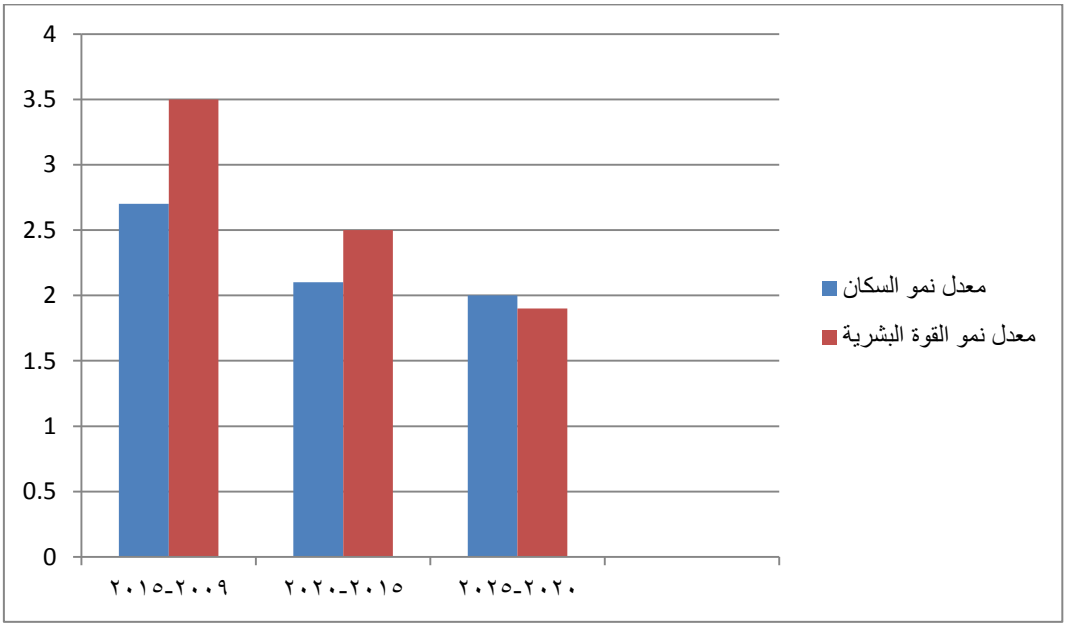

الشكل البياني من عمل الباحث ومصدر البيانات من المكتب المركزي للإحصاء.

وعلى الرغم من انخفاض معدل النمو السكاني في مشهد الهبة الديموغرافية إلا أن حجم قوة العمل فيه يفوق بالقيمة المطلقة والنسبية حجم قوة العمل ونسبتها في المشاهد الأخرى. وهذه هي الخاصة البنيوية التي تميزه من المشاهد الأخرى، فبينما يبلغ متوسط معدل نمو قوة العمل في هذا المشهد وفي مشهد التآكل التنموي (٣,٣%) سنوياً ينخفض في المشهد المرجعي إلى (٣,٢%) وذلك بسبب عاملين: الأول أن النمو السكاني أعلى والثاني هو زيادة الفقر، وفي هذه الحالة وطبقاً لمقولة "إن الفقير لا يستطيع أن يكون بلا عمل". فإن البحث والطلب على العمل المرتبط خصوصاً بالمهن والخدمات الدنيا سيزداد في مشهد التآكل التنموي عن المشهد المرجعي خاصة في ظل غياب أي نوع من الضمان الاجتماعي. بينما يحفز النشاط الاقتصادي في مشهد الهبة الديموغرافية الطلب على العمل نظراً لزيادة النشاط الاقتصادي وارتفاع الأجور على الأخص بين النساء لأن فرصة ترك المنزل "كربة أسرة" سيكون له عائد أكبر من الجلوس في البيت، وعلى العكس من ذلك في المشهد المرجعي إذ سيؤدي ضعف النشاط الاقتصادي إلى تثبيط الطلب على العمل إضافة إلى وجود نوع من الضمان الذي سيدفع بالعاطلين من العمل إلى مسألة الاتكال الجزئي عليه ومن ثمَّ نصل إلى حالة تدعى Moral Hazards. وبحيث يحاول الجميع الحصول على منافع الضمان والتراخي في البحث عن العمل في ظل انخفاض الأجور غير المحفز على العمل أو البحث عن العمل.

ولا يختلف معدل نمو المشتغلين وعددهم في القطاع الحكومي في المشاهد الثلاثة اختلافاً جوهرياً. وإنما سيكون هنالك اختلاف كمي ملموس فيما يتعلق بحجم العمالة في القطاع الخاص المنظم والقطاع الخاص غير المنظم، وذلك تبعاً للاختلاف الجوهري بين المشاهد الثلاثة فيما يتعلق بمسألة التنظيم والمؤسسات وإصلاح أسواق العمل. إذ من المتوقع أن يصبح عدد المشتغلين في القطاع الخاص المنظم وفق مشهد الهبة الديموغرافية أكثر بمرتين ونصف من عدد العاملين في القطاع الخاص غير المنظم؛ نتيجة الإصلاح الإداري والمؤسساتي والتعليم والتدريب والتأهيل، وسيتركز النمو في القطاع المنظم وسيتطور قسم من القطاع غير المنظم ليلتحق بالقطاع المنظم، وبالمقابل سيزيد عدد

المشتغلين في القطاع غير المنظم في مشهدي استمرار الاتجاهات (المشهد المرجعي) والتآكل التنموي عن عدد المشتغلين في القطاع المنظم نتيجة ضعف النمو في القطاع المنظم واستمرار الخلل الإداري والتنظيمي. ولهذا الأمر تبعات جوهرية تتعلق بالإنتاجية وبالضمان الاجتماعي ومستوى المعيشة ومن ثمَّ الفقر.

وتجدر الإشارة إلى أن الاختلاف الكمي يترافق مع فروق جوهرية في نوعية المشتغلين نتيجة تطور القدرات البشرية التي ستصبح مع زيادة كمية الاستثمار فيها ونوعيته أكثر مهارة وقابلية للتأقلم مع التطور التقني واستيعابه، ومن ثمَّ القدرة على القيام بدور أساسي في الانتقال نحو استخدام المعرفة بل والمضي في سبيل تطوير المعرفة وإنتاجها.

الشكل (٧-٤) المشتغلون في القطاع الخاص غير المنظم

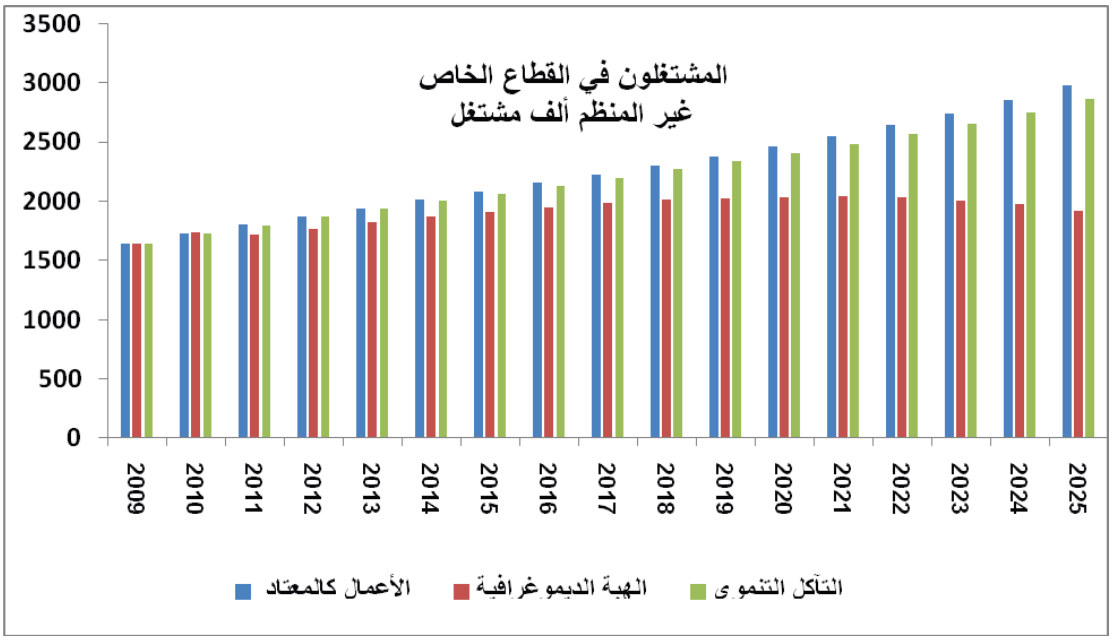

المصدر: تقديرات حسابية لفريق إعداد التقرير الوطني الثاني لحالة سكان سورية بالتنسيق مع فريق دعم فني من المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية والمكتب المركزي للإحصاء

ح- البطالة:

نتيجة التحولات في المتغيرات الديمغرافية واتجاهات انخفاض الخصوبة وبدء انفتاح النافذة الديمواغرافية في عدد من المحافظات خلال العقد الحالي وتوقع دخول باقي المحافظات خلال العقود القادمة من القرن الحالي فإن نسبة السكان في سن العمل (١٥ - ٦٤) سوف ترتفع على حساب نسب السكان دون ١٥ سنة خلال العقود القادمة وخاصة في الفرض المنخفض والمتوسط للنمو السكاني إضافة إلى توقع أن ارتفاع معدل النشاط المنقح للإناث وبالتالي فإن هناك أعداداً متزايدة من الداخلين إلى سوق العمل سنوياً. وبالتالي هناك تحدٍ في إيجاد فرص عمل لهذه الأعداد وتأمين توافق مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل وهنا يظهر حجم التكاليف الاقتصادية المطلوبة لتأمين فرص عمل في أي فرض للنمو الاقتصادي وذلك في ظل ارتفاع المستوى التقني لوسائل الإنتاج وبالتالي تكاليف متزايدة لفرصة العمل الواحدة ووفق تقديرات تكلفة فرصة العمل في الخطة الخمسية العاشرة والبالغة /٢/ مليون ليرة سورية على اقل تقدير فإن تكاليف إيجاد فرصة عمل لحوالي ٢٠٠ ألف عامل جديد سنوياً تبلغ ٤٠٠ مليار ليرة سورية سنوياً. فإذا علمنا بأن هذه التكاليف سترتفع في ظل ارتفاع التقانة والكثافة المتزايدة لرأس المال على حساب الكثافة في اليد العاملة. والزيادة المتوقعة في عدد الداخلين إلى سوق العمل سنوياً والتي ستصل خلال الفترة ٢٠٢٠ - ٢٠٢٥ إلى حوالي ٢٥٥ ألف عامل جديد في ظل الفرض المنخفض للنمو السكاني وسترتفع هذه الزيادة إلى حوالي ٢٧١ ألف عامل جديد في حال استمرار نفس مؤشرات النمو السكاني لعام ٢٠٠٠ حتى نهاية عام ٢٠٢٥ وعدم تأمين الاستثمارات الكافية المطلوبة لفرص العمل الجديدة فإن نسب البطالة سوف ترتفع كما سترتفع نسب العاملين في القطاع غير المنظم على حساب العاملين في القطاع الخاص المنظم والقطاع العام والمشترك والتعاوني .

وعند مقارنة مستويات البطالة وفق المشاهد الثلاثة يتضح الفرق بشكل أكبر في مسألة التشغيل وقوة العمل، فالإسقاطات تشير إلى أن معدل البطالة يصل إلى أقل من (٤ %) في مشهد الهبة الديموغرافية، وإلى نحو (١٣ %) في المشهد المرجعي حيث تتنامى البطالة بمعدل وسطي سنوي يقارب (٢,٩%)، وإلى أكثر من (١٨%) في مشهد التآكل التنموي وذلك في نهاية الفترة، وهذا التزايد في معدلات البطالة في هذا المشهد يتبعه تجاوز حصة القطاع غير المنظم من قوة العمل حصة القطاع المنظم، أي فرص عمل قليلة وهشة وضعيفة الإنتاجية.

الشكل (٧-٥) البطالة بـ (%)

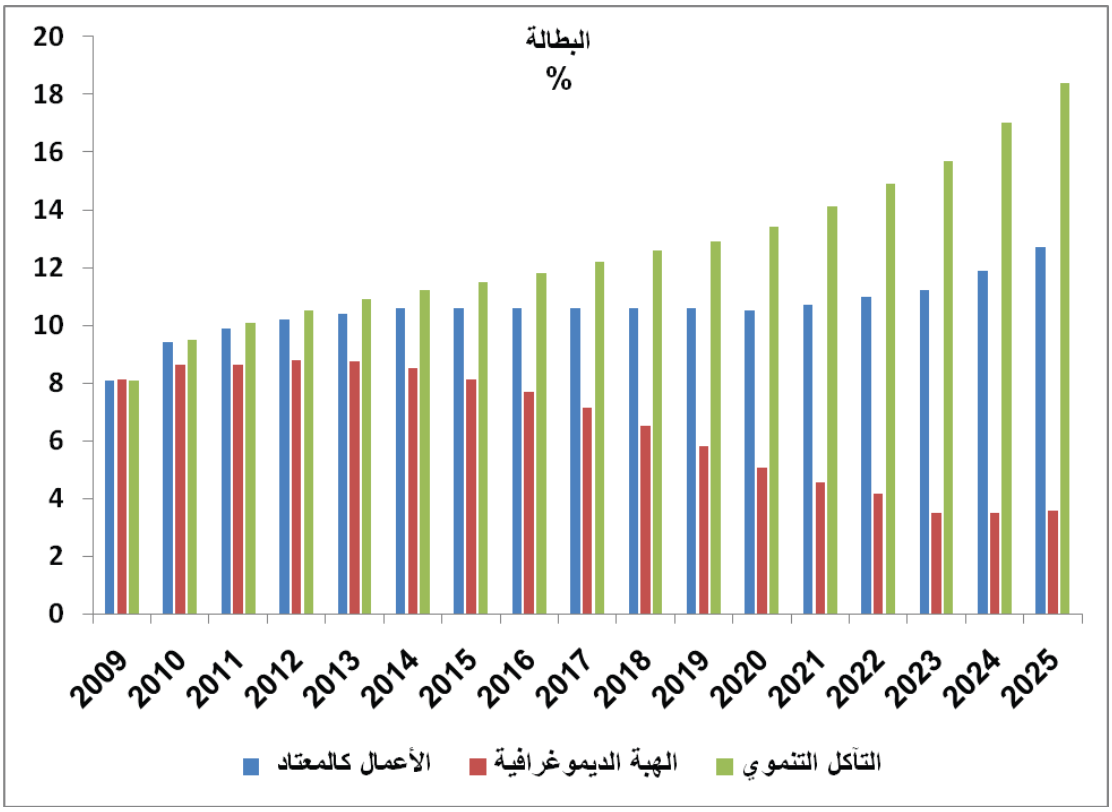

المصدر: تقديرات حسابية لفريق إعداد التقرير الوطني الثاني لحالة سكان سورية بالتنسيق مع فريق دعم فني من المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية والمكتب المركزي للإحصاء

تعطي المشاهد الثلاثة التي عرضت مقاربة مستقبلية لما يمكن أن يحدث من الناحية الكمية، ويفيد تحليل قيم المتغيرات وعلاقتها فيما بينها في توضيح تلك المقاربة، وذلك من ناحيتين: الأولى، تُعنى بمجموعة الفرضيات التي استند إليها كل سيناريو وبمعنى آخر مجموعة السياسات والإجراءات التي يمكن اعتمادها، ومن ثمَّ منعكسات تلك السياسات والإجراءات في شكل برامج ومشاريع ينفذها المعنيون على المستويين الاقتصادي والاجتماعي سواء تعلق الأمر بالحكومة أم بالقطاع الخاص أم بالمجتمع الأهلي. والثانية، هي نتائج كل مجموعة من الفرضيات، ومن ثمَّ نتائج تنفيذ مجموعة السياسات والإجراءات وما يتبعها أو عدم تنفيذها.

لقد بينت المقاربة الموضوعية للمشاهد خطورة عدم إيلاء النافذة الديموغرافية الأهمية الكبرى، فإضافة إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتردي الوضع البيئي والتنموي عموماً، في عدالة توزيع الدخل، الذي يعني تدهور مستوى معيشة الأفراد. تظهر مسألة العدالة بين الأجيال، التي تعني عدم ترك فرصة أمام الأجيال القادمة لفعل أي شيء سوى مواجهة مجموعة من التحديات التي لم تتم معالجتها خلال عقود مضت.

لقد حددت المشاهد ضرورات موضوعية ننطلق منها لوضع مشهد متكامل لما ينبغي لنا القيام به خلال السنوات الخمس عشرة القادمة. يتحدد هذا المشهد في إطار ثنائي متكامل غير منفصل. يمثل الجانب الأول منه النواحي الاقتصادية بمفرداتها المتنوعة بدءاً بالاستثمار كماً ونوعاً، الذي يجب أن يتركز في القطاعات الإنتاجية الحقيقية وهو ما يعني خلق قاعدة اقتصادية تقوم على التنوع وتستبعد القطاعات الريعية، يضاف إليها الاستثمار في التكنولوجيا وتقنية المعلومات، ويترافق ذلك مع بناء الإنسان القادر على التعاطي مع هذه المتغيرات مما يفرض استثماراً كمياً متزايداً ونوعياً مركزاً قي الصحة والتعليم والثقافة. ومع هذا الاستثمار الكمي والنوعي في القطاعات الحقيقية والتكنولوجيا وبناء الإنسان يَشْغل الاستثمار في حفظ الموارد وفي البيئة جانباً مهماً لا يمكن إهماله.

ويتحدد الجانب الثاني، في هذا الإطار الثاني المتكامل في سياسات سكانية تأخذ من الجانب الأول جزءاً مهماً من ناحية الاستثمار كماً ونوعاً، لكنها تتميز بهدفها في تكوين نوع من الوعي والتكوين الثقافي المجتمعي الجديد، إلا أننا نعتقد أن الإطار الزمني لمثل هذا التكوين يتعدى ما يمكن تحقيقه في الجانب الأول من هذه الثنائية.

ويمثل الجانب المؤسسي صلة الوصل بين الجانبين في هذه الثنائية المتكاملة، إذ إن تحقيق الحد الأعلى وفق مشهد أطلقنا عليه " المشهد التنموي أو مشهد الهبة الديموغرافية " يتطلب وجود مؤسسات فاعلة محددة الأدوار والمهام وتعمل في إطار قانوني يسمح بالمتابعة والتقييم ويتميز بالشفافية ومن ثمَّ المساءلة البناءة.

الفصل الثامن

الدراسة التحليلية

- نتائج الدراسة التحليلية.
- مقترحات أولية للاستفادة من النافذة الديموغرافية.
- خاتمة.
- فهرس المراجع.

- **الخلاصة العامة للدراسة التحليلية:**
- **نستطيع إيجاز أهم ما توصلت إليه الدراسة التحليلية بالآتي:**
- سوف يتزايد النمو السكاني في المشهد الاستمراري بمعدل وسطي سنوي خلال الفترة ٢٠١٠– ٢٠٢٥ يبلغ (٢,١٥%)، وسينخفض هذا المعدل خلال الفترة نفسها في مشهد الهبة ليبلغ (٢%) وسطياً، مقابل ارتفاعه في مشهد التآكل التنموي ليبلغ (٢,٢٥%).
- من المتوقع أن يبلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠٢٥ (٦,٧%) في مشهد الهبة الديموغرافية، بما يعادل أكثر من ثلاثة أمثال معدل النمو السكاني، و(٤,٩%) في مشهد الأعمال كالمعتاد (استمرار الاتجاهات)، بما يعادل أكثر من مثلي معدل النمو السكاني بقليل، و(٣,٣%) في مشهد التآكل التنموي بما يعادل أقل من مثل ونصف لمعدل النمو السكاني.
- إن معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي في سورية في مشهد النافذة الديموغرافية أعلى تلقائياً من حصته في المشاهد الأخرى بفعل أن معدل النمو الاقتصادي أعلى بأكثر من (٣) أمثال معدل النمو السكاني في مشهد النافذة الديموغرافية؛ وعليه فإن متوسط معدل نمو دخل الفرد في مشهد الهبة الديموغرافية نحو (٤,٦%) بينما يبلغ هذا المتوسط (٢,٧%) وأقل من (١%) في المشهدين المرجعي والتآكل التنموي خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠٢٥ على التوالي.
- إن سوق العمل في سورية لم يشهد نمواً حقيقياً في الطلب على قوة العمل. وتمثل هذا الوضع بمحدودية فرص العمل المحدثة، إذ نما مجموع السكان خارج قوة العمل بمعدل سنوي بلغ نحو (٤,٢%) خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠٠٦و٢٠١٠ بينما نمت قوة العمل بمعدل نمو سنوي بلغ (٢%).

إن حجم قوة العمل في مشهد الهبة الديموغرافية يفوق بالقيمة المطلقة والنسبية حجم قوة العمل ونسبتها في المشاهد الأخرى، إذ يبلغ متوسط معدل نمو قوة العمل في هذا المشهد وفي مشهد التآكل التنموي (٣,٣%) سنوياً وينخفض في المشهد المرجعي إلى (٣,٢%).

- لا يختلف معدل نمو المشتغلين وعددهم في القطاع الحكومي في المشاهد الثلاثة اختلافاً جوهرياً. وإنما سيكون هنالك اختلاف كمي ملموس فيما يتعلق بحجم العمالة في القطاع الخاص المنظم والقطاع الخاص غير المنظم، وذلك تبعاً للاختلاف الجوهري بين المشاهد الثلاثة فيما يتعلق بمسألة التنظيم والمؤسسات وإصلاح أسواق العمل. إذ من المتوقع أن يصبح عدد المشتغلين في القطاع الخاص المنظم وفق مشهد الهبة الديموغرافية أكثر بمرتين ونصف من عدد العاملين في القطاع الخاص غير المنظم. وعلى العكس تماماً فيما يخص القطاع غير المنظم فإن عدد المشتغلين فيه في المشهدين المرجعي والتآكل التنموي سيكون أعلى من عدد المشتغلين فيه في مشهد الهبة.

- إن معدل البطالة يصل إلى أقل من (٤%) في مشهد الهبة الديموغرافية، وإلى نحو (١٣%) في المشهد المرجعي، وإلى أكثر من (١٨%) في مشهد التآكل التنموي وذلك في عام ٢٠٢٥.

- يقدر الإنفاق الحكومي على الصحة من قبل الوزارة بنحو (٢٦٣٥ ل.س) وهذا يعني أن الإنفاق الحكومي السنوي على الصحة سوف يزداد بمعدل التزايد السكاني السنوي، أي بما يزيد على (١٦٠٠) مليون ل.س. وهذا يوجب زيادة الموازنة الجارية لوزارة الصحة سنوياً بهذا القدر للحفاظ على مستوى الإنفاق الحالي الذي تبين أنه غير كافٍ ويحمِّل الفئات الاجتماعية الأضعف تكاليف غير قادرة على تحملها.

- نلاحظ في كلا المشهدين (الأعمال كالمعتاد والتآكل التنموي) عدم مقدرة النظام التعليمي على الاستجابة المتزايدة لمتطلبات مستلزمات توفير البيئة المناسبة للتحسين الكمي والنوعي في مؤشرات التعليم، أما مشهد الهبة الديموغرافية فهو يتضمن وصول متوسط عدد التلاميذ في القاعة الصفية في التعليم الأساسي إلى (٢٢) تلميذ وإلى (١٨) طالب في التعليم الثانوي العام و(١٤) طالب في التعليم الثانوي المهني، وتحقيق مؤشر(١٨) تلميذ لمعلم التعليم الأساسي و(٧) طالب لمعلم التعليم الثانوي العام و(٥) طالب لمعلم التعليم الثانوي المهني. ووفق هذه الفرضية فإن النظام التعليمي سيكون مطالباً بـ (٢٥٥) ألف قاعة صفية لمرحلة التعليم الأساسي و(٧٠١١٢) قاعة صفية لمرحلة التعليم الثانوي العام والمهني. أما مرحلة التعليم العالي فسيصل فيه معدل الالتحاق عام ٢٠٢٥ إلى (٤٠%) ومتوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريسية في الفروع العلمية والذي هو بحدود (١٤) طالب لكل عضو هيئة تدريسية وخفض هذا المؤشر من (٨٨) إلى (٤٠) طالب لكل عضو هيئة تدريسية للفروع الأدبية.
- يعاني سوق العمل في سورية معدلات بطالة مرتفعة، كما يعاني انخفاضاً في نسب المشاركة الاقتصادية (الطاقة الاستيعابية) وخلق فرص عمل حقيقية للداخلين الجدد إلى سوق العمل، بانتهاج سياسات اقتصادية مناسبة على المستوى الكلي والجزئي وضمن إمكاناتها المتاحة.
- انخفاض إنتاجية العامل العربي مقارنة بنظيره في دول العالم، وضرورة زيادة الاهتمام بتمكين الشباب والمرأة والفئات الفقيرة والمهمشة.

مقترحات أولية للاستفادة من النافذة الديموغرافية:

- **على المستوى السياسي:**

أ- وعي واضعي السياسات ومتخذي القرارات لتلك الفرصة، ووضعهم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المواتية لاستيعابها وتثميرها، ومن ثمَّ إدماج واضعي السياسات الوطنيين في سورية مفهوم الهبة الديموغرافية كنهج تنموي ديناميكي (نهج تنموي يعتمد على توظيف التغيرات الديموغرافية في رفع معدل الادخار والاستثمار الوطنيين وتعظيم فرص النمو الاقتصادي، ونهج ديناميكي يساعد واضعي السياسات على الاستفادة من التغيرات التي تطال التركيب العمري للسكان).

ب- إعطاء الإنسان الأولوية في عملية الإنتاج والتعامل معه بوصفه هدف الإنتاج ووسيلته في آن واحد، فالاهتمام بالنظم الحديثة للتدريب التي تعمل على تطوير المهارات المتوفرة وتحديث المهارات غير المتوفرة إضافة إلى ضرورة تلافي انخفاض العمالة الحالية المتأتية عن جهل التقنيات، ووضع سياسات تدريبية تعزز القدرات التنافسية للقوى العاملة وتؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للصادرات.

ج- اعتماد نماذج الاقتصاد القياسي الكلي التي تم تطويرها لتستوعب التغيرات الديموغرافية التي تطرأ على الهيكلية العمرية للسكان كونها شرطاً أساسياً في تقدير العوائد التي تتيحها الهبة الديموغرافية من ناحية وفي صياغة السياسات الاقتصادية من ناحية أخرى.

د- التطبيق الصارم لقانون التعليم الإلزامي، وضمان تمتع الأطفال كافة بتعليم أساسي كامل، والحد من ظاهرة التسرب من التعليم بالترابط مع مكافحة عمالة الأطفال وتجريمها، واعتبار حق الطفل في إكمال مرحلة التعليم الأساسي، وتلقيه تعليماً نوعياً، حقاً اجتماعياً وتنموياً عاماً وليس حقاً عائلياً؛ وينبغي تأسيس ذلك على وعي بأن تسرب الأطفال من التعليم الأساسي

يمثل فاقداً خطيراً في معدل الادخار الوطني، ذلك أن تعليم الأطفال هو موضوع تنموي وجزء حيوي من الادخار الوطني.

هـ- المساندة السياسية لبرنامج سكاني وطني يقوم على: أسرة أصغر، مستقبل أفضل ووضع حوافز متعلقة بمستوى الإنجاب تتولى مؤسسات المجتمع الأهلي والمحليات تنفيذها، ويستهدف مساندة ارتفاع حجم القوة البشرية بتخفيض معدلات الإعالة العمرية والاقتصادية، وتحسين خصائص السكان النوعية والتدخل السياساتي عبر أدوات مباشرة وغير مباشرة في آنٍ واحدٍ لتخفيض معدلات النمو السكاني المرتفعة في المحافظات والأقاليم التي تنتمي إلى مجموعتي المسار البطيء والمسار المغلق من مسارات التحول الديموغرافي للمجتمع السوري.

و- توفير الدعم السياسي والفني والمؤسسي لعملية الاستفادة من النافذة الديموغرافية.

ز- إدراج التنمية السكانية ضمن الخطط الخمسية بحيث تمثل الإطار المرجعي لمختلف التدخلات في مجال القضايا السكانية ومن ثمَّ ضرورة امتلاك سياسة سكانية معلنة ومقرة ومعتمدة رسمياً من كل الأطراف ذات الصلة، أي الدولة بمؤسساتها وهياكلها التنظيمية وفي مقدمتها الهيئة السورية لشؤون الأسرة بصفتها المكلفة فعلياً بمتابعة ملف السكان، وبقية الشركاء الحكوميين المعنيين، فضلاً عن المنظمات الشعبية ومنظمات المجتمع الأهلي إلى جانب المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال.

- **على المستوى الديموغرافي:**

أ- ضبط النمو السكاني السريع المتوقع استمراره خلال العقدين القادمين في شكل برنامج سكاني وطني مجمع عليه، وموجه لتحقيق أهدافٍ إنجازيةٍ قابلة للقياس والمراجعة، وتتحدد فيه الأدوار التكاملية للدولة والمجتمع الأهلي والقطاع الخاص والمانحين الدوليين.

ب- رسم خريطة سكانية شاملة على المستوى الوطني، والمحافظات، والأقاليم، مع مرتبة كل محافظة وإقليم في كل قضية من قضايا السكان حتى يتسنى استهدافها وفق هذه الخريطة وخصوصية كل محافظة وإقليم.

ج- توظيف البحوث والدراسات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والتنموية فيما يخص القضايا السكانية، وبناء علاقة ارتكازية مع المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية وأقسام علم الاجتماع في كليات الآداب والعلوم الانسانية بالجامعات السورية وكذلك كليات الاقتصاد والتربية فيها.

د - تطبيق برامج سكانية مكثفة تستهدف تخفيض معدل الخصوبة والإنجاب ومن ثمَّ الإعالة، وتسريع التغير في التركيب العمري والاقتراب أكثر من ممكنات وضع المحافظات والأقاليم والمناطق العشوائية في عتبة التحول الديموغرافي وانفتاح النافذة الديموغرافية، واعتبار تلك المحافظات والمناطق مركز الجهد وثقله الأساسي وهي:

- المحافظات التي تنتمي إلى مسارات التحول الديموغرافي البطيئة (خصوصاً عشوائيات محافظة مدينة دمشق، وريف دمشق وحمص وحماة) والمغلقة (القنيطرة ودرعا في الإقليم الجنوبي) ومحافظات الإقليمين الشمالي والشرقي التي تتسم بارتفاع معدل الخصوبة.
- إعادة بناء اللجنة الوطنية للسكان في جهاز وطني مؤسسي متكامل للسكان يكون مسؤولاً عن قضايا السكان، ويتمتع بمرونة الحركة والاستقلالية في أنشطته بالنظر إلى مخاطر تفاقم المشكلات السكانية خلال العقدين القادمين. واضطلاع الهيئة السورية لشؤون الأسرة بوظيفة الأمانة العامة التنسيقية لها، بما يضمن التكامل بين عمل الهيئة التنسيقي الإعدادي ومهام اللجنة الوطنية للسكان.

هـ- دمج العوامل الديموغرافية في عملية التخطيط للتنمية، وتطوير القطاعات الاقتصادية لتصبح قادرة على استيعاب الطاقات البشرية ولاسيما تلك التي تنجم عن التغيرات الديموغرافية (العرض من العمل).

- **على المستوى الثقافي:**

أ- إعادة صياغة الرسائل الإعلامية المتعلقة بالسكان، بمعناها الواسع، ورفع مستوى الوعي للمشكلة السكانية، ونشر ثقافة الأسرة الصغيرة المؤلفة من طفلين، والحض على الانعكاسات الإيجابية للمباعدة (ثلاث سنوات على الأقل) بين المواليد على صحة الأم والطفل ومزايا الاهتمام بعدد أقل من المواليد. من خلال مداخل متعددة تأخذ بالحسبان المستجدات الإعلامية واستخدام الأدوات المناسبة والتوظيف الفعّال للدراما التلفزيونية.

ب- تطوير الاعتماد على المرشدين والمثقفين الديموغرافيين وتدريبهم على سبل الاتصال المواجهي، وتمكينهم من تملك المعلومات الطبية والصحية والبيئية لحمل الرسالة التثقيفية إلى الأسرة في المنازل وإرشاد السيدات والأمهات إلى منافذ الخدمة، ومتابعتهن بعد ذلك والتأكد من حصول الأطفال على اللقاحات، ووضع برامج التأهيل المواجهي عموماً في صلب كفاءات العاملين ومهامهم في الخدمات الصحية وخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وفي صلب مهام دوائر الخدمة الاجتماعية في مجالس المدن.

ج- إدماج ثقافة تنظيم الأسرة ومفاهيم السكان والصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي في المناهج الدراسية على المستويات كافة بحكم دورها في تكوين الاتجاهات، ووضعها في إطار مفاهيم التربية السكانية التي تقوم على تشجيع نمط (الأسرة الصغيرة) بمختلف السبل الإيجابية الممكنة.

د-إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج التنموية والتعليمية ووضع آليات وطنية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

هـ – إشراك النظام التعليمي في العملية التنموية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، ودمجه في عملية التخطيط الإنمائي؛ ولذلك ينبغي العمل على صياغة أهداف النظام كي تكون متلائمة مع احتياجات المجتمع، فالتعليم نظام له مدخلات ومخرجات تؤثر وتتأثر بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة تلك المتصلة باحتياجات سوق العمل إذ يُعد نظام التعليم الرافد الأساسي للموارد البشرية العالية الكفاءة والمهارة.

- **على المستوى الاقتصادي:**

أ- إنشاء نظام معلومات شفاف لسوق العمل يمثل قناة مؤسسية وسيطة للتشغيل بين مهارات وقدرات ومؤهلات عرض قوة العمل واحتياجات سوق العمل، وتمكين قوة العمل، كما الأسواق، من الوصول إلى خدماته ومعلوماته بسهولة، ويقوم بتجميع البيانات حول أوضاع العمل والعمال وسوق العمل بهدف تنسيق التشغيل فيما بين المؤسسات، مع تأكيد العناية بموضوع البيانات الخاصة بحجم العمالة ومؤشراتها الكمية والنوعية والهيكلية.

ب- تشجيع الاستثمارات الخاصة في المحافظات والأقاليم الأدنى نمواً في مؤشرات تنميتها الاقتصادية والبشرية، والتشجيع على الاستثمارات والمشروعات التي تعتمد على كثافة العمل خصوصاً لاستيعاب العرض المتنامي لقوة العمل، بما يحد من الهجرة الداخلية، وازدياد تشوه التوزع الجغرافي – المجالي للسكان، وذلك إما بواسطة الاستثمارات الوطنية والأجنبية الخاصة، وإما بواسطة القطاعات التعاونية والمشتركة، وفي حال إحجام الاستثمارات الخاصة عن الاستثمار لا بد للدولة من أن تعوض عن ذلك، لأن غياب مشروعات الاستثمار سيعني

استمرار تلك المحافظات في التحول إلى محافظات طاردة للسكان ومن ثمَّ تزيد احتمالات الهجرتين الداخلية والخارجية.

ج- وضع إطار قانوني ومصرفي واستشاري وضريبي فعال لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر المدرة للدخل التي تتسم بقدراتها الابتكارية في تطوير أنشطتها ذاتياً بسبب ما تتمتع به من مرونة، وتحمّل الجهات الداعمة لهذه المشروعات لمخاطر الإقراض، ومساندتها بتمديد فترات السماح بتسديد القروض وخفض الفائدة عليها.

د- إعادة النظر بوضع الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات ومنحها المرونة الكافية لتعمل بفاعلية.

هـ- اتباع سياسات الإنعاش التنموي للمدن الصغيرة والمتوسطة في تطوير إنتاجية أنشطتها الاقتصادية وتنويعها، وتأمين وصولها إلى الأسواق بأقل الكلف الممكنة.

و- رفع الطاقة الاستيعابية لسوق العمل لأن استثمار النافذة الديموغرافية يرتبط بزيادة نسبة مشاركة من هم في سن القوة البشرية في النشاط الاقتصادي.

ز- تنظيم سوق العمل ولا سيما القطاع غير المنظم.

ح- إدماج المرأة في سوق العمل المأجور خارج المنزل الذي ينعكس تلقائياً على تخفيض معدل الخصوبة وعلى تحسين نوعية حياة الأسرة وتطوير خصائصها.

ط- بناء القدرات والمهارات البشرية والمعرفية لقوة العمل وتطوير نظام تدريبي وتأهيلي حديث بوصف أن رأس المال البشري والمعرفي هو المصدر النوعي للإنتاجية أو لما يصطلح الاقتصاديون على تسميته مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، ويتمثل مفتاح ذلك في التعليم.

ي- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، حيث تعرف الإسكوا الصناعات الصغيرة بتلك التي يعمل فيها ما بين (٤ و١٠) عمال، والصناعات المتوسطة بالمؤسسات التي

يعمل فيها ما بين (١١ و٢٥) عاملاً، إن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أخذت دورها في إحداث التنمية في الدول المتقدمة، وهذا يتطلب في سورية استنهاض القدرات الخلاقة التي تبدأ بأنشطة الاستثمار الصغير والمتوسط وتعمل على تطوير ذاتها وقدراتها ولما كانت هذه القدرات الخلاقة تتوفر في عنصر الشباب على وجه الخصوص فإن هذه المؤسسات بهيكلها وتدريبها تمثل فرص تشغيل وتدريب وإبداع للشباب السوري ويساعد استيعاب الشباب في مثل هذه المؤسسات على خفض حدة البطالة المتفشية بينهم، كما يساهم في إحداث التنمية المطلوبة في ظل التحول الديموغرافي الجاري.

ك- تمويل القروض الصغيرة ومتناهية الصغر والاهتمام بتمويل الفئات الاجتماعية المهمشة لتحفيزها للمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ل- تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

- **خاتمة:**

إن التحول الديموغرافي يصاحبه تحديات وفرص مستجدة وعلى الدولة تكثيف جهودها لاستشراف تداعياتها ووضع أسس وآليات عملية فاعلة لمواجهة تلك التحديات، والعمل من منظور المصلحة العامة للاستفادة من الفرص المتاحة لتعزيز استدامة التنمية وذلك من خلال تعزيز بيئة الاستثمار الخاص المحلي والخارجي من خلال زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار في مجال تنمية الموارد البشرية باعتبارها القاعدة الأساسية لتحقيق دفعة قوية لانطلاق النمو الاقتصادي، وفي حالة ضياع هذه الفرصة فإن نتائجها السلبية سوف تؤدي إلى تفاقم مشكلة الفقر والبطالة وما يترتب على ذلك من مخاطر التفكك الاجتماعي وعدم الاستقرار وربما العودة من جديد إلى المرحلة الأولى من مراحل التحول الديموغرافي.

إذاً إن فرصة الاستفادة من انفتاح النافذة الديموغرافية مشروطة بانتهاج سياسة سكانية تنموية تدخلية منذ الآن (٢٠١٠)، ولا ضمانة للوصول إلى الهبة الديموغرافية إلا عبر بناء قدرات القوة البشرية الوافدة إلى سوق العمل، وتوفير بيئة تنموية واقتصادية قادرة على استيعابها، بصيغة أخرى نحتاج إلى تحويل النافذة الديموغرافية من فرصة تنموية سانحة إلى نعمة لكن ذلك يتطلب إتباع سياسات مؤسسية تحقق التكامل بين العرض الذي يقدمه انفتاح النافذة الديموغرافية وبين الطلب الذي يفترض أن تمثله حيوية الأسواق والنمو الاقتصادي والتوزيع المنصف للدخل وإشراك الشباب والنساء على الأخص في الجهود التنموية وذلك من خلال تمكين هؤلاء وضمان وصول ثمار التنمية إليهم كمساهمين وشركاء في الجهد والنتيجة في آن معاً.

فهرس الجداول

الفصل الثاني: في إطار عملية الانتقال الديموغرافي

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
(٢-١)	نسبة الأطفال الذين يعانون نقصَ الوزن بحسب المستوى التعليمي للأم في بعض البلدان العربية المختارة.	٧٧

الفصل الثالث: آفاق انفتاح النافذة الديموغرافية.

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
(٣-١)	التغيرات المتوقعة في التركيب العمري للسكان في محافظة السويداء ومؤشرات عملية انفتاح النافذة الديموغرافية وفق ثلاثة سيناريوهات للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٥.	٩٠
(٣-٢)	يوضح توقيت انفتاح النافذة الديموغرافية في المحافظات السورية.	٩٣
(٣-٣)	جدول مقارن لتطور نسبة السكان في سن العمل بين ماليزيا وسوريا ١٩٦٥-٢٠٠٥.	١١٣

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
(٤-١)	تقدير عدد السكان في سورية بحسب المحافظة (بالألف) في٣١ / ١٢ / ٢٠١٠.	١٢٠
(٤-٢)	عدد السكان على الأراضي السورية وفقاً للتعدادات السكانية (١٩٧٠،١٩٦٠، ١٩٨١،١٩٩٤، ٢٠٠٤) و تقدير عددهم في منتصف أعوام ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ (بالألف).	١٢١
(٤-٣)	نسبة سكان المحافظات ومعدل النمو السنوي للسكان وفقاً لنتائج التعدادات السكانية (١٩٨١، ١٩٩٤، ٢٠٠٤) وتقدير معدل النمو السنوي للسكان خلال الفترات (١٩٩٥-٢٠٠٠) ، (٢٠٠٠-٢٠١٠).	١٢٥
(٤-٤)	توزع الولادات المسجلة للعرب السوريين بحسب الجنس والمحافظة ٢٠٠٩.	١٢٧
(٤-٥)	معدّلات الخصوبة العمرية لكل ١٠٠٠ امرأة لعامي ٢٠٠١، ٢٠٠٩ (حضر- ريف).	١٣١
(٤-٦)	توزع الوفيات المسجلة للعرب السوريين بحسب الجنس والمحافظة ٢٠٠٩.	١٣٨

(٤–٧)	معدل نمو أعداد المهاجرين السوريين السنوي.	١٤٤
(٤–٨)	توزع المهاجرين السوريين حسب البلدان وتكوينهم	١٤٦
(٤–٩)	عدد الحاصلين على شهادات تخرج من الجامعات السورية في عدد من الكليات العلمية للفترة ١٩٨٠ – ٢٠٠٠	١٤٧
(٤–١٠)	تقدير عدد السكان في سورية بحسب المحافظة والجنس (بالألف) في٣١ / ١٢ / ٢٠١٠.	١٤٨
(٤–١١)	تقدير عدد السكان في سورية بحسب فئات السن والجنس في منتصف عام ٢٠١٠ (بالألف).	١٥٠
(٤–١٢)	تطور التركيب العمري للسكان في سورية (فئات العمر الموسعة) خلال الفترة ١٩٦٠– ٢٠٠٩ (% من مجموع السكان).	١٥٣
(٤–١٣)	التركيب العمري للسكان في المحافظات السورية (فئات العمر الموسعة) لعام ٢٠١٠ (% من مجموع السكان).	١٥٤

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
(٥–١)	تطور نسبة السكان داخل خارج القوة البشرية في سورية خلال الفترة ١٩٦٠ – ٢٠٠٩ (%).	١٥٩
(٥–٢)	تطور معدل النمو السنوي للسكان وللسكان داخل/ خارج القوة البشرية خلال الفترة ١٩٦٠ – ٢٠٠٩	١٦١
(٥–٣)	التركيب الوظيفي للقوة البشرية في سورية ٢٠١٠ بحسب المحافظات.	١٦٢
(٥–٤)	قوة العمل (المشتغلون/ المتعطلون) ١٥ سنة فأكثر ٢٠٠١ – ٢٠١٠.	١٦٤
(٥–٥)	التوزع النسبي لقوة العمل (١٥ سنة فأكثر) بحسب فئات السن والجنس لعام ٢٠٠٩(حضر– ريف).	١٦٥
(٥–٦)	التوزيع النسبي لقوة العمل بحسب المستويات التعليمية والجنس في سنوات التعدادات الأخيرة (%).	١٦٧

(٥-٧)	توزع المشتغلين (١٥سنة فأكثر) بحسب أقسام النشاط الاقتصادي والقطاع والجنس لعام ٢٠٠٩.	١٦٨
(٥-٨)	التوزيع النسبي للمشتغلين بحسب المؤهل التعليمي في عدد من السنوات (%).	١٧٠
(٥-٩)	معدل النشاط الاقتصادي الخام بحسب الجنس في عدد من السنوات (%).	١٧٥
(٥-١٠)	معدلات النشاط الاقتصادي (١٥سنة فأكثر) بحسب فئات السن والجنس (حضر- ريف) ٢٠٠٩.	١٧٧
(٥-١١)	متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور والإناث حسب مكان الإقامة والمستوى التعليمي.	١٩٥

الفصل السادس: أثر الاستعداد لانفتاح النافذة الديموغرافية للأعوام (٢٠٠٦– ٢٠١٠) في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سورية من خلال تحليل الخطة الخمسية العاشرة.

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
(٦-١)	الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاعات بالأسعار الثابتة ٢٠٠٠ ومعدل النمو ٧%- مليون ل.س.	٢٠٩
(٦-٢)	معدلات نمو المشتغلين في القطاعات كافة.	٢١٤
(٦-٣)	عدد المدارس في مرحلة التعليم الأساسي (حلقة أولى وثانية) وعدد التلاميذ فيها من عام ٢٠٠٦- ٢٠١٠.	٢٢٩
(٦-٤)	تطور عدد طلاب المرحلة الثانوية وعدد المدارس الثانوية من عام ٢٠٠٦ – ٢٠١٠.	٢٣١
(٦-٥)	توزع المشافي والمصحّات والأسرّة للأعوام ٢٠٠٦ – ٢٠١٠ وبحسب المحافظة لعام ٢٠١٠.	٢٣٦
(٦-٦)	ذوو المهن الطبية ٢٠٠٥- ٢٠١٠ وتوزعهم لعام ٢٠١٠.	٢٣٨
(٦-٧)	بيانات الصناعات الدوائية ٢٠٠٦ - ٢٠١٠.	٢٣٩

الفصل السابع: الآفاق المستقبلية (الاستشراف المستقبلي) لانفتاح النافذة الديموغرافية وأثرها في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سورية

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
(٧-١)	الاتجاهات المستقبلية المحتملة لتطور حجم السكان في سورية لغاية ٢٠٥٠ (مليون نسمة).	٢٥٢
(٧-٢)	التطور السنوي في عدد السكان بحسب مختلف التقديرات (ألف نسمة).	٢٥٢
(٧-٣)	التغيرات المتوقعة في التركيب العمري للسكان في سورية ومؤشرات عملية انفتاح النافذة الديموغرافية وفق ثلاثة سيناريوهات للفترة ٢٠١٠ – ٢٠٥٠.	٢٥٥
(٧-٤)	المؤشرات الديموغرافية لعملية انفتاح النافذة الديموغرافية في سورية وفق ثلاثة سيناريوهات للفترة ٢٠١٠ – ٢٠٥٠.	٢٥٧
(٧-٥)	الزيادة في الإنفاق الحكومي السنوي على الصحة للأعداد الإضافية من السكان (الزيادة السكانية بحسب التوقعات لمعدلات الزيادة ٢٠١١ – ٢٠٢٥) مليون ل. س.	٢٦٠
(٧-٦)	تقدير عدد القاعات الصفية المطلوبة في التعليم الأساسي عام ٢٠٢٥ (ألف).	٢٦٦

(٧-٧)	تقـدير عـدد المعلمـين في التعلـيم الأساسـي عـام ٢٠٢٥ (ألف).	٢٦٧
(٧-٨)	تقدير متوسط الزيادة السنوية في قوة العمل اعتماداً على الفرض المتوسط لإسقاطات قوة العمل خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٥ (بالألوف)	٢٧١

فهرس الأشكال

الفصل الرابع: الخصائص الديموغرافية للسكان في سورية

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
(٤-١)	تطور معدلي الخصوبة الكلية و الزواجية ١٩٩٤ – ٢٠١٠ (للمرأة الواحدة)	١٣٢
(٤-٢)	تطور معدل الخصوبة الكلية حسب مكان الإقامة ١٩٧٨ – ٢٠٠٩ (للمرأة الواحدة)	١٣٣
(٤-٣)	معدلات الخصوبة الكلية (للمرأة الواحدة) حسب الحالة التعليمية لعام.	١٣٤
(٤-٤)	تطور معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٩ (بالألف)	١٣٩
(٤-٥)	تطور معدل وفيات الأمهات ١٩٩٤ - ٢٠٠٤– ٢٠٠٩ (لكل ١٠٠ ألف ولادة حية)	١٤٠

الفصل الخامس: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان في سورية.

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
(٥-١)	تطور نسبة السكان داخل/خارج القوة البشرية من إجمالي السكان في سورية	١٦٠
(٥-٢)	نسبة العزوبية بين السكان (١٥ سنة فأكثر) حسب الجنس ١٩٩٤-٢٠٠٤-٢٠٠٩ (%).	١٩٢
(٥-٣)	نسبة المتزوجات من أزواج متعددي الزوجات حسب الحالة التعليمية.	٢٠٠
(٥-٤)	البنية التعليمية لقوة العمل.	٢٠١
(٥-٥)	معدل النشاط الاقتصادي الخام حسب الفئات العمرية والجنس.	٢٠٣
(٥-٦)	العلاقة بين دخل الفرد والتقدم التقني ونمو السكان في سورية.	٢٠٦

الفصل السادس: أثر الاستعداد لانفتاح النافذة الديموغرافية للأعوام (٢٠٠٦– ٢٠١٠) في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سورية من خلال تحليل الخطة الخمسية العاشرة.

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
(٦–١)	يبين توزيع المشتغلين (١٥ سنة فأكثر) بحسب أقسام النشاط الاقتصادي لعام ٢٠٠٣.	٢١٥
(٦–٢)	معدلات البطالة وفق التعريف الدولي للبطالة %.	٢٢٠
(٦–٣)	توزع المشتغلين بحسب أقسام النشاط الاقتصادي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩.	٢٢٣

الفصل السابع: الآفاق المستقبلية (الاستشراف المستقبلي) لانفتاح النافذة الديموغرافية وأثرها في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سورية

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
(٧-١)	معدل الخصوبة العمرية في سورية للعام ٢٠٠٥ وتقديراته للعام ٢٠٢٥ حسب الفرض المتوسط وفئات العمر الموسعة.	٢٥٨
(٧-٢)	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي.	٢٧٠
(٧-٣)	معدل نمو السكان والقوة البشرية وفق سيناريو الفرص المتوسط للفترة ٢٠٠٩ – ٢٠٢٥.	٢٧٢
(٧-٤)	المشتغلون في القطاع الخاص غير المنظم.	٢٧٤
(٧-٥)	البطالة بـ (%).	٢٧٦

المصادر والمراجع

أ- المراجع العربية:

١- أبو حسنة، نعيمة قاسم، الوعي السكاني لدى الأسرة وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، ط١، جامعة دمشق، ٢٠٠١.

٢- أحمد، هناء يحيى، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية، جامعة تشرين، اللاذقية، ٢٠٠٧.

٣- إسماعيل، أحمد علي، أسس علم السكان، دار الثقافة والنشر، القاهرة، ١٩٩٩.

٤- أكرم القش، محمد، دينامية السكان في القطر العربي السوري، مركز الدراسات السكانية، دمشق، ٢٠٠١.

٥- التقرير الثالث للأهداف التنموية للألفية الثالثة، هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة، ٢٠١٠.

٦- التقرير السنوي للمدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، منظمة الصحة العالمية، موقع المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، ٢٠١٠.

٧- التقرير الوطني الثالث للسكان، الأردن، ٢٠٠٧.

٨- الخليفة، ياسين، النافذة الديموغرافية وانعكاساتها على الموارد البشرية وقوة العمل المستقبلية في سورية، جامعة الفرات، كلية الاقتصاد، دير الزور، ٢٠١١.

٩- الأمم المتحدة، الإسكوا، نشرة السكان والإحصاءات الحيوية في منطقة الإسكوا، العدد العاشر، نيويورك- بيروت، ٢٠٠٧.

١٠- الأمم المتحدة، الإسكوا، نشرة السكان والإحصاءات الحيوية في منطقة الإسكوا، العدد العاشر، نيويورك- بيروت، ٢٠٠٧.

١١- الأمم المتحدة، السكان والبيئة والتنمية، نيويورك، ٢٠٠١.
١٢- الأمم المتحدة، نشرة السكان والإحصاءات الحيوية في منطقة الاسكوا، نيويورك، ٢٠٠٧.
١٣- الأمم المتحدة، التحولات في الهيكل العمري للسكان في البلدان العربية: الآثار على السياسات الإنمائية، العدد الثاني، نيويورك، ٢٠٠٩.
١٤- الأشقر، أحمد، السكان والتنمية الاقتصادية، جامعة حلب، حلب، ١٩٩٣.
١٥- التقرير الوطني الأول، حالة سكان سورية، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، دمشق، ٢٠٠٨.
١٦- التقرير الوطني الثاني، انفتاح النافذة الديموغرافية تحديات وفرص، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، دمشق، ٢٠١٠.
١٧- الجالودي، جميل، الهبة وآثارها الاقتصادية، كلية التخطيط والإدارة، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان الأردن،٢٠٠٧.
١٨- الحسين، ياسر، تداعيات النمو السكاني على مسيرة التنمية في الريف السوري، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ٢٠٠٧.
١٩- الخريف، رشود، التعداد السكاني، الرياض، ط١، ١٩٩٣.
٢٠- الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية للسكان في محافظة دمشق للأعوام ١٩٧٠-١٩٨١-١٩٩٤، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٠.
٢١- السبسبي، باسم سليمان، الواقع السكاني وأثره على التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية، دار الرضا، ٢٠٠١.
٢٢- الليثي، هبة، سورية نحو المستقبل، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٠.

٢٣- المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٣، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٣.

٢٤- المجموعة الإحصائية ٢٠١٠، المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠١٠.

٢٥- المجموعة الإحصائية السنوية، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠١١.

٢٦- المدى، جريدة سياسية اجتماعية اقتصادية علمية ثقافية تطويرية، صالح دواي، مهدي، ٢٠١١.

www.almadapaper.net/news.php?action=view&id=45215-
Cached- Block all www.almadapaper.net results

٢٧- المرزوقي، نبيل، هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ورقة بحث، دمشق، ٢٠١٠.

٢٨- المكتب المركزي للإحصاء، المسح المتعدد الأغراض في الجمهورية العربية السورية، التقرير الأول لعامي ١٩٩٩- ٢٠٠٠، دمشق، ٢٠٠١.

٢٩- المكتب المركزي للإحصاء والمعهد الدولي للدراسات التطبيقية في النروج، تطور واقع سوق العمل والتشغيل وآفاقه المستقبلية في الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء والمعهد الدولي للدراسات التطبيقية في النروج، دمشق، ٢٠٠٦.

٣٠- المكتب المركزي للإحصاء، نشرة السكان والمساكن عن التعداد العام عن العام ٢٠١١، دمشق، ٢٠٠٦.

٣١- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، نتائج مسح قوة العمل للعام (٢٠٠٦، ٢٠٠٧)، دمشق، ٢٠٠٧.

٣٢- المكتب المركزي للإحصاء، مسوح قوة العمل، دمشق، ٢٠٠٩.

٣٣- الهيئة السورية لشؤون الأسرة، تقرير حول السياسة السكانية في سورية، دمشق، ٢٠١١.
٣٤- بوادقجي، عبد الرحيم، علم السكان، سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق، ٢٠٠٢.
٣٥- بيانات وزارة التربية وملفها في هيئة تخطيط الدولة، للعام الدراسي ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤.
٣٦- بيانات وزارة التعليم العالي، للعام الدراسي ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤.
٣٧- تقرير التنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥.
٣٨- تقرير التنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٠.
٣٩- تقرير التنمية البشرية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ٢٠٠١.
٤٠- تقرير التنمية البشرية للعام (٢٠٠٦)، ما هو أبعد من الندرة: الفقر والأزمة العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦.
٤١- تقرير السكان والتنمية، النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، ٢٠٠٥.
٤٢- تقرير منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٠.
٤٣- جريدة الفرات، يومية سياسية، خليفة، ياسين، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دير الزور، ٢٠٠١.
٤٤- حجازي، حسن وبوادقجي، عبد الرحيم، التعليم وأثره على سوق العمل في سورية، مركز الدراسات السكانية، دمشق، ٢٠٠١.
٤٥- حجازي، رفعت وكيلاني، أحمد، دليل التنمية في سورية، ورقة خلفية، ٢٠٠١.

٤٦- حجازي، حسن، التعليم وأثره على سوق العمل في سورية، مركز الدراسات السكانية، دمشق، ٢٠٠١.

٤٧- حمادة، عبد، مستقبل الوضع السكاني في سورية، رسالة دكتوراه في الإحصاء السكاني، جامعة حلب، ٢٠٠١.

٤٨- حقي، هدى، دور مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة باستثمار الهبة الديموغرافية، معهد الملكة زين الشرف التنموي/ الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، عمان، ٢٠٠٧.

٤٩- خوري، عصام، العلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية والديموغرافية في الجمهورية العربية السورية، مركز الدراسات السكانية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة، (ورقة عمل)، دمشق، ١٩٩٨.

٥٠- خوري،عصام، علم السكان: نظريات ومفاهيم، دار الرضا، دمشق، ٢٠٠٢.

٥١- دائرة الإحصاءات العامة للسكان، الملتقى الوطني الثالث للسكان والتنمية، الأردن، ٢٠٠٧.

٥٢- دويدري، رجاء وحيد، التركيب الاقتصادي لسكان المشرق العربي، جامعة دمشق، ٢٠٠٢.

٥٣- ذبيان، ندى، الدراسات السكانية، مؤسسة دار رسلان، لبنان، ٢٠٠٧.

٥٤- رمضان، درويش، النمو السكاني وأثره على تطور البنى الاقتصادية والاجتماعية في سورية، ٢٠٠٣.

٥٥- سليمان، فادي وليد، الخصائص الديموغرافية للسكان وأثرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠٠٧.

٥٦- شعبان، حسن محمد، التجمعات السكانية والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في القطر العربي السوري، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، ٢٠٠٩.
٥٧- شكوري، بتول، الترابط بين السكان والتنمية على صعيد الاقتصاد الكلي، المنتدى العربي للسكان، بيروت، ٢٠٠٤.
٥٨- شقير، حافظ، التحول الديموغرافي في الدول العربية وآثاره، جامعة الدول العربية بالتعاون مع الأمم المتحدة، مصر، ٢٠٠٩.
٥٩- عايد طاران، عايد محمد، أثر النمو السكاني على قطاع الخدمات في بلدية المفرق الكبرى، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير، الأردن، ٢٠١٠.
٦٠- عبد العظيم، عادل، تجارب دولية: تجربة ماليزيا في التنمية، المعهد العربي للتخطيط، القاهرة، ٢٠٠٢.
٦١- عبد المعطي، عبد الباسط، التركيب السكاني في إطار التطور الاجتماعي الاقتصادي في الأقطار العربية، جامعة الدول العربية، تونس، ٢٠٠٩.
٦٢- علي، مدين، حالة سكان سورية: التقرير الوطني الأول التقرير الاقتصادي، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، دمشق، ٢٠٠٨.
٦٣- فاضل الأنصاري، جغرافية السكان، جامعة دمشق، عام ١٩٨٦، ص ١٤٨-١٤٩.
٦٤- محمد العمري، عمرو هشام، التنمية البشرية والتطورات الديموغرافية في بلدان الإسكوا، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، ٢٠٠٩.
٦٥- محمد جبر، فاهم، واقع نمو السكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه للمدة (١٩٧٧-٢٠٠٧)، كلية الآداب، جامعة القادسية، العراق، ٢٠١٠.

٦٦- محمد، زيدان، متطلبات بناء وتنمية الكفاءات البشرية في الدول العربية، الملتقى الدولي نحو تنمية واقعية في الجزائر بين الممارسة والفكر المنتج، جامعة عنابة، الجزائر، ٢٠٠٧.

٦٧- محمود خضر، سركوت، إمكانات توطين الصناعة في إقليم كوردستان العراق، كلية الاقتصاد (الدراسات العليا)، بغداد، ٢٠٠٢.

٦٨- مسح سوق العمل لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠١٠.

٦٩- مسح سوق العمل، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٩.

٧٠- مسح صحة الأسرة في الجمهورية العربية السورية لعام ٢٠٠٢.

٧١- مصطفى، طلال، قضايا السكان والتنمية في الجمهورية العربية السورية، الاتحاد العام لنقابات العمال، ط١، دمشق، ٢٠٠٦.

٧٢- منظمة الصحة العالمية انظر موقع المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط التقرير السنوي للمدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط.

http://www. Emro. Who. Int/ rd/ Annual .reports/2006/ Arabic/ table 3

٧٣- منظمة الإسكوا، سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية، ٢٠٠٣.

٧٤- ناصر، إياد محمود، أثر الزيادة السكانية والتوزع السكاني على مستوى معيشة الأسرة السورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠٠٧.

٧٥- هيئة تخطيط الدولة، ندوة السكان والقوى العاملة، ٢٠٠٣.

٧٦- هيئة تخطيط الدولة، أبحاث منشورة تتناول موضوع النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، دمشق، ٢٠٠٥.

٧٧- وثائق المؤتمر الوطني الأول للسكان، النمو السكاني وسياسة الصحة واستراتيجيتها ودور الصحة الإنجابية، دمشق، ٢٠٠١.

ب- المراجع الأجنبية:

1- Adioltomo,s.m, implication of age structure changes, Paris, 2006.

2- Archives, Alfred Marshall, the growth of population, New York, 1999.

3- Bailey,A, making population geography. London: Hodder Arnold, 2005.

4- Chekir, Hafedh, Farah, Abdul Aziz, household structure gender perspectives of reproductive behavior of arab women-evidence from Egypt and Tunisia, paper presented to the arab conference on maternal and child health, Cairo, 1999.

5- Faland, Gast, population and the world economy in the 21 st century, new York, 2008.

6- Golini, A, 2005- Globaliration :Demographic trend, and Human mobility, Roma, 32,P.

7- Goldstein, Wilhelm, population growth and development review, new York, 1999
8- Hacker David J, new perspectives on the fertility transition in the United States, the international population conference, Morocco, 2009.
9- Higgins, Geoffrey, age structure dynamics in asia and dependence foreign capital population and development review, New York, 1997.
10- Johon, weeks, population, fourth, edition, Belmont, California,Sandiego state university,1989.
11- Khalifa, A. Youth Bulge and the Demographic Window of opportunity in the Arab World, ESCWA, Beirut, 2009.
12- Kishor,Sunita,Ayad, Mohamad, way, ann, women's empowerment and demographic outcomes: examining links using demographic and health, paper presented to the Arab conference on maternal and child health, Cairo, 1999.
13- Lesthaeghe, Ron, the unfolding story of the second demographic transition. Michigan: population studies center, university of Michigan, 2010.

14- Michael P. Todaro, economic development in the third world, longman, New York, London, 1989.
15- Paper prepared for the UNexpert group on completing the fertility transition, New York, 2002.
16- Sexena, P.C, aging and age-structural transition in the Arab countries: estimated period of demographic dividends and economic opportunity, Tata institute of social seinces, Mumbai, India, 2009, P26.
17- Source: U.N. population Ageing 1950-2050, U.N. Syrian Arab Republic, population Division, DESA, U . P 434-435.
18- Source:saxesna,P.C.2009-Estimated from duta based upon mudium variant population projection.
19- Spoorenberg,T, the demographic window, Asian population studies, 2008.
20- Spoorenberg, T, the demographic window, development, and population policy implication in Mongolia, Asian population studies, vol, Taylor and Francis, 2008, P215.
21- U.N, Escwa, the demographic window of opportunity in the Arab countries, Beirut, 2005.

22- UNDP, human development report, New York, 2003.
23- United, nation, world population protects department of economic and social affairs population division, New York, 2001.
24- United, nation, the aging of populations, population department, New York, 2009.
25- United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2009).
26- Source: U.N. population Ageing 1950-2050, U.N. Syrian Arab Republic, population Division, DESA, U,2006, P 434-435.
27- Valline, J, the demographic window, Asian population studies, 2005.

ج- المجلات العلمية:

١- المجلة الاقتصادية، العدد ١٨٤، هبة الليثي، التكامل الاقتصادي العربي، ٢٠٠٥.

٢- المجلة الاقتصادية، العدد ١٨٤، ماهر الرز، التنمية البشرية والتخطيط الاقتصادي، ٢٠٠٥.

٣- مجلة المناضل، العدد ٢٧٦، لؤي فؤاد حازم، آفاق التنمية الاقتصادية والنمو السكاني في البلدان النامية، ١٩٩٦.

٤- مجلة عالم الفكر، العدد ١، المجلد ٤١، د: هاشم نعمة فياض، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٢.

٥- مجلة الأسرة والسكان، العدد ١، محمد أكرم القش وجمال الباروت، السكان والتنمية في الجمهورية العربية السورية، وزارة الإعلام والهيئة السورية لشؤون الأسرة، سورية، ٢٠١١.

٦- مجلة الأسرة والسكان، العدد ٢، السكان والتنمية في الجمهورية العربية السورية، وزارة الإعلام والهيئة السورية لشؤون الأسرة، سورية، ٢٠١٢.

٧- مجلة الأسرة والسكان، العدد ١، محمد أكرم القش وجمال الباروت، المسألة السكانية في سورية وتحديات السياسة السكانية، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، دمشق، ٢٠١١.